

كتاب الصلاة

المجلد الثاني



مرکز تحقیقات و نشر علوم اسلامی

تأليف

الفقيه المحقق آية الله العظمى

الامام الخميني

مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني

المؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني رحمته الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد
وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين

وبعد ...

فلما انجزّ بحثنا إلى الطهارة الترابية أحببت أن
أفرد فيها رسالة لذكر مهمّات أحكامها، ولما كان
التيّم ماهية ذات إضافة إلى المتيّم، وإلى ما
يتيّم به، ولها أحكام، صارت المباحث فيها أربعة:

بحث في ماهيته.

وآخر في المتيّم.

وثالث فيما يتيّم به.

ورابع في الأحكام.

ونحن نذكر المباحث على ترتيب «الشرائع»
لكون بحثنا موافقاً له وإن كان الترتيب الطبيعي
يقتضي غير ذلك.

وقبل الورود في المباحث لا بأس بذكر أمور:



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الأمر الأول

حول كون التيمّم من ضروريات الدين

منها: أنّه لا إشكال في مشروعيّة التيمّم كتاباً^(١) وسنّة^(٢) وإجماعاً^(٣)،
وأما كونه من ضروريات الدين^(٤) ففيه تأمّل وإن لا يبعد في الجملة.
كما أنّ كون منكر الضروري كافراً^(٥)، محلّ إشكال يأتي الكلام فيه في
مباحث النجاسات^(٦) إن ساعدنا التوفيق إن شاء الله.
والإشكال فيه ناشئ من أنّ إنكار الضروري، هل هو بنفسه موجب للكفر،
أو إذا لزم منه إنكار الله أو توحيده أو رسالة النبي ﷺ؟ والأظهر هو الثاني،
ولا مجال لتفصيل ذلك.

١ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٤١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١ - ٥.

٣ - مدارك الأحكام ٢: ١٧٥ و ١٧٦، رياض المسائل ٢: ٢٨٩، مستند الشيعة ٣: ٣٤٦.

٤ - جواهر الكلام ٥: ٧٣.

٥ - الطهارة، الشيخ الأنصاري: ٣٥٥ - ٣٥٦.

٦ - يأتي في الجزء الثالث: ٤٤٢.

الأمر الثاني

عدم اتصاف الطهارات بالوجوب مطلقاً

ومنها: أن التحقيق عدم اتصاف الطهارات الثلاث بالوجوب؛ لا نفسياً، ولا
غيرياً، ولا بعنوان آخر، كالنذر وشبهه:

أما عدم الوجوب النفسي: فلقصور الأدلة عن إثباته؛ لأن الظاهر من كل
ما ورد فيها - من الأوامر وغيرها - هو الإرشاد إلى الشرطيّة؛ لأن الأوامر
المتعلّقة بالأجزاء وغيرها من متعلّقات المركّبات، لا ظهور لها في المولويّة
بحسب فهم العرف، فقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾^(١)
إلى آخره، لا يدلّ إلّا على أن تلك الماهيات أو أثرها شرط للصلاة، والأوامر
المتعلّقة بها للإرشاد إلى الشرطيّة.

لا أقول باستعمال الهيئة في غير ما وضعت له، فإن التحقيق أن هيئة الأمر
الموضوعة لنفس البعث والإغراء، استعملت في مثل المقام فيما وضعت له، لكن
البعث لداعي إفادة الشرطيّة. كما أن النهي في مثل المقام - كقوله: «لا تصلّ في
وَبَرِّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ»^(٢) - استعمل في الزجر، لكن لإفادة مانعيته للصلاة.

بل الظاهر من قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة: «الوضوء فريضة»^(٣)

١ - المائدة (٥): ٦.

٢ - لم نثر عليه بهذا اللفظ، ولكن ورد مضمونه في الروايات، أنظر وسائل الشيعة ٤:

٣٤٧، كتاب الصلاة، أبواب لباس المصلّي، الباب ٢، الحديث ٧.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢٤٦ / ١٠١٣، وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب

أيضاً كونه فريضة في الصلاة، وهو لا يفيد إلا الشرطيّة. والدليل عليه صحيحته عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً بالسند المتقدم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض في الصلاة، فقال: «الوقت والظهور والقبلة والتوجّه والركوع والسجود والدعاء»^(١) فعّد الوقت من فرائض الصلاة في عَرْض الظهور، ولا إشكال في أنّ الوقت فرض فيها بالمعنى الذي ذكرنا.

وكيف كان: لا إشكال في عدم الوجوب النفسي في الطهارات، كما يدلّ عليه بعض الروايات، كرواية الكاهلي وغيرها^(٢).

كما أنّ التحقيق عدم الوجوب الغيري أيضاً؛ لما ذكرنا في محلّه من عدم وجوب المقدّمة شرعاً، بل عدم إمكان وجوبها^(٣). بل لو قلنا بوجوب المقدّمة أيضاً، لا يلزم منه وجوب تلك العناوين بما هي؛ لما حقّق من وجوب المقدّمة الموصلة^(٤)؛ أي عنوان «الموصل» بما هو موصل، فلا يسري الوجوب منه إلى ما يتّحد معه وجوداً.

فلا تقع الطهارات الثلاث إلا على وجه واحد هو الاستحباب، وإنّما جعلت شرطاً ومقدّمة للصلاة بما هي مستحبّات وعبادات، فما هو شرط لها هو الوضوء العبادي والتيمّم العبادي، فتكون عباديّتها قبل تعلّق الأمر الغيري بها، على فرض تصوير الأمر الغيري، فلا يمكن أن تكون عباديّتها لأجل الأمر الغيري المتعلّق بها؛

→ الوضوء، الباب ١، الحديث ٢.

١ - الكافي ٣: ٢٧٢ / ٥، تهذيب الأحكام ٢: ٢٤١ / ٩٥٥، وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ٣.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٢: ٣١٤، كتاب الطهارة، أبواب الحيض، الباب ٢٢، الحديث ١ و ٢.

٣ - مناهج الوصول ١: ٤١٠، تهذيب الأصول ١: ٢٧٨.

٤ - مناهج الوصول ١: ٤٠١، تهذيب الأصول ١: ٢٦٤ و ٢٦٧.

لأنَّ الأمر الغيري لا يتعلَّق إلا بما هو شرط للصلاة، فإن كان الشرط ذات تلك الأفعال بلا اعتبار قيد العباديَّة والقربة، كان اللازم صحتُّها وصحَّة الصلاة مع إتيانها بلا قصد التقرُّب، كما أنَّ الأمر كذلك في الستر والتطهير من الخبث، وهو كما ترى.

وإن كان الشرط هي مع قيد العباديَّة، فلازمه كون عباديَّتها مقدِّمة على شرطيّتها المتقدِّمة على الأمر الغيري. وكون عباديَّتها للأمر النفسي المتعلَّق بالصلاة أسوأ حالاً منه، والتفصيل موكول إلى محله^(١).

فتحصَّل ممَّا ذكر: أنَّ التيمُّم بما هو عبادة جعل شرطاً للصلاة، فلا بدَّ وأن يكون مستحبّاً نفسياً مثل الوضوء، مع أنَّ الأصحاب لم يلتزموا باستحبابه النفسي على حذو الوضوء.

ويحسم الإشكال: بإمكان أن يكون التيمُّم مستحبّاً نفسياً في ظرف خاص؛ هو ظرف وجوب الإتيان بما هو مشروط به، أو إرادة ذلك، أو يكون مستحبّاً نفسياً بحسب ذاته مطلقاً، لكن عرض له عنوان مانع عن التعبد به في غير الظرف الكذائي. هذا، لكن التحقيق: أنَّ الوضوء أيضاً ليس مستحبّاً نفسياً إلا باعتبار حصول الطهارة به، وأمّا نفس الأفعال بما هي فلا تستحب، والتيمُّم مع تلك الغاية أيضاً مستحب، وسيأتي التفصيل في بعض المباحث الآتية^(٢).

وأما عدم وجوبها بسائر العناوين: فلأنَّ النذر وشبهه إذا تعلَّق بعنوان، لا يوجب إلا وجوب الوفاء به، وهو لا يوجب سراية الوجوب من عنوان الوفاء به إلى عنوان آخر، بل لا يعقل ذلك، وإن كان متّحداً معه في الوجود، فالواجب في النذر هو الوفاء به، لا الوضوء المنذور المتّحد معه وجوداً لا عنواناً.

١ - مناهج الوصول ١: ٣٨٣ - ٣٨٧، تهذيب الأصول ١: ٢٥١ - ٢٥٦.

٢ - يأتي في الصفحة ٣٢٥.

الأمر الثالث

عدم جواز تحصيل العجز عن الطهارة المائية

ومنها؛ أنه لا إشكال في أن التكليف إذا تعلّق بعنوانين متقابلين، مثلاً كالمسافر والحاضر، والواجد للماء والفاقد، وكذا إذا كان التعلّق مشروطاً - كما إذا قيل «إذا كنت في السفر فكذا، وإن كنت في الحضر فكذا» - لا يجب على المكلف حفظ العنوان في الفرض الأول، وحفظ الشرط في الثاني، فيجوز تبديل أحد العنوانين بالآخر ورفع الشرط؛ سواء كان قبل تحقّق التكليف وتجزّئه أو لا؛ لعدم اقتضاء التكليف حفظ موضوعه، ولا المشروط حفظ شرطه، فيجوز للحاضر السفر قبل الوقت وبعده، وللواجد إراقة الماء قبله وبعده.

كما لا ريب في أنه إذا توجّه التكليف بنحو الإطلاق إلى المكلف، لا يجوز تعجيز نفسه؛ لأنّ القدرة ليست من القيود والعناوين المأخوذة في المكلف، ولا شرطاً للتكليف؛ لا شرعاً ولا عقلاً، لكنّ العاجز معذور في ترك التكليف المطلق الفعلي، فلو قال: «يجب على الناس إتقاذ الغرقى» لا يكون هذا التكليف المتعلّق بالعنوان الكلي، مشروطاً بحال القدرة شرطاً شرعياً، وإلا لكان للمكلف تعجيز نفسه، ولما وجب عليه الاحتياط في الشكّ في القدرة، وليس للعقل تقييد حكم الشرع، بل هو حاكم بمعذوريّة العبد عند مخالفة التكليف في صورة عجزه، وعدم معذوريّته مع قدرته.

وتوهم لزوم تعلّق التكليف والبعث بالعاجز، قد فرغنا من دفعه في الأصول^(١).

كما أنه لو فرض استفادة وجود اقتضاء التكليف من الأدلة في صورة عروض عنوان على المكلف يوجب تعلق تكليف آخر به، يكون حكمه حكم العجز العقلي، كما لو فرض استفادة اقتضاء لزومي للطهارة المائية أو الصلاة معها حتى في حال عروض فقدان الماء، فلا يجوز إراقته أو تحصيل العجز في هذه الصورة أيضاً، هذا كله مما لا إشكال فيه.

إنما الإشكال في أن حال الطهارة المائية والتراية ماذا. وهل التكليف متعلق بالواجد وبالفارق كتعلقه بالحاضر والمسافر، أو يكون التكليف بالطهارة المائية مطلقاً، وله اقتضاء حتى في صورة فقدان الماء، والطهارة الترايبية مصداق اضطراري سوّغه العجز عن المائية مع بقاء الاقتضاء اللزومي، فلا يجوز تحصيل الاضطرار؟

أدلة عدم جواز التمجيز

الأول: الكتاب

فاللزام صرف الكلام أولاً إلى الآية الشريفة، ثم إلى مقتضى الروايات: قال تعالى في المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(١).

أمر تعالى شأنه بالوضوء أولاً، ومع فرض الجنابة بالغسل؛ لظهور قوله: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ - بعد قوله: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ وقبل فرض العجز عن الماء - في التطهير بالماء، وإطلاقها يقتضي مطلوبيتهما مطلقاً واقتضاءهما كذلك حتى في فرض العجز والفقدان.

وليس لأحد أن يقول: إن عدم ذكر قيد الوجدان لحصوله غالباً ونُدرة فقده، فإن نُدرة فقده في تلك الأزمان والأسفار ممنوعة، ولو سُلِمَ نُدرته لكن العجز المطلق - المستفاد من الآية بذكر المرض وإلغاء الخصوصية بالنسبة إلى سائر الأعذار، كما يأتي بيانه^(١) - ليس بنادر، كما أن كونها بصدد بيان كيفية الوضوء، لا ينافي الإطلاق من جهة أخرى، فالآية الشريفة بصدد بيان تكليف صنوف المكلفين من الواجد والفاقد والجنب وغيره.

وقوله تعالى: ﴿قَلَمَ تَجِدُوا﴾ لا يصلح لتقييد الصدر؛ بحيث صار معنوياً بعنوان «الواجد» فيكون العنوانان عذلين كـ «الحاضر» و«المسافر»:

أما أولاً: فلأن العرف يفهم من عنوان «الفاقد» و«عدم الوجدان» - ونظيرهما من العناوين الاضطرارية - أن الحكم المتعلق به إنما هو في فرض الاضطرار والعجز عن المطلوب الأصلي، وفي مثله لا يكون التكليفان في عَرَض واحد على عنوانين.

وأما ثانياً: فلأن جعل المرضى قرين المسافرين، دليل على أن الحكم كما في المرضى اضطراري إلجائي، كذلك في سائر الأصناف.

وأما ثالثاً: فلأن التذييل بقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ - الظاهر عرفاً في كونه مربوطاً بالتيتم في حال المرض والسفر، وأن الأمر

بالتيتم لأجل التسهيل ورفع الحرج؛ فإنَّ الأمرَ للمرضى بالطهارة المائية والمسافر بتحصيل الماء كيفما اتَّفَقَ حرجيٌّ. وما يريد الله ذلك - يدلُّ على أنَّ التيمم سوَّغ لأجل التسهيل، ورفع الوضوء والغسل للحرج، ولا يكون ذلك إلا مع تحقُّق الاقتضاء، فيفهم منه أنَّ التكليف الأوَّلي الأصلي هو الطهارة المائية، وله اقتضاء حتَّى في صورة العجز، فلا يجوز تحصيل العجز، ويجب عليه تحصيل المائية حتَّى الإمكان مع عدم الوصول إلى حدِّ الحرج.

الثاني: السَّنة

وتدلُّ عليه أيضاً روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أجنب في سفر، ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً، فقال: «هو بمنزلة الضرورة، يتيمم، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه»^(١).

والظاهر أنَّ المراد من عدم وجدان غير الثلج والماء الجامد، عدم وجدان ما يتوضأ به، لا ما يتيمم به اختياراً كما زعمه صاحب «الوسائل»^(٢) فحينئذٍ تدلُّ على أنَّ التيمم مصداق اضطراريٍّ سوَّغ في حال الضرورة، ويدلُّ ذيلها على عدم جواز تحصيل الاضطرار اختياراً، وأنَّ الترابية ما وفَّت بما وفَّت المائية، والذهاب إلى تلك الأرض - لأجل تفويت التكليف الأعلى - من قبيل هلاك الدين وتفويت ما يجب تحصيله.

ومنها: ما دلَّت على وجوب شراء الماء على قدر جدته ولو بمائة ألف وكم

١ - الكافي ٣: ٦٧ / ١، تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٥٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٥، كتاب

الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٩.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، ذيل الحديث ٩.

بلغ، قائلاً: «وما يشتري بذلك مال كثير»^(١)، فإن المتفاهم منها وجوب حفظ الموضوع، ويرى العرف جواز إراقته بعد الشراء منافياً لها، خصوصاً مع قوله: «ما يشتري بذلك مال كثير» والظاهر أن المراد ليس نفس الماء، بل ما يترتب عليه من الخاصية، ولو ترتب تلك الخاصية بعينها على التراب لا يكون ذلك مالاً كثيراً مع كون وجوده وعدمه على السواء. والتعليل دليل على أن وجوب الشراء إنما هو لتحصيل المصلحة الملزمة، لا لكونه واجداً للماء حتى يتوهم عدم المناقاة بين وجوب شرائه وجواز إراقته لتبديل الموضوع.

وبالجملة: لا شبهة في أن المتفاهم منها لزوم تحصيل الماء وكون الصلاة مع المائية مطلوبة حتى الإمكان، وأنها الفرد الأعلى.

ومنها: ما دلت على وجوب الطلب^(٢)، ومن الغرائب - بل الباطل لدى العرف - وجوب تحصيل الماء بالطلب وجواز إراقته بعد الوجدان، وإن أمكن أن يقال: إن الطلب واجب لتحصيل العلم بتحقق الموضوع، فلا ينافي رفع الموضوع اختياراً. لكنه احتمال عقلي لا يساعد عليه العرف بحسب ما يتفاهم من الروايات.

الروايات المناقاة لما سبق

نعم، هنا روايات ظاهرها ينافي ما تقدم، كرواية إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون مع أهله في السفر، فلا يجد الماء، يأتي أهله؟ فقال: «ما أحب أن يفعل ذلك، إلا أن يكون شيقاً، أو يخاف على نفسه»^(٣).

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٦.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٤١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٥ / ١٢٦٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٩٠، كتاب الطهارة، أبواب

وعن «السرائر» نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب مثله، وزاد: قلت: يطلب بذلك اللذة؟ قال: «هو له حلال».

قلت: فإنه روي عن النبي ﷺ أن أباذر سأل عن هذا، فقال: «إيت أهلك توجر...»^(١) إلى آخره.

بدعوى: أنها بإلغاء الخصوصية عرفاً أو بالأولوية، تدل على جواز تقض الوضوء أيضاً، فتدل على أن الترايبية والمائية سواء.

ورواية السكوني الموثقة برواية المفيد - مع نحو إشكال فيها؛ وهو احتمال الإرسال^(٢) - عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن أبي ذر رضي الله عنه: «أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت؛ جامعاً على غير ماء! قال: فأمر النبي ﷺ بمحمل، فاستترنا به، وبماء، فاغتسلت أنا وهي. ثم قال: يا أباذر، يكفيك الصعيد عشر سنين»^(٣).

→ التيمم، الباب ٢٧، الحديث ١.

١ - السرائر ٢: ٦١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٩٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٧، الحديث ٢.

٢ - رواها الشيخ الطوسي عن الشيخ (وهو المفيد)، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس، عن السكوني. والعباس في مشايخ محمد بن أحمد بن يحيى منصرف إلى العباس بن معروف ولم نعر على روايته عن السكوني إلا في هذا المورد وأكثر ما يروي عن السكوني بتوسط أبي همام، عن محمد بن سعيد بن غزوان - كما في سنده الآخر برواية محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن أبي همام، عن محمد بن سعيد بن غزوان، عن السكوني - فلا محالة في سند الرواية سقط أو إرسال.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ٥٦١ و ١٩٩ / ٥٧٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٢.

والظاهر من ذيلها دفع توخّش أبي ذر بأنّه هلك وعمل على خلاف التكليف والمتفاهم منه أنّ الصعيد لا ينقص عن الماء مطلقاً، ولا يختصّ الجواز بالجماع.

وصحيحة حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء، أيتيمّم لكلّ صلاة؟ فقال: «لا؛ هو بمنزلة الماء»^(١).

وصحيحة محمد بن حمران وجميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «إنّ الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^(٢).

إلى غير ذلك. كقوله: «إنّ الله عزّ وجلّ جعلهما طهوراً: الماء، والصعيد»^(٣).

و«إنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد»^(٤).

و«إنّ التيمّم أحد الطهورين»^(٥).

وإنّ «التيمّم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توضأ من غدير ماء؛ أليس الله يقول: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾؟»^(٦).

-
- ١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨١، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٣، الحديث ٢.
 - ٢ - الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٣، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٣، الحديث ١.
 - ٣ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٥ / ١٢٧٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ٣.
 - ٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٧ / ٥٧١، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ١٥.
 - ٥ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢١، الحديث ١.
 - ٦ - تفسير العيّاشي ١: ٢٤٤ / ١٤٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

بيان الوجه في تقديم الأخبار المانعة عن التعجيز

أقول: - مضافاً إلى ترجيح الروايات الأولى الموافقة للكتاب وفتوى الأصحاب؛ على ما حكى عن «الحدائق»^(١) - إن ما دلت على جواز الجماع مخصوصة بموردها، ولا يتعدى منه، ودعوى الأولوية أو إلغاء الخصوصية في غير محلها، مع وجود الخصوصية في الجماع الذي هو من سنن المرسلين، والتضييق فيه ربما يورث الوقوع في الحرام.

ولعل أباذر رضي الله عنه تخيل عدم صحة صلاته، فقال: «هلكت» ورفع النبي صلوات الله وسلامه عليه هذا تنوهم بقوله: «يكفيك» فلا يدل ذلك على مساواة الترابية للمائية؛ لأن الكفاية والإجزاء غير المساواة في المصلحة والمطلوبية.

وقوله: «هو بمنزلة الماء» ليس بصدد بيان عموم المنزلة حتى بالنسبة إلى المورد جزماً، بل الظاهر أنه بمنزلة في عدم وجوب الإعادة، أو في انطوريّة والإجزاء. وكذا سائر الروايات ليست بصدد التسوية بينهما من جميع الجهات؛ ضرورة عدم التسوية التي تنوهم من ظاهرها بينهما، وإلا لكان التيمم سائغاً مع وجدان الماء، فلا استفاد منها إلا التسوية في أصل الطهورية وإجزاء الصلاة.

ورواية العياشي^(٢) - مع ضعفها بالإرسال^(٣) - لا تدل إلا على تسويتها في تصحيح الصلاة بهما، ولهذا استدل فيها بالآية الشريفة الظاهرة في

→ الباب ١٩، الحديث ٦.

١ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٨٩، الحدائق الناضرة ٤: ٢٥٦.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٧، الهامش ٦.

٣ - رواها العياشي في تفسيره مرسلّة عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام.

صحّة الصلاة به مع كونه طهارة اضطراريّة.

فالأقوى: عدم جواز إراقة الماء وتحصيل الاضطراب في غير المورد المنصوص فيه.

نعم، يبقى إشكال: وهو أنّه لو كان الأمر كذلك لوجب الاكتفاء على قدر الضرورة والاضطرار، مع عدم إمكان الالتزام به؛ لما سيأتي من جواز البدار، وجواز الاستحجار، والاستباحة لسائر الغايات التي لا يضطرّ المكلف إليها، وصحّة الاقتداء بالمتيمّم... إلى غير ذلك^(١) ممّا لا يمكن الجمع بينها وبين القول بكون الطهارة الترابية اضطراريّة، والغايات معها أنقص ممّا تحصل بالمائة بنحو يلزم مراعاته.

ولعلّه لذلك التزم المحقّق (رحمته الله) في محكيّ معتبره بجواز الإراقة^(٢)، وهو - كما ترى - مخالف لظاهر الأدلّة كتاباً وسنّة وفناوى الأصحاب. كما أنّ الالتزام بلزوم الاكتفاء بمقدار الضرورة غير ممكن مخالف للأدلة الآتية، خصوصاً في بعض الفروع.

وقد التزم بعض أهل التحقيق: بأنّ للطهارة المائية من حيث هي لدى الإتيان بشيء من غاياتها الواجبة، مطلوبيّة وراء مطلوبيّتها مقدّمة للواجبات المشروطة بالظهور، ووجوب حفظ الماء وحرمة تحصيل العجز لأجل ذلك، لا لكون الغايات لأجل المائية تصير واجدة لخصوصيّة واجبة المراعاة^(٣).

وهو - كما ترى - ليس جمعاً بين الأدلّة وتصحيحاً لها. بل هو طرح طائفة منها، كظاهر الآية الشريفة الدالة على أنّ الطهارة بمصداقيها شرط للصلاة،

١ - يأتي في الصفحة ٣٢٨ و ٣٨٦.

٢ - المعتبر ١: ٣٦٦.

٣ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥٣ / السطر ٣٦.

ولازمه كون الصلاة معهما مختلفة المرتبة، كما يتضح بالتأمل في الآية، ولا يجوز رفع اليد عن هذا الظاهر بلا حجة. مع أن هذه المطلوبية النفسية خلاف ارتكاز المتشريعة وجميع الأدلة.

والذي يمكن أن يقال في رفع الإشكال: إن الصلاة مع المائية أكمل منها مع الترابية بمقدار يجب مراعاته، كما هو ظاهر الأدلة المتقدمة، ومع العجز تتحقق مفسدة واقعية مانعة عن عدم تجويز البدار وعدم تجويز سائر الغايات... وهكذا، فوجوب حفظ الماء لأجل وجوب تحصيل المصلحة اللزومية، وبعد فقد الماء وعروض العجز، تجويز الإتيان بسائر الغايات وتجويز البدار وغير ذلك؛ لأجل التخلص من مفسدة واقعية لازمة المراعاة.

وهذا الوجه وإن كان صيرف احتمال عقلي، لكن يكفي ذلك في لزوم الأخذ بالظواهر وعدم جواز طرحها، كما لا يخفى.

وأما الالتزام بحصول جهة مقتضية في ظرف فقدان توجب تسهيل الأمر على المكلفين، فغير دافع للإشكال؛ لأن الجهة المقتضية إن كانت مصلحة جابرة، يجوز للمكلف تحصيل العجز، وإلا لا يعقل تفويت المصلحة بلا وجه، تأمل.

عدم جواز التجهيز قبل زمان التكليف وبعده

ثم إنه لا فرق في وجوب حفظ الطهور وعدم جواز تحصيل العجز بين ما قبل حضور زمان التكليف وما بعده.

وما يتخيل من الفرق: بأن التكليف غير متعلق بذی المقدمة قبل حضور الوقت، أو غير فعلي، أو غير متجز، والمقدمة تابعة لذيها.

غير مسموع؛ لما قلنا بعدم وجوبها شرعاً، بل وجوب الإتيان بها عقلي

محض^(١). وعلى فرض وجوبها فحديث تبعيتها لذبيها لا أصل له. بل يمكن تعلّق الإرادة الغيريّة بها قبل تعلّق الإرادة بذبيها؛ بناءً على كون الوقت شرطاً وعدم وجوب المشروط قبل شرطه؛ لأنّ مبادئ تعلّق الإرادة الغيريّة غير مبادئ الإرادة النفسيّة، والتفصيل موكول إلى محلّه^(٢)، ولعلّه يأتي من ذي قبل بعض الكلام فيه^(٣). وكيف كان؛ لا بدّ من ملاحظة حكم العقل، ولا إشكال في أنّ العقل حاكم بعدم جواز تحصيل العجز عن تكليف يعلم بحضور وقته، وحصول جميع ما يوجب الفعلية والتنجز فيه، فإنّه مع العلم بالفرض المطلق الاستقبالي، لا يجوز عقلاً تفويته بتعجيز نفسه، بل لا يجوز تفويت المقدّمة ولو مع احتمال حصول القدرة عند حضور وقت العمل.

وأولى بذلك ما إذا كان واجداً في الوقت وإن احتمل الوجدان فيه، فلا يجوز عقلاً إراقة الموجود بمجرد احتمال تجدّده بعد ذلك؛ لحكم العقل بلزوم الخروج عن عهدة التكليف المنجز، واحتمال التجدّد ليس عذراً عند العقلاء ولدى العقل. وما قيل؛ من جريان البراءة عن التكليف المتعلّق بهذه المقدّمة؛ بعد كون الشكّ في انحصارها، والشكّ في توقّف ذي المقدّمة على هذا المآل بالخصوص، والشكّ في وجوب حفظه^(٤).

غير وجيه؛ لعدم وجوب المقدّمة، وعدم كون مخالفتها - على فرض وجوبها - موجبة لاستحقاق العقاب عليها، فلا مجرى للبراءة فيها.

١ - تقدّم في الصفحة ٨.

٢ - مناهج الوصول ١: ٣٢٣ وما بعدها، تهذيب الأصول ١: ١٩٨.

٣ - يأتي في الصفحة ٣٢٠ وما بعدها.

٤ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥٤ / السطر ٢٦ - ٢٦.

وأما ذو المقدّمة، فواجب مطلق منجّز فرضاً يجب عقلاً الخروج عن عهده. ومجرد احتمال تجدد القدرة، لا يوجب التعذير العقلي لو فرض عدم التجدد، والشاهد حكم العقل في نظائره، فمن كان مكلفاً بضيافة ضيف لمولاه، وكانت موجبات ضيافته وأسبابها حاصلة لديه، واحتمل عدم إمكان حصولها بعد ذلك احتمالاً عقلائياً، هل ترى من نفسك معذوريته في تفويت المقدمات، وهل له الاعتذار باحتمال تجدد القدرة، بل وظنه به؟!

فما اختاره بعض أهل التحقيق؛ من جواز الإراقة حتّى في الوقت باحتمال الوجدان بعد ذلك؛ تمسّكاً بالبراءة^(١) غير سديد.

ومما ذكر تعلم حرمة إبطال الطهارة ونقض الوضوء مع العلم بعدم تمكّنه، أو الاحتمال العقلائي المعتقد به؛ سواء في ذلك قبل حضور الوقت وبعده، ثمّ اعلم؛ أنّ المراد بحرمة تقض الوضوء أو وجوب حفظ الطهارة، ليس إلّا عدم المعذوريّة بالنسبة إلى ما يفوت منه لأجل الطهارة المائيّة من التكليف النفسي، وإلّا فترك التكليف الغيري - على فرضه - لا يوجب العقوبة، بل لا يكون حفظ المقدّمة واجباً شرعاً، ولا تفويتها حراماً كذلك، كما مرّ. إذا عرفت ما ذكر فالمباحث - كما تقدّم^(٢) - أربعة؛

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥٤ / السطر ٢٦ - ٣٦.

٢ - تقدّم في الصفحة ٥.

المبحث الأول

في مسوِّغات التيمّم



مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی

فيمن يشرع له التيمّم

وإن شئت قلت: فيما يصحّ معه التيمّم وهو أشخاص أو أمور، يحويهم المعذور عقلاً أو شرعاً عن الطهارة المائية، أو يحويها العذر كذلك عنها. والمراد من «العذر» هو ما بحسب الواقع لا الظاهر، كالتقاطع بعدم الماء مع وجوده، فإنه معذور عن الوضوء عقلاً، لكن لا يشرع له التيمّم واقعاً. ولعلّ ما ذكرنا أولى ممّا في «القواعد» حيث عدّ الشيء الواحد الجامع للمسوّغات هو «العجز عن استعمال الماء»^(١) فإنّ العجز إن كان عقلياً يخرج منه كثير من المسوّغات.

وإن كان أعمّ من العقلي والشرعي - كما في «الجواهر»^(٢) - يخرج منه أيضاً بعضها، كالخوف على مالٍ لا يجب حفظه، أو بعض مراتب النفس إن قلنا بعدم حرمة، وكباب المزاحمة مع الأهمّ، فإنّ فيها لا يعجز عقلاً ولا شرعاً؛ أمّا عقلاً فواضح، وأمّا شرعاً فلعدم الحرمة الشرعيّة فيها. بل التحقيق عدم سقوط الأمر عن المهمّ، كما ذكرنا في باب التزاحم،

١ - قواعد الأحكام ١: ٢٢ / السطر ٧.

٢ - جواهر الكلام ٥: ٧٥.

فحينئذ يكون التعبير عن الجامع «بأن المسوّغ سقوط وجوب الطهارة المائية» غير وجه أيضاً؛ لعدم السقوط في موارد التزاحم وإن كان المكلف معذوراً في تركه، كما حَقَّق في محلّه^(١).

وأما عنوان «المعذور عقلاً أو شرعاً عن المائية» فالظاهر جمعه لجميع المسوّغات حتّى ضيق الوقت، فإنّ في بعضها يكون العذر عقلياً، وفي بعض شرعياً، وفي بعض شرعياً وعقلياً. ولا يهّم البحث عنه.

شمول آية التيمّم لجميع الأعذار

والأولى صرف عنان الكلام إلى مفاد الآية الكريمة^(٢)؛ ليعلم مقدار سعة دلالتها للأعذار.

فنقول: إنّ قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ لا يفهم منه عرفاً أنّ للمرض موضوعيّة واستقلالاً في تشريع التيمّم؛ بحيث يكون الحكم دائراً مدار عنوانه، بل الظاهر منه هو المرض الذي يكون عذراً عند العقلاء من استعمال الماء، ويكون الغسل والوضوء منافياً له، ومضراً بحال المريض، دون ما لا يضرّه، فضلاً عمّا إذا كان نافعاً.

ويمكن أن يقال: إنّ العرف كما يقيّد المرض بذلك، كذلك يُلغى خصوصيّة عنوان «المريض» ويفهم منه أنّ الميزان هو العذر عن استعماله ولو لم يكن عذره المرض، كالذي يكون كسيراً أو به جرح وقرح يكون استعماله

١ - مناهج الوصول ٢: ٢٩ و ٣٠، تهذيب الأصول ١: ٣١٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٢.

مضرّاً بحاله، فالمفهوم من الآية تشريع التيمم للمعذور عن استعمال الماء لمرض وشبهه.

وكذا لا يرى العرف خصوصية للسفر وموضوعية له، بل يرى أنّ ذكره لأجل كون الابتلاء بالفقدان فيه غالباً، خصوصاً في الأسفار التي في تلك الأزمنة والأمكنة.

فما عن أبي حنيفة: «من أنّ الفقدان في السفر يوجب التيمم، لا في الحضر»^(١) ليس بشيء.

كما لا يرى خصوصية للمجيء من الغائط أو لمس النساء، بل يرى أنّ الميزان حصول الحدث الأصغر أو الأكبر.

كما أنّ المراد من عدم الوجدان - الذي هو قيد لقوله: ﴿عَلَى سَفَرٍ﴾ - هو الوجدان بنحو يمكن معه الوضوء، فيشمل عدم الوصلة، ككونه في بئر أو محفظة لا يتيسر الوصول إليه، وكذا يشمل ما إذا كان الماء قليلاً لا يفي بالاحتياج، فلا يكون وجدانه بعنوانه موضوعاً للحكم، بل هو عنوان طريقتي إلى تيسر استعماله، أو كناية عنه، فلو وجد الماء، لكن لا يكون تحت سلطته - بحيث جاز استعماله شرعاً وعقلاً - لا يعدّ واجداً.

وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ بناءً على ما تقدّم^(٢) من كونه مربوطاً بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ ويكون بياناً لنكتة تشريع التيمم، يدلّ على أنّه كلما كان الوضوء والغسل حرجياً - سواء كان الحرج في نفسهما، أو مقدماتهما - يتبدّلان بالتيمم، فيكون المتفاهم من الآية صدرّاً وذيلًا

١ - المبسوط، السرخسي ١: ١٢٣، بداية المجتهد ١: ٦٧، المغني، ابن قدامة ١: ٢٣٤.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٣.

بإلغاء الخصوصيات عرفاً ومناسبات الحكم والموضوع، أنَّ التيمّم طهور اضطراريّ مشروع عند كلّ عذر شرعيّ أو عقليّ، ولو فرض عدم استفادة بعض الموارد منها، لكن بعد العلم بعدم سقوط الصلاة بحال، وأن «لا صلاة إلا بطهور»^(١)، وأن «التيمّم أحد الطهورين»^(٢)، لا يقيّ إشكال في توسعة نطاق شرعه لكلّ الأعذار.

هذا مع أنَّ الحكم مستفاد من التدبّر في مجموع روايات الباب، فراجع. وكيف كان؛ لا بدّ من التعرّض لبعض أسباب العذر تفصيلاً، وهو أمور:



١ - الفقيه ١: ٢٢ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٤٩ / ١٤٤، و: ٢٠٩ / ٦٠٥، وسائل الشيعة ١:

٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ١.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٧.

السبب الأول

عدم الماء

ولا إشكال نصاً^(١) وفتوى^(٢) في كونه من المسوغات؛ من غير فرق عندنا بين السفر والحضر، كان السفر طويلاً أو قصيراً. وما عن السيد^(٣) ليس خلافاً في هذه المسألة، بل في مسألة الأجزاء.

نعم، خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد - في إحدى الروايتين - وزُفر على ما حُكي عنه، فقالوا: «إنَّ الحاضر العادم الماء لا يصلي»^(٤) بل عن زُفر: «لا يصلي قولاً واحداً»^(٥)، ولا اعتداد بخلافهم، ويردّهم ظاهر الآية^(٦)، كما عرفت^(٧).

١ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١ و٣ و٤ و٧.

٢ - المقنعة: ٥٨، النهاية: ٤٥، المعتمد ١: ٣٦٣، تذكرة الفقهاء ٢: ١٤٩.

٣ - أنظر المعتمد ١: ٣٦٥.

٤ - المبسوط، السرخسي ١: ١٢٣، المغني، ابن قدامة ١: ٢٣٤، المجموع ٢: ٣٠٥.

٥ - أنظر منتهى المطلب ١: ١٣٢ / السطر ٢٨، المحلى بالآثار ١: ٣٤٨.

٦ - المائدة (٥): ٦.

٧ - تقدّم في الصفحة ٢٦.

وجوب الفحص عن الماء

كما لا إشكال في وجوب الطلب والفحص عن الماء في الجملة، وحكي الإجماع عليه عن «الخلاف» و«الغنية» و«المتنهي» و«التذكرة» و«جامع المقاصد» و«إرشاد الجعفرية» و«التنقيح» و«المدارك» و«المفاتيح» وظاهر «المعتبر»^(١) بل عن «السرائر» دعوى تواتر الأخبار به^(٢).

ويدل عليه إطلاق الآية الشريفة؛ لما عرفت^(٣) من أن الظاهر منها أن التكليف بالصلاة مع المائية، غير مقيد بحال الاختيار، بل مطلق، وأن التعليق على عنوان اضطراري - هو عدم وجدان الماء - ظاهر عرفاً في أن الترابية طهارة اضطرارية سوغها الاضطرار والإلجاء، مع بقاء المطلوبية المطلقة في المائية على حالها، ومعه يجب عقلاً الفحص والطلب في تحصيل المطلوب المطلق إلى زمان اليأس، أو حصول عذر آخر. وليس الشك في العذر عذراً عند العقلاء، نظير الشك في القدرة في الأعذار العقلية.

بل الظاهر من الآية أن تعليق التيمم على عدم الوجدان، ليس لأجل تحديد موضع المائية فقط، بل لما كان حكم العقل مع فقد الماء، هو سقوط الصلاة - لعدم القدرة عليها مع المائية - أفادت الآية الكريمة مطلوبيتها مع الترابية، وعدم سقوط أمرها بمجرد العجز عن المائية، وأن الترابية مصداق اضطراري يجب عند فقدان الماء، فحينئذ يحكم العقل بوجوب

١ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥١٨ / السطر ٢٤، الخلاف ١: ١٤٧، غنية النزوع ١: ٦٤،

متنهي المطلب ١: ١٣٨ / السطر ٢٤، تذكرة الفقهاء ٢: ١٤٩، جامع المقاصد ١: ٤٦٥،

التنقيح الرابع ١: ١٣٧، مدارك الأحكام ٢: ١٧٨، مفاتيح السرائر ١: ٥٩، المعتبر ١: ٢٩٢.

٢ - السرائر ١: ١٣٥.

٣ - تقدم في الصفحة ١٣ - ١٤.

الطلب إلى حدّ اليأس وإحراز العذر.

بل يمكن استفادة لزوم الطلب من قوله تعالى: ﴿قَلَّمْ تَجِدُوا﴾ فَإِنَّ الظاهر منه عدم الوجدان بعد الفحص والطلب، كما يظهر بالتأمل في صيغ الماضي والمضارع منه ومن مرادفاته في الفارسية. ولا يلزم أن يكون المتفاهم من جميع الصيغ - حتى اسم الفاعل والمفعول - كذلك، فلا ينتقض بـ «الواجد» و«الموجود» فإنه قد يدلّ بعض المشتقات - ولو انصرافاً - على معنى لا يفهم من الآخر. كـ «الماء الجاري» حيث يدلّ على الجريان من مبدأ تابع، بخلاف «جري الماء» لصدقه على ما جرى من الكوز.

والعمدة في وجوب الطلب هو ما ذكر، وأما رواية السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام قال: «يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فعّولة، وإن كانت سهولة فعّولتين، لا يطلب أكثر من ذلك»^(١).

ففيها إشكال، لا لضعف سندها^(٢)؛ فإن الأرجح وثاقة النوفلي والسكوني، كما يظهر بالفحص والتدبر في رواياتهما وعمل الأصحاب بها. وعن الشيخ «إجماع الشيعة على العمل بروايات السكوني»^(٣) وقلما يتفق عدم كون النوفلي في طريقها. وعن المحقق في «المسائل العزّية» أنّه ذكر حديثاً عن السكوني في أنّ الماء يطهر، وأجاب عن الإشكال بأنّه عامّي: «بأنّه وإن كان كذلك فهو من ثقات الرواة»^(٤) وفي طريقها النوفلي، ولم يستشكل فيه.

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٢ / ٥٨٦، الاستبصار ١: ١٦٥ / ٥٧١، وسائل الشيعة ٣: ٢٤١،

كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١، الحديث ٢.

٢ - رواها الشيخ بإسناده، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني.

٣ - عدّة الأصول ١: ١٤٩.

٤ - تنقيح المقال ١: ١٢٨ / السطر ٣ - ٤، المسائل العزّية، ضمن الرسائل التسع: ٦٤.

وبالجملة: لا ضعف في سندها، ولو سلم فهي مجبورة بعمل الأصحاب قديماً وحديثاً. بل لدلالاتها، فإن الظاهر منها أنها بصدد بيان مقدار الفحص بعد مفروضية أصله، وأما كونه واجباً أو مستحباً فلا تتعرض له، فقوله: «يطلب في الحزونة كذا، وفي السهولة كذا» يراد به أن مقدار الطلب المفروض كذا، ولا يطلب زائداً عن ذلك، وذلك مثل أن يقال: «يفتسل للجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال» فإن الظاهر منه بيان زمان إتيان الغسل، لا وجوبه بين الحدين.

وكيف كان: لا نحتاج في أصل الوجوب إلى تلك الرواية بعد حكم العقل ودلالة الآية الكريمة.

وأما رواية علي بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت: أتيتم... إلى أن قال: فقال له داود بن كثير الرقي: فأطلب الماء يميناً وشمالاً؟ قال: «لا تطلب يميناً ولا شمالاً، ولا في بشر، إن وجدته على الطريق فتوضأ، وإن لم تجده فامض»^(١).

فبعد ضعف سندها بعلي بن سالم المشترك بين المجهول^(٢) والبطائي الضعيف^(٣)، وقرب احتمال كونها عين الواقعة التي نقلها داود قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في السفر، فتحضر الصلاة وليس معي ماء ويقال: إن الماء قريب منا، فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً؟ قال: «لا تطلب الماء، ولكن تيمم؛ فإنني أخاف عليك التخلف عن أصحابك، فتضل ويأكلك السبع»^(٤) لبعد

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٢ / ٥٨٧، الاستبصار ١: ١٦٥ / ٥٧٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٣.

كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢، الحديث ٣.

٢ - هو علي بن سالم الكوفي، رجال الطوسي: ٢٤٧ / ٢٤٦.

٣ - هو علي بن أبي حمزة سالم البطائي، رجال النجاشي: ٢٤٩ / ٦٥٦.

٤ - الكافي ٣: ٦٤ / ٦، تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣٦، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٢، كتاب

سؤاله عنه مرتين ، ولتشابه ألفاظهما وإن ترك بعض الخصوصيات في كلٍّ منهما ، محمولة على الخوف من اللصّ والسبع ، والإطلاق لأجل كون الأسفار في تلك الأزمنة والأمكنة ، مظنةً للخطر نوعاً ، ولهذا نهى عن الطلب في رواية داود من غير فصل معللاً بما ذكر .

بل في رواية يعقوب بن سالم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء ، والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك ، قال : « لا أمره أن يُغرّر بنفسه ؛ فيعرض له لصّ أو سبع »^(١) .

فمع فرض وجود الماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين قال : « لا أمره » لأجل تغرير النفس وتعرض اللصّ والسبع ، فيتضح منه أن الطلب واجب لولا ذلك ، وأنه عليه السلام مع الأمن من ذلك يأمره به ، لكن لما كانت تلك الحوادث في تلك الأسفار كثيرة نوعاً قال ما قال .
وكيف كان : لا يمكن الاتكال على رواية عليّ بن سالم . فتحصل ممّا ذكر وجوب الطلب .

لزوم الفحص إلى زمان اليأس أو ضيق الوقت

ولا إشكال في أن حكم العقل بوجوبه - بعد دلالة الآية على المطلوبية المطلقة للطهارة المائية - هو الفحص إلى زمان اليأس أو ضيق الوقت .
كما تدلّ عليه صحيحة زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : « إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم

→ الطهارة ، أبواب التيمّم ، الباب ٢ ، الحديث ١ .

١ - الكافي ٣ : ٦٥ / ٨ ، تهذيب الأحكام ١ : ١٨٤ / ٥٢٨ ، وسائل الشيعة ٣ : ٣٤٢ ، كتاب

الطهارة ، أبواب التيمّم ، الباب ٢ ، الحديث ٢ .

وليصّل في آخر الوقت، وإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، وليتوضّأ لما يستقبل^(١).

لكن موثقة السكوني^(٢) حاكمة على حكم العقل، وشارحة لمفاد الآية الكريمة، ومبيّنة لمقدار الطلب، ونافية لوجوب الزيادة.

وأما صحيحة زرارة فكما أنّها معارضة لرواية السكوني، معارضة لطائفة من الروايات الآتية في محلّها^(٣) الدالة على جواز البدار وصحة الصلاة في سعة الوقت مع التيمّم، كصحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صلّى بتيمّم وهو في وقت؟ قال: «تمّت صلاته، ولا إعادة عليه»^(٤)، ومثلها غيرها، وموافقة لطائفة أخرى دالة على عدم جواز البدار: سواء في ذلك «فليطلب» كما في رواية الكليني أو «فليمسك»، كما في رواية الشيخ بطريق آخر غير الكليني^(٥)، فإنّ وجوب الإمساك عن الصلاة إلى ضيق الوقت، كما هو مخالف لما دلّ على جواز البدار، كذلك وجوب الطلب إليه مخالف له. والجمع العقلائي بينها وبين مخالفتها، هو حملها وحمل سائر ما أمر فيها بالتأخير إلى ضيق الوقت على الاستحباب، فيرتفع التعارض بين جميعها، ومنها رواية السكوني الدالة على أنّ مقدار الطلب غلوة سهم أو سهمين.

١ - الكافي ٣: ٦٣ / ٢، تهذيب الأحكام ١: ١٩٢ / ٥٥٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب

الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٣.

٢ - تقدّم في الصفحة ٣١.

٣ - يأتي في الصفحة ٣٣٢.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ٥٦٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم.

الباب ١٤، الحديث ٩.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ٥٦٠.

وهذا الجمع أقرب بنظر العرف من الجمع الذي صنع بعض المحققين بحمل رواية السكوني على من أراد الصلاة في مكان مخصوص، كما لو نزل المسافر بعد الظهر منزلاً وأراد أن يصلي فيه، وحمل صحيحة زرارة على من ضرب في الأرض، فله الضرب في جهة من الجهات ولو في الجهة الموصلة إلى المقصود؛ برجاه تحصيل الماء إلى أن يتضيق الوقت، فإن العود إلى المكان الأول ليس واجباً تعبدياً، فحيثما طلب الماء في جهة - ولو في الجهة المؤدية إلى المقصود بمقدار رمية سهم أو سهمين - فله أن يصلي في المكان الذي انتهى إليه طلبه، لكن يجب عليه الفحص فيما حوله بالنسبة إلى المكان الذي انتهى إليه، فله في هذا المكان - كالمكان الأول - أن يختار أولاً الضرب إلى مقصده، وهكذا إلى أن يتضيق الوقت، فثمرة العود إلى المكان الأول، جواز الصلاة ولو مع عدم الضيق بعد الفحص في سائر الجهات، فتفيد صحيحة زرارة بغير هذه الصورة^(١)، انتهى.

لأن الجمع المذكور، مضافاً إلى كونه بهذا الوجه الدقيق مخالفاً للأنظار العرفية، مع أن الميزان في الجمع بين الأخبار هو فهم العرف العام ومقبوليته عندهم، ومضافاً إلى إباء العرف من تقييد الصحيحة القائلة: بأنه «فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم»، بأنه كلما أراد الصلاة لا يجب الفحص إلى ضيق الوقت، بل يكفي مقدار سهم أو سهمين، أن الصحيحة محمولة على الاستحباب على أي تقدير؛ لمعارضتها لروايات جواز البدار الآتية^(٢)، فلا تعارض رواية السكوني.

ثم إنه يجب التنبيه على أمور:

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٤٩ / الطر ٢٥.

٢ - يأتي في الصفحة ٣٣٢.

الأمر الأول

في مفاد خبر السكوني

قد عرفت أنّ خبر السكوني ليس يصدّد إيجاب الطلب، بل يصدّد بيان مقداره، فيكون إيجابه بحكم العقل ودلالة الآية، كما مرّ^(١).

وقد مرّ أنّ حكم العقل بوجوبه - لتحصيل المطلوب المطلق - إنّما هو في جميع الوقت، وفي كلّ جهة محتملة إلى حدّ اليأس^(٢)، ففي كلّ جهة يحتمل وجود الماء، يحكم بالفحص إلى اليأس لولا الدليل على عدم لزومه. وقد دلّت رواية السكوني على تقدير الفحص بغلوة أو غلوتين لا أزيد، فالرواية في مقام تقدير ما وجب عقلاً، فالرواية - مع حكم العقل - دالة على لزوم الفحص في الجهات إلى الحدّ المذكور فيها.

والمراد من الجهات الأربع ليس الخطوط المتقابلة، بل كلّ جهة هي ربع الدائرة، فلا بدّ من الفحص في جميع سطح الأرض في الجهات، فيكون محلّ المصلّي كالمرکز الذي تحيط به دائرة قطرها غلوة أو غلوتان، ويجب الفحص في جميع تلك الدائرة؛ أي السطح المحاط بالخطّ الموهوم، وهذا هو المراد من النصّ والفتوى.

١ - تقدّم في الصفحة ٣٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ٣٣.

الأمر الثاني

المراد من الحزونة والسهولة والغلوة لغة

«الحزونة» و«السهولة» الواردتان في رواية السكوني، يحتمل أن تكونا بمعنى ما غلظ من الأرض وضده؛ بأن يكون عنوان «الأرض» مأخوذاً في مفهومهما. كما يظهر من بعض تعبيرات اللغويين، ففي «الصحاح»: «السهل: تقيض الجبل، والحزن: ما غلظ من الأرض، وعن الأصمعي: الحزن: الجبال الغلاظ»^(١).

ويحتمل أن تكونا بمعنى الغلظة وضدها من غير اعتبار الأرض فيهما. وإنما نسبتا إليها.

وقيل: السهل من الأرض، والحزن منها، كما يظهر من بعض تعبيراتهم، ففي «الصحاح» - بعد قوله: «والحزن: ما غلظ من الأرض» - قال: «وفيها حزونة» يظهر منه أن الحزونة الغلظة، ويقال: «في الأرض حزونة» أي غلظة. وفي «المنجد»: «حزن يحزن حزونة المكان؛ صار حزنًا؛ أي غليظًا»^(٢) وهو كالصريح في أن «الحزن» هو نفس الغلظة، لا ما غلظ من الأرض، وإن قال بعده: «الحزن ما غلظ من الأرض».

ولا يبعد أن يكون الاحتمال الثاني أرجح، فيقال: «أرض سهلة وحزنة» و«رجل سهل الخلق» و«نهر سهل» أي ذو سهولة، و«سهل الموضع» بل و«أسهل

١ - الصحاح ٥: ١٧٢٢ و ٢٠٩٨.

٢ - المنجد: ١٣٢.

الدواء» بمعنى، ويفهم بالانتساب إلى المتعلقات كيفية السهولة.

وكذا الحزن، فإذا قيل^(١) للجبال الغلاظ: «الحزن» كـ«صرد» وللشاة السيئة الخلق: «الحزون» ولقدمة العرب على العجم في أول قدومهم الذي أسحقوا^(٢) فيه ما أسحقوا من الدور والضياغ: «الحزانة» يكون بمعنى واحد. بل لا أستبعد أن يكون «الحزن» - مقابل الفرح - من هذا الأصل وإن اختلفت الهيئات. ثم على الاحتمال الأول، يكون الميزان في الغلوة والغلوتين سهولة الأرض وحزونها ذاتاً؛ سواء كانتا في الخبر خبراً والكون ناقصاً، أو فاعلاً وهو تاماً؛ لأن المفروض مأخوذة عنوان «الأرض» فيهما، ولا ريب في أنهما إذا كانتا صفة الأرض، تلاحظ غلظتها وسهولتها الذاتية، ككونها جبلاً وبسيطاً، فلا تنافي السهولة الأشجار فيها، فأراضي العراق سهلة مع ما فيها من الأشجار، فلا بد في إسرائ الحكم إلى غيرها - كالأراضي المشجرة - من دعوى إلغاء الخصوصية، والعهدة على مدعيها.

وأما على الاحتمال الثاني الراجح، فإن كان الكون ناقصاً، وقدّرت «الأرض» اسماً له - بقرينة المقام - يكون الأمر كما مر.

وإن كان تاماً، ويكون المعنى: «إن تحققت حزونة فكذا» - من غير انتساب إلى الأرض - يمكن استفادة سائر الموانع كالشجر والثلج الغليظ منهما.

ولو لم يمكن استظهار تمامية الكون والوثوق بترجيح ثاني الاحتمالين، فلا محيص عن الاحتياط؛ لما عرفت^(٣) من حكم العقل ودلالة الآية، وأن رواية السكوني لتقدير المقدار، فمع إجمالها يحتاط في موارد الاحتمال بالأخذ

١ - القاموس المحيط ٤: ٢١٥، تاج العروس ٩: ١٧٤ - ١٧٥، لسان العرب ٣: ١٥٨ - ١٥٩.

٢ - والموجود في كتب اللغة «اسحقوا» يدل «أسحقوا».

٣ - تقدّم في الصفحة ٣٦.

بأكثر الحدين، وكذا في كل مورد مشكوك فيه.

وأما «الغُلوة» - بفتح المعجمة - فالمرّة من «غلا» وهي رمية بأبعد المقدور. قال في «الصاح»: «عَلَوْتُ بالسهم غُلُوًّا: إذا رميت به أبعد ما تقدر عليه، والغُلوة: الغاية: رمية سهم».

وقال: «غلا يغلو غُلُوًّا: أي جاوز فيه الحد»^(١) ويظهر منه مجيئها بمعنى رمية سهم أيضاً.

وفي «القاموس»: «غلا في الأمر غُلُوًّا: جاوز حده، وبالسهم غُلُوًّا وغُلُوًّا: رفع يديه لأقصى الغاية...» إلى أن قال: «فهو رجل غلاء - كسماء -: أي بعيد الغلو بالسهم، والسهم ارتفع في ذهابه وجاوز المدى: أي الغاية»^(٢).

وفي «المنجد»: «غلا يغلو غُلُوًّا وغُلُوًّا السهم وبالسهم: رمى به أقصى الغاية، غالى غِلاءً ومُغَالاةً السهم وبالسهم: رمى به أقصى الغاية...» إلى أن قال: «الغُلوة: المرّة من غلا، الغاية: وهي رمية سهم أبعد ما تقدر عليه، المِغْلَى والمِغْلَاة: سهم يُغْلَى به: أي يُرمى به أقصى الغاية»^(٣).

والظاهر أن «الغَلِيان» و«الغُلُو» - في باب المبالغة - و«الغلاء» في السعر، كلّها من هذا الباب، وهو التجاوز إلى أقصى الغاية.

نعم، في «مجمع البحرين»: «وفي الحديث ذكر الغُلوة وهي - بالفتح -: مقدار رمية سهم»^(٤) والظاهر منه أنها لغة كذلك، وقد عرفت ما في اللغة.

ولا يبعد أن يكون استعمالها في مطلق الرمية بنحو من التوسّع، وإلا ففي

١ - الصاح ٦: ٢٤٤٨.

٢ - القاموس المحيط ٤: ٣٧٣.

٣ - المنجد: ٥٥٨.

٤ - مجمع البحرين ١: ٣١٩.

كلّ مورد استعملت تكون بالمعنى المعروف المتقدّم. بل لا يبعد أن تكون «الغالية» المركّبة من عدّة من الطيب - أيضاً بلحاظ المعنى المتقدّم. هذا حال اللغة.

اختلاف الفقهاء في مقدار الطلب وبيان الحقّ

وأما الفقهاء فقد اختلفت كلماتهم. فمنهم من قدر المقدار برمية سهم، كالشيخ في «نهايته» وعن «مبسوطه»^(١) وعن المفيد وأبي الصلاح مثله^(٢)، وفي «الوسيلة» و«الغنية» و«إشارة السبق» كذلك^(٣).

ومنهم من قدره بغلوة سهم أو غلوتين كـ«المراسم»^(٤) وعن ابن إدريس: «وحده ما وردت به الروايات وتواتر به النقل في طلبه؛ إذا كانت الأرض سهلة غلوة سهمين، وإذا كانت حُرّة فغلوة سهم»^(٥) وفي الشرائع والنافع والقواعد والإرشاد التعبير بـ«الغلوة» و«الغلوتين»^(٦).

وعن «المعتبر»: «والتقدير بالغلوة والغلوتين رواية السكوني، وهو ضعيف، غير أنّ الجماعة عملوا بها»^(٧) ومنه يظهر عمل الجماعة بها بما لها من التعبير. والظاهر أنّ التفسير بـ«الرمية» و«الرميتين» اجتهاد منهم؛ ضرورة أنّه

١ - النهاية: ٤٨، المبسوط ١: ٣٦.

٢ - المقنعة: ٦٦، الكافي في الفقه: ١٣٦.

٣ - الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٦٩، غنية النزوع ١: ٦٤، إشارة السبق، ضمن الجوامع الفقهية: ١١٩/السطر ٤.

٤ - المراسم: ٥٤.

٥ - السرائر ١: ١٣٥.

٦ - شرائع الإسلام ١: ٣٨، المختصر النافع: ١٧، قواعد الأحكام ١: ٢٢ / السطر ٨، إرشاد الأذهان ١: ٢٣٣.

٧ -المعتبر ١: ٣٩٣.

لا يكون في الباب غير رواية السكوني ومرسلات الحلبي^(١)، وفيها «الغلو» و«الغلوتان» فلا يكون دليل على الرمية والرميتين، ولهذا ترى أن بعضهم فسر «الغلو» بـ«الرمية». قال في «كشف الغطاء»: «الغلو: الرمية بالسهم المتوسط في القوس المتوسط من الرامي المتوسط. مع الحالة المتوسطة في الهواء المتوسط، والوضع المتوسط والجذب والدفع المتوسطين»^(٢).

وفي «المسالك»: «الغلو: مقدار الرمية من الرامي المعتدل بالآلة المعتدلة»^(٣). ومثلها ما في بعض كتب من قارب عصرنا^(٤).

وقد عرفت أن هذا التفسير مخالف للغة بل العرف. فالمعتبر في الرمي هو إلى أقصى الغاية وأبعد ما يكون مقدوراً. نعم يعتبر في الرامي والآلة وغيرهما المتوسط المتعارف؛ لأنه المتفاهم من التحديدات، كالشبر والذراع... وهكذا.

لكن الإشكال في المقام: هو عدم إمكان تعيين المقدار خارجاً؛ لعدم تداول الرمي في هذه الأعصار، وما هو المعتبر هو الغلو والغلوتان من الرامي المتدرّب في الفن، كما كان في عصر صدور الرواية، ومعلوم أن الرامي الذي فنه ذلك يرمي بما لا يمكن لغيره، فحينئذ لا محيص عن الاحتياط والأخذ بالمقدار المحتمل العقلاني؛ فإن الدليل على الوجوب ليس رواية السكوني؛ حتى يقال بعدم الوجوب إلا بمقدار متيقن، فينفي الزائد بالأصل، بل يحكم العقل بالوجوب إلى أن يحرز المعذر. مضافاً إلى أن شرع التيمم معلق على عدم الوجدان، فلا بد من إحراز موضوعه لدى الشك.

١- السرائر ١: ١٣٥.

٢- كشف الغطاء: ١٦٥ / السطر ٤.

٣- مسالك الأفهام ١: ١٠٩.

٤- مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥١ / الطر ١١.

الأمر الثالث

حول المراد بعدم وجدان الماء

لا شبهة في أن المتفاهم عرفاً من الآية الكريمة^(١) - ولو بسبب مناسبة الحكم والموضوع وما هو مرتكز في الذهن - أن المراد بعدم الوجدان هو عدم وجدان ما يمكن أن يستعمل في الوضوء والغسل، بل هو الظاهر من قوله: ﴿قَلَمْ تَجِدُوا﴾ بعد قوله: ﴿إِذَا قُنتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ إلى آخره ﴿وَإِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾.

فعدم الوجدان أعم من عدم الوجود واقعاً، ومن الوجود مع عدم العثور؛ وعدم التقصير في الفحص بالمقدار المأثور، فلا يكون الموضوع في تشريع التيمم عدم الماء فقط، ولا يكون عنوان «عدم الوجدان» معتبراً فيه حتى يقال: لازم الأول بطلان التيمم لو كان الماء موجوداً واقعاً؛ مع عدم العثور عليه ولو بعد الفحص الكامل، ولازم الثاني عدم الصحة حتى مع العلم بعدم الماء، وحتى مع موافقته للواقع، بل لا بد له من الضرب في الأرض بالمقدار المأثور حتى يصير الفقدان وجدائياً؛ للفرق بين العلم بعدم وعدم الوجدان.

فإن الاحتمالين خلاف المتفاهم العرفي، فإن الطلب المتفاهم من قوله: ﴿قَلَمْ تَجِدُوا﴾ لأجل تحقق موضوع تشريع التيمم؛ وهو عدم الماء الذي يمكن عقلاً وشرعاً استعماله في الطهارة، فإذا علم بعدم وجوده علم بتحقيقه، فلا وجه بعد للطلب، كما أنه لو طلب الغلوة أو الغلوتين ولم يجد يتحقق الموضوع؛ وهو

عدم الماء الذي يمكن له استعماله خارجاً؛ للعجز عن استعمال ما لا يعثر عليه .
 فتحصل ممّا ذكر: أنّ عدم الماء الكذائي موضوع لشرع التيمّم، فإذا تفرّص
 قبل الوقت أو في الوقت، وعلم بعدم الماء، يستصحب إلى زمان قيام الأمانة على
 وجوده، وهو يحرز ما هو موضوع: من غير فرق بين قبل الوقت وبعده، بل ولا بين
 الارتحال من مكان الطلب والعود إليه وبين عدمه، ومن غير فرق بين صلاة
 واحدة وصلوات عديدة. فما عن المحقّق في «المعتبر» والعلامة والشهيد من عدم
 الاعتداد بالطلب قبل الوقت، بل يجب إعادته، إلّا أن يعلم استمرار العدم
 الأوّل^(١)، فغير وجيه وإن استدّل عليه في «الجواهر» تارة؛ بظاهر ما دلّ على
 وجوبه من الإجماعات وغيرها، وهو لا يتحقّق إلّا بعد الوقت.

وأخرى؛ بأنّ صدق «عدم الوجدان» يتوقّف عليه، سيّما بعد ظهور الآية
 -الدّالة على اشتراطه - في إرادة عدم الوجدان عند إرادة التيمّم للصلاة.

وثالثة؛ بصحیحة زرارة المتقدمة^(٢).

ورابعة؛ بأنّه لو اكتفى به قبل الوقت لصحّ الاكتفاء به مرّة واحدة للأيام
 المتعدّدة، وهو معلوم البطلان.

وخامسة؛ بأنّ المنساق إلى الذهن من الأدلّة، إرادة الطلب عند الحاجة
 إلى الماء.

ثمّ استشكل في الاستصحاب: بأنّه لا يعارض ما ذكرنا من ظهور الأدلّة
 في شرطیة الطلب أن يكون بعد الوقت^(٣)، انتهى ملخصاً.

وفيه ما لا يخفى؛ فإنّ الوجوب لا يكون شرعيّاً، بل يكون عقليّاً محضاً

١ - المعتبر ١: ٣٩٣، منتهى المطلب ١: ١٣٩ / السطر ٢٠، ذكرى الشيعة ١: ١٨٢.

٢ - تقدّمت في الصفحة ٣٢.

٣ - جواهر الكلام ٥: ٨٣ - ٨٤.

لأجل حفظ المطلوب المطلق، ولا دليل غيره على الوجوب، فضلاً عن استفادة الوجوب الشرعي منه؛ لعدم ثبوت غير ما هو حكم العقل من الإجماعات؛ لعدم كشفها عن دليل آخر مع وجود حكم العقل، واحتمال استفادتهم الوجوب من الأدلة اللفظية أيضاً.

وأما صحيحة زرارة فقد عرفت لزوم حملها على الاستصحاب^(١)، وعرفت حال رواية السكوني من عدم دلالتها على الوجوب^(٢).

وأما الآية فلا يدلّ ذيلها - أي قوله: ﴿قَلَمْ تَجِدُوا﴾ - على وجوب الطلب، بل يدلّ على شرطية عدم الوجدان لشرع التيمم. نعم هو ظاهر في عدم الوجدان في الوقت، وقد عرفت أنّ الموضوع عدم الماء في الوقت، وهو يحرز بالاستصحاب، ويكون الأصل حاكماً على الآية، ومحققاً لموضوع وجوب التيمم ومشروعيته، فلا دليل على وجوب الطلب بنحو يقم على الاستصحاب وهو حاكم أو وارد على حكم العقل.

وأما النقص بلزوم الاكتفاء بالطلب مرة لصلوات عديدة، ودعوى معلومية بطلانه، فلا يتضح وجهها بعد جريان الاستصحاب وإحراز موضوع التيمم.

فالأقوى بحسب القواعد كفاية الطلب الواحد مطلقاً؛ سواء كان قبل الوقت أو بعده، وسواء كان تجدد الماء محتملاً أو مظنوناً. نعم مع قيام الأمانة المعتبرة أو الوثوق بالتجدد، يجب الطلب، وينبغي الاحتياط مطلقاً.

ومما ذكرنا يظهر حال وجوب الطلب، فإنّه عقلي محض غير مرتبط بالتيمم، بل هو لأجل إحراز العذر عن ترك المطلوب المطلق؛ أي الصلاة مع المائية. وليس في المقام دليل لفظي يدلّ على الوجوب حتّى يبحث عن كونه

١ - تقدّم في الصفحة ٣٤.

٢ - تقدّم في الصفحة ٣٢.

نفسياً أو شرطياً أو غيرياً، كما عرفت.

ولو سُلم دلالة مثل رواية السكوني على وجوبه أو عدم حمل صحيحة زارة على الاستحباب، فلا شبهة في عدم دلالتها على الوجوب النفسي؛ لظهور الأوامر في مثل المقام في الإرشاد إما إلى الشرطية أو إلى حكم العقل، فاحتمال النفسية في غاية الضعف.

واحتمال الوجوب الشرطي أيضاً ضعيف؛ لأن الظاهر من قوله في الصحيحة: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل...» إلى آخره، أن وجوب الطلب إنما هو لتحصيل الماء، لا لتحقيق موضوع التيمّم، وأن التيمّم مشروع عند خوف فوت الوقت، وشرطه ذلك، لا الطلب.

وقوله في رواية السكوني: «يطلب الماء في السفر» ظاهر في أن الطلب واجب لتحصيل الماء، لا لشرطيته للتيمّم. وقد مرّ تحقيق مدلول الآية^(١).

فتحصّل من جميع ذلك: أن الروايات - بناءً على تسليم دلالتها على الوجوب - إرشاد إلى حكم العقل، أو تحديد لما يحكم به، كما مرّ^(٢) في رواية السكوني.

١ - تقدّم في الصفحة ٤٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ٣٦.

الأمر الرابع

حكم الإخلال بالطلب

إذا أُخِلَّ بالطلب وتيمَّم وصلَّى مع سعة الوقت، ففي «الجواهر» بطلانه قطعاً وإجماعاً منقولاً إن لم يكن محصلاً؛ لما دلَّ على اشتراط صحَّته به، ولا فرق بين أن يصادف عدم الماء بعد الطلب وعدمه^(١).

أقول: أمّا دعوى الإجماع في مثل هذه المسألة الفرعية الاجتهادية المتراكمة فيها الأدلة العقلية والنقلية، فغير وجيهة، وأمّا أدلة الاشتراط المدعاة، فقد تقدَّم عدم دلالتها على اشتراط الطلب، بل الظاهر من الأدلة أن عدم الماء الذي يمكن استعماله في الوضوء والغسل - إمّا لفقده، أو لعدم وجدانه - موجب لانقلاب المائية بالترايبية، من غير دخالة للطلب موضوعاً، ولا لعنوان «عدم الوجدان» - أي هذا الأمر الانتزاعي - فيه، ولهذا لو علم بعدم الماء، لا يجب عليه الطلب وإن لم يصدق عدم الوجدان عليه؛ لأنَّه عنوان منتزع من عدم العثور عليه بالقوى الجزئية كالبصر، ومع فرض عدم وجوب الطلب مع العلم بعدم الماء، لا محيص عن القول بأنَّ عدم الماء واقعاً موضوع لانقلاب، وإلاَّ لزم موضوعية العلم ولو بنحو جزء الموضوع، وهو - كما ترى - خلاف ارتكاز العقلاء والمتفاهم من الأدلة، فيكون عدم الماء واقعاً تمام الموضوع لانقلاب.

وإن جهل المكلف، فلزوم الطلب عقلاً أو شرعاً لإحراز الواقعة، لا لتحقيق الموضوع، فلو كان الماء غير موجود في محلِّ الطلب، أو كان بوجه لا يهتدي

إليه لو طلبه، صحَّ تيمُّمه وصلاته:

أمّا إذا كان بحيث لم يوجد إلى آخر الوقت، فظاهر بما مرّ،
 وأمّا إذا حدث بعد الصلاة فلا إطلاق الآية؛ فإنّ الظاهر من صدرها أنّه إذا
 قام المكلف إلى الصلاة، يجب عليه الوضوء أو الغسل ولو في سعة الوقت،
 ومقتضى عطف المرضى والمسافر الفاقد عليه، جوازُ التيمُّم في السعة، وبعدما
 علم أنّ المراد بعدم الوجدان عدم الاهتداء إلى ما يمكن استعماله، تمّت الدلالة
 على صحّة التيمُّم والصلاة؛ لتحقيق الموضوع، وظهور الآية في الإجزاء،
 ويمكن الاستدلال على المطلوب بما دلّ على عدم وجوب الإعادة لو وجد
 بعد الصلاة مع بقاء الوقت، كصحيفة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن
 أصاب الماء وقد صلّى بتيمُّم وهو في وقت؟ قال: «تمّت صلاته، ولا إعادة
 عليه»^(١) ومثلها غيرها.

وهي وإن كانت في مقام بيان حكم آخر، لكن يستفاد منها أنّ من كان
 تكليفه التيمُّم فصلّى بتيمُّم، لا إعادة عليه وإن وجد الماء في الوقت.
 ولو أخلّ بالطلب حتّى ضاق الوقت تيمّم وصلّى ولا قضاء عليه، وعن
 «المدارك»: «أنّه المشهور»^(٢) وعن «الروض» نسبته إلى فتوى الأصحاب^(٣).
 وفي «الجواهر»: «أنّه الأظهر الأشهر»^(٤).

ويمكن استفادته من الآية بمناسبات مغروسة في الأذهان؛ بأن يقال: إنّ

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ٥٦٢، وسائل الشيعة ٢: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمُّم،
 الباب ١٤، الحديث ٩.

٢ - مدارك الأحكام ٢: ١٨٣.

٣ - روض الجنان: ١٢٧ / السطر ٢٥.

٤ - جواهر الكلام ٥: ٨٦.

المراد من «عدم وجدان الماء» عدم وجدان ما يمكن استعماله مع حفظ الوقت، وإلا فلو لم تلاحظ مصلحة الوقت، أو كانت مصلحة المائية مقدّمة على مصلحته، لم يشرع التيمّم مع عدم الوجدان؛ ضرورة أنّ عدمه لم يستمرّ إلى آخر العمر، فإيجاب التيمّم مع الفقد لأجل عدم فوت الصلاة وحفظ مصلحة الوقت، فالمراد بـ«عدم الوجدان» عدم وجدان ما يغتسل ويتوضّأ به في الوقت، ومع الضيق يكون فاقداً للماء الكذائي وإن كان واجداً للطبيعي، والظاهر من تعليق الحكم عليه أنّه تمام الموضوع للتبديل من غير دخالة شيء آخر.

ودعوى الانصراف إلى ما لا يكون سببه المكلف عصياناً^(١)، في غير محلّها؛ لأنّ الظاهر منها أنّ الترابية مع فقد الماء ظهور قائمة مقام المائية؛ من غير دخالة لأسباب الفقد فيه. بل المناسبات المغروسة في الذهن، توجب إلغاء بعض القيود لو كان في الكلام، ومعه لا معنى لدعوى الانصراف.

وتدلّ عليه أيضاً صحيحة زرارة المتقدّمة، عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل...»^(٢) إلى آخره.

فإنّ وجوب الطلب ما دام في الوقت - على فرضه - لأجل تحصيل الماء، لا لاشتراط التيمّم به. وقوله: «فإذا خاف...» إلى آخره، ظاهر في أنّ خوف الفوت سبب وموضوع تامّ لوجوب التيمّم من أيّ سبب حصل، فلو أراق الماء، أو قسّر في الطلب، أو ترك الوضوء بالماء الموجود حتّى خاف الفوت، يجب عليه التيمّم، وتتمّ صلاته، ولا قضاء عليه؛ لظاهر الصحيحة، بل يستفاد ذلك من

١ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥٢ / السطر ٢.

٢ - تقدّمت في الصفحة ٢٣.

مجموع الأدلة ، فإنه يعلم منها أن للوقت منزلة لدى الشارع ليست لغيره ، وأن «الصلاة لا تُترك بحال» .

وما قيل : «إنّ النية في هذه الحال يمكن أن يكون مبغوضاً. فضلاً عن أن يقع عبادة»^(١) فاسد؛ فإنّ المبغوض هو ترك الصلاة مع المائبة، لا إتيانها مع الترايبية، ولا الطهارة الترايبية؛ لعدم وجه لمبغوضيتهما .
ومما ذكرنا يتضح عدم وجوب الاحتياط؛ بدعوى تردد المكلف به المعلوم بالإجمال^(٢)؛ لما عرفت من التكليف بالترايبية وإجزائها .



١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥٢ / السطر ٩ .

٢ - نفس المصدر .

الأمر الخامس

فيما يترتب على موضوع انقلاب التكليف بالتراية

قد مرّ أن الموضوع لانقلاب التكليف بالتراية، هو عدم الاهتداء إلى ما يمكنه الاستعمال^(١).

وإن شئت قلت؛ كون الواقعة بحيث لا يهتدي المكلف إلى ماء يمكنه استعماله عقلاً وشرعاً.

أو قلت: عدم الوجدان الأعم من عدم الوجود للماء الكذائي.
فحينئذ نقول: لو تفحص عن الماء بما قرره الشارع ولم يقصر فيه، صحّ تيممه وصلاته ولو كان الماء موجوداً بحسب الواقع؛ لتحقيق موضوع الانقلاب.
وأما لو قطع بعدم الماء، أو عدم الاهتداء إليه، أو قامت البيّنة على عدمه، أو عدم الاهتداء إليه، بطلا لعدم تحقق الموضوع؛ لعدم كون الواقعة بحيث لا يهتدي إلى الماء، فهو واجد للماء وإن كان قاطعاً بعدمه وغير معذور واقعاً؛ وإن كان معذوراً ظاهراً وغير معاقب على ترك الصلاة مع المائيّة، فيجب عليه الإعادة.

وكذا يجب الإعادة على الناسي لماء في رَحْلِهِ؛ سواء طلب في خارجه غلوة أو غلوتين أو لا؛ لأنّه واجد وإن كان غافلاً عنه. وعدم الوجدان في خارج الرّجل مع كونه واجداً فيه، لا يوجب الانتقال.

ويدلّ عليه موثقة أبي بصير أو صحيحته^(١)، قال: سألته عن رجل كان في سفر، وكان معه ماء، فنسيه فتيّم وصلّى، ثم ذكر أنّ معه ماء قبل أن يخرج الوقت، قال: «عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة»^(٢) ومقتضى إطلاقها لزوم الإعادة ولو طلب خارج رحله، والمفروض فيها عدم الطلب في رحله.



١ - رواها الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن مسكان، عن أبي بصير.

والترديد في سند الرواية لوقوع عثمان بن عيسى في السند وهو كان شيخ الواقفة ووجهها ومن أصحاب الإجماع على قول، ولكن يظهر من ترجمته أنّه رجع عن الوقف.

رجال النجاشي: ٣٠٠ / ٨١٧، اختيار معرفة الرجال: ٥٥٦ / ١٠٥٠، الفهرست: ١٢٠ / ٥٣٤، تنقيح المقال ٢: ٢٤٧ - ٢٤٩ (أبواب العين).

٢ - الكافي ٣: ٦٥ / ١٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٥.

الأمر السادس

عدم الماء بمقدار الكفاية كعدمه المطلق

الظاهر من الآية الكريمة - كما مرّ - عدم وجدان ما يمكن معه الوضوء أو الغسل^(١)، فعدم الماء بمقدار الكفاية كعدمه المطلق؛ لعدم تبعض الطهارة وعدم تلغيقها من الماء والتراب.

فما يقال: «من استعمال ما وجد في بعض الأعضاء واليتيم»^(٢) غير وجيه مخالف لظاهر الآية، ولما ورد من وجوب التيمم على الجنب مع وجدان الماء بقدر الوضوء، كصحيحة الحلبي: أنه بحال أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة، أيتوضأ بالماء أو يتيمم؟ قال: «لا بل يتيمم؛ ألا ترى أنه إنما جعل عليه نصف الوضوء؟»^(٣).

ومثلها رواية الحسين بن أبي العلاء، إلا أن في آخرها بدل «نصف الوضوء»: «نصف الطهور»^(٤) وصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام: في رجل أجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم ولا يتوضأ»^(٥). ومن هنا يظهر: أن التعسك بمثل قاعدة «الميسور...» في غسل ما يمكن أن يغسل ليس في محله، بعد تسليم جريانها في مثل المقام.

١ - تقدّم في الصفحة ٤٢.

٢ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٩٢، نهاية الأحكام ١: ١٨٦، روض الجنان: ١١٩ / السطر ٢٠.

٣ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٤، الحديث ١.

٤ و ٥ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٦، و ٤٠٥ / ١٢٧٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٤، الحديث ٢ و ٤.

الأمر السابع

في وجوب تحصيل الماء ولو بالمعالجة

لو تمكّن من مزج الماء الذي لا يكفيه بما لا يسلبه الاسم فتحصل به الكفاية، فهل يجب ذلك. كما عن جماعة من المتأخرين منهم العلامة^(١)، أو لا كما عن الشيخ وأتباعه^(٢)؟

مقتضى ما مرّ مراراً^(٣) - من أنّ التيمّم مصداق اضطراري لدى العجز عن المصداق الاختياري، وأنّ التكليف بالصلاة مع المائية مطلق يحكم العقل بلزوم تحصيله ولو بحفر بئر، أو إذابة ثلج ما لم يكن حرجياً، أو غير ذلك من أنحاء التوصل إليه - لزوم مثل هذا العلاج لتحصيل المطلوب المطلق. والمتفاهم من الأدلة تعليق التيمّم على العجز عن الماء، وليس المراد من «عدم الوجدان» هو ما يقتضي الجمود عليه، ولهذا يجب الوضوء والغسل مع وجود ثلج أو ماء جامد مع إمكان إذابتهما أو دلكهما على الجسد بنحو يحصل مستأهما بواسطة الإذابة بحرارته، ففي رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر لا يجد إلّا الثلج، قال: «يفتسل بالثلج أو ماء النهر»^(٤) يعني هما سواء. وفي رواية معاوية بن شريح قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام فقال: يصيبنا

١ - مختلف الشيعة ١: ٧٣، البيان: ١٠٣، روض الجنان: ١٢٣ / السطر ٢٦، مدارك الأحكام ١: ١١٥.

٢ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٨٧ / السطر ٣، المبسوط ١: ٩ - ١٠.

٣ - تقدّم في الصفحة ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٨.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٥٠، وسائل الشيعة ٢: ٢٥٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

الباب ١٠، الحديث ١.

الدَّمَاقُ والثلج، ونريد أن نتوضأ، ولا نجد إلا ماءً جامداً، فكيف أتوضأ؛ أدلك به جلدي؟ قال: «نعم»^(١).

فيظهر منهما ومن غيرهما: أن الجمود على عدم الوجدان غير وجيه. ويؤيد ذلك رواية الحسين بن أبي طلحة قال: سألت عبداً صالحاً عن قول الله عز وجل: ﴿أَوْ لَا تَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾^(٢) ما حدث ذلك؟ قال: «فإن لم تجدوا بشراً أو غير شراء»^(٣).

فلو كان عنده المادتان اللتان يتركب منهما الماء - حسب التجريبات الحديثة - ويمكنه مزجهما حتى يحصل الماء، يجب عليه، ولا أظن التزامهم بعدم الوجوب والانتقال إلى التيمم.

وما يقال: من عدم اعتناء العرف والعقلاء بهذا النحو من القدرة الحاصلة بالمعالجات غير المتعارفة، وقياسه بخلط الحنطة بالشراب^(٤)، غير وجيه، والقياس مع الفارق؛ فإن المدعى إنما أن العرف لا يستفيد من الآية المطلوية المطلقة للمائية، وهو كما ترى، بل لا يلتزم به القائل.

أو أن عدم الوجدان صادق، ولا يجب على المكلف إيجاد الماء وانسلاك نفسه في الواجد، وهو أيضاً غير وجيه، ولا أظن التزامه به، وترد الروايات المتقدمة.

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٥٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٠، الحديث ٢.

٢ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٣ - تفسير العياشي ١: ٢٤٤ / ١٤٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٦، الحديث ٢.

٤ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥٦ / السطر ١٥.

أو أنّ العقلاء يرون نفوسهم عاجزة، ولا يكون العلاج المذكور تحصيلاً
للقدرة، أو لا يكون تحصيلها كذلك واجباً؛ وأنّ التكليف بمثله قبيح، فهو أيضاً
بجميع تقاديره ممنوع؛ لعدم العجز بحسب الواقع مع إمكان المزج، وعدم وجوبه
إمّا ناشئ من عدم التكليف المطلق، أو من حصول شرط التيمّم، وهما ممنوعان.
وأما غفلتهم عن إمكان تحصيل الماء بمثل ذلك فلا يضرّ بالمطلوب، وليس ذلك إلّا
كغفلتهم عن وجود الماء، وقد عرفت بطلان التيمّم معه^(١).
وكيف كان: الأقوى وجوب العلاج بأيّ نحو يمكنه بلا حرج ومشقّة.



السبب الثاني

عدم الوصلة إلى الماء

وهو قد يكون للتعذر العقلي أو العادي، كما لو كان في بئر لا يمكنه إخراجها والوصول إليه بوجه، أو كان في محل لا يمكنه الوصول إليه لكبر ونحوه، ومنه عدم الثمن لشرائه، وهذا مما لا إشكال في التبديل به؛ لما عرفت من استفادته من الآية بالبيان المتقدم^(١).

وقد يكون الوصول إليه حرجياً، كما لو كان في بئر يمكنه الوصول إليه مع الحرج والعسر، ويدل على التبديل فيه أدلة نفي الحرج.

وقد يقال: «إن الظاهر من نفي الحرج في الدين أن أحكام الدين سهلة غير حرجية، فإذا لزم من الوضوء أو الغسل أو نحوهما حرج يرفع بدليله، وأما إذا كان الحرج في المقدمات فلا؛ لأن المقدمات ليست من الدين، ووجوبها عقلي لا شرعي، فما هو من الدين - كالوضوء في المقام - ليس حرجياً، وما فيه الحرج ليس مجعولاً، ولا من الدين»^(٢).

١ - تقدم في الصفحة ٢٧.

٢ - أنظر جواهر الكلام ١٣: ٢٥، مصباح الفقيه، الصلاة: ٦٠٩ / السطر ٢٧.

وفيه : أنَّ المتفاهم من آية نقي الحرج - بمناسبة كونه تعالى في مقام الامتنان - أنه تعالى لم يجعل تكليفاً ينشأ من قبله الحرج؛ كان في نفس المكلف به أو مقدماته أو نتائجها.

ويؤيد ما ذكرنا بل يدل عليه استشهاد أبي عبد الله عليه السلام في رواية عبد الأعلى الصحيحة - على الأصح^(١) - بالآية الكريمة، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : عثرت فانقطع ظفري، فجعلت على إصبعي مرارة، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال : «يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل؛ قال الله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٢) امسح عليه»^(٣).

فإنَّ الحرج ليس في مسح الإصبع برطوبة اليد، بل في مقدماته من نزع الخرقه ورفع المرارة.

هذا مضافاً إلى إمكان استفادته من ذيل آية التيمم، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ... ﴾ إلى أن قال : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٤) فإنَّ الظاهر ارتباط هذه الجملة بالمرضى والمسافر، ولا وجه لاختصاصها بالأول، فتكون حرجية الوضوء بالنسبة إلى المسافر الفاقِد في مقدمات تحصيل الماء، كالتخلُّف عن الرفقة وغيره، فيستفاد منها أعمية

١ - رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عبد الأعلى مولى آل سام. ولا كلام في رجس السند إلاَّ عبد الأعلى مولى آل سام.

تنقيح المقال ٢ : ١٣٢ / السطر ٢١ (أبواب العين).

٢ - الحج (٢٢) : ٧٨.

٣ - الكافي ٣ : ٣٣ / ٤، تهذيب الأحكام ١ : ٣٦٣ / ١٠٩٧، وسائل الشيعة ١ : ٤٦٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٥.

٤ - المائدة (٥) : ٦.

الخرج من كونه في الطبيعة المأمور بها.

وأما روايات الركبة، كصحيفة الحلبي: أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمرّ بالركبة وليس معه دلو، قال: «ليس عليه أن يدخل الركبة؛ لأنّ ربّ الماء هو ربّ الأرض، فليتيّم»^(١) ومثلها صحيفة الحسين بن أبي العلاء^(٢) على الأصح^(٣).

وصحيفة عبد الله بن أبي يعفور، عنه قال: «إذا أتيت البئر وأنت جنب، فلم تجد دلوّاً ولا شيئاً تغرف به، فتيّم بالصعيد؛ فإنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد، ولا تقع في البئر، ولا تفسد على القوم ماءهم»^(٤).

ففي دلالتها على المطلوب إشكال:

أما الأوليان، فلاحتمال أن يكون ذلك لخوف السقوط والعطب، أو للخرج، أو لإفساد الماء على القوم؛ لأجل سقوط الوحل والتراب من جدار البئر، وإن كان الأخير غير مناسب لقوله: «ليس عليه أن يدخل» بل المناسب له: «ليس له

١ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٣، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣، الحديث ١.

٢ - الكافي ٣: ٦٤ / ٧، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣، الحديث ٤.

٣ - الحسين بن أبي العلاء الخفاف هو أبو عليّ الأعور وأخواه عليّ وعبد الحميد وكان الحسين أوجههم ولا ريب في كونه إمامياً ولكن اختلفوا في وثاقته فمنهم من أنبتها ومنهم من أنكرها ولكن المصنّف رجّح جانب الوثاقة.

رجال النجاشي: ٥٢ / ١١٧، اختيار معرفة الرجال: ٤٤ / ٩٤، الفهرست: ٥٤ / ١٩٤، تنقيح المقال ١: ٣١٧ / السطر ١١.

٤ - الكافي ٣: ٦٥ / ٩، تهذيب الأحكام ١: ١٤٩ / ٤٢٦، و ١٨٥ / ٥٣٥، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣، الحديث ٢.

أن يدخل». وكيف كان : دلالتهما على التبديل - في الجملة - ظاهرة، لكن كونه للخرج غير ظاهر. إلا أن يقال : بشمول إطلاقهما له، أو يقال : إن خوف الضرر موجب لخرجية التكليف.

وأما صحيحة ابن أبي يعفور الواردة في الجنب، فليست مربوطة بالخرج، بل النهي عن الدخول إنما هو لإفساد الماء المعدة لشرب القوافل والمارة، وتلك الآبار في الطرق إنما حفرت لاستقاء المارة للشرب وسائر الحاجات، ولا يجوز إفسادها والدخول فيها؛ لعدم كونها كالمياه المباحة، ولا يجوز التصرف فيها بغير ما جعلت له. وكيف كان لا ربط لها بالخرج الذي يكون الكلام فيه.

ومن الحرج الشراء الموجب للشدة والضيق في المعيشة، أو للوهن في وجاهته واعتباره؛ من غير فرق بين أن يكون أزيد من ثمن المثل أو لا، ولا في حصول الحرج في الحال أو في الاستقبال ممّا يعدّ بنظر العرف حرجاً. وما دلّ على وجوب شرائه بمائة درهم بل بما بلغ - لو سلم إطلاقه بالنسبة إلى مورد الحرج، وغضّ عن أن قوله في صحيحة صفوان : «وهو واجد لها»^(١) ظاهر في أنه ميسور له. كما هو ظاهر ذيل خير الحسين بن أبي طلحة، وهو قوله : «على قدر جدته»^(٢) - فمحكوم لدليل نفي الحرج، كما هو واضح.

ومن الحرج الخوف من السبع واللص ولو كان على أخذ ماله لا على نفسه؛ لأنّ لأخذ اللص ماله والتسلط عليه مهانةٌ وذلةٌ ووهناً تأبى عنها النفوس غالباً، ويكون تحملها حرجياً.

١ - الكافي ٣ : ٧٤ / ١٧، تهذيب الأحكام ١ : ٤٠٦ / ١٢٧٦، وسائل الشيعة ٣ : ٢٨٩،

كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٦، الحديث ١.

٢ - تفسير العتاشي ١ : ٢٤٤ / ١٤٦، وسائل الشيعة ٣ : ٢٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

الباب ٢٦، الحديث ٢.

ومنه الخوف على العرض، فإن الوقوع في معرض هتك الأعراض من أوضح موارد الحرج.

وتدل على جواز التيمم عند خوف السبع واللص - مضافاً إلى دليل نفي الحرج - رواية داود بن كثير الرقي، ولا يبعد صحتها؛ لعدم بُعد وثاقة داود^(١) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في السفر فتحضر الصلاة، وليس معي ماء، ويقال: إن الماء قريب منّا، فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً؟ قال: «لا تطلب الماء، ولكن تيمم؛ فإني أخاف عليك التخلف عن أصحابك، فتضلّ ويأكلك السبع»^(٢).

ورواية يعقوب بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عن رجل لا يكون معه ماء، والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك، قال: «لا أمره أن يغتر بنفسه؛ فيعرض له لص أو سبع»^(٣).

وهما مختصتان بالخوف على نفسه، ولعل اللصوص في تلك الأزمنة والأمكنة كانوا كثيرين، والتخلف عن الرفقة كان تغريراً بالنفس نوعاً؛ لعدم إياهم عن إراقة الدماء، ولهذا أجاب الإمام عليه السلام بما أجاب، مع إطلاق السؤال. بل لا يبعد أن يكون السؤال قرينة على الخوف، وإلا فمع الأمن ووجود الماء لا يحتمل سقوط الوضوء.

١ - اختلف الأصحاب في وثاقة داود بن كثير الرقي قال النجاشي: «ضعيف جداً والغلاة تروي عنه»، وقال الشيخ: «داود بن كثير الرقي مولى بني أسد ثقة».

رجال النجاشي: ١٥٦ / ٤١٠، رجال الطوسي: ٣٣٦ / ١، تنقيح المقال ١: ٤١٤ / السطر ٢.

٢ - الكافي ٣: ٦٤ / ٦، تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢، الحديث ١.

٣ - الكافي ٣: ٦٥ / ٨، تهذيب الأحكام ١: ١٨٤ / ٥٢٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢، الحديث ٢.

وقد يكون في الوصول إلى الماء ضرر مالي؛ من غير حصول عنوان آخر كالخرج، فقد استدل^(١) على سقوط المائبة به بدليل «لا ضرر ولا ضرار»^(٢) وبالإجماع المحكي عن «الغنية» و«المعتبر» و«المنتهى» و«التذكرة» و«كشف اللثام» و«المدارك»^(٣) وبروايتي داود ويعقوب المتقدمتين. وباستقراء أخبار التيمم في سقوط المائبة بأقل من ذلك.

وفيه ما ذكرناه في رسالة مستقلة: من أن دليل الضرر ليس بصدد رفع الأحكام الضرورية، كما أفادوا^(٤)، بل حكم سياسي سلطاني صدر من رسول الله ﷺ بما هو سلطان على الناس، فراجع^(٥).

والإجماع المحكي - مع كونه موهوناً؛ لأجل احتمال استنادهم إلى الأدلة، مثل دليلي الضرر والخرج وغيرهما من الأخبار - لا يبعد أن يكون معقده هو الخوف من اللص على ماله، وقد مرّ أنه حرجي مرفوع بدليله، ففي «الغنية» ادّعى الإجماع على الجواز عند حصول خوف من عدوٍّ من غير ذكر المال^(٦). وفي «المنتهى» ادّعى عدم وجدان الخلاف في الخوف على المال من لصٍّ

١ - أنظر ذكرى الشيعة ١: ١٨٤، جامع المقاصد ١: ٤٧٤، جواهر الكلام ٥: ٩٧.

٢ - الكافي ٥: ٢٩٢ / ٢، الفقيه ٣: ١٤٧ / ١٨، تهذيب الأحكام ٧: ١٤٦ / ٦٥١، وسائل الشيعة ٢٥: ٤٢٨، كتاب إحياء الموات، الباب ١٢، الحديث ٣.

٣ - غنية النزوع ١: ٦٤، المعبر ١: ٣٦٦، منتهى المطلب ١: ١٣٤ / السطر ٢٢، تذكرة الفقهاء ٢: ١٦٣، كشف اللثام ٢: ٤٣٩، مدارك الأحكام ٢: ١٩٠.

٤ - رسالة في قاعدة لا ضرر، ضمن نرات الشيخ الأعظم ٢٣: ١١٤ و ١١٦، كفاية الأصول: ٤٣٠ - ٤٣٥، رسالة في قاعدة لا ضرر، ضمن منية الطالب ٢: ٢٠٨ / السطر ١٨.

٥ - بدائع الدرر في قاعدة نفي الضرر، الإمام الخميني ﷺ: ١١٣.

٦ - غنية النزوع ١: ٦٤.

أو عدوّ أو حربي^(١). وعن «المعتبر» و«كشف اللثام» مثله^(٢).

وفي «المدارك»: «هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب على ما نقله جماعة، بل قال في «المنتهى»: إنه لا يعرف فيه خلافاً بين أهل العلم»^(٣) انتهى. والقيّد الأخير ليس في النسخة الموجودة عندي.

وكيف كان: هذه العبارات - كما ترى - ظاهرة في دعوى الإجماع في مورد الخوف من اللصّ ومثله، وهو حرجي كما مرّ. والروايتان موردهما الخوف من اللصّ والسبع أيضاً، بل ظاهرهما الخوف على النفس.

والتمسك بالاستقراء^(٤) في غير محلّه؛ بعد ورود وجوب شراء ماء الوضوء بالغاً ما بلغ^(٥). بل يمكن استفادة وجوب صرف المال لتحصيل الماء للطهارة من صحيحة صفوان في غير المورد المنصوص عليه. قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة، وهو لا يقدر على الماء، فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم وهو واجد لها، يشتري ويتوضأ، أو يتيّم؟ قال: «لا، بل يشتري، قد أصابني مثل ذلك فاشتريت وتوضأت، وما يشتري بذلك مال كثير»^(٦).

حيث قال: «إنّ ماء الوضوء مال كثير» وهو بمنزلة التعليل، فيستفاد منه أنّ

١ - منتهى المطلب ١: ١٣٤ / السطر ٢٢.

٢ - المعتبر ١: ٣٦٦، كشف اللثام ٢: ٤٣٩.

٣ - مدارك الأحكام ٢: ١٩٠.

٤ - جواهر الكلام ٥: ١٠٣.

٥ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٦، الحديث ٢.

٦ - الكافي ٣: ٧٤ / ١٧، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٦ / ١٢٧٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٩.

كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٦، الحديث ١.

صرف المال لتحصيل المال الكثير عقلائي، فإذا كان تحصيل ذلك المال الكثير لازماً، يجب صرف المال لأجله ولو بغير شرائه، ك شراء الآلات وحفر البئر وإعطاء المال للإذن بالدخول في ملكه، والعبور عنه للوصول إليه، واستئجار الغير لتحصيله، بل ولو خاف من ضياع ماله في سبيل تحصيله ما لم يكن حرجياً، بل وشق الثوب النفيس إذا لم يكن فيه محذور شرعي، على تأمل في الأخير لأجل احتمال انصراف الدليل عن مثله، وصدق عدم الوجدان وعدم القدرة عرفاً على تحصيله.



السبب الثالث

كون الاستعمال حرجياً ولو لم يخف الضرر

كالبرد الشديد الذي يكون التوضي والاغتسال معه ذا مشقة، ويعدّ التكليف معه حرجياً، أو كان في استعمال الماء ضرر موجب للهلاك، أو عيب، أو حدوث مرض، أو شدته، أو طول مدته، أو صعوبة علاجه، أو عدم برئه، أو خاف على نفسه ممّا ذكر وأمثاله من الأمراض المعتدّ بها؛ حتّى مثل الشّين الذي يعلو البشرة من الخشونة المشوّهة للخلقة ممّا يعتني به العقلاء، ولا عبرة باليسير غير المعتنى به ممّا لا يعدّ ضرراً ولا حرجاً ولا مرضاً.

وتدلّ على ذلك كلّ الآيّة الكريمة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١).

فإنّ عنوان «المرض» وإن كان صادقاً على مطلقه؛ حتّى ما لا يكون استعمال الماء منافياً له أو مضرّاً به، لكن المناسبة بين الحكم والموضوع وذكر المرض عقيب وجوب المائيّة، توجب الانصراف إلى ما تكون المائيّة منافية

لمرضه ومضرة به، كما يستفاد منه التبديل إذا أضرت المائبة ولو لم يندرج تحت عنوان «المرض» كما لو كان به قرح أو جرح، فإنهما لا يعدان مرضاً عرفاً، فإنه عبارة عن اختلال مزاجي، كالحمى والسل وغيرهما. كما أن الظاهر أن الرمد وبعض الأوجاع أيضاً لا يعد مرضاً عرفاً.

وكيف كان: يستفاد حكم جميع ما ذكر من ذكر المرض في ذيل الوضوء والغسل: بمناسبة الحكم والموضوع.

هذا مع قطع النظر عن قوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ...﴾ إلى آخره، وإلا يكون الحكم أوضح، فتدل الآية - صدرأ وذيلأ - على التبديل في مطلق ما ينافيه المائبة ومطلق الحرج ولو كان مأموناً من المرض، بل يكون في نفس الوضوء لأجل البرد حرج. وتدل عليه آية عدم جعل الحرج في الدين أيضاً.

نعم، تنصرف الأدلة عن اليسير غير المعتنى به، كما أشرنا إليه، ولعل مراد المحقق رحمته وغيره من المرض الشديد^(١)، هو مقابل اليسير المذكور، ولا أظن أن يكون مرادهم اعتبار الشدة احترازاً عن أول مراتب الحمى مثلاً ولو كان الغسل معه مضراً به.

سقوط المائبة مع خوف حدوث الأمراض مثلاً

ثم إنه يستفاد من ذيل الآية رفع المائبة مع خوف المذكورات، فإن التكليف بها مع الخوف ضيق وحرج وتشديد على المكلف، فيعد التكليف مع خوف الهلاك أو حدوث العيوب والأمراض تضيقاً وتحريجاً عليه، ومخالفاً لقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ...﴾ إلى آخره.

وتدلّ على ما ذكر - مضافاً إلى الآية والإجماع المتكرّر في ألسنتهم^(١) - روايات مستفيضة لو لم تكن متواترة، ففي صحيحة محمد بن سكين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: إن فلاناً أصابته جنابة وهو مجذور، فغسلوه فمات، قال: «قتلوه، ألا سألوا؟! ألا يَمُوه؟! إن شفاء العيِّ السؤال»^(٢).

وفي صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القرع والجراحة يُجنب، قال: «لا بأس بأن لا يغتسل؛ يتيّم»^(٣). وفي صحيحة ابن أبي نصر، عن الرضا عليه السلام: في الرجل تصيبه الجنابة، وبه قروح أو جروح، أو يكون يخاف على نفسه من الهرد، فقال: «لا يغتسل و يتيّم»^(٤).

ونحوها صحيحة داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٥)... إلى غير ذلك. ولا فرق فيما ذكر بين الحدث الأصغر والأكبر، ولا بين حدوثه اختياراً أو لا، لكن وردت روايات متافية لذلك، كصحيحة سليمان بن خالد وأبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة، فتخوّف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الفسل، كيف يصنع؟ قال: «يغتسل وإن أصابه ما أصابه».

١ - راجع غنية النزوع ١: ٦٤، تذكرة الفقهاء ١: ١٥٩، جواهر الكلام ٥: ١٠٤.

٢ - الكافي ٣: ٦٨ / ٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ١.

٣ - الكافي ٣: ٦٨ / ١، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٥.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٦ / ٥٦٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٧.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣١، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٨.

قال: - وذكر أنه كان وجعاً شديداً الوجع، فأصابته جنابة وهو في مكان بارد، وكانت ليلة شديدة الريح باردة - «فدعوتُ القلعة فقلت لهم: احملوني فاغسلوني، فقالوا: إنا نخاف عليك، فقلت: ليس يد، فحملوني ووضعوني على خُشبات، ثم صبّوا عليّ الماء فغسلوني»^(١).

وصحبة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة ولا يجد الماء، وعسى أن يكون الماء جامداً، فقال: «يغتسل على ما كان» حدّثه رجل: أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد، فقال: «اغتسل على ما كان؛ فإنه لا يد من الغسل» وذكر أبو عبد الله عليه السلام: «أنّه اضطرّ إليه وهو مريض، فأثوه به مسخناً فاغتسل» وقال: «لا يد من الغسل»^(٢).

وقد يجمع^(٣) بينهما وبين ما تقدّم بحملهما على الجنابة الاختيارية، وحمل ما سبق على الاحتلام؛ بشهادة مرفوعة علي بن أحمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن مجذور أصابته جنابة، قال: «إن كان أجنب هو فليغتسل، وإن كان احتلم فليتيّم»^(٤).

ومرفوعة إبراهيم بن هاشم قال: «إن أجنب فعليه أن يغتسل على ما كان منه، وإن احتلم فليتيّم»^(٥).

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٨ / ٥٧٥، الاستبصار ١: ١٦٢ / ٥٦٣، وسائل الشيعة ٢: ٢٧٢.

كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٧، الحديث ٢.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٨ / ٥٧٦، الاستبصار ١: ١٦٣ / ٥٦٤، وسائل الشيعة ٢: ٢٧٤.

كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٧، الحديث ٤.

٣ - راجع مستند الشيعة ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥.

٤ - الكافي ٣: ٦٨ / ٣، الفقيه ١: ٥٩ / ٢١٩، تهذيب الأحكام ١: ١٩٨ / ٥٧٤، وسائل

الشيعة ٢: ٢٧٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٧، الحديث ١.

٥ - الكافي ٣: ٦٧ / ٢، وسائل الشيعة ٢: ٢٧٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب

بل عن «الخلاف» دعوى إجماع الفرقة على وجوب الغسل على من أجنب اختياراً^(١)، وعن المفيد والصدوق اختياره^(٢).

وفيه: أن مرفوعة ابن هاشم لا يعلم كونها رواية، بل لا يبعد أن يكون ذلك فتواه جمعاً بين الروايات، ومرفوعة علي بن أحمد - مع رفعها، وجهالة ابن أحمد^(٣)، ومخالفتها للروايات الكثيرة في المجدور^(٤) مع كونها آية عن التقييد - لا تصلح للشهادة على الجمع.

مع أن مثل هذا الجمع غير عقلائي ولا مقبول، وأن المذكور في صحيحة ابن مسلم: «نُصيبه الجنابة» ولا يبعد ظهوره في غير الاختيارية، وكذا الحال في صحيحتي البزنطي وابن سرحان.

وذكر أبو عبد الله عليه السلام لإصابته الجنابة - مع كونه منزهاً عن الاحتلام - لا يصير شاهداً على كون السؤال عن حصولها باختياره، والتعير عن جنابة نفسه بـ «الإصابة» التي يجب صرفها إلى الاختيارية، لا يوجب ظهورها في نفسها في الاختيارية، بل لعنه يوجب وهناً في الرواية. وكيف كان هذا الجمع ضعيف غير مقبول.

وأضعف منه الاتكال على دعوى إجماع «الخلاف» مع كون خلافه مظنة الإجماع.

→ ١٧، الحديث ٢.

١ - الخلاف ١: ١٥٧.

٢ - المقتنة: ٦٠، الهداية، ضمن الجوامع الفقهية: ٤٩ / السطر ٢٠.

٣ - هو علي بن أحمد بن أشيم قال الشيخ الطوسي عليه السلام: «علي بن أحمد بن أشيم مجهول».

رجال الطوسي: ٢٦٣ / ٦٦.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٤٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥.

بل عن ظاهر «المنتهى» الإجماع عليه، قال: «لو أجنب مختاراً وخشي البرد تيمّم عندنا»^(١) وفي «الجواهر»: «المشهور بين الأصحاب - نقلاً وتحصيلاً - عدم الفرق بين متعمّد الجنابة وغيره»^(٢).

هذا كله مع منافاة ما ذكر للكتاب^(٣) والسنة^(٤)، وإبائه أدلة نفي الحرج^(٥) من التقييد، ومخالفته لسهولة الملة وسماحتها، ومخالفة بعض مراتبه للعقل، كخوف تلف النفس، ولهذا خصّه بعضهم بما إذا لم يخف منه^(٦)، زاعماً كونه جمعاً بين الأخبار وبين مثل صحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام: في الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة، فيخاف على نفسه التلف إن اغتسل، فقال: «يتيمّم ويصلي، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد»^(٧).

ويتلو الجمع المتقدم في الضعف - لو لم يكن أضعف منه - حمل الصحيحتين على الاستحباب بدعوى: «أنّ الغالب أنّ الخوف على النفس من مرض شديد أو تلف من البرد عند صحّة المزاج - كما هو منصرف السؤال - إنما ينشأ عن احتمال موهوم في الغاية لا يجب رعايته، والمظنون الغالب في مثل الفرض الأمن من الضرر لو فرض التحمّي والتحفّظ، بل ربّما يكون الخوف من

١ - منتهى المطلب ١: ١٥٢ / السطر ٤.

٢ - جواهر الكلام ٥: ١٠٨.

٣ - كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. البقرة (٢): ١٩٥.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ١٢، و: ٣٩٠، الباب ٢٧، الحديث ١.

٥ - كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. الحجّ (٢٢): ٧٨.

٦ - مستند الشيعة ٣: ٢٧٦.

٧ - الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٦، الحديث ١.

التلف والمرض من تسويلات النفس تنشأ من مشقة الفعل، كما تشهد به صحيحة سليمان؛ حيث فرض إصابة العنت وهو المشقة، فقول الإمام عليه السلام : «يغتسل وإن أصابه ما أصابه» يعني من العنت، وأما الخوف من التلف أو المرض الواجب التحرز، فلا يكون غالباً إلا على الاحتمال الموهوم، ولا مانع من حمل الصحيحتين على مثل الفرض وحملهما على الاستحباب.

ولا يعارضهما عمومات نفي الحرج والصحاح المتقدمة؛ إذ لا يفهم من العمومات إلا الرخصة، ولا من النهي في الصحاح الوارد في مقام توهم الوجوب إلا جواز الترك^(١) انتهى.

وذلك لأن دعوى موهومية الاحتمال في المقام في غاية الضعف، وكيف يكون الاحتمال موهوماً في مورد الصحيحتين مع ذكر الإمام عليه السلام في صحيحة سليمان الأمر بتفسيله في ليلة باردة شديدة الريح مع الوجع الشديد؛ بحيث لم يتمكن من الحركة ولا من الاغتسال بنفسه، فحملوه وغسلوه، ولم يقل في جواب القلعة حيث قالوا: «إننا نخاف عليك»؛ «لا خوف عليّ» بل قال: «ليس بُدّ» أي ولو مع الخوف، ومع حديث الرجل في صحيحة ابن مسلم: أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد، فقال عليه السلام : «اغتسل على ما كان؛ فإنه لا بدّ من الغسل» ممّا هو كالصریح في لا بدّية الغسل ولو مع الخوف من المرض كائناً ما كان، بل ولو مع العلم بحدوثه، بل مع المرض الفعلي، كما حكى عن غسله في مرضه؟!

ويتلوه في الضعف دعواه انصراف السؤال إلى صحيح المزاج وسليمه، فإنه في نفسه وإن لا يبعد انصرافه إليه، لكنّ الجواب وحكاية أبي عبد الله عليه السلام

مرضه ووجعه الشديد، صريح في لابتدئة الغسل ولو كان مريضاً وسقيماً، وفي معرض الازدياد، بل التلف.

وقوله في صحيحة سليمان: «تَتَخَوَّفُ إِنْ هُوَ اغْتَسَلَ أَنْ يَصِيبَهُ عَنَتٌ مِنَ الْغَسْلِ» الذي استشهد به لمرامسه من أن «العنت» عبارة عن المشقة، وقوله عليه السلام: «يَغْتَسِلُ وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ» أي من العنت والمشقة، غير صالح للاستشهاد؛ لأنَّ «العنت» كما جاء بمعنى المشقة، جاء بمعنى الهلاك والفساد^(١)، وظاهر قوله: «تَتَخَوَّفُ أَنْ يَصِيبَهُ عَنَتٌ» إصابة فساد أو هلاك، وإلا ففصل المشقة في الأرض الباردة معلومة، ولا يقال معها: «تَتَخَوَّفُ أَنْ يَصِيبَهُ».

ولو سلم لكن لحن قوله: «وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ» لا يلائم الحمل على المشقة فقط. ولو سلم لكن حكاية أبي عبد الله عليه السلام اغتساله مع الوجع الشديد والليلة الباردة والرياح الشديد وقول الغلظة وغير ذلك، مخالف لما ذكر. ولو سلم ذلك في صحيحة سليمان لا يأتي احتمالها في صحيحة ابن مسلم.

وأضعف من جميع ذلك حملهما على الاستحباب مع إبانتهما عنه، وكيف يحمل عليه قوله: «يَغْتَسِلُ وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ» وقوله عليه السلام في جواب الغلظة مع الخوف على نفسه: «لَيْسَ بُدٌّ» وقوله: «يَغْتَسِلُ عَلَى مَا كَانَ» وقوله بعد قول الرجل: «فمرض شهراً من البرد» -: «اغْتَسِلَ عَلَى مَا كَانَ» وقوله بعد حكاية غسله في حال المرض: «لَا بُدَّ مِنَ الْغَسْلِ»؟! ولتعمري إنَّ طرح الرواية أولى من هذا النحو من الجمع.

وكيف كان: لا محيص عن طرحهما وردَّ علمهما إلى أهله؛ بعد وهنهما بظهورهما في إصابة الجنابة إياه عليه السلام من غير اختيار، وهو منزَّه عنها، وبغاية

بعد الاختيارية منها في هذه الحال وفي هذه الأرض الباردة المخوفة على النفس . ولمخالفتهما للعقل والكتاب والسنة ، وبإعراض المشهور عنهما على ما حكى^(١) ، وموافقتهما للمحكي عن أصحاب الرأي وأحمد في إحدى الروايتين^(٢) .

حول سقوط المائية مع خوف الشَّيْن

ثم قد مرَّ أنه لا فرق في خوف المرض وغيره بين الشديد والضعيف ، إلا إذا كان يسيراً غير معتنى به^(٣) .

وأما الشَّيْن الذي ادَّعي عدم وجدان الخلاف في جواز التيمم معه^(٤) ، وعن «المعتبر» و«المنتهى» و«المدارك» و«الكفاية» جوازه عند علمائنا^(٥) ، وهو ظاهر في الإجماع ، بل عن «جامع المقاصد» دعواه صريحاً^(٦) . فإن كان المراد منه بعض الأمراض الجلدية من قبيل الجرب والسوداء ، فلا إشكال في صحّة التيمم معه ؛ لإطلاق الآية . بل يستفاد حكمه من أدلة القرع والجرح ؛ إمّا بدعوى اندراجهِ فيها ، أو بدعوى إلغاء الخصوصية عرفاً . مضافاً إلى أدلة نفي الحرج . وإن كان المراد منه هو الخشونة التي تعلو البشرة ، وقد تنتهي إلى انشقاق

١ - مصباح الفقيه ، الطهارة : ٤٦٦ / السطر ١٣ ، مستمسك العروة الوثقى ٤ : ٣٤٠ .

٢ - أنظر منتهى المطلب ١ : ١٣٥ / السطر ٣٦ ، المغني ، ابن قدامة ١ : ٢٦٢ و ٢٦٥ ، المجموع ٢ : ٣٢٢ .

٣ - تقدّم في الصفحة ٦٤ .

٤ - جواهر الكلام ٥ : ١١٣ .

٥ - المعتبر ١ : ٣٦٥ ، منتهى المطلب ١ : ١٣٦ / السطر ١٨ ، مدارك الأحكام ٢ : ١٩٥ ، كفاية الأحكام : ٨ / السطر ٨ .

٦ - جامع المقاصد ١ : ٤٧٣ .

الجلد، فمع خوف الانشقاق المعتد به ينسلك في الأدلة ولو بإلغاء الخصوصية، ومع عدمه فلا دليل عليه إلا أدلة نفي الحرج، فلا بد من كونه بحد يصدق معه الحرج والمشقة، وصار التوضي مع خوفه مندرجاً في التضيق والتحريج.

المراد من «الحرج»

ثم اعلم: أن ظاهر بعضهم في المقام - الذي هو من جزئيات الحرج - تقييده بما لا يتحمل عادة^(١)، والظاهر منه أن «الحرج» عبارة عن المشقة التي لا تتحمل عادة، ويؤيده قول بعض أهل اللغة - على ما قيل -: «إن الحرج أضيق الضيق»^(٢). وفي «المجمع»: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ» أي من ضيق: بأن يكلفكم ما لا طاقة لكم به وما تعجزون عنه، يقال: «حَرَجَ يَحْرِجُ - من باب علم - أي ضاق»، وفي كلام الشيخ علي بن إبراهيم: «الحرج: الذي لا مدخل له، والضيق: ما يكون له مدخل»^(٣) انتهى. وفي «الصحاح»: «مَكَانٌ حَرَجٌ وَحَرَجٌ: أَي ضَيْقٌ كَثِيرٌ الشَّجَرُ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الرَّاعِيَةُ»^(٤) وتُقِلُّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً^(٥).

هذا، لكن الظاهر من كثير من كتب اللغة تفسيره بالضيق من غير تقييد بما لا يتحمل أو غيره، ففي «الصحاح» و«القاموس»: «التحريج: التضيق»^(٦) وتقدم

١ - مسائل الأفهام ١: ١١١، مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢١٥، جواهر الكلام ٥: ١١٤.

٢ - أنظر لسان العرب ٣: ١٠٧.

٣ - مجمع البحرين ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩.

٤ - الصحاح ١: ٣٠٥.

٥ - أنظر لسان العرب ٣: ١٠٧.

٦ - الصحاح ١: ٣٠٦، القاموس المحيط ١: ١٨٩.

عن «المجمع»: «خَرَجَ - من باب علم - أي ضاق».

وفي «المنجد»: «خَرَجَ الشيء: ضاق، خَرَجَهُ: ضَيَّقَهُ»^(١).

وعن «النهاية»: «الخَرَجَ في الأصل الضيق»^(٢).

وحكى في «مجمع البيان» تفسيره بالضيق والعنت عن جميع المفسرين^(٣).

بل فسره به في صحيحة زرارة المتقدمة^(٤) عن المشايخ الثلاثة، قال

لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: «إنَّ المسح ببعض الرأس»؟ ...

والحديث طويل متعرِّض لتفسير الآية والنكات التي فيها، وقال في آخره: ثمَّ

قال: «﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾»^(٥) والخرج: الضيق»^(٦).

وعن «قرب الإسناد» عن الصادق، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «أُعْطِيَ

الله أُمِّيَ وَفَضَّلَهُمْ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ...» إلى أن قال: «وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى

أُمِّيَ ذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾»^(٧) يقول: من

ضيق»^(٨).

وفي موثقة أبي بصير في أبواب المياه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا

نسافر، فربما بُلينا بالغدير من المطر... إلى أن قال -: «افرج الماء بيدك ثمَّ

١ - المنجد: ١٢٥.

٢ - النهاية، ابن الأثير ١: ٣٦١.

٣ - مجمع البيان ٣: ٢٥٩.

٤ - تقدّم في مبحث الوضوء، راجع الطهارة (تقريرات الإمام الخميني عليه السلام) الفاضل اللنكراني: ٤٤٨.

٥ - المائدة (٥): ٦.

٦ - الكافي ٣: ٣٠ / ٤، الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، تهذيب الأحكام ١: ٦١ / ١٦٨، وسائل

الشيعة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ١.

٧ - الحج (٢٢): ٧٨.

٨ - قرب الإسناد: ٨٤ / ٢٧٧.

توضاً؛ فَإِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِمُضَيِّقٍ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١).

ويظهر أيضاً من بعض موارد تمسكهم بدليل نفي الحرج، أوسعية الأمر ممّا قيل. كرواية عبد الأعلى^(٢)، فَإِنَّ رَفْعَ الْمَرَارَةِ لَيْسَ مِمَّا لَا يَتَحَمَّلُ عَادَةً، بَلْ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَكُلْفَةٌ.

وفي الرواية المحكيّة عن حمزة بن الطيطار، عن أبي عبد الله عليه السلام -والحديث طويل - قال فيه: «وكذلك إذا نظرت في جميع الأشياء لم تجد أحداً في ضيق»^(٣).

وعن «قرب الإسناد» عن الصادق عليه السلام عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «لَا غِلَظَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي شَيْءٍ»^(٤).

مضافاً إلى أن لسان الآيات الشريفة الواردة في مقام الامتنان، لسان عدم جعل مطلق الضيق، كقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٥) وقوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾^(٦).

١ - تهذيب الأحكام ١: ٤١٧ / ١٣١٦، وسائل الشيعة ١: ١٦٢، كتاب الطهارة، أبواب الماء

المطلق، الباب ٩، الحديث ١٤.

٢ - تقدّمت في الصفحة ٥٧.

٣ - الكافي ١: ١٦٤ / ٤.

٤ - قرب الإسناد: ١٣٤ / ٤٦٩.

٥ - البقرة (٢): ١٨٥.

٦ - البقرة (٢): ٢٨٦.

السبب الرابع

الخوف من العطش

في استعمال الماء على نفسه، أو أولاده وعائلته، أو صديقه، بل كل ما يتعلّق به من الإنسان والحيوان؛ من تلف، أو حدوث مرض، أو علة، أو عروض حرج، أو مشقة من فقد الماء؛ لأدلة نفي الحرج؛ ضرورة أنه كما يكون التكليف بالوضوء مع خوف ما ذكر على نفسه تحريجاً وتضييقاً، كذلك إذا خاف على أطفاله وعياله، أو صديقه، بل غلمته.

بل حيوانه الذي يحتاج إليه في سفره، بل مطلقاً إذا كان في حفظه غرض عقلائي؛ سواء أخذ للذبح لكن لا يكون في السفر محلّ ذبحه ويشقّ عليه حمله، أو لم يؤخذ لذلك.

نعم، لو أخذ له، ولا يتعلّق الغرض ببقائه، ولا يكون في ذبحه أو حمله حرج، فلا يستفاد حكمه من دليل نفي الحرج وإن لا يبعد استفادته من سائر الأدلة، كموتقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر، فيخاف قلته، قال: «يتيمّم بالصعيد، ويستبقي الماء؛ فإن الله عزّ وجلّ جعلهما ظهوراً: الماء، والصعيد»^(١).

لصدق خوف القلّة على من كان في سفر مع عائلته وكلّ ما يتعلّق ويرتبط به؛ إنساناً أو حيواناً، ذمياً أو مسلماً، بل لعلمه يشمل الخوف على الحربي المتعلّق به؛ وإن كان الأقرب انصرافه عن مثل الحربي الذي يجب على الناس قتله بأية وسيلة ممكنة.

نعم، لو لم يكن مهدور الدم، لكن يكون مرتكباً لما يكون حدّه القتل - كالمقاتل والزاني المحصن؛ ممّن يكون قتله بيد شخص خاص أو بنحو خاص - فالظاهر شمول الرواية له.

بل لا يبعد شمولها للخوف على غير ما يتعلّق به؛ آدمياً كان أو غيره ممّا له كيد حرّئ؛ ضرورة أنّه مع رؤية الإنسان إنساناً أو حيواناً يتلظّي عطشاً بمحضر منه، يكون التكليف بالوضوء عليه تحريجاً ونصييقاً؛ لأنّ النفوس الشريفة - بل غير القاسية والشقيّة - تأبى عن ذلك، فحبثت مع خوف حصول ذلك يصدق خوف القلّة، بل تشمله أدلّة نفي الخرج.

ولا يبعد استفادته من صحيحة ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنّه قال في رجل أصابته جنابة في السفر، وليس معه إلّا ماء قليل، ويخاف إن هو اغتسل أن يعطش، قال: «إن خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة، وليتيمّم بالصعيد؛ فإنّ الصعيد أحبّ إليّ»^(١).

فإنّ تغيير الجواب عمّا هو متعارف وتكثير «العطش» ممّا يشعر أو يدلّ على توسعة الموضوع من عطش نفسه، وإلّا كان حقّ الجواب إمّا أن يقول: «فليتيمّم» أو يقول: «إن خاف أن يعطش» أو «خاف العطش» فتبدّل الجواب بما هو غير

→ التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ٢.

١ - الكافي ٣: ٦٥ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٧، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٨، كتاب

الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ١.

متعارف لابدّ فيه من نكتة؛ وهي إفادة توسعة الحكم لخوف عطش على نفسه أو غيره آدمي أو غيره.

ثم إنّ الظاهر من خوف العطش والقلّة أن يكونا مخوّفين، ولا يطلق عرفاً ذلك إلّا على ما يكون في احتمالهما خطر هلاك أو مرض أو مشقّة، وأمّا إذا احتمل العطش المتعارف فلا يقال: «يخاف من العطش» أو «القلّة» فليس المراد احتمال حصول أوّل مراتب العطش.

ومنه يظهر: أنّ احتمال قلّة الماء لمثل الطبخ والقهوة والقليان) خارج من مصبّ الرواية؛ لأنّ القلّة لا تكون مخوفة معه عادة، ضرورة أنّ احتمال القلّة لكلّ حاجة لا يوجب الخوف، ولا يطلق عليه، فخوف القلّة ينحصر عرفاً بما يكون معرضاً لخطر أو حرج أو مشقّة.



السبب الخامس

ما إذا لزم من استعمال الماء

في الوضوء أو الغسل محذور شرعي

من ترك واجب، كما لو لزم من الاشتغال بأحدهما والصلاة ترك إنقاذ غريق،
دون التيمم، أو تأخير أداء الدين المطالب به ونحوهما.

أو فعل محرم، كاستعمال ماء مقصوب، أو العبور من طريق مقصوب، أو
استعمال آنية الذهب والفضة ونحوها.

أو ترك شرط معتبر في الصلاة، كما لو لزم منه نجاسة مسجد الجهة مع
الانحصار وعدم إمكان التحرز.

أو حصول مانع، كما لو لزم منه نجاسة الساتر، ومنه ما لو كان الماء بقدر
تطهير الثوب النجس أو الوضوء.

لا ريب في صحة التيمم - بل لزومه - في بعض تلك الموارد، فهل يكون
في جميع الأعذار الشرعية كذلك، أو يكون من باب الأهم والمهم ولا بد من
ملاحظة قاعدة باب التراحم؟

قد يقال^(١) باستفادة كون كل عذر شرعي أو عقلي موجباً للتيمم من الآية

١ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٤٨ / السطر ١٣، و ٤٥٧ / السطر ٨.

الكريمة^(١)؛ بدعوى: أن الظاهر من ذكر عدم الوجدان عقيب الأمر بالوضوء والغسل، عدم وجدان ما يستعمل في الطهور بلا محذور مطلقاً؛ ألا ترى أنه لو وجد أقل من الوضوء، أو كان الماء للغير، لا ينقذح في الذهن صدق وجدانه وعدم صحة التيمم معه، فيظهر منه أن الموضوع هو الوجدان من غير محذور. وفيه: أنه لا ريب في أن الظاهر من الآية - ولو بمناسبة الحكم والموضوع - هو وجدان ما يمكن استعماله في الطهارة كما مر^(٢)، ففي صورة كون الماء غير وافٍ يتيمم، كما أنه لو كان الماء للغير يصدق عدم الوجدان عرفاً، فإنه غير واجد لمال الغير، كما أنه يستفاد حكم عدم إمكان التوصل إليه من الآية كما مر^(٣)، لكن إلحاق كل محذور شرعي به غير ظاهر؛ فإن الوجدان صادق بلا شبهة مع وجوده في آنية الذهب والفضة، أو كان في التوصل إليه وفي طريقه محذور شرعي، فعدم الوجدان وإن عمّ ما تقدّم، لكنّه لا يعمّ لمثل المحذور الشرعي. وليس في الآية الكريمة - صبراً وذيلاً - ما يدلّ على ذلك ولو بالارتكاز العرفي والمناسبات. وبالجملّة: إن عدم الوجدان هو العرفي منه، كما في جميع الموضوعات المتعلقة للأحكام، وهو صادق مع ما تقدّم، دون مطلق المحذور الشرعي. وقياس سائر المحاذير بمثل التصرف في مال الغير - أي غصب مائه - في غير محله؛ لصدق عدم الوجدان عرفاً مع كونه للغير، لا لأجل حكم الشارع بالحرمة، بل لحكم العقلاء بأن الإنسان لم يكن واجداً لمال غيره، وأما إذا كان الماء له والآنية من الذهب أو من مال الغير، فلا شبهة في صدق الوجدان، وعدم إشعار في الآية بالإلحاق.

١ - المائدة (٥): ٦.

٢ - تقدّم في الصفحة ٤٢.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٧.

نعم ، يمكن أن يُستدلّ على المطلوب ببعض الروايات :

منها : صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل أجنب في سفر ، ولم يجد إلّا الثلج أو ماءً جامداً ، فقال : «هو بمنزلة الضرورة يتيمّم»^(١).

حيث يظهر منها أنّ الضرورة أو ما هو بمنزلتها موضوع لصحة التيمّم ، وموردها وإن كان من الضرورات التكوينية ، لكن لا يقيّد ما هو بمنزلة التعليل أو الكبرى بالمورد ، ولا ريب في أنّ التخلّص عن ارتكاب المحرّم أو ترك الواجب أو شرطه أو إتيان مانعه ، من الضرورات عرفاً وعقلاً ، ولا يمكن أن يقال : إنّ المحذور الشرعي ليس محذوراً في نظر العرف مع كونه متعيّداً بحكم هذا الشرع ، فأيّ ضرورة أعظم من التخلّص من مخالفة المولى ؟!

ودعوى عدم الإطلاق في الرواية غير وجهية ، فإنّه لو كان موضوع التبديل عنواناً آخر لكان قوله : «هو بمنزلة الضرورة» في غير محله ، خصوصاً مع كونه بمنزلة التعليل ، فالظاهر أنّ كلّ ضرورة موجبة للانتقال .

ومنها : صحيحة أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إذا كنت في حال لا تقدر إلّا على الطين فتيمّم به ؛ فإنّ الله أولى بالعدر»^(٢).

حيث يظهر منها أنّ موضوع التبديل هو العذر من التيمّم بالتراب ، وهي وإن كانت في مورد آخر ، لكن يمكن الاستشهاد بها للمورد ، تأمل .

ومنها : صحيحة عبد الله بن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إذا أتيت

١ - الكافي ٣ : ٦٧ / ١ ، وسائل الشيعة ٣ : ٣٥٥ ، كتاب الطهارة ، أبواب التيمّم ، الباب ٩ ، الحديث ٩ .

٢ - الكافي ٣ : ٦٧ / ١ ، تهذيب الأحكام ١ : ١٨٩ / ٥٤٣ ، الاستبصار ١ : ١٥٦ / ٥٢٧ ، وسائل الشيعة ٣ : ٣٥٤ ، كتاب الطهارة ، أبواب التيمّم ، الباب ٩ ، الحديث ٧ .

البشر وأنت جنب، فلم تجد ذلواً ولا شيئاً تغرف به، فتيّم بالصعيد؛ فإنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد، ولا تقع في البئر، ولا تفسد على القوم ماءهم»^(١).

بدعوى: أنّ الظاهر من قوله: «لا تفسد على القوم ماءهم» أنّ فساد الماء عليهم محذور يوجب الانتقال، والمحذور إمّا الحرمة الشرعيّة، فيفهم أنّه مع وقوع الحرام لا يجوز التوضي والغسل، وإمّا الفضاضة العرفيّة مع عدم محذور شرعي، فيدلّ على التبديل مع المحذور الشرعي قطعاً؛ لدلالاتها على صحّة التيمّم بأدنى شيء؛ ولو بمثل تنفّر الطباع عن الورد في الماء.

ومنها: دعوى أنّ المتفاهم من مجموع الروايات - كقوله: «إنّهُ أحد الطهورين»^(٢) و«إنّ ريتهما واحد»^(٣) و«يكفي عشر سنين»^(٤) وما دلّ على عدم لزوم الفحص عن الماء أكثر من غلوة وغلوتين^(٥) مع احتمال وجوده، بل الظنّ به، وأخبار الركبة^(٦)، وما دلّ على جواز إجناب النفس مع عدم الماء^(٧)، وما دلّ على جواز إتمام الصلاة مع التيمّم لو وجد الماء بعد الدخول في الركوع، بل بعد الدخول في الصلاة^(٨) على الأقرب، وما دلّ على جواز البدار وجواز التيمّم مع

١ - الكافي ٣: ٦٥ / ٩، تهذيب الأحكام ١: ١٤٩ / ٤٢٦، و: ١٨٥ / ٥٣٥، وسائل الشيعة

٣: ٣٤٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣، الحديث ٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٧.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٤٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣، جامع أحاديث الشيعة

٣: ٧٠، أبواب التيمّم، الباب ١، الحديث ٤.

٤ - تقدّم في الصفحة ١٦.

٥ - تقدّم في الصفحة ٣١.

٦ - تقدّم في الصفحة ٥٨.

٧ - وسائل الشيعة ٣: ٣٩٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٧.

٨ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢١، الحديث ١ - ٣.

خوف العطش ولو على الذمي والحيوان^(١) - أن الأمر في التبديل سهل يوجهه أدنى عذر.

والإتصاف: أن الخدشة لو أمكنت في كل واحد مما ذكر، لكن من مجموع ما ذكر تطمئن النفس بأن المحذور الشرعي مطلقاً يوجب التبديل.

وأما لو أغمض عن ذلك، ورجعنا إلى باب المزاحمة، فمع إحراز الأهمية في طرف يؤخذ بالأهم، وكذا مع احتمالها؛ بناءً على التعيين في دوران الأمر بين التعيين والتخير، ومع التساوي بينهما يتخير.

وقد يقال: إن الوضوء لما كان له البدل، يتأخر في الدوران عما لا يكون له البدل^(٢). لكن إن أريد به دعوى إحراز الأهمية فيما ليس له البدل بذلك، فهي كما ترى.

وإن أريد أن الأخذ بالبدل جمع بين الغرضين في مرتبة، والعقل حاكم بلزومه، ففيه: أن المفروض أن احتمال الأهمية في الغرض الأقصى، مساوٍ لاحتمالها فيما ليس له البدل، فليس الأخذ به جمعاً بين الغرضين.

تقديم رفع الخبث على رفع الحدث

نعم، في خصوص دوران الأمر بين الوضوء والغسل، وبين رفع النجاسة عن البدن والثوب، ادّعي الإجماع على تقديم التطهير عن الخبث، كما عن «المعتبر» و«التذكرة»^(٣) وتشهد له رواية أبي عبيدة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥.

٢ - فوائد الأصول (تقريبات المحقق النائيني) الكاظمي ١ - ٢: ٣٢٧.

٣ - المعتبر ١: ٣٧١، تذكرة الفقهاء ٢: ١٧١.

عن المرأة الحائض ترى الطهر وهي في السفر، وليس معها ماء يكفيها لغسلها، وقد حضرت الصلاة، قال: «إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله، ثم تتيمم وتصلّي»^(١).

فأمر بغسل البدن دون الوضوء، وقد مرّ وجوب الوضوء مع كل غسل إلا الجنابة^(٢).

ويؤيده الأدلة الواردة في تنميم الصلاة مع التيمم إذا دخل فيها أو ركع، فأصاب الماء قائلاً: «إنّ التيمم أحد الطهورين»^(٣) وما ورد في عروض النجاسة في الأثناء من وجوب غسلها أو انتزاع الثوب، ومع عدم الإمكان تبطل الصلاة^(٤). فيستشعر من الطائفتين كون إزالة النجاسة أهم في نظر الشارع.



-
- ١ - الكافي ٣: ٨٢ / ٣، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٠ / ١٢٥٠، وسائل الشيعة ٢: ٣١٢، كتاب الطهارة، أبواب الحيض، الباب ٢١، الحديث ١.
 - ٢ - تقدّم في الجزء الأول: ٢٦٢.
 - ٣ - راجع وسائل الشيعة ٢: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ١.
 - ٤ - وسائل الشيعة ٣: ٤٧٤، كتاب الطهارة، أبواب النجاسات، الباب ٤٤، الحديث ١، و ٧: ٢٣٨، كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة، الباب ٢، الحديث ١ و ٦.

السبب السادس

ضييق الوقت

فقد يلزم من الطهارة المائية فوت جميع الوقت، وقد يلزم فوت بعضه.
وعلى الثاني: قد تدرك ركعة من الوقت، وقد لا تدرك.
وعلى أيّ تقدير: قد يدرك مع التيمم جميع الوقت، وقد يدرك بعضه بمقدار
ركعة أو أقلّ أو أكثر، لكن يكون الإدراك معه أكثر من الإدراك مع المائية.

حكم إدراك جميع الوقت مع الترابية وعدم إدراك شيء منه مع المائية

وكيف كان: فعن «المعتبر» و«جامع المقاصد» و«كشف اللثام» و«المدارك»
عدم مشروعية التيمم لضيق الوقت؛ لاشتراط الصلاة بالطهارة المائية، وعدم
ثبوت مسوغة ضيق الوقت للتيمم؛ لتعليقه على عدم الوجدان، والمكلف واجد
للماء متمكن من استعماله، غاية الأمر أنّ الوقت لا يتسع له^(١).

وعن «المنتهى» و«التذكرة» و«المختلف» و«الروضة» وغيرها مشروعيته^(٢).

١ - المعتبر ١: ٣٦٦، جامع المقاصد ١: ٤٦٧، كشف اللثام ٢: ٤٣٦، مدارك الأحكام ٢: ١٨٥.

٢ - منتهى المطلب ١: ١٢٧ / السطر ٢٩، تذكرة الفقهاء ٢: ١٦١ - ١٦٢، مختلف الشيعة ١:

٢٨٥ - ٢٨٦، الروضة البهية ١: ٤٤٥، روض الجنان: ١١٦ / السطر ٢٧.

يل عن «الرياض» : «أنه الأشهر»^(١) واختاره صاحب «الجواهر» وغيره ممن تأخر عنه من المحققين^(٢).

وهو الأقوى؛ للآية الكريمة^(٣)، فإن الظاهر منها - بعد تعليق الطلب المطلق في صدرها على الوضوء والغسل، وتعليق الترابية على بعض العناوين العجزية؛ أي المرض والفقدان - أن التنزل إلى المصداق الاضطراري ورفع اليد عن المطلوب المطلق، إنما هو لإلجاء المكلف إلى إتيان الصلاة في الوقت، فيكون حفظ مصلحة الوقت، موجباً لإلجاء المكلف إلى إتيان الصلاة فيه كائنة ما كانت، وهذا الإلجاء والاضطرار صار سبباً لعجز المكلف عن المائية وتشريع الترابية له، فلولا حفظ الوقت لم يكن مضطراً، ولا معنى لقبول الفرد الاضطراري وترك المصلحة المطلقة، فحينئذ يستفيد العرف والعقلاء من الآية - بلا إشكال - أن مصلحة الترابية^(٤) المتروكة لحفظ الوقت لا تدفع مصلحة الوقت، ولا تصير سبباً لترك الصلاة في وقتها المضروب لها.

وبالجملة؛ إذا صارت أهمية الوقت موجبة لرفع اليد عن مصلحة المائية، كيف يمكن مصادمة المائية مع مصلحته؟!

ولا مجال لتوهم: أن فقدان الماء صار موجباً لحدوث مصلحة في الصلاة مع الترابية؛ لأن ذلك خلاف ظاهر الأدلة آية ورواية، فإن الظاهر منها أن الترابية مرتبة ناقصة، كما عبّر عنها في الروايات بـ «نصف الظهور» ففي رواية

١ - رياض المسائل ٢ : ٢٩٠.

٢ - جواهر الكلام ٥ : ٩١ - ٩٢، مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٥١ / ١ السطر ٣٠، العروة الوثقى ١ : ٤٨٠، المسألة ٢٦.

٣ - المائدة (٥) : ٦.

٤ - والصحيح هو «المائية» كما هو الظاهر.

ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام : «ألا ترى أنه إنما جعل عليه نصف الطهور»^(١) ومثلها رواية الحسين بن أبي العلاء^(٢)، وإن احتمل أن يكون المراد بهما نصف الوضوء، كما في صحيحة الحلبي^(٣) فيكون المقصود المسح على بعض الوجه واليد، لكن لا ينافي ذلك فهم قصور الترابية عن المائية، بل قد عرفت سابقاً دلالة الآية عليه^(٤).

وبالجملة : لا قصور في دلالة الأدلة على أن الوجدان المنافي لدرك الوقت، يعد من عدم الوجدان ومن عدم مزاحمة المائية للوقت. هذا مضافاً إلى أن الفحص عن موارد الأعذار، وأن الشارع لم يرفع اليد عن الصلاة في وقتها لأجل عذر من الأعذار، ويكون التخلف عنه في غاية القلة، يوجب الاطمئنان - بل العلم - بأن للوقت أهمية لا يزاحمها شيء من الأعذار. بل يشعر بذلك تسمية ترك الإتيان في الوقت بـ«الفوت» دون فقدان غيره من الأجزاء والشرائط، فالآتي بها بعد الوقت جامعة لسائر ما يعتبر فيها فاتت منه، والآتي بها فيه مع فقد جلّ الأجزاء والشرائط لم تفت منه. بل الناظر فيما ورد في تارك الصلاة، و«أن من تركها متعمداً فهو كافر» أو «برئت منه ذمة الإسلام» و«أن تركها أعظم من سائر الكبائر»^(٥) يرى أن المراد من تركها عدم إتيانها في وقتها إلى غير ذلك مما يستنبط منها أن الصلاة لا تترك بحال.

١ - الكافي ٣ : ٦٥ / ٢، وسائل الشيعة ٣ : ٢٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ٤.

٢ - تقدّم في الصفحة ٥٢.

٣ - تقدّم في الصفحة ٥٢.

٤ - تقدّم في الصفحة ١٣.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٤ : ٤١، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض، الباب ١١.

وتدلّ على المقصود أيضاً صحيحة زرارة، عن أحدهما قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في آخر الوقت»^(١).

فإن الظاهر منها أن وجوب الطلب أو استحبابه، لأجل التوصل إلى المطلوب الأعلى. لا لأجل دخالته في موضوع الصلاة مع التيمّم، وأن الأمر بالتيمّم مخافة فوت الوقت، إنما هو لتقديم الشارع حفظ الوقت على الطهارة المائية، وإلا فلا وجه لرفع اليد عن المطلوب المطلق.

فلو علم المكلف بوجود الماء بعد الوقت، فليس له تركها فيه وإتيانها مع المائية في خارجه، كلّ ذلك لأجل رعاية الوقت وأهميته، ومع ذلك كيف يحتمل أن يكون وجدان الماء المفوت للوقت، موجباً لترك الصلاة فيه مع المائية والترايبية؟!

فمما ذكرنا يعلم: أن عدم الوجدان ليس قيداً للموضوع، بل مخافة الفوت تمام الموضوع لوجوب التيمّم وعدم ترك الصلاة في الوقت.

وتوهم: أن التيمّم إنما هو لمن سبق ذكره في الرواية، وهو من لم يجد ماء، فكأنه قال: «إذا كان الفاقد خائفاً فوت الوقت فليتيّم» في غير محله؛ لما أشرنا إليه من أن الأمر بالتيمّم عند خوف الفوت، إنما هو لرعاية الوقت وكونه أهم من المائية. ومعه كيف يمكن مزاحمتها للوقت وإيجابها ترك الصلاة فيه مطلقاً؟! ولعمري، إن الحكم بعد التأمل فيما ذكرنا واضح.

هذا كلّه مع إدراك جميع الوقت مع الترايبية، وعدم إدراك شيء منه مع المائية.

١ - الكافي ٣: ٦٣ / ٢، تهذيب الأحكام ١: ١٩٢ / ٥٥٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٣.

حكم إدراك ركعة من الوقت مع المائية ومع الترابية جميعه

وأما إذا أدرك مع المائية ركعة من الوقت، ومع الترابية جميعه، فقد يقال بتقديم المائية بدليل «من أدرك...»^(١).

وتفصيل الحال : أنه بعد البناء على دلالة صحيحة زرارة المتقدمة على أن خوف فوت الوقت تمام الموضوع لصحة التيمم، يقع الكلام في أن المراد من قوله : «إذا خاف أن يفوته الوقت» هو خوف فوت جميع الوقت؛ بحيث لو علم إدراك بغضه وجب أو استحباب الطلب لإدراك المائية، فتكون غاية الطلب ولزوم التيمم خوف فوت تمام الوقت، وعليه إذا كان الماء موجوداً ولم يخف فوت الوقت، لزم الموضوع من غير احتياج إلى دليل «من أدرك...» بل يكون مفادها أعم من دليل «من أدرك...».

أو أن المراد منه خوف فوت الوقت المضروب للصلاة؛ أي خوف أن يفوته ما هو ظرف لطبيعة الصلاة، فمع خوف وقوع جزء منها خارج الوقت، فقد خاف أن يفوته الوقت الذي هو ظرفها، فإن ظرفها هو مقدار من الوقت يسع جميع الصلاة، ومع ذهاب جزء منه لا يكون الوقت وقتاً لها وإن كان جزءاً من النهار، فحشيد تدل الرواية على أنه مع خوف فوت الوقت ولو بجزء منه لا بد من التيمم.

حكومة «من أدرك...» على صحيحة زرارة في فرض واحد

ويمكن أن يقال : إن دليل «من أدرك...» حاكم على الصحيحة وموسع لموضوعها؛ فإنه يدل على أن إدراك ركعة من الوقت إدراك للوقت، ومع تنزيل الوقت الخارج منزلة الوقت، أو تنزيل إدراك ركعة منه منزلة إدراك جميعه، أو

تنزيل إدراك ركعة من الصلاة في الوقت منزلة إدراك الصلاة فيه، يتم المطلوب، ويرفع خوف فوت الوقت.

لكنه غير وجيه:

أما أولاً: فلأن ما روي عن النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(١) وعن الوصي عليه السلام: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»^(٢) وعنه عليه السلام: «من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامة»^(٣) وفي لفظ آخر: «من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت» - على ما في «المنتهى» و«المدارك»^(٤) - روايات ضعاف؛ بعضها بالإرسال، وبعضها بضعف السند.

ودعوى الجبر بالاشتهار بين الأصحاب^(٥) مشكلة؛ لعدم ثبوت كون ائكالهم في صحة الصلاة مع إدراك ركعة من الوقت على تلك الروايات؛ لورود موثقة عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «فإن صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليشم، فقد جازت صلاته»^(٦) واحتمال ائكالهم عليها مع إلغاء الخصوصية.

١ - ذكرى الشيعة ٢: ٣٥٢، وسائل الشيعة ٤: ٢١٨، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب

٣٠، الحديث ٤، صحيح البخاري ١ - ٢: ٢٩٨ / ٥٤٧، سنن ابن ماجه ١: ٣٥٦ / ١١٢٢.

٢ - أنظر جواهر الكلام ٣: ٢١٣، وسائل الشيعة ٤: ٢١٨، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت،

الباب ٣٠، الحديث ٥.

٣ - تهذيب الأحكام ٢: ٣٨ / ١١٩، وسائل الشيعة ٤: ٢١٧، كتاب الصلاة، أبواب

المواقيت، الباب ٣٠، الحديث ٢.

٤ - منتهى المطلب ١: ٢٠٩ / السطر ٣٥، مدارك الأحكام ٣: ٩٣.

٥ - جواهر الكلام ٣: ٢١٣.

٦ - تهذيب الأحكام ٢: ٣٨ / ١٢٠، و: ٢٦٢ / ١٠٤٤، وسائل الشيعة ٤: ٢١٧، كتاب

الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٣٠، الحديث ١ و ٣.

إلا أن يقال : ليس بناء أصحابنا - خصوصاً قدماءهم - على التعدي من مثل الموثقة الواردة في الغداة إلى غيرها، فلا محالة يكون مستندهم تلك الروايات. وعن «المدارك» بعد أن نقل الروايات قال : «وهذه الأخبار وإن ضعف سندها، إلا أن عمل الطائفة عليها، ولا معارض لها، فتعين العمل بها»^(١).

والإنصاف : أن المناقشة فيها من هذه الجهة غير وجيهة. وأما ثانياً : فلأن قوله في النبوي : «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» وكذا ما في العلوي، يحتمل في بادي الأمر أحد معاني : إما توسعة الوقت حقيقة لمن أدرك الركعة، فيكون خارج الوقت وقتاً اضطرارياً.

وإما تنزيل الصلاة الناقصة بحسب الوقت منزلة التامة.

وإما تنزيل مقدار ركعة من الوقت منزلة تمام الوقت.

وإما تنزيل خارج الوقت منزلة الوقت.

وإنما يتم المطلوب وتوجه الحكومة أو الورود، لو كان المراد منها المعنى الأول، فإنه مع توسعة الوقت حقيقة يرفع خوف الفوت وجداناً، فيصير دليلاً حاكماً على الصحيحة، ونتيجتها الورود، ومنفياً لموضوعها تكويناً.

إلا أن يقال : إن الموضوع في الصحيحة خوف فوت الاختياري من الوقت : أي الوقت المضروب بحسب الأدلة الأولية المحددة للأوقات.

لكن مع ذلك الأوجه : أن التوسعة الحقيقية توجب رفع خوف فوت طبيعة الوقت المأخوذة في الصحيحة، وليس موضوعها متقيداً بالاختياري : وإن كان المنصرف مع عدم الدليل، هو الوقت المضروب بحسب الأدلة الأولية لكن بالنظر

إلى «من أدرك...» وتحكيه على الأدلة، يكون مقتضاء ما ذكر، ولا ينافي ذلك عدم جواز تأخير الصلاة إلى الوقت الإدراكي الاضطراري، كما لا يخفى.

عدم تمامية الحكومة بالنسبة لسائر الفروض

وكيف كان: لو تمت الحكومة فإنما هي في هذا الفرض، وأما في سائر الفروض فلا يرفع الخوف الوجداني المأخوذ في الموضوع:

أما على فرض تنزيل الصلاة الناقصة منزلة التامة فواضح.

وأما على فرض تنزيل الوقت - سواء كان متوجّهاً إلى الوقت الناقص، أو إلى خارج الوقت - فلأن دليل التنزيل لا يوجب رفع خوف فوت الوقت؛ فإن وقتها - حسب الفرض - هو ما قرّره الشارع من دلوك الشمس إلى غروبها، فمع احتمال ضيقه بمقدار لا يسع أربع ركعات، لا محالة يخاف فوت الوقت المقرّر، والتنزيل لا يرفع هذا الخوف.

كما أن استصحاب بقاء الوقت لا يرفعه، فلا يجوز الانكال على الاستصحاب وإتيان الطهارة المائية؛ لعدم زوال الخوف الوجداني به، مع أنه أولى بذلك من دليل «من أدرك...» لأن المستصحب هو الوقت المضروب، فيكون الاستصحاب حاكماً ببقاء الوقت، لكن مع ذلك لا يرفع به موضوع دليل التيمم.

فدليل تنزيل الوقت لا يرفع خوف فوته؛ لا وجداناً، وهو ظاهر، ولا تعبداً؛ لعدم توجه التنزيل إليه، وتنزيل الوقت الخارج منزلة الداخل أو الوقت الناقص منزلة التام، غير تنزيل خوف الفوت منزلة عدمه.

هذا كله مع أن ما هو المشهور الذي يمكن دعوى جبره، هو النبوي الظاهر في تنزيل الصلاة الناقصة منزلة التامة؛ من غير تعرّض لتنزيل الوقت، فضلاً عن تنزيل خوف فوته منزلة عدمه.

ثم إنَّ ظاهر قوله : «من أدرك...» هو التنزيل فيما إذا فات الوقت ولم يبق إلا ركعة، وهو لا يوجب جواز تفويته اختياراً، فحينئذٍ يقع التزام بين الوقت والظهور، فلا بد من إثبات أهمية الوقت حتّى في هذه الصورة؛ حتّى يحكم بوجوب التيمم، وهو مشكل بعد ورود مثل «من أدرك...» والذي يسهّل الخطب عدم المجال للتراحم بعدما قدّمناه.

ثمّ إنّه يظهر الكلام ممّا تقدّم فيما إذا لم يدرك مع المائبة ركعة، وأدرك جميع الوقت مع الترابية.

حكم ما إذا أدرك ركعة مع الترابية

وأما إذا أدرك ركعة مع الترابية ففي شمول «من أدرك...» له نوع خفاء؛ لاحتمال أن يكون المراد إدراك ركعة حسب وظيفته مع قطع النظر عن الوقت؛ وإن كان الأقرب صحّة الترابية ولزومها بعد عدم ترك الصلاة بحال، وأنّ التراب أحد الظهورين، وأنّ الصلاة معه صلاة. والظاهر أنّ هذا التنزيل بملاحظة أهمية الوقت وعدم ترك الصلاة حتّى الإمكان، فلا يبعد التمسك بإطلاق «من أدرك...» فإنّه مع إدراك ركعة مع الترابية يصدق إدراك ركعة من الصلاة.

وإن شئت قلت: إنّ دليل تنزيل الترابية منزلة المائبة، حاكم على دليل «من أدرك...» ومحقّق لموضوعه.

حكم إدراك ركعة مع المائبة وأزيد منها مع الترابية

وإن أدرك مع المائبة ركعة ومع الترابية أزيد منها، ففي تقديم الترابية؛ بدعوى أهمية الوقت وعدم سقوط الميسور بالمعسور.

أو تقديم المائبة؛ لعدم شمول أدلة الوقت مطلقاً للمقام؛ ضرورة فوت

الصلاة مع فوت بعض الوقت بحسبها، فيبقى دليل «من أدرك...» وظاهره أن إدراك ركعة إدراك للصلاة تامة، كما صرح به في العلوي من طريقنا، فلا فرق بحسبه بين إدراك ركعة أو أزيد، فحيث لا وجه لرفع اليد عن الطهارة المائية. وجهان، أقربهما الثاني، لكن الالتزام ببعض لوازمه في غاية الإشكال، كتجوز تأخير الصلاة مع إدراك ثلاث ركعات منها مثلاً إلى بقاء الوقت بمقدار إدراك ركعة.

وينبغي التنبيه على أمور:



الأمر الأول

في المراد من الخوف المأخوذ في الأدلة

هل «الخوف» المأخوذ في الأدلة هو مطلق الخوف، أو ما يكون حاصلًا من منشأ مخوف عرفاً؟

فإنَّ الخوف الوجداني قد يحصل من منشأ مخوف، كالخوف الحاصل من مفازة تكون في معرض السباع واللصوص ولو باحتمال عقلائي، أو من قلّة الماء في مفازة قفر، وكخوف فوت الوقت الحاصل من ضيقه... وهكذا، وقد يحصل من اعتقاد باطل، كما لو اعتقد كونه في مفازة كذائية مع كونه في محلّ أمن كثير الماء، أو اعتقد ضيق الوقت مع كونه في سعة... وهكذا.

مقتضى الأدلة هو الثاني؛

أما غير دليل الحرج، فلأنَّ ما في الباب من الأخبار ظاهرة فيه أو منصرفة إليه، ففي صحيحة داود الرقي - بناءً على وثاقته^(١)، كما لا يبعد - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في السفر فتحضر الصلاة، وليس معي ماء، ويقال: إنَّ الماء قريب منا، أفأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً؟ قال: «لا تطلب الماء، ولكن

١ - راجع ما تقدّم في الصفحة ٦٠، الهامش ١.

يتيم؛ فإني أخاف عليك التخلف عن أصحابك، فتضل ويأكلك السبع»^(١).

وفي رواية يعقوب، عنه عليه السلام - بعد فرض كون الماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين - قال: «لا أمره أن يغرر بنفسه، فيعرض له لص أو سبع»^(٢).

والظاهر منهما أن في المحل المخوف الذي يكون معرضاً للخطر ويخاف منه على النفس يتيم، وأما المحل الآمن الذي لا يكون معرضاً لذلك، لكن حصل الخوف لخطأ في الاعتقاد، فغير مشمول لهما، خصوصاً أن المارة في تلك الأزمنة والأمكنة، كانوا يمرّون على مفاوز مخوفة للنفوس غالباً.

وفي صحيحتي ابن أبي نصر وابن سرحان عن الرضا وأبي عبد الله عليه السلام : في الرجل تصيبه الجنابة، وبه جروح أو قروح، أو يخاف على نفسه من البرد، فقال: «لا يغتسل، ويتيمم»^(٣).

والظاهر منهما الخوف من البرد المحقق، لا من تخيله، فكأنه قال: «إذا كان الهواء بارداً فخاف على نفسه...» ولا ريب في عدم شمولهما لمن خاف على نفسه من تخيل البرد مع كون الهواء حاراً.

وفي رواية زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: قلت: رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء، وفيها طين، ما يصنع؟ قال: «يتيمم، فإنه الصعيد».

قلت: فإنه راكب لا يمكنه النزول من خوف، وليس هو على وضوء؟ قال:

١ - الكافي ٣: ٦٤ / ٦، تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢، الحديث ١.

٢ - الكافي ٣: ٦٥ / ٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢، الحديث ٢.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣١، و: ١٩٦ / ٥٦٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٧ و ٨.

«إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيّم؛ يضرب بيده على اللبّد أو البرّذعة، ويتيمّم ويصلي»^(١).

وهي أيضاً ظاهرة فيما ذكرناه، خصوصاً إذا كانت «الأجمة» بمعنى محلّ الأسد، كما في «المنجد»^(٢) وعلى أيّ تقدير لا تشمل الخوف من اعتقاد باطل، وكذا الكلام في روايات خوف العطش^(٣)، فإنّها أيضاً ظاهرة في أنّ المحلّ، كان بحيث يخاف فيه من قلّة الماء أو من العطش.

وكذا في صحيحة زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في آخر الوقت...»^(٤) إلى آخره؛ لأنّ الظاهر منها الخوف الحاصل من ضيق الوقت، كما هو واضح.

وأما دليل نفي الحرج^(٥)، فقد يمكن أن يقال بصدقه فيما إذا خاف على نفسه من أيّ منشأ كان، فيكون التكليف بالوضوء حرجياً على المكلف المعتقد -ولو خطأ- معرضة المحلّ للخطر.

لكنّه أيضاً مشكل؛ لأنّ الظاهر الأوّلي من دليل نفي الحرج، عدم جعل الحرج في الدين؛ أي الأحكام المجعولة فيه، وغاية ما يمكن الاستفادة منه

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٩، الحديث ٥.

٢ - المنجد: ٤.

٣ - تقدّم في الصفحة ٧٦ - ٧٧.

٤ - الكافي ٣: ٦٣ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٣.

٥ - المائدة (٥): ٦، الحجّ (٢٢): ٧٨.

- بالتقريب المتقدم في ذيل آية التيمم^(١) - أن ما يلزم منه الحرج والمشقة
 - سواء كان في مقدماته، كتحصيل الماء للوضوء، أو ما يترتب عليه، كأن يلزم من
 التكليف به عطش في المستقبل - فهو أيضاً غير مجعول، وأما الحرج الحاصل
 من تخيل باطل أو تخيل الحرج، كما لو تخيل المرض مع عدمه، أو البرد في
 مكان حار، فليس مشمولاً للأدلة؛ لعدم الحرج في الدين ولا من قبله واقعاً.
 ولا يمكن إلغاء الخصوصية بالنسبة إلى ما يلزم من اعتقاد باطل.

ومن هنا يمكن دعوى الفرق بين ما إذا شك في ضيق الوقت وسعته، وبين
 ما إذا علم ضيقه وشك في كفايته لتحصيل المائبة؛ بالبناء على بقاء الوقت في
 الأول للاستصحاب دون الثاني، لا لما قيل: «من صدق خوف الفوت في الثاني
 دون الأول»^(٢) ضرورة تحقق خوفه في الصورتين؛ لأن احتمال الضيق موجب
 له وجداناً، بل لأن الموضوع في الدليل هو الخوف الناشئ من ضيق، وفي
 الصورة الأولى يكون الخوف من احتمال لا من نفسه، فيجري الاستصحاب بلا
 دليل حاكم عليه، بخلاف الثانية؛ للدليل الحاكم.

إلا أن يقال: إن المتفاهم من صحيحة زرارة أن الأمر بالتيمم عند خوف
 الفوت، إنما هو لترجيح إدراك الوقت على الإدراك مع المائبة، فأهمية الوقت
 أوجبت الأمر بالتيمم مع خوف فوته، وهو حاصل في الصورة الأولى أيضاً،
 فالشارع أسقط الاستصحاب في المقام لأجل أهمية الوقت، واعتنى بخوف فوته
 لذلك، فمع الدوران بين احتمال فوت الوقت وفوت الطهارة المائبة، يلاحظ حال
 الأهم، فيحكم العقل بالتيمم، وأسقط الشارع الأصل لذلك، فلا فرق حينئذ بين
 الفرعين في لزوم التيمم.

١ - تقدم في الصفحة ٢٧.

٢ - العروة الوثقى ١: ٤٨٠، المسألة ٢٧.

الأمر الثاني

هل «الخوف» المأخوذ في موضوع الأدلة على نسقي واحد؟

بمعنى أن الموضوع لتشريع التيمم في جميع الموارد هو الخوف، أو الموضوع في جميعها هو الواقع الذي خاف منه، فإذا تيمم من خوف العطش ولو في محل مخوف، ثم تبين عدم حصول العطش على فرض استعمال الماء، بطل على الثاني، دون الأول، وكذا في سائر موارد الخوف، أو يفضل بين المقامات؟ التحقيق هو التفصيل، فإن الظاهر من الأدلة - غير دليل ضيق الوقت - أن صرف معرضته للخطر الموجبة للخوف، موضوع لتشريع التيمم ورفع الوضوء، فقله في صحيحة ابن سنان: «إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة، وليتيمم بالصعيد؛ فإن الصعيد أحب إلي»^(١) ظاهر في أن مجرد خوف العطش يوجب محبوبة الصعيد.

وقوله في موثقة سماعة - بعد فرض خوف قلّة الماء -: «يتيمم بالصعيد، ويستقي الماء؛ فإن الله عز وجل جعلهما ظهوراً: الماء، والصعيد»^(٢) وقوله في رواية ابن أبي يعفور - بعد فرض انحصار الماء بمقدار شربه -: «يتيمم أفضل؛ ألا ترى أنه إنما جعل عليه نصف الطهور»^(٣) ظاهران في مشروعية

١ - الكافي ٣: ٦٥ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٧، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ١.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٥ / ١٢٧٤، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ٣.

٣ - الكافي ٣: ٦٥ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ٤.

التيّم، وأنه أحد الطهورين، وأنّ عليه نصف الطهور في هذا الحال، وكذا الحال في سائر الموارد.

وبالجملة: الظاهر من تلك الموارد أنّ الشارع لاحظ حال المكلف؛ لئلا يقع في معرض الخطر، وهذه المعرضية أوجبت رفع الوضوء وتشريع التيّم. بل الظاهر أنّ في تلك الموارد، إنّما رفع الوضوء لنكتة رفع الحرج عن المكلف، ولا شبهة في أنّ الإلزام بالإقدام على ما هو معرض للخطر حرج عليه، ففي تلك الموارد إذا تيّم وصلّى صحّت صلاته، ولا إعادة عليه، ولو انكشف عدم اللص وعدم إضرار الماء... وهكذا.

وأما صورة خوف فوت الوقت، فالظاهر أنّه ليس على مساق سائر الموارد، بل الشارع لاحظ فيه حفظ التكليف الأهمّ لدى الدوران بينه وبين المهمّ، فأمر بالتيّم لأجل صيرورة خوف الفوت موجبا لإسقاط المائيّة ومحبوبية الترابيّة، بل لأجل الاعتناء باحتمال فوت الأهمّ في قبال المهمّ.

بل يمكن أن يقال بعدم تشريع التيّم في هذا الحال، فقوله: «إذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم»^(١) إرشاد إلى أهميّة الوقت، وأنه مع الدوران بين احتمال فوت الوقت وفوت الطهارة المائيّة، توجب أهميّة الوقت تقديمه؛ من غير تشريع للتيّم في هذا الحال، ومعه لا وجه للإجزاء، فلو صلّى ثمّ تبين سعة الوقت لإعادتها مع المائيّة تجب الإعادة، وكذا لو تبين صلوح الوقت للمائيّة، -ولو فات بواسطة الصلاة مع الترابيّة- يجب عليه القضاء، كلّ ذلك لما تقدّم من عدم استفادة التشريع من الرواية.

بل لا معنى للتشريع بعد حكومة العقل بتقديم الأهمّ؛ وتقديم احتمال فوت

الأهم على احتمال فوت المهم. بل يكفي في عدم الإجزاء احتمال ما ذكرناه؛ لأنّ الإجزاء متقوم بالتشريع، ومع عدم إحرازه يحكم بالإعادة والقضاء؛ وإن كان في الحكم بالقضاء إشكال يحتاج إلى بسط في المقال وتأمل في المسألة.

الأمر الثالث

أنّ المستفاد من أدلة الحرج سقوط المائية على نحو العزيمة

قد اشتهر بينهم حتّى صار كالأصول المسلّمة: «أنّ أدلة الحرج لمكان ورودها في مقام الامتنان وبيان توسعة الدين، لا تدلّ إلّا على نفي الوجوب، ولا استفاد منها عدم الجواز»^(١) فالتيشم فيما نحن فيه إذا ثبت تشريعه بدليل نفي الحرج، رخصة لا عزيمة، فلو تحمّل المكلف المشقّة الرافعة للتكليف، وتوضّأ واغتسل، لم يرتكب محذوراً، وصحّت طهارته، ولا توجب حكومة أدلة الحرج على الأدلة الأولى وتخصيصها بغير مورد الحرج، بطلان العبادة ولو قلنا بعدم بقاء الجواز؛ لأنّ غاية ذلك عدم بقاء الحكم الشرعي على جواز المائية؛ لكن لا يقتضي ذلك رفع مقتضي الطلب ومجوبة الفعل، وهو يكفي في صحّة العبادة، كما قرّر في مبحث الضدّ^(٢).

فهاهنا مقامان من البحث:

أحدهما: أنّ المستفاد من الأدلة هل هو السقوط على نحو العزيمة، أو

الرخصة؟

١ - أنظر مصدّاح الفقيه، الطهارة: ٤٦٣ / السطر ٧، العروة الوثقى ١: ٤٧٣، المسألة ١٨.

متسكّ العروة الوثقى ٤: ٣٣١.

٢ - مناهج الوصول ٢: ٢١، تهذيب الأصول ١: ٣٠٠.

وثانيهما: أنه لو خالف وأتى بما فيه الحرج بطلت عبادته أولاً؟ ولا ملازمة بينهما، كما سيأتي في الأمر الرابع البحث عنه وعن المقام الثاني^(١).
أمّا المقام الأول: فغاية ما يدعى عدم دلالة قوله: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢) على كون الرفع على وجه العزيمة، وأمّا الدلالة على كونه على وجه الرخصة فلا، فلو دلّ دليل على كونه على وجه العزيمة لا يعارضه ذلك.

ويمكن استفادة العزيمة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣).
فإنّ الله تعالى إذا أراد بنا اليسر في أحكامه، لا يجوز علينا مخالفة إرادته بإيقاع العسر على أنفسنا، فكما أنه لو أراد منا شيئاً لا يجوز لنا التخلف عن إرادته تعالى، كذلك لو أراد في حقنا شيئاً لا يجوز التخلف عنها، خصوصاً مع وقوعه في ذيل قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ حيث يكون الصوم على المسافر بل المريض الذي يضرب به الصوم حراماً، ويكون السقوط عنهما على سبيل العزيمة.

فدلّت الآية على أنّ إرادته تعالى اليسر في سائر الموارد التي تشملها بالإطلاق، كإرادته في صيام المسافر والمريض، والتفكيك بينهما غير جائز إلّا مع قيام دليل في مورد؛ فإنّ قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ كالتعليل لرفع الصوم عن المسافر والمريض، ولا يصحّ التعليل بشيء ظاهر في عدم الإلزام على أمر إلزامي، فلا يمكن أن يقال: إلزامية الإرادة فيهما تفهم من الخارج.

١ - يأتي في الصفحة ١١٢.

٢ - الحجّ (٢٢): ٧٨.

٣ - البقرة (٢): ١٨٥.

فإن قلت: يستفاد عدم الجواز في المريض والمسافر من قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فأوجب تعالى بمجرد السفر والمرض عِدَّةً من غير أيام شهر رمضان. قلت: - مضافاً إلى أن مجرد جعل عِدَّةٍ أُخَرَ، لا يدل على حرمة صوم شهر رمضان - إنه لو دل عليه يوجب تأكيد المطلوب بأن إرادة التيسر الزامية؛ وأنها في سائر الموارد كإرادته في الموردين.

وتدل على العزيمة أيضاً رواية يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصائم في السفر في شهر رمضان كالْمُفْطِرِ فِيهِ فِي الْحَضَرِ». ثم قال: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ عَلَيَّ يَسِيرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَى مَرْضَى أُمَّتِي وَمَسَافِرِيهَا بِالْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، أَحَبُّ أَحَدِكُمْ لَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ صَدَقَتَهُ؟!»^(١).

لأن استشهاد أبي عبد الله عليه السلام فيها لقوله: «الصائم في السفر...» إلى آخره، بقول رسول الله ﷺ دليل على أن رد صدقته تعالى غير جائز، وإلا لما صح الاستشهاد للقول بالحرمة بأمر لا يكون محرماً، مع أن رد الصدقة مبعوض وثقيل على النفوس الشريفة، فيكون قوله: «أحب أحداكم...» إلى آخره، تقريباً لمبعوضيته عند الله بما هو مبعوض عندهم.

وليس المراد من قوله: «أحب أحداكم» رفع محبوبيته الأعم من المبعوضية، بل الظاهر من مثله حصول المبعوضية، كقوله تعالى: ﴿أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٢).

١ - الكافي ٤: ١٢٧ / ٣، الفقيه ٢: ٩٠ / ٤٠٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢١٧ / ٦٣٠، وسائل الشيعة ١٠: ١٧٥، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ١، الحديث ٥.
٢ - الحجرات (٤٩): ١٢.

فتدل الرواية على أن رد صدقته تعالى وهديته مبخوض محرم.
ولا شبهة في أن الرفع بدليل نفي الحرج، صدقة من الله تعالى وتفضل على الأمة وهدية منه تعالى لهم، كما هو مقتضى الامتنان، ويدل عليه بعض الروايات، ففي موثقة السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل أهدى إلي وإلى أممي هدية لا يهديها إلى أحد من الأمم؛ كرامة من الله لنا، فقالوا: ماذا يا رسول الله؟ قال: الإقطار في السفر، والتقصير في الصلاة، فمن لم يفعل فقد رد على الله عز وجل هديته»^(١)
دلالة على أن وجه حرمة الصوم في السفر وإتمام الصلاة؛ هو كونه رد هدية الله تعالى.

ويؤيد المطلوب ما عن «تفسير العياشي» عن عمرو بن مروان الخزاز قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال رسول الله ﷺ: رُفعت عن أممي أربع خصال: ما اضطرُّوا إليه، وما نسوا، وما أكرهوا عليه، وما لم يُطبقوا، وذلك في كتاب الله قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾^(٢) وقول الله: ﴿إِلَّا مَنْ أْكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٣)»^(٤).

حيث ذكر الآية المربوطة بالنسيئة في سياق حديث الرفع، مع أن النسيئة

١ - الخصال: ١٢ / ٤٣، وسائل النعمة ٨: ٥٢٠، كتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافرين.

الباب ٢٢، الحديث ١١.

٢ - البقرة (٢): ٢٨٦.

٣ - النحل (١٦): ١٠٦.

٤ - تفسير العياشي ١: ١٦٠ / ٥٣٤، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٨، كتاب الأمر والنهي،

الباب ٢٥، الحديث ١٠.

واجبة ليس للمكلف تركها، كما قرّرناه في رسالة مفردة في التقيّة^(١)، فتشعر الرواية بأنّ الرفع عن الأُمّة في موارد على نحو العزيمة.

كما تشعر به ما عن الطبرسي في «الاحتجاج» عن الكاظم عليه السلام^(٢) والرواية طويلة جداً، وفيها عدّة موارد رُفعت الأَصار عن الأُمّة بدعاء رسول الله ﷺ وهو قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾.

منها: رفع قرض أذى النجاسة من أجسادهم، وجعل الماء طهوراً للأُمّة.
ومنها: رفع الصلوات المفروضة على سائر الأمم في ظلم الليل وأنصاف النهار، وجعلها في أطراف الليل والنهار وفي أوقات نشاطهم.
ومنها: رفع خمسين صلاة، وجعل الخمس في أوقات خمسة.
فيستشعر أنّ ما رفع عن الأُمّة من التكاليف مثل تلك الموارد، ليس لهم التكلف بإتيانها.

فتحصّل من جميع ذلك: أنّ ثبوت الترايية وسقوط المائيّة إنّما هو على وجه العزيمة، وليس للعبد اختيار المائيّة؛ إمّا لأجل إرادة الله التوسيع على العباد، وإمّا لأجل انطباق عنوان ردّ الهدية على الإتيان بها، وإمّا لأجل حرمة الردّ، لا حرمة المائيّة، لكن لأجل اتحادهما في الخارج يتعيّن عليه الترايية. وسيأتي في الأمر الآتي الفارق بين الاحتمالات وما هو الأظهر بينها^(٣).

ثمّ من المحتمل أن يكون رفع الحرج عن العباد وإرادة التوسيع عليهم، لا لصرف الامتنان عليهم حتّى يقال: «إنّه لا يقتضي الإلزام، أو لا يناسبه» بل

١- التقيّة، ضمن الرسائل العشرة، الإمام الخميني رحمه الله: ٣٣.

٢- الاحتجاج ١: ٤٩٧ / ١٢٧.

٣- يأتي في الصفحة ١٢٥ - ١٣٠.

لأنه تعالى لا يرضى بوقوع عباده في المشقة والحر، كالأب الشفيق الذي لا يرضى بوقوع ابنه المحبوب في الحر ولو باختياره، فيمنعه إشفاقاً عليه. ويحتمل أن يكون رفع الحر في عباداته ومن قبله؛ لعدم رضائه بوقوع العبد في المشقة من ناحيتها؛ لكونه مظنة لانزجارهم عنها، فينتهي إلى إدبار نفوسهم عن عبادة الله ودينه، وهو أمر مرغوب عنه، ففي رواية عمرو بن جميع قال: «قال رسول الله ﷺ: يا علي، إن هذا الدين متين، فأوغل فيه بالرقيق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك؛ إن المنيب - يعني المفرط - لا ظهراً أبقي، ولا أرضاً قطع»^(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام - بسند صحيح - قال: «لا تكثرها إلى أنفسكم العباد»^(٢).

ولا يبعد عدم جواز ذلك إذا كانت مخافة الوقوع في الانزجار من دين الله، والعياذ بالله.

وأما ما ورد عن بعض الأئمة المعصومين عليهم السلام من إيقاع المشقة على نفوسهم الشريفة^(٣)؛ فلا أنهم مأمونون من خطوات الشيطان وخطراته، وأما سائر الناس فأتى لهم بالعلم أو الاطمئنان بالأمن من كيده ووسوسته؟! بل لنفوسهم الشريفة مقامات من الحب لعبادة الله والاشتياق إلى لقاء الله، ربما لا يكون ما هو شاق على سائر النفوس مشقة عليهم، بل لهم لذات في عباداتهم ورياضاتهم، كما

١ - الكافي ٢: ٨٧ / ٦، وسائل الشيعة ١: ١١٠، كتاب الطهارة، أبواب مقدمة العبادات، الباب ٢٦، الحديث ٧.

٢ - الكافي ٢: ٨٦ / ٢، وسائل الشيعة ١: ١٠٨، كتاب الطهارة، أبواب مقدمة العبادات، الباب ٢٦، الحديث ٢.

٣ - بحار الأنوار ٤١: ١١ - ٢٤، و ٤٨: ١٠٠ - ١٠١ و ١٠٧.

هو معلوم، رزقنا الله تعالى الاقتداء بهم، وقد خرج الكلام من طرز البحث الفقهي إلى وادٍ يتحير فيه العقول.

مع أن ما ورد من تحلل المشاق منهم إنما هو في المستحبات دون الواجبات، وما ورد في غسل أبي عبدالله عليه السلام في ليلة باردة^(١) قد مر الكلام فيه^(٢)، وفي المستحبات كلام آخر، ولا يبعد عدم شمول أدلة الحرج لها؛ لعدم حرجية الأمر الاستحبابي، تأمل. هذا كله في مورد الحرج.

ميزان سقوط المائية على نحو العزيمة في غير مورد الحرج

وأما سائر الموارد، فالميزان في كون التيمم متعيناً وسقوط المائية على وجه العزيمة، هو لزوم محذور شرعي من الوضوء والغسل ولو لم يلزم منه حرمتها، كما لو كان في التوصل إلى الماء خوف التلف، كما إذا خاف من السبع أو السقوط في البئر فيتلف، أو خاف من استعمال الماء العطش المهلك، أو خاف الهلكة من البرد أو المرض أو غير ذلك، أو لزم منه ارتكاب محرم، كالوضوء من آنية الذهب أو الفضة، أو المرور من طريق مغصوب، أو ترك واجب، كإنقاذ نفس محترمة، أو لزم منه فوت الوقت... إلى غير ذلك.

ولا إشكال فيما إذا أحرز المحذور الشرعي، نعم في بعض موارد الضرر على النفس - كلزوم طول المرض، أو حدوث مرض غير مهلك، أو الضرر على الجرح والقرح، أو لزوم طول زمان البرء، أو لزوم ضرر غير مهلك على النفس في طي الطريق إلى الماء، أو خوفه في الموارد التي قد يتردد في قيام الدليل على الحرمة - هل يمكن استفادة تعين التيمم وكون سقوط المائية عزيمة من أدلة

١ - تقدّم في الصفحة ٦٦ - ٦٧.

٢ - تقدّم في الصفحة ٦٧ - ٧١.

الباب أو لا؟ لا يبعد ذلك من مجموع الروايات:

فإن طائفة منها وردت فيما كان الغسل ضرورياً، كصحيحة محمد بن سكين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: إن فلاناً أصابته جنابة وهو مجذور، فغسلوه فمات، فقال: «قتلوه، ألا سألوا، ألا يَمُوه؟! إن شفاء العي السؤال»^(١).

وقريب منها رسالة ابن أبي عمير^(٢) ورواية الجعفري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن النبي صلى الله عليه وآله ذكر له أن رجلاً أصابته جنابة على جرح كان به، فأمر بالغسل، فاغتسل فكَرَّ فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: قتلوه قتلهم الله، إنما كان دواء العي السؤال»^(٣).

وإطلاق هذه الروايات يقتضي شمولها لما إذا خاف على نفسه التلف أو لا، بل لا يبعد خروج خوف التلف منها، فإن أحداً من العقلاء لا يرتكب الاغتسال أو الأمر به عند خوف تلف النفس، فيكون خوفه مفروض العدم، فتدل الروايات - باشتغالها على اللوم الشديد، والدعاء على الأمر بالغسل، وأنه إذا سألوا لكان الجواب تعين التيمم - على كون السقوط عزيمة لا رخصة، وإلا لما توجه التقصير إليهم بعد كونه رخصة والغسل جائزاً.

وقوله: «قتلوه» لا يدل على أنهم تعمدوا في قتله، أو كان في معرض الموت، بل تصح النسبة بوجهه؛ لأجل انتهاء أمر الأمر إلى موته ولو لم يكن

١ - الكافي ٣: ٦٨ / ٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ١.

٢ - الكافي ١: ٤٠ / ١، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٣.

٣ - الكافي ٣: ٦٨ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٦.

المفروض خوف الموت. بل الظاهر منها أنّ التعبير واللوم على الأمر بما هو خلاف حكم الشرع، أو العمل على خلاف التكليف؛ من غير دخالة للانتهاء إلى الموت في ذلك.

وبالجملة؛ بعد إطلاق الروايات لصورة عدم الخوف من الهلاك، يستفاد منها تعيين التيمّم في مطلق الخوف على النفس؛ من غير فرق بين الجُدري والجرح وغيرهما، كما لا يخفى.

ومثلها في الدلالة - أو أدلّ منها - صحيحة ابن أبي نصر، عن الرضا عليه السلام؛ في الرجل تُصيبه الجنابة، وبه قروح أو جروح، أو يخاف على نفسه من البرد، فقال: «لا يغتسل ويتيمّم»^(١).

ومثلها صحيحة داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٢). والخوف على النفس من البرد إمّا ظاهر في خوف التلف، أو أعمّ منه، فشموله له هو القدر المتيقّن.

فحينئذ لا يمكن حمل النهي عن الاغتسال والأمر بالتيمّم على رفع الوجوب والترخيص؛ بدعوى أنّ النهي في مقام توهم الوجوب والأمر في مقام توهم الحظر؛ ضرورة أنّه مع الخوف على النفس من الهلاك لا يمكن الترخيص وتجويز الإلقاء في الهلكة، فلا أقلّ من كون المقام في نظر السائل من قبيل الدوران بين المحذورين؛ لأجل خوف الضرر والتلف، فلا يُرفع اليد معه عن ظاهر النهي والأمر، فحينئذ يقتضي ذكر القروح والجروح مع الخوف على النفس.

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٦ / ٥٦٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٧.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣١، وسائل الشيعة ٢: ٣٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٨.

أن يكون الأمر بالتيمم والنهي عن الغسل في جميعها على نسق واحد؛ وهو العزيمة.

وأما صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القرح والجراحة يُجنب، قال: «لا بأس بأن لا يغتسل؛ يتيمم» ^(١) وقريب منها روايته الأخرى ^(٢) - والظاهر وحدثهما - فلا تقاوم الروايات المتقدمة؛ فإن غاية ما في نفي البأس الإشعار بالترخيص، لا الدلالة عليه، فنفي البأس إنما هو لرفع توهم عدم جواز ترك الغسل، فهو نص في جواز ترك الغسل. وأما لزوم التيمم وكونه على وجه العزيمة أو كونه على وجه الرخصة، فلا تعرض فيها له، لو لم تقل بظهورها في العزيمة أخذاً بقوله: «يتيمم» فلا يجوز رفع اليد عن ظاهر الأدلة به.

مع أن كثيراً ما يعبر بمثله في مورد لزوم فعله، كما في روايات التيمم بالطين إذا لم يجد غيره، كقول أبي جعفر عليه السلام: «إذا كنت في حال لا تجد إلا الطين فلا بأس أن تتيمم به» ^(٣) مع لزومه عند عدم وجدان غيره.

ثم إن هذه الطائفة وإن وردت في الغسل، لكن يستفاد منها حكم الوضوء بلاريب؛ فإن الأمر بالتيمم إنما هو لخوف الضرر الأعم من الهلاك، فإذا خاف على نفسه في الوضوء - كخوفه في الغسل - يتعين التيمم، ويستفيد العرف من

١ - الكافي ٣: ٦٨ / ١، وسائل الشيعة ٢: ٢٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٥.

٢ - الفقيه ١: ٥٨ / ٢١٦، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ١١.

٣ - الاستبصار ١: ١٥٦ / ٥٣٨، وسائل الشيعة ٣: ٢٥٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٣.

الروايات حكمه، ولعلّ ذكر الغسل لأجل كون الخوف غالباً فيه.

وهنا طائفة أخرى من الروايات، وهي ما وردت في مورد خوف العطش، كموثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر، فيخاف قلته، قال: «يتيمّم بالصعيد ويستقي الماء؛ فإن الله عزّ وجلّ جعلهما طهوراً: الماء، والصعيد»^(١).

وما عن الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجنب يكون معه الماء القليل، فإن هو اغتسل به خاف العطش، أغتسل به، أو يتيمّم؟ فقال: «بل يتيمّم، وكذلك إذا أراد الوضوء»^(٢).

وخوف القلّة والعطش أعمّ من خوف الهلاك على نفس محترمة وغيره، ولا يكون الخوف من الهلاك في تلك الأسفار وتلك الأمكنة في تلك الأعصار بعيداً قليلاً، فحينئذ تدلّ الروايتان على تعيين التيمّم وجوب استبقاء الماء.

وأما صحيحة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة، وليتيمّم بالصعيد؛ فإنّ الصعيد أحبّ إليّ»^(٣)، ورواية ابن أبي يعفور، عنه عليه السلام - فيما إذا كان الماء بقدر شربه - قال: «يتيمّم أفضل؛ ألا ترى إنّما جعل عليه نصف الطهور؟»^(٤) فلا يراد بأفضل التفضيل إثبات الجواز

١ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٥ / ١٢٧٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ٣.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٦ / ١٢٧٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ٢.

٣ - الكافي ٣: ٦٥ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ١.

٤ - الكافي ٣: ٦٥ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ٤.

والمحبوبية لإهراق الماء، فإنه مضافاً إلى أن خوف العطش أعم من خوف التلف، وفي فرضه لا يمكن تجويز الإهراق - بل في فرض حصول الحرج أيضاً، لا يكون الإيقاع في الحرج بإهراقه محبوباً، كما عرفت - أن قوله عليه السلام: «لا يهريق منه قطرة» لا يناسب إثبات الفضل لإهراق جميعه بالاغتسال.

كما أن قوله في الثانية: «ألا ترى إنما جعل عليه نصف الطهور!» - المراد منه التيمم الظاهر في حصر جعل التيمم عليه - لا يناسب كونه أفضل فردي التخيير. ثم إنه لا يبعد استفادة حرمة إيقاع الضرر على النفس من مجموع الروايات في موارد متفرقة، كأبواب الصوم الضروري والوضوء والغسل والتيمم وغيرها.

الأمر الرابع

في صحة الطهارة المائية عند تعيين التيمم

هل يصح الوضوء أو الغسل في موارد تعيين عليه التيمم؟ لابد من البحث أولاً على مقتضى القواعد، ثم النظر في مقتضى الأدلة الخاصة.

بيان مقتضى القواعد في المقام

فنقول: لا إشكال في صحتهما إذا كان التعيين لأجل توقّفهما على مقدّمة محرّمة، كطريق مغمّوس أو مخوف، فلو عصي وأتى الماء تجب عليه المائية وتصحّ.

وأما إذا كان المحرّم من العناوين المتّحدة مع فعلهما، فقد يقال بالبطلان بدعوى: «أن الفعل الخارجي الذي تعلّق به النهي وصحّ العقاب عليه، لا يعقل أن يقع عبادة؛ لتوقّفها على الأمر الممتنع تعلّقه بالمنهي عنه؛ لتعذر الامتثال، ولكون

النهي ناشئاً عن قبح الفعل بلحاظ مفسدته الملزمة القاهرة المقبحة له، فيقبح الأمر بإيجاده»^(١).

وفيه: أن هذه الدعوى تنحل إلى دعويين:

إحداهما: امتناع تعلّق الأمر والنهي بالفعل الخارجي؛ إمّا لأجل الامتناع الذاتي للتضادّ بينهما، أو العرضي لأجل تعذر الامتناع.

وفيها: أنّه قد فرغنا من جواز اجتماع الأمر والنهي، وقلنا: بأنّ الأوامر والنواهي متعلّقة بالطبائع، لا المصاديق الخارجيّة، بل ولا الوجودات العنوانيّة، فموضوع تعلّق كلّ غير الآخر في وعاء تعلّقهما، وظرف اتّحاد المتعلّقين هو الخارج، ولا يمكن أن يكون ظرف تعلّقهما؛ للزوم طلب الحاصل والزجر عنه، وهو محال^(٢).

فقوله: «الفعل الخارجي الذي تعلّق به النهي» إن كان المراد ظاهره فهو كما ترى؛ فإنّ الفعل لا يصير خارجيّاً إلّا بتحقيقه ووجوده، وبعده لا يمكن تعلّق الأمر والنهي به.

وإن كان المراد الوجود العنواني كما لا يبعد، فمع كونه خلاف التحقيق لا يلزم منه الامتناع؛ لأنّ الوجود العنواني للمنهى عنه لا يتحد مع الوجود العنواني للمأمور به، وإنّما اتّحدا في المصداق الخارجي. والحاصل: أنّ هاهنا أموراً؛

الأوّل: ماهية الوضوء والغسل وطبيعتهما، وماهية الغصب والتصرّف في مال الغير.

الثاني: الوجود العنواني للقبيلتين.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٦٣ / السطر ٢٢.

٢ - مناهج الوصول ٢: ١٢٨ - ١٣٥، تهذيب الأصول ١: ٣٩١.

والثالث: الإيجاد العنواني لهما.

والرابع: الوجود الخارجي العيني، أو الإيجاد الخارجي.

لا إشكال في عدم لزوم الامتناع للتضاد إذا تعلّق الأمر والنهي بالماهيات والطبائع - كما هو الحقّ المحقّق في محلّه مع دفع ما يتخيّل من الإشكال فيه^(١) - لاختلافهما ذاتاً.

وكذا لو تعلّق بالوجود العنواني أو الإيجاد كذلك؛ لأنّهما مفهوم الوجود والإيجاد المضاف الحاكي عن المعنوي، والمفهومان مختلفان متغايران في وعاء المفهوميّة لا اتحاد بينهما. هذا مضافاً إلى أنّ تعلّقهما بهما خلاف التحقيق. فلا يبقى إلّا الوجود والإيجاد؛ أي الخارجيان المتحدان، والمتحد معهما كلّ العناوين الصادقة عليهما، ولا ريب في امتناع تعلّقهما بهما.

لا يقال: إنّ الوجودات العنائيّة - بل نفس الطبائع - إنّما تصير متعلّقة للأمر والنهي حال كونها مرآة للخارج؛ لعدم تعقّل تعلّقهما بالوجود الذهني بما هو كذلك، ولا بالماهيّة من حيث هي، فإنّها ليست إلّا هي، فمع المرآيّة لا يمكن اجتماعهما؛ للتضادّ أو لرؤيته^(٢).

فإنّه يقال: - مضافاً إلى امتناع تعلّقهما بالعناوين المرآيّة إن أُريد تعلّقهما بالمرئي دون المرأة؛ لعين ما ذكر آنفاً إن كان للمرئي وجود وحقيقة، وإلّا فلا محالة يتعلّق بعنوان لا وعاء له إلّا الذهن، وفي هذا الوعاء لا يتحدان واقعاً ولا في نظر المولى حتّى يلزم منه محذور - إنّ العناوين المرآيّة لا يمكن أن تحكي إلّا عن نفس الطبائع بوجودها الخارجي، لا عن مقارناتها ومتّحداتها. فعنوان «الصلاة» لا يمكنه الحكاية عن الغضب أو الصلاة في الدار المفضوبة؛ لعدم

١ - مناهج الوصول ٢: ٦٥، تهذيب الأصول ١: ٢٤٣.

٢ - نهاية الأفكار ١: ٢٨٠ - ٢٨٧.

التناسب الحقيقي ولا الجعلي بينهما، ولا يمكن أن يكون المرئي مغايراً ذاتاً لمرآته والمحكي لحاكيه.

والتحقيق: أن متعلقهما هو نفس الطبائع والماهيات من حيث هي، والهيئة دالة - وضعاً أو عقلاً - على الإيجاد لتحصيل المكلف الوجود الخارجي، والتفصيل موكول إلى محله^(١).

ومما ذكرنا يظهر: بطلان دعوى الامتناع عرضاً لتعذر الامتثال؛ ضرورة إمكانه بعد كون الطبائع مأموراً بها ومنهياً عنها، وسيأتي ما في توهم تعذره عن قريب.

والدعوى الثانية: أنه يقبح الأمر بإيجاد ما هو القبيح، فإن النهي ناشئ عن قبح الفعل بلحاظ مفسدته، فالفعل قبيح، ولا يمكن أن يتعلق الأمر بما هو قبيح.

وفيها: أن الأمر متعلق بطبيعة المأمور به، وهي حسنة، ولا يتعلق بالغصب ولا بالوجود الخارجي المتحد معه حتى يكون قبيحاً، ولا يمكن أن يتعدى كل من الأمر والنهي عن متعلقهما إلى مقارناته ومتحداته، فالأمر بالوضوء ليس إلا أمراً بهذه الطبيعة، وهي ليست بمنهي عنها، ولا مشتملة على مفسدة حتى يكون التعلق بها قبيحاً.

والظاهر أن الدعويين نشأتا من مبدأ واحد؛ هو الخلط بين متعلقات الأوامر والنواهي.

وقد تُقرر الدعوى: «بأن إيجاب الفرد الخارجي يعرضه صفة الحسن أو القبح باعتبار جهته القاهرة، فلا يكون ما يوجد المكلف - من حيث صدوره منه -

إلا حسناً أو قبيحاً على سبيل منع الجمع؛ لامتناع توارد الوصفين المتضادين على الفعل الخاص الصادر من المكلف من حيث صدوره منه، الذي لا يتصف بشيء من الوصفين إلا من هذه الحيثية، فالفرد الخارجي من الصلاة الذي يتحقق به الغصب المحرم على الإطلاق، يمتنع أن يطلبه الشارع؛ فإن الأمر بشيء في الجملة ينافي النهي عنه على الإطلاق»^(١).

وفيها: أن هذه الدعوى أيضاً تنحل إلى دعويين:

إحداهما: - وهي التي ذكرها أخيراً - ترجع إلى امتناع تعلق الطلب بشيء في الجملة مع تعلق النهي عنه مطلقاً.

وقد مرّ مورد الخلط فيها، وقلنا: إن الأمر لا يمكن أن يتعلق بغير عنوان متعلقه؛ وهو «الصلاة» في المثال، كما أن النهي أيضاً لا يمكن أن يتعلق بغير عنوان «الغصب» فلا يتحد المتعلقان في وعاء التعلق، والخارج ليس وعاءه.

وثانيتها: أن الفعل الخارجي لا يمكن أن يكون حسناً وقبيحاً؛ لأنهما وصفان متضادان لا يمكن تواردهما على الفعل الخاص الصادر من المكلف.

وفيها: أن الحسن والقبح ليسا من الأعراض والكيفيات الخارجية الحالة في الموضوع - كالسواد والبياض - حتى لا يكفي اختلاف الجهة في رفع التضاد بينهما، فقبح الظلم لا يكون له صورة خارجية حالة في الجسم، بل هو أمر عقلي منتزع من التصرف عدواناً في مال الغير، أو من قتل نفس محترمة عدواناً مثلاً، وكذا حسن العدل ليس من الأعراض الخارجية، بل من الانتزاعيات، فيمكن أن يكون شيء خارجي ذا عناوين حسنة وقبيحة.

فالفعل الخاص الخارجي ليس قبيحاً لأجل كونه من مقولة خاصة، أو

كونه صادراً من فاعل كذا، أو في وقت كذا، أو حالاً في محل كذا، مع أن كلها عناوين متحدة معه، بل إنما هو لأجل كونه ظلماً وعدواناً، فإذا لم يسر قبحه إلى سائر الجهات، وبقيت هي على ما هي عليه بلا اقتضاء للعش والقبح، يعلم أن القبح لا يسري من عنوانه وحيثيته إلى حيثية أخرى وعنوان آخر، وكذا الحسن. فلا مانع من أن يكون عنوانا «الحسن» و«القبح» صادقين على موجود خارجي، فيكون حسناً بوجه، وقبيحاً بوجه، والجهات في العقليات تقيدية، فتكون الحيثيات بما هي موضوعة للحسن والقبح، فالصلاة في الدار المعصوبة حسنة بما هي صلاة ليس إلا، والغضب في حال الصلاة قبيح ليس إلا؛ من غير سراية ما لكل عنوان وحيثية إلى عنوان آخر وحيثية أخرى.

ومما ذكرنا يظهر النظر فيما يقال: من وقوع الكسر والانكسار في الجهات المقترضة، وبعد قاهرية جهة يتمحض الفعل في الجهة القاهرة، فإذا كانت مقترضة يتمحض في القبح فقط، فالفعل الخاص الصادر من المكلف، لا يكون إلا حسناً أو قبيحاً على سبيل منع الجمع^(١).

وذلك لما عرفت: من أن الفعل الخارجي مجمع لعناوين، وله جهات، فإذا فرض في إحدى عناوينه جهة مقترضة، وفي الأخرى جهة محسنة، وفرض غلبة المقترضة على المحسنة، لا توجب خروج الجهة المحسنة عن كونها جهة محسنة؛ لأن معنى قاهرية إحدى الجهتين، ليس سراية القبح منها إلى الجهة التي هي حسنة، بل لا يكون إلا كتقديم الأهم على المهم، والفارق الذي بينهما ليس فارقاً من الجهة المنظورة عقلاً؛ لأن شأن العقل تحليل الجهات وتكثير الحيثيات وعدم الإهمال فيها.

وبالجملة: لا يعقل أن تكون نتيجة الكسر والاثكسار إعدام الجهة المقهورة، فما فيه الجهتان يكون كلُّ منهما ممحُضاً فيما هو شأنه، فالوضوء من الماء المغصوب والصلاة في الدار المغصوب - مع قاهرية حيثية الغصب على حيثيتهما - لا يمكن أن يخرجاً عن الجهة المحسنة التي فيهما بعنوانهما وحيثيتهما الذاتية؛ وإن حكم العقل بلزوم تركهما والأخذ بما هو ذو جهة قاهرة.

ونحن الآن بصدد بيان مقتضى حكم العقل، لا الترجيحات التي وقعت من الشارع في مقام التشريع، بل الكلام بعد التشريع على العناوين واتفاق اتحادها في الخارج، فلا يرد علينا الإشكال: بأن الشارع إذا رجح إحدى الجهتين على الأخرى في مقام التشريع، فليس للمكلف الأخذ بالجهة المرجوحة، فليس النظر في قاهرية بعض الجهات على بعضها في مقام تشريع الأحكام، بل في القاهرية التي يدركها العقل بعد التشريع في أحد التكليفين، والتحقيق فيها ما عرفت.

وبالتأمل فيما ذكرنا ينحل سائر الشبهات، كاستناع كون شيء واحد شخصي مقرباً ومبعداً، وذا مصلحة ومفسدة... إلخ غير ذلك.

كما أنه متا ذكرنا ظهر وجه الصحة في المسألة الأخرى: وهي ما إذا توقّف فعل الوضوء أو الغسل على مقدّمة مقارنة محرّمة، بل الأمر هاهنا أوضح؛ فإنّ ذات الوضوء والغسل لا تتحدان مع المحرّم حتّى يأتي فيه بعض ما تقدّم مع جوابه.

نعم، قد يقال هاهنا بأنّ الأمر بما يتوقّف على القبيح قبيح، كالأمر بالقبيح بل هو هو؛ فإنّ الأمر بالشيء يقتضي إيجاب ما يتوقّف عليه، ولا أقلّ من أنّه يقتضي جوازه، والمفروض حرمة المقدّمة، فيمتنع أن يكون ما يتوقّف عليه واجباً^(١).

وفيه : أنه إن أريد بالامتناع ما يلزم من اجتماع الأمر والنهي ، فمع الغض عن عدم وجوب المقدمة ، أنه قد ذكرنا في محلّه : أن ما هو الواجب - على فرضه - هو المقدمة الموصلة بما هي كذلك : أي حيثية ما يتوصل به إلى ذي المقدمة ، فيكون الوجوب متعلقاً بهذا العنوان ، لا ذات المقدمة ، ولا عنوان «ما يتوقف عليه ذوالمقدمة» وقد دفعنا الإشكالات التي أوردوها على صاحب «الفصول» رحمته ونقّحنا مقصده بما لا مزيد عليه ، فراجع ^(١) .

فحينئذٍ نقول : إن ما يتعلّق به الأمر الغيري ليس هو عنوان «الاغتراف» ولا الاغتراف الذي هو موصل ، بل عنوان «الموصل» بما هو كذلك ، وهو متحد الوجود مع الاغتراف الخارجي ، المتحد مع كونه من الآنية المغصوبة ، أو آنية الذهب والفضة ، وما هو المحرّم هو عنوان «التصرف في مال الغير بلا إذنه واستعمال الآيتين» المتحدان في الخارج ، فيندفع الإشكال بما دفعناه في المسألة الأولى .

وبما ذكرنا يظهر دفع توهم قبح تعلّق الأمر بما يتوقف على مقدمة محرّمة ؛ لمنع القبح على فرض ، ومنع التعلّق على آخر ، ويتّضح بالتأمل فيما مرّ ، فلا نعيده ، وأمّا سائر الإشكالات المتقدمة فلا يتأتّى فيها .

وقد يقال : «بعدم إمكان تصحيح الضوء المتوقف على الاغتراف من الآنية المغصوبة ؛ لاشتراط تحقّقه في الخارج بقصد حصول عنوانه بداعي التقرب ، فيكون القصد المحصل لعنوانه من مقومات ماهية المأمور به ، فيشترط فيه عدم كونه مبغوضاً للشارع ، فغسل الوجه إنما يقع جزءً من الضوء إذا كان الآتي به بانياً على إتمامه وضوءً ، وهذا البناء متّن يرتكّب المقدمة المحرّمة ،

قيح يجب هدمه والعزم على ترك الوضوء بترك الغصب، فلا يجوز أن يكون هذا العزم من مقومات العبادة. بل العزم على ذي المقدمة عزم على إيجاد مقدمته إجمالاً ولدى التحليل، لا أنه موقوف عليه»^(١).

وفيه: أن ما هو القبح العزم على الغصب، لا العزم على إتمام الوضوء، وحكم العقل بلزوم ترجيح جانب الغصب وهدم العزم، ليس لأجل كون الوضوء أو عزمه قبيحاً أو حراماً، بل لأجل ترجيح الأهم، فما هو من مقومات ماهية الوضوء، هو العزم على الوضوء مستقرباً به إلى الله، لا العزم على المعصية والتصرف في الآنية المفضولة، وما هو قبيح يجب هدمه هو هذا العزم، لا الأول، فلو فرض تحليل العزم إلى العزم على التصرف عدواناً، والعزم على الوضوء، يكون الأول قبيحاً دون الثاني، ولزوم هدم الثاني عقلاً، ليس لقبحه وعدم إمكان وقوعه مقوماً لماهية العبادة، بل لاتحاده مع الأول وحكم العقل بالترجيح.

هذا مع أن ما ذكره أخيراً: «من أن العزم على ذي المقدمة، عزم على مقدمته إجمالاً ولدى التحليل» لا يمكن المساعدة عليه؛ ضرورة أن العزم والإرادة وغيرهما من الأوصاف ذات الإضافة، إنما يكون تشخصها بمتعلقاتها، ومع كثرة المتعلقات لا يمكن وحدتها، فالعزم المتعلق بالكون على السطح، لا يمكن أن يصير متشخصاً إلا بالوجود العنواني لذلك العنوان، لا العنوان الآخر، ولا يمكن أن يكون الوجودان متشخصاً لإرادة واحدة.

مضافاً إلى أن مبادئ إرادة ذي المقدمة غير مبادئ إرادة مقدمته، فإرادة ذي المقدمة موقوفة على تصوّره والتصديق بفائدته... إلى آخر المبادئ.

وإرادة المقدّمة موقوفة على تصوّرها، وتصور توقّف ذي المقدّمة عليها، وكونها موصلة إليه، والتصديق به... إلى آخرها، فلا معنى لانحلال إرادة ذي المقدّمة إلى إرادتها، وهو معلوم جدّاً، فإذا اختلفت الإرادتان لا يبقى مجال للقول بقيح العزم على إتمام الوضوء؛ ولو فرض لزوم إرادة أخرى بمقدّماتها لحصول المعصية.

وبما ذكرنا ظهر فساد ما ربّما يقال: «لا يعقل الأمر بالوضوء مع المقدّمة المحرّمة المنحصرة؛ للزوم الأمر بما يلزم الحرام، وهو قبيح، بل محال مع بقاء النهي على فعليّته، كما هو المفروض»^(١).

لما عرفت^(٢) من تعلّق الأمر والنهي بالعناوين، وعدم سراية حكم كلّ إلى الآخر وإن اتّحدا في الخارج، ولا يكون الحاكم ناظراً في مقام جعل الحكم إلى حال الخارج، وحال مقارنات الموضوع في ظرفه، وكيفية الامتثال، وترجيح الراجح على المرجوح، بل الحاكم فيها هو العقل، بل لو ورد حكم في هذا المقام من الشارع، لا يكون إلّا إرشاداً إلى حكم العقل، أو إرشاداً إلى أهميّة أحد التكليفين.

نعم، إذا كان بين العنوانين تلازم، لا يمكن جعل الحكمين المتضادين عليهما؛ لامتناع الامتثال، ولكنّه خارج عن محطّ البحث.

ثمّ إنّّه قد يقال في تصوير الأمر بالوضوء في المقدّمة المقارنة بالترتيب، لا بأن يكون العصيان الخارجي شرطاً فيه؛ لأنّه متأخّر عن الشروع في الفعل، ويمتنع تقدّم المعلول على علّته، ولا بأن يكون العزم على المعصية شرطاً للوجوب؛ فإنّ العزم عليها لا يبيحها، ولا يخرج فعلها عن كونه مقدّمة لإيجاد ذي

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٦٤ / السطر ٢١.

٢ - تقدّم في الصفحة ١١٣.

المقدمة حتى يتنجّز التكليف به على تقدير حصول العزم، بل يجب عليه نقض العزم وترك المحرّم، لا إيجاد ما يقتضيه.

بل عنوان كونه عاصياً في الواقع شرط؛ بمعنى أنّ الطلب الشرعي تعلّق بمن يعصي في فعل المقدمة، ويقدر على إيجاد المأمور به، فعزمه على المعصية طريق لإحراز كونه من مصاديق هذا العنوان؛ من دون أن يجب عليه تحصيله^(١)، وفيه: أنّ كشفه عن تحقّق عنوان كونه ممّن يعصي من عزمه المعصية، لا يوجب سقوط النهي المتعلّق بالمقدمة، ومع تحقّق النهي الفعلي لا يمكن الأمر بها بناءً على هذا المبنى، فكما أنّ العزم على المعصية لا يبيحها، ويجب عليه نقضه وترك المعصية، كذلك العزم الكاشف عن المعصية، وكذا صدق عنوان كونه ممّن يعصي لا يوجب إباحتها وسقوط النهي، بل يجب عليه نقض العزم وهدم العنوان.

وبالجملة: إذا كان القبيح أو الممتنع، تعلّق الأمر بالوضوء اللازم منه تعلّق الأمر بمقدّماته المحرّمة أو تجويزها، لا يمكن التخلّص عنهما في المقدمات المقارنة بالترتّب؛ سواء جعل الشرط المعصية، أو عزمها، أو عنوان من يعصي، لكن التحقيق ما عرفت من دون لزوم تكلف.

حكم مزاحمة الطهارة المائية لواجب أهمّ

ومما ذكرنا يظهر الحال في مسألة أخرى: وهي ما إذا زاحمت الطهارة المائية واجباً أهمّ، لا لأجل الترّتب المعروف الذي فرغنا عن إبطاله في الأصول^(٢)، بل لأجل عدم امتناع تعلّق الأمرين بعنوانين متزاحمين في الوجود؛

١ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٦٤ / السطر ٢٩.

٢ - مناهج الوصول ٢: ٣٠ - ٥٨، تهذيب الأصول ١: ٣١٤.

سواء كانا من قبيل الأهم والمهم أو لا؛ لأن الأوامر متعلقة بنفس الطابع؛ من غير سריّة إلى الخصوصيات الفردية.

وأن الإطلاق - بعد تمامية مقدماته - ليس كالعموم في تعلّق حكمه بالأفراد، بل مقتضاه بعدها كون نفس الطبيعة تمام الموضوع؛ بلا دخالة شيء آخر من الخصوصيات الفردية والحالات الطارئة.

وأن الأدلة غير ناظرة إلى حال المتراحمات ولا حال علاجها، فإطلاق دليل المتراحمين شامل لحال التراحم؛ من غير أن يكون ناظراً إلى التراحم وعلاجه. وأن الأحكام القانونية تعمّ العاجز والقادر والعالم والجاهل؛ من غير تقييد بحال دون حال.

وأن الأمر بكلّ من المتراحمين أمر بالمقدور، والجمع غير مقدور، وهو ليس بمأمور به، ففي المتراحمين أمران كلّ تعلّق بمقدور، لا أمر واحد بالجمع الذي هو غير مقدور.

فحصل من تلك المقدمات التي فصلناها في محلّها^(١)؛ أن لدليل المتراحمين إطلاقاً يشمل حال التراحم من غير تقييد. وإنما يحكم العقل بلزوم الأخذ بالأهم وترك المهم مع كونه مأموراً به، فيكون المكلف - بحكم العقل - معذوراً في ترك التكليف الفعلي بالاشتغال بالأهم، ومع ترك الأهم والإتيان بالمهم، أتى بالمأمور به ويثاب عليه، ولم يكن معذوراً في ترك الأهم، فيستحقّ العقوبة على تركه، ومع تركهما يستحقّ العقوبة عليهما؛ لتركه كلّاً من التكليفين المقدورين بلا عذر. والتفصيل يطلب من محله^(٢).

ثم إن الصحة لا تتوقف على تصوير الأمر، بل تصحّ العبادة مع عدمه، بل

١ - مناهج الوصول ٢: ٢٣ - ٣٠، تهذيب الأصول ١: ٣٠٢ - ٣١٣.

٢ - مناهج الوصول ٢: ٣٠.

لا يبعد القول بها مع الالتزام بكون الأمر بالشئ يقتضي النهي عن ضده؛ لعدم اقتضاء النهي الغيري الفساد.

وكيف كان؛ لا إشكال في صحة الوضوء مع الابتلاء بالمزاحم. هذا كله حال تلك المسائل من ناحية حكم العقل.

بيان مقتضى الأدلة النقلية في المقام

وأما حالها بالنظر إلى الأدلة النقلية، فلا بد لبيانها من إفراز بعض المسائل التي وردت فيها النصوص:

المسألة الأولى

في بطلان الطهارة المائية في موارد سقوطها بدليل نفي الحرج

الأقرب بطلان الوضوء والغسل في الموارد التي سقطا بدليل العسر والحرج، والدليل عليه التعليل المستفاد من الآية الكريمة الواردة في الصوم، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١).

مفاد الآية الكريمة:

والمحتمل بحسب التصوّر أن يكون مفادها حرمة صوم المريض والمسافر؛ لجهة إرادة اليسر، أو لجهة عدم إرادة العسر. وأن يكون إبقاء اليسر وعدم هدمه واجباً، لا عنوان الصوم العسير حراماً.

وأن يكون إيقاع العسر على النفس حراماً بعنوانه.

فعلى الاحتمالين الأخيرين لا يلزم بطلان الصوم؛ لما مر من عدم بطلان العبادة المتحدة مع عنوان محرم^(١)، وكذا إذا كانت العبادة ضد الواجب، وعلى الاحتمال الأول يقع باطلاً؛ لتعلق الحرمة بنفس العبادة، وهنا بعض احتمالات آخر منفي بما يأتي.

والأقرب من بينها هو الاحتمال الأول؛ إما لمفهوم قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ بناءً على كون مفهومه: «ومن لم يشهد فلا يصمه» وأصل المفهوم وكذا كونه كذلك وإن كان محل مناقشة في الأصول^(٢)، لكن لا يبعد مساعدة العرف عليهما فيما إذا كان الجزء من قبيل الهيئة، لا المعنى الاسمي؛ للفرق عرفاً بين أخذ المفهوم من قوله: «فمن شهد منكم الشهر فيجب عليه الصيام» حيث إن المفهوم: «لا يجب عليه» وبين ما في الآية، فلا يبعد أن يكون مفهومه: «فلا تصمه». وتؤيده - بل تدل عليه في المورد - رواية عبيد بن زرارة التي لا يبعد أن تكون حسنة برواية الصدوق^(٣)، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾؟

١ - تقدّم في الصفحة ١١٢.

٢ - مناهج الوصول ٢: ١٨٢، تهذيب الأصول ١: ٤٢٦.

٣ - والوجه فيه: وقوع الحكم بن مسكين في طريق الصدوق عليه السلام إلى عبيد بن زرارة فإنه قال في مشيخته: «وما كان فيه عبيد بن زرارة فقد رويته عن أبي عبد الله عليه السلام، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن عبيد بن زرارة بن أعين وكان أحول».

وأما الرواية بطريق الكليني فضعيفة بعد العزيز العدي، فإنه رواها عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن عبد العزيز العدي، عن عبيد بن زرارة، الفقيه، المشيخة ٤: ٢١، تنقيح المقال ١: ٣٦٠ / السطر ٢٨، و ٢: ١٥٥ / السطر ١٣.

قال: «ما أبينها! من شهد فليصمه، ومن سافر فلا يصمه»^(١).

وفي «مجمع البيان»: «فيه وجهان: أحدهما: فمن شهد منكم المصر وحضر ولم يغب في الشهر - والألف واللام في ﴿الشَّهْرُ﴾ للعهد، والمراد به شهر رمضان - فليصم جميعه، وهذا معنى ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال لما سُئل عن هذه الآية: «ما أبينها لمن عقلها! قال: من شهد شهر رمضان فليصمه، ومن سافر فيه فليفطر»^(٢)»^(٣).

وإما لإطلاق قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ حيث دلّت على أنّ نفس المرض والسفر توجب عدّة من أيّام آخر: من غير دخالة شيء آخر من إفطار أو غيره فيه.

فإذا كان المكلف مريضاً أو مسافراً في الشهر، تأثي على عهده عدّة أيّام آخر بدل شهر رمضان، ولا شبهة في أنّ هذه العدّة قضاء شهر رمضان؛ لما يستفاد من الآية من أنّ الواجب الأصلي هو صيام الشهر، ومع طرق العناوين يتبدّل بعدّة من غيره، فإذا وجب القضاء بمجرد طرؤهما، فلا بدّ وأن يقع الصوم معهما باطلاً، وإلاّ فيلزم إمّا إيجاب البدل ولو على فرض إيجاد المبدل منه وصحّته، أو تقدير في الآية وتقييد بلا دليل وحجّة؛ بأن يكون المعنى: «ومن كان مريضاً أو على سفر وأفطر».

وتؤيّد رواية الزهري، عن علي بن الحسين عليهما السلام في حديث قال: «وأما

١ - الكافي ٤: ١٢٦ / ١، الفقيه ٢: ٩١ / ٤٠٤، تهذيب الأحكام ٤: ٢١٦ / ٦٢٧، وسائل

الشيعة ١٠: ١٧٦، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم، الباب ١، الحديث ٨.

٢ - تفسير العيّاشي ١: ٨١ / ١٨٧، مستدرک الوسائل ٧: ٣٧٣، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ

منه الصوم، الباب ١، الحديث ٢.

٣ - مجمع البيان ٢: ٤٩٨.

صوم السفر والمرض فإنَّ العامَّة قد اختلفت في ذلك؛ فقال قوم: يصوم، وقال آخرون: لا يصوم، وقال قوم: إن شاء صام، وإن شاء أفطر، وأمَّا نحن فنقول: يفطر في الحالين جميعاً، فإن صام في حال السفر أو في حال المرض فعليه القضاء؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فهذا تفسير الصيام»^(١).

فحكم بوجوب القضاء عليهما وإن صاما؛ مستدلاً بالآية ومستظهراً منها من دون إعمال تعبد، وقد عرفت أنَّ ذلك مقتضى إطلاقها.

فتحصَّل ممَّا ذكرنا: أنَّ الاستفادة من الآية أنَّ صوم المريض والمسافر بعنوانهما محرَّم باطل، ويظهر منها تعليله بإرادة اليسر وعدم إرادة العسر على الأُمَّة، فيجب التعميم بمقتضى العلة المنصوصة.

ثمَّ يقع الكلام في أنَّ القضايا المعلَّلة المعتمدة، هل تكون ظاهرة في أنَّ الحكم لحيثية العلة، كما يقال في الأحكام العقلية: «إنَّ الحيثيات التعليلية عناوين للموضوعات»^(٢) فيكون حكم العرف كحكم العقل؟

أو أنَّ الظاهر كون عنوان الموضوع ما أخذ في ظاهر القضية المعلَّلة، وما أخذ علةً واسطة في ثبوت الحكم لموضوعه، فقلوه: «الخمير حرام؛ لأنَّه مُسكر» ظاهر عرفاً في أنَّ موضوع الحرمة هو الخمير، وكونه مُسكراً واسطة لتعلُّقها به؟

الأقرب هو الثاني؛ فإنَّ الأوَّل حكم عقلي دقيق برهاني، لا عرفي عقلاني؛ إذ لا إشكال في أنَّ العرف يرى في تلك القضايا أموراً ثلاثة: الموضوع، والحكم،

١ - الكافي ٤: ٨٣ / ١، الفقيه ٢: ٤٦ / ٢٠٨، وسائل الشيعة ١٠: ١٧٤، كتاب الصوم،

أبواب من يصحُّ منه الصوم، الباب ١، الحديث ٢.

٢ - نهاية الدراية ٢: ١٣٣.

وواسطة ثبوته له.

فتمحصل ممّا ذكر: أنّ المتفاهم من الآية أنّ صوم المريض والمسافر حرام بعنوانه؛ لأجل إرادة اليسر، والظاهر بحسب فهم العرف أنّ القضايا المفهومة من تعميم التعليل - كالقضية الأصلية المعللة - لها موضوع، وحكم، ووسط، فقضية تعميم التعليل في قوله: «الخير حرام؛ لأنّه مسكر» أنّ الفُقاع والنبيذ كذلك بعنوانهما لكونهما مسكرين؛ فإنّ الحكم في الفرع تابع لأصله، فاحتمال كون الحكم في الفرع لحيثية الإسكار، وكون الشيء مسكراً بما هو كذلك، ضعيف مخالف لفهم العرف والعقلاء.

فظهر ممّا مرّ: أنّ مقتضى تعميم العلة بنحو ما مرّ، أنّ ما يلزم منه الحرج والعسر بعنوانه حرام، فالوضوء الحرجي والغسل العسير بعنوانهما حرام، فيقعان باطلين.

هذا مضافاً إلى أنّ قوله في آية التيمم: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ...﴾ إلى قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١) كقوله في آية الصوم: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فكما أنّ مجرد السفر صار سبباً لعدّة أخرى من غير دخالة شيء آخر كما مرّ^(٢)، كذلك الظاهر أنّ المرض بنفسه سبب لإيجاب التيمم، وكذا في سائر الأعذار إن عمّناها بالنسبة إليها.

بل يمكن الاستشهاد على المقصود بتمسك الأئمة عليهم السلام بآية الصوم للحرمة تارة بمفهوم قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ كما في روايتي زرارة وابنه، وأخرى بقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ كما في رواية الزهري، مع كونها في مقام الامتنان، وسياقها كسياق آية التيمم، فلو كان الأمر في الرفع

١ - المائدة (٥): ٦.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٢٦.

امتناناً - كما ذكره المتأخرون من عدم الدلالة على العزيمة ولا البطلان على فرض التخلف^(١) - لما كان وجه لتمسكهم عليهم السلام بها في مقابل من ذهب إلى الرخصة، فيستشعر منه أن جعل النيم بدل الوضوء عزيمة، كجعل عدة من أيام أخر بدل صوم المسافر.

هذا كله في مفاد الآية الكريمة.

مفاد رواية يحيى بن أبي العلاء

ويأتي الكلام المتقدم في مثل رواية يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام - وسند الشيخ الصدوق إليه كالصحيح^(٢)، لكن لم يرد في يحيى توثيق، واحتمل بعضهم أن يكون متحداً مع يحيى بن العلاء الثقة^(٣)، وهو غير ثابت - قال: «الصائم في السفر في شهر رمضان كالْمُفْطِر فيه في الحضر».

ثم قال: «إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أصوم شهر رمضان في السفر؟ فقال: لا، فقال: يا رسول الله، إنّه عليّ يسير، فقال رسول الله: إن الله تصدق على مرضي أمّتي ومسافريها بالإفطار في شهر رمضان، أُوْحِبَ

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٦٣ / السطر ٥ - ٨، العروة الوثقى ١: ٤٧٣، السألة ١٨، مستمسك العروة الوثقى ٤: ٣٣١.

٢ - رواها الشيخ الصدوق، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله وقال في مشيخته: «وما كان فيه عن يحيى بن أبي العلاء فقد رويته عن محمد بن الحسن عليه السلام، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن يحيى بن أبي العلاء».

قوله: «كالصحيح» إشارة إلى كلام في مذهب أبان بن عثمان.

الفقيه، الشيخة ٤: ٨٨، تنقيح المقال ١: ٥ / السطر ٣٤، مقباس الهداية ١: ١٧٦.

٣ - راجع تنقيح المقال ٣: ٣٠٨ / السطر ٢٥ (أبواب الياء).

أحدكم لو تصدّق بصدقة أن تردّ عليه صدقته؟»^(١).
 فيأتي فيها الاحتمالات المتقدمة^(٢)، إلّا أنّ العنوان هاهنا ردّ الصدقة،
 وأقرب الاحتمالات هاهنا أيضاً حرمة عنوان الصوم بعليّة كونه ردّ الصدقة،
 ويأتي فيها الكلام في التعميم الذي ذكرنا في الآية.
 نعم، هنا كلام آخر: وهو أنّ ظاهر الآية أنّ العلّة لحرمة الصوم، إرادة الله
 اليسر بالعباد. وظاهر الرواية وبعض روايات أخر أنّ العلّة كونه ردّ الصدقة^(٣).
 والظاهر عدم التنافي بينهما، ولا مجال لتفصيله.

نكتة أخرى تقتضي بطلان الصلاة مع المائيّة

ثمّ اعلم: أنّ هاهنا نكتة أخرى في باب التكاليف الحرجيّة: وهي أنّه لو
 سلّم عدم دلالة ما دلّ على نفي الحرج على بطلان متعلّقات التكاليف النفسية
 الحرجيّة - إمّا بدعوى بقاء الجواز بل الرجحان مع رفع الإلزام؛ لأجل أنّ الواجب
 عبارة عن الأمر بالشيء مع عدم الرخصة بالترك، ودليل نفي الحرج يرفع عدم
 الرخصة، ويبقى الأمر مع الرخصة فيه؛ وهو الاستحباب، أو لكفاية ما يقتضي
 الطلب ومحبوبية الفعل لصحّته - لكن إذا كان شرط المأمور به أو جزؤه حرجياً
 فلا يسلم ذلك؛ لأنّ مقتضى نفي الحرج نفي الشرطيّة والجزئية، فيكون المأمور به
 هو الفاقد لهما؛ سواء قلنا بإمكان تعلّق الرفع والجعل بهما استقلالاً كما هو

١ - الكافي ٤: ١٢٧ / ٣، الفقيه ٢: ٩٠ / ٤٠٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢١٧ / ٦٣٠، وسائل

الشيعة ١٠: ١٧٥، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم، الباب ١، الحديث ٥.

٢ - تقدّمت في الصفحة ١٢٤ - ١٢٥.

٣ - وسائل الشيعة ١٠: ١٧٤، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم، الباب ١،

الحديث ٤ و ٥ و ١٢.

التحقيق^(١)، أو قلنا بامتناعه ولزوم رفع الأمر عن المقيّد والمركّب الواحد، وتعلّق أمر آخر بفاقدتهما^(٢)، وعلى أيّ تقدير يكون المأمور به فعلاً هو الطبيعة الفاقدة، ولو بدّل الشرط أو الجزء بآخر، يكون المأمور به فعلاً هو الطبيعة المتقيّدة بالبدل أو المشتملة عليه، لا المبدل منه، فيكون الإتيان به مع الجزء الساقط زيادةً في المأمور به الفعلي، والاكتفاء به مع فرض التبدّل غير مجزٍ عن الواقع؛ وهو المأمور به الفعلي، ومجرّد اقتضاء الجزئية أو الشرطية لا يوجب عدم الزيادة، وجواز ترك الشرط الفعلي والجزء كذلك، والاكتفاء بما فيه الاقتضاء.

فالصلاة المشروطة بالتيمّم أو بالطهارة الحاصلة منه، هي المأمور بها فعلاً، ولم تكن مشروطة بالوضوء والغسل، والآتي بها معهما آتٍ بغیر شرطها، وكذا في تبدّل الجزء.

ودعوى حصول الطهارة التي من الترايبية من الغسل والوضوء مع شيء زائد؛ لأنّها مرتبة كاملة من الطهارة، غير متضعة الدليل، ومجرّد كون المائيّة أكمل من الترايبية في تحصيل الغرض، لا يوجب وحدتّهما واقعاً واختلافهما بالشّدّة والضعف؛ لإمكان أن تكونا صنفين أحدهما أفضل من الآخر، فلا يحصل من أحدهما ما يحصل من الآخر.

مع أنّ في أصل دعوى كون الشرط أمراً معنوياً حاصلًا منهما كلاماً؛ لقوّة احتمال أن يكون الطهور عبارة عن الوضوء والغسل والتيمّم، لا أمراً حاصلًا منها، ولا تبعد أقربيّة ذلك إلى ظواهر الأدلّة وكلمات الأصحاب، ومثل قوله:

١ - الاستصحاب، الإمام الخميني (ق): ٦٨.

٢ - فوائد الأصول (تقريرات المحقّق النائيني) الكاظمي ٤: ٣٩٣.

«التراب أحد الطهورين»^(١) و«يكفيك عشر سنين»^(٢) لا يدل على أنه أمر معنوي، ولا على وحدتهما ذاتاً واختلافهما رتبة.

كما أن قوله: «الوضوء نور»^(٣) أو «نور وطهور»^(٤) لا يدل على كون الطهور أمراً معنوياً؛ لو لم تقل بدلالته على الخلاف.

بل الظاهر من آية الوضوء^(٥) أن نفس تلك الأفعال أو العناوين شرط للصلاة، وليس المراد بقوله ﴿فَاطْهَرُوا﴾ إلا الغسل بحسب وحدة السياق وفهم العرف، خصوصاً مع قوله: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ في الآية الأخرى^(٦)، لا تحصيل طهارة معنوية.

فحصل مما ذكرنا: أن مقتضى دليل نفي الحرج رفع شرطية الطهارة المائية، ومقتضى جعل التيمم بدلاً لاشتراط الصلاة به فعلاً، وقضيتهما بطلان الصلاة مع الاكتفاء بالمائية.

ولو قلنا: بأن مقتضى دليل نفي الحرج رفع سببية الوضوء والغسل للطهارة، ومقتضى جعل البديل جعل السببية له، لكان البطلان أوضح مع الذهاب إلى أن الشرط هو الأمر الحاصل بها.

١ - لم نعر على نص بهذا اللفظ ولكن يوجد مقارب منه. أنظر وسائل الشيعة ٢: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ١.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٢.

٣ - لم نعر عليه ولكن ورد في بعض الروايات «الوضوء على الوضوء نور على نور» أنظر وسائل الشيعة ١: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٨، الحديث ٨.

٤ - لم نعر على هذا النص في كتب الحديث المتوفرة لدينا.

٥ - المائدة (٥): ٦.

٦ - النساء (٤): ٤٣.

المسألة الثانية

في صحة الطهارة المائية في موارد سقوطها بغير دليل نفي الحرج

ما تقدّم حال أدلة نفي الحرج، وأمّا سائر الأدلة الدالة على عدم الوضوء أو الغسل - كما وردت في القرع والجرح والخوف على النفس، مثل صحيحتي البرقظي وابن سرحان وغيرهما^(١)، وما وردت في مورد خوف العطش، مثل صحيحة ابن سنان وموثقة سماعة وغيرهما^(٢)، وما وردت في الركبة وفرض إفساد الماء، مثل صحيحة عبدالله بن أبي يعفور^(٣)، وما وردت في مورد خوف فوت الوقت، مثل صحيحة زرارة^(٤)؛ بناءً على ما قدّمناه من الاستفادة منها^(٥) - فالظاهر عدم استفادة بطلان المائية منها؛

أمّا ما لا يتعلق النهي فيها بالغسل، بل تعلق بعنوان خارج - كإفساد الماء أو عدم إهراقه - فظاهر؛ لأنّ الظاهر منها أنّ الأمر بالتيمّم لأجل ترجيح أحد المتزاحمين - أي حرمة إفساد الماء ووجوب حفظ النفس - على الطهارة المائية، فالأمر بالشرط الناقص ليس لأجل تبديل الكامل به وإسقاط شرطيه، كما قلنا في نفي الحرج، بل للمزاحمة الواقعة بين الأهمّ والمهمّ، فيأتي فيه ما مرّ في باب المتزاحمين^(٦).

١ - وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٨ و ٧ و ١.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٥، الحديث ١ - ٣.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٤٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢، الحديث ٢.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٣.

٥ - تقدّم في الصفحة ٨٨.

٦ - تقدّم في الصفحة ١٠٠.

وأما ما تعلق النهي في ظاهر الدليل بالغسل، فهو أيضاً كذلك؛ لأن المتفاهم من مجموعها أن النهي عنه ليس لمبغوضية فيه، بل للإرشاد إلى الأخذ بأهم التكليفين، فسيبيل قوله في فرض القروح والجروح والمخافة على النفس: «لا يغتسل، وليتيمم» سبيل قوله: «لا تقع في البئر، ولا تفسد على القوم ماءهم» وقوله: «إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة، وليتيمم بالصعيد» حيث لا يفهم منها مبغوضية الغسل والوضوء بعنوانهما، بل الظاهر أن المبغوض هلاك النفس أو الواجب حفظها، فلا يدل على البطلان، وقد مر أن مقتضى القاعدة أيضاً الصحة^(١). نعم، ما ذكرنا من الصحة بمقتضى القاعدة أو بحسب سائر الأدلة، إنما هو حينئذ، فإذا انطبق على مورد عنوان آخر يقتضي البطلان نحكم به، كما إذا انطبق عنوان «الخرج» على مورد الضرر أو الخوف على النفس؛ لما عرفت من أن مقتضى أدلة نفي الخرج البطلان، فيفصل في الحكم به بين ما إذا انطبق على مورد عنوان «الخرج» وبين ما إذا انطبق عليه عنوان محرم، كالغسل في آنية الذهب والفضة والوضوء ارتماساً فيها، فيحكم بالبطلان في الأول دون الثاني.

وأوضح منه في الصحة ما إذا تزامن مع تكليف أهم، كالوضوء في ضيق الوقت المزاحم لفعل الصلاة، فإنه صحيح من غير فرق بين أن يكون قصده امتثال الأمر المتعلق به من ناحية هذه الصلاة على وجه التقيد وغيره؛ لما ذكرنا^(٢) من أن ملاك عبادة الطهارات، ليس الأمر الغيري من ناحية الأمر بالصلاة؛ لعدم وجوب المقدمة إلا عقلاً، ولأن الطهارات بما هي عبادة جعلت شرطاً، فعبادتها مقدمة على تعلق الأمر الغيري على فرضه، ولا منافاة بين الأمر الاستحبابي

١ - تقدّم في الصفحة ١١٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ٩.

الذاتي والأمر الغيري؛ لاختلاف العنوان، فحينئذٍ لو جهل المكلف وقصد الأمر الغيري، أو قصد التقرب به، يقع قصده لغواً، وعبادته صحيحة؛ لعدم اعتبار شيء فيها إلا الرجحان الذاتي وقصد كونه لله.

نعم، لو كان من قصده عدم التعبد إلا بالأمر الغيري، يقع باطلاً ولو في سعة الوقت؛ لعدم وجوده، وعدم كونه مقرباً على فرضه.

إلا أن يقال: إنه نحو انقياد للمولى، وهو كافٍ في الصعّة، فحينئذٍ لا يفرق بين السعة والضيق.

الأمر الخامس

في الإتيان بالمائية لعذر عند تعيين التيمّم

لو قلنا في الموارد التي تعيّن عليه التيمّم بالحرمة والبطلان، فأتى بالمائية لعذر؛ من غفلة، أو جهل بالموضوع، أو بالحكم قصوراً ونحوها، ففي صحتها مطلقاً، أو التفصيل بين الموارد، وجهان أقواهما التفصيل بين الموارد التي استفدنا من الأدلة تقييد المكلف به بغير المائية وإسقاط شرطيتها، كما قلنا في مورد الحرج^(١)، فنحكم فيها بالبطلان؛ لفقد ما هو شرط واقعاً، ولا تأثير في العمد وغيره والعذر وغيره، وبين الموارد التي قيل يبطلانها؛ لأجل أنّ المبعّد القبيح لا يمكن أن يقع عبادة وصحيحاً ولو قلنا بجواز الاجتماع^(٢)؛ لأنّه مع العذر لا يقع قبيحاً ومبهداً، فلا مانع من مقرّبيته. فالوضوء والغسل صحيحان؛ لرجحانهما

١ - تقدّم في الصفحة ١٣٢.

٢ - نهاية الأصول: ٢٦٠ و ٢٦٢، لمخات الأصول: ٢٢٧.

الذائي، بل فعلية الأمر بهما، وعدم مانع آخر من صحتهما، فالوضوء في أنسية الذهب وبالماء المغصوب صحيح. هذا إذا قلنا بجواز الاجتماع.

وأما مع القول بامتناعه وترجيح جانب النهي، فالصحة تتوقف على وجود الملاك في المتعلق وإمكان مقربية الملاك المكسور، وقد ذكرنا في محله: أن إمكان تحقق الملاكين للشيء الواحد، يهدم أساس الامتناع إذا كان ملاكه لزوم التكليف المحال، لا التكليف بالمحال^(١). فإن وجود الحثيتين لحمل الملاكين إذا كان رافعاً للتضاد بينهما، يكون رافعاً للتضاد بين الحكيم قطعاً، فالقائل بالامتناع لابد وأن يقول: بأن الحثية التي تعلق بها الأمر عين ما تعلق به النهي؛ حتى يتحقق التضاد الموجب للامتناع، ومع وحدة الحثية لا يمكن تحقق الملاكين، ومع ترجيح جانب النهي يستكشف عدم ملاك الأمر في المتعلق، فيقع باطلاً حتى مع الجهل وسائر الأعذار.

نعم، إذا كان ملاك الامتناع التكليف بالمحال، أو أغمضنا عن الإشكال والتزمنا بوجود الملاك، فالظاهر وقوعه صحيحاً حتى مع العلم: لوجود الملاك وعدم تقوّم العبادة بالأمر، بل يكون حاله حال المتراحمين.

وما قيل: «من أن في باب التراحم إنما يتراحم الحكمان في مقام الامتنال عقلاً بعد إنشائهما من قبل المولى»، وأما في باب الاجتماع فتتراحم مقتضيات لدى المولى، فلا تأثير لعلم المكلف وجهله في وقوعه باطلاً^(٢).

غير وجيه؛ لأن تقييد المولى أحد التكليفيين بحال، قد يكون لفقدان الملاك في غير هذا الحال، وقد يكون لترجيح أحد الملاكين على الآخر، فإن كان من

١ - مناهج الوصول ٢: ١٢٣، تهذيب الأصول ١: ٤٠٧ - ٤٠٨.

٢ - أنظر فوائد الأصول (تقريرات المحقق النائيني) الكاظمي ١ - ٢: ٤٣٦.

قبيل الثاني، يكون حكمه كحكم العقل في ترجيح الأهم على المهم، وفي مثله لا مانع من الصحة لو قلنا بكفاية الملاك، والملاك المرجوح صالح للمقربة والتقييد في مقام ترجيح الملاكات، كالتقييد في مقام التزاحم لو قلنا: بأن الشارع ناظر إليه، أو أن العقل يقيّد الأدلة.

وما قيل^(١): «من أن الملاك المكسور غير صالح للمقربة» إن كان المراد من «المكسورة» رفع الملاك أو نقصانه عما هو عليه بواسطة التزاحم، فهو ممنوع؛ لأن حامل الملاكات الحشيات، ولا يسري حكم حيثة إلى حيثة أخرى.

وإن كان المراد مرجوحيته، فهي لا توجب البطلان بعد فرض كفاية الملاك ولو لم يكن مأموراً به، والتقييد بغير حال الاجتماع لا يستتبع نهياً فرضاً، فالفعل وإن لم يكن مأموراً به، لكن مشتمل على الملاك التام، كاشتماله في غير مورد الاجتماع، فيقع صحيحاً.



مرکز تحقیقات کتاب ویر علوم اسلامی

المبحث الثاني



ويتم ذلك في ضمن أمور:



مرکز تحقیقات کتب و میراث اسلامی

الأمر الأول في اشتراط كونه أرضاً

لا إشكال في اشتراط كونه أرضاً، فلا يجوز بما هو خارج عن مسمّاه، و«هو مذهب علمائنا» كما عن «المنتهى»^(١) و«عليه الإجماع» كما عن «كشف اللثام»^(٢) و«لا نزاع فيه عندنا» كما عن «مجمع البرهان»^(٣) وادّعى عليه الإجماع في «الخلاف»^(٤). وعن «السرائر»: «أنّ الإجماع منعقد على أنّ التيمّم لا يكون إلّا بالأرض، أو ما يطلق عليه اسمها»^(٥). وفي «الخلاف»: «قال أبو حنيفة: كلّ ما كان من جنس الأرض أو متّصلًا بها من الثلج والصخر يجوز التيمّم به، وبه قال مالك»^(٦) «انتهى»^(٧).

١ - منتهى المطلب ١: ١٤٠ / السطر ٢٥.

٢ - كشف اللثام ٢: ٤٤٩.

٣ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٠.

٤ - الخلاف ١: ١٣٤ - ١٣٥.

٥ - السرائر ١: ١٣٨.

٦ - المحلّي بالآثار ١: ٣٧٨، المجموع ٢: ٢١٣.

٧ - الخلاف ١: ١٣٤.

وفي «مفتاح الكرامة» نسبة الجواز بالثلج إلى أبي حنيفة، وبالنسبة إلى مالك^(١). لكن في كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة»: «الحنفية قالوا: إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصي والحجر ولو أملس، والسيخ المنعقد من الأرض، أما الماء المنعقد - وهو الثلج - فلا يجوز التيمم عليه؛ لأنه ليس من أجزاء الأرض، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن...» إلى آخره^(٢).

واحتمال أن يكون مراده من الحنفية أصحاب أبي حنيفة وتابعيه لا نفسه بعيد، بل عن ابن رشد عدم تجويز أبي حنيفة التيمم بالثلج^(٣). وكيف كان؛ فلا إشكال في عدم جوازه بغير الأرض وما خرج عن مسماها. بل ولا خلاف ظاهراً في حال الاختيار. وسيأتي حال التيمم بالثلج عند الاضطرار^(٤).

في تحديد ما يصح التيمم عليه

ثم إنه اختلفت كلمات أصحابنا - بعد اشتراط كونه أرضاً - على أقوال، فقليل: «إنه التراب الخالص» حكى ذلك عن السيّد في «شرح الرسالة» والكاتب والتمّقي^(٥). بل عن ظاهر «الناصرات» و«الغنية» الإجماع عليه^(٦).

١ - مفتاح الكرامة ١: ٥٢٧ / السطر ٢٦.

٢ - الفقه على المذاهب الأربعة ١: ١٦٠.

٣ - بداية المجتهد ١: ٧٢.

٤ - يأتي في الصفحة ٢٠٤.

٥ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١١٩، المعبر ١: ٣٧٢، مختلف الشيعة ١: ٢٦٠ - ٢٦١، الكافي في الفقه: ١٣٦.

٦ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٤ / السطر ٣٣، غنية النزوع ١: ٥١.

وقيل: «إنّه كلّ ما يقع عليه اسم الأرض»^(١) و«هو المشهور تحصيلاً» كما في «الجواهر» وعن «الكفاية» و«الحدائق»^(٢) وعن «الخلاف» و«مجمع البيان» وظاهر «التذكرة» الإجماع على الجواز بالحجر^(٣). وعن «مجمع البرهان» و«المفاتيح» و«كشف اللثام»: «هو مذهب الأكثر»^(٤) وعن «مجمع البرهان»: «ينبغي أن يكون لا نزاع فيه»^(٥) و«هو المشهور» كما عن «الكفاية»^(٦).

وعن جمع التفصيل بين حال الاختيار والاضطرار^(٧).

ومنشأ اختلافهم اختلاف اجتهادهم في الاستنباط من الكتاب والسنة. ولا شبهة أنّ الشهرة والإجماع في مثل هذه المسألة الاجتهادية المتراكمة فيها الأدلة والآراء في دلالة الكتاب، ليست حجة مستقلة، فالأولى صرف الكلام إلى ظواهر الأدلة:



الاستدلال بالكتاب على كفاية مطلق وجه الأرض

أمّا الكتاب، فقد نزلت فيه آيتان كريمتان:

إحدهما: في سورة النساء، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا

١ - الميسوط ١: ٢١، شرائع الإسلام ١: ٢٩، تحرير الأحكام ١: ٢١ / السطر ٢٣.

٢ - جواهر الكلام ٥: ١١٨، كفاية الأحكام: ٨ / السطر ٢٥، الحدائق الناضرة ٤: ٢٩٣.

٣ - الخلاف ١: ١٣٤ - ١٣٥، مجمع البيان ٣: ٨٢، تذكرة الفقهاء ٢: ١٧٦.

٤ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٠ و ٢٢٢، مفاتيح الشرائع ١: ٦١، كشف اللثام ٢: ٤٥٥.

٥ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٠.

٦ - كفاية الأحكام: ٨ / السطر ٢٥.

٧ - المقنعة: ٦٠، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧١، السرائر ١: ١٣٧.

صَعِيداً طَيِّباً فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ»^(١).

وثانيتها: في المائدة بعينها مع زيادة لفظة «مِنْهُ» بعد «وَأَيْدِيكُمْ»^(٢).

اختلاف اللغويين في معنى «الصعيد»

وقد اختلفت كلمة أهل اللغة والعربية في معنى «الصعيد» فمن «العين» و«المحيط» و«الأساس» و«المفردات» للراغب وجمع آخر: «أَنَّهُ وَجْهُ الْأَرْضِ»^(٣) بل عن الزجاج: «أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ اخْتِلَافاً بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ»^(٤) وعن «المعتبر» حكايته عن فضلاء أهل اللغة^(٥).

وعن «البحار»: «أَنَّ الصَّعِيدَ يَتَنَاوَلُ الْحَجَرُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أئِمَّةُ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ»^(٦) وعن «الوسيلة»: «قَدْ فُتِّرَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الصَّعِيدَ بِوَجْهِ الْأَرْضِ وَادَّعَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ»^(٧).
واستدل بعضهم بكونه وجه الأرض بقوله تعالى: «فَتُصْبِحُ صَعِيداً

١ - النساء (٤): ٤٣.

٢ - المائدة (٥): ٦.

٣ - كتاب العين ١: ٢٩٠، القاموس المحيط ١: ٣١٨، أساس البلاغة: ٢٥٤، المفردات في غريب القرآن: ٢٨٠، المصباح المنير: ٣٣٩، معيار اللغة ١: ٣١٥.

٤ - أنظر معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٨٧، لسان العرب ٧: ٣٤٤.

٥ - المعتبر ١: ٣٧٢.

٦ - بحار الأنوار ٧٨: ١٤٣.

٧ - لم نعر عليه في الوسيلة ولكن نقل عنه في الجواهر ولعل الصحيح هو الوسائل.
أنظر جواهر الكلام ٥: ١٢٢، وسائل الشيعة ٣: ٢٥٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٧، ذيل الحديث ٧.

رَلَقَا»^(١) وقول النبي ﷺ: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة على صعيد واحد»^(٢) أي أرض واحدة؛ لعدم تناسب التراب^(٣).

وعن جمع من أهل اللغة: «أنه التراب» كـ«الصحاح» والأصمعي وأبي عبيدة^(٤) بل عن ظاهر «القاموس» وبنو الأعرابي وعبّاس وفارس^(٥) بل عن السيّد حكايته عن أهل اللغة^(٦).

ويظهر من بعضهم الاشتراك اللفظي بين التراب الخالص ومطلق وجه الأرض، بل والطريق لا نبات فيه، قال في «مجمع البحرين»: «والصعيد: التراب الخالص الذي لا يخالطه سبخ ولا رمل ثقلاً عن «الجمهرة»^(٧). والصعيد أيضاً: وجه الأرض تراباً كان أو غيره، وهو قول الزّجاج... حتّى قال: لا أعلم اختلاقاً بين أهل اللغة في ذلك، فيشمل الحجر والمدر ونحوهما. والصعيد أيضاً: الطريق لا نبات فيها. قال الأزهري: ومذهب أكثر العلماء أنّ «الصعيد» في قوله تعالى: ﴿فَتَيَسَّمُّوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ هو التراب الطاهر الذي على وجه الأرض، أو خرج من باطنها»^(٨) انتهى ما في «المجمع».

١ - الكهف (١٨): ٤٠.

٢ - تفسير القمي ٢: ٦٤، بحار الأنوار ٧: ١٠١ / ٩.

٣ - المعبر ١: ٣٧٣، جواهر الكلام ٥: ١٢٢.

٤ - الصحاح ٢: ٤٩٨، أنظر جمهرة اللغة ٢: ٦٥٤، معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٨٧.

٥ - القاموس المحيط ١: ٣١٨، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٧١، معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٨٧.

٦ - أنظر المعبر ١: ٣٧٢ - ٣٧٣.

٧ - جمهرة اللغة ٢: ٦٥٤.

٨ - مجمع البحرين ٣: ٨٥.

بل في «المنجد»: «الصعيد: التراب، القبر، الطريق، ما ارتفع من الأرض»^(١). وما قيل: «إنَّ الاشتراك اللفظي كذلك - أي بين مطلق وجسه الأرض والتراب - بعيد، بل إذا دار الأمر بين اللفظي والمعنوي يقدّم الثاني»^(٢) ناشئ من تخيّل أنّ وقوع الاشتراك اللفظي في الألسن من واضع واحد أو طائفة واحدة، لكن الظاهر أنّ الاشتراك حاصل من ضمّ الطوائف بعضها إلى بعض، واختلاط اللغات، كاختلاط لغة العرب بالعجم؛ لأجل سلطة الأعراب واختلاطهم مع غيرهم، فربّما نسي بعض اللغات من إحدى الطائفتين، وقامت اللغة الأخرى مقامه، وربّما بقيت اللغتان، فبقي لمعنى واحد لفظان أو أكثر من اختلاط الطوائف، فيظنّ من ذلك الاشتراك اللفظي البعيد أو المرجوح.

وكيف كان: لا يمكن لنا الاتكال في معنى «الصعيد» على قول أهل اللغة مع هذا الاختلاف الفاحش بينهم؛ فإنّ حجيّة قولهم إمّا لحجيّة قول أهل الخبرة، فمع اختلافهم وتعارض أقوالهم تسقط عنها، أو للاطمئنان والوثوق منه، فلا يحصل معه. ودعوى الزجّاج عدم الاختلاف بين أهل اللغة، برّدّها قول من عرفت من كونه التراب الخالص، أو الاشتراك بينه وبين غيره.

كما أنّ الاستدلال على كونه مطلق وجه الأرض بقول الله تعالى: ﴿صَعِيداً رَاقِئاً﴾ وقول النبي ﷺ في النبوي المتقدّم، في غير محلّه؛ لعدم جريان أصالة الحقيقة مع معلوميّة المراد والشكّ في الوضع، وإنّما هي حجة في تشخيص المراد بعد العلم بالوضع.

وكذا دعوى الانصراف إلى التراب الخالص - لكونه الفرد الغالب الشائع - في غير محلّها، لمنع تحقّق الشيوع الموجب له، كما أنّ «الأرض» لا تنصرف إليه.

١ - المنجد: ٤٢٤.

٢ - المعبر ١: ٣٧٣، جواهر الكلام ٥: ١٢٧.

الاستدلال لتعيين المراد من قوله ﴿صَعِيداً﴾ بكلمة ﴿مِنْهُ﴾

وقد يستدل^(١) لتشخيص المراد من «الصعيد» في الآية التي في المائدة بلفظة ﴿مِنْهُ﴾ بدعوى أنّ المتبادر منها هو المسح ببعض الصعيد؛ لظهور رجوع الضمير إليه وعدم إمكان المسح بجميعه، فلا بدّ من المسح ببعضه، ولا يمكن ذلك إلا بإرادة التراب منه؛ لحصول العلوق به، دون الحجر ومثله؛ سواء كان الاستعمال على وجه الحقيقة أو المجاز، والمقصود في المقام إثبات المطلوب، لا إثبات المعنى الحقيقي.

وفيه: أنّ المحتمل بدوّاً فيها كون الضمير راجعاً إلى «الصعيد» وكون «مِنْ» ابتدائية، وعليه يكون معنى الآية: «تَيَمَّمُوا واقصدوا صعيداً، فإذا انتهيتم إليه فارجعوا منه إلى مسح الوجوه والأيدي» فيكون الصعيد منتهى المقصود أولاً، فإذا انتهى المكلف إليه صار مبدأ الرجوع إلى عمل المسح، فاستفيد منها عدم جواز مسح الوجه واليد على الأرض وعدم جواز التمرغ والتحكك، كما فعل عمار رضي الله عنه فكان رسول الله ﷺ حين قال: «هكذا يصنع الحمار، وإنما قال الله عز وجل ﴿تَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾»^(٢) أراد تفهيم أنّ الاستفادة من الآية خلاف ما فعله.

بل يستفاد منها كون اليد آلة المسح، وطريق الاستفادة أنّه إذا أمر بالمسح بعد الانتهاء إلى المقصد وهو الصعيد، والرجوع منه إلى مسح الوجه والأيدي، يعلم أنّ المسح باليد؛ فإنّها الآلة المتعارفة للعمل، وبهذا يعلم أنّ المسح بباطن

١ - جواهر الكلام ٥: ١٢٠.

٢ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١،

الحديث ٩.

الكف لكونه الآلة المتعارفة، وبعد كون باطنها آله يعلم أن الممسوح غيره، تأمل، نعم لا يستفاد منها أن الممسوح ظاهرها.

ولعل هذا الوجه بالتقريب المتقدم، أقوى الوجوه وأنسبها.

ويحتمل أن تكون «من» تبيضية، مع رجوع الضمير إلى «الصعيد». كما يدعي المدعي، فيكون المعنى: «وامسحوا بوجوهكم وأيديكم بعض الصعيد» فحينئذ لا يتضح من الآية أن آلة المسح اليد؛ لإمكان أن تكون الآلة نفس بعضه؛ بأن يرفع حجراً أو مدرأً ويمسح به، أو يضع وجهه على الصعيد ويمسحه به؛ لصدق مسح وجهه ببعض الصعيد، بل لما كان بعض الصعيد هو الصعيد؛ لصدق الجنس على الكثير والقليل بنحو واحد، فكأنه قال: «امسحوا بوجوهكم وأيديكم الصعيد» فيكون الصعيد آلة المسح أو الممسوح، والماسح الوجه، فيكون مناسباً لما صنع عمار، لكنّه تخيّل أن ما هو بدل الوضوء، عبارة عن وضع الوجه والأيدي على الأرض، وما هو بدل الغسل - بالمناسبة المرتكزة في ذهنه - عبارة عن مسح جميع البدن بالتراب، كما يغسل بالماء.

وهذا الاحتمال مع بعده - لأنّ لازمه اعتبار زائد في الصعيد حتّى يخرجّه عن المعنى الجنسي الشامل للقليل والكثير بنحو واحد؛ وهو لحاظه مجموعاً ذا أبعاد، وهو خلاف الظاهر، ولأنّ الأصل في «من» الابتدائية، على ما قالوا^(١)، والاستعمال في غيرها بضرب من التأويل، ولأنّ ذكر المسح ببعضه غير محتاج إليه بعد عدم إمكانه بجميع ما يصدق عليه الصعيد، بل غير محتاج إليه مع الإمكان أيضاً؛ لأنّ طبيعة المسح توجد بأوّل مصداقه عرفاً، والفرض أنّ «الصعيد» اسم جنس صادق على الكلّ وبعضه - لا يثبت مدعاهم؛

وهو كون المراد من «الصعيد» هو التراب؛

أمّا أولاً: فلما عرفت من عدم دليل في ظاهر الآية على أنّ الماسح الكفّ، بل يمكن أن يكون نفس الصعيد برفع بعضه إلى الوجه، وهو يشعر بخلاف مطلوبهم، وأن يكون المراد مسح الوجه على الأرض، نظير ما صنع عتار، والمنظور الآن هو النظر في نفس الآية، لا الأدلة الخارجيّة والمرتكزات الحاصلة من معهودية كيفية التيمّم، وإلا يكون مطلوبهم واضح البطلان، كما يأتي التنبيه عليه^(١).

وأما ثانياً: فلأنّ وجه الأرض لا ينحصر بالتراب والحجر حتّى يثبت مطلوبهم، بل كثير من الأراضي يكون لها علوق مع عدم كونها تراباً، كالجصّ والنورة والرمل، بل والحجر المسحوق وغيرها.

ويحتمل أن تكون «من» للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^(٣)، فيكون المعنى: «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم الصعيد» وهذا الاحتمال إن لم يكن أقرب من الاحتمال المتقدم - لعدم لزوم التصرف في «الصعيد» بما مرّ من لزومه على ذاك الاحتمال - فلا أقلّ من مساواته معه، ويأتي فيه ما مرّ آنفاً في فرض ذاك الاحتمال.

وما قيل: «إنّ مجيء الحرف للتأكيد خلاف الظاهر، والأصل أن تستعمل في معنى من المعاني» غير مسلم إذا كان سائر المعاني خلاف ما وضع له، كما يظهر منهم هاهنا من أنّ الأصل فيها الابتدائية، بل عن السيّد: «أنّ كلمة «من»

١ - يأتي في الصفحة ١٥٣.

٢ - الأحزاب (٣٣): ٤.

٣ - الزمر (٣٩): ٧٥.

ابتدائية، وأن جميع النحويين من البصريين منعوا ورود «من» لغير الابتداء»^(١).
نعم، لو ثبت اشتراكها بين المعاني المذكورة لها، يكون المجيء للتأكيد خلاف الأصل، لكنّه غير معلوم.
ويحتمل أن تكون بدلية، مع رجوع الضمير إلى «الماء» وهذا الاحتمال أيضاً لا يقصر من احتمال كونها تبعيضية.
ويحتمل أن تكون ابتدائية، والضمير راجعاً إلى «التيّم».
وأن تكون سببية، والضمير راجعاً إلى الحدث المستفاد من سوق الآية.
أو يكون مساقها مساق قوله: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^(٢)... إلى غير ذلك من الاحتمالات التي بعضها أقرب من التبعيضية أو مساوٍ لها.



الاستدلال لتعيين المراد من قوله تعالى ﴿صَعِيداً﴾ بصحيحة زرارة

وقد يستدل^(٣) لتعيين المراد من الآية بصحيحة زرارة؛ أنّه قال لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: «إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين»؟... إلى أن قال: «فلما وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً؛ لأنّه قال: ﴿بِوُجُوهِكُمْ﴾ ثم وصل بها ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾ ثم قال: ﴿مِنْهُ﴾ أي من ذلك التيمّم؛ لأنّه علم أنّ ذلك أجمع ثم يجرّ على الوجه؛ لأنّه يعلق

١ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهيّة: ٢٢٥ / السطر ١٥.

٢ - الكافي ٣: ٥٧ / ٣، وسائل الشيعة ٣: ٤٠٥، كتاب الطهارة، أبواب النجاسات، الباب ٨، الحديث ٢.

٣ - ذخيرة المعاد: ١٠٣ / السطر ٢١ - ٢٩.

من ذلك الصعيد ببعض الكفّ، ولا يعلق ببعضها»^(١).

بدعوى: أنّ المراد من «التيمّم» ما يتيمّم به؛ لبعد الرجوع إلى ذات التيمّم المستفاد من قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ فيتناسب التعليل مع تبعيضية «مِنْ» فكأنّه قال: «التيمّم من بعض الصعيد؛ لعدم إجراء جميعه على الوجه، لعلوقه ببعض اليد لا تمامها» فحينئذٍ يتمّ المطلوب؛ وهو كون «الصعيد»: التراب.

ويرد عليه ما يرد على الاستدلال بالآية - بعد تسليم تمامية جميع المقدمات -: وهو عدم اختصاص العلوق بالتراب، فهذه الصحيحة والآية الكريمة - بعد تسليم ما ذكر - تدلّان على لزوم كون التيمّم بما يصلح أن يعلق منه في الجملة باليد بضربها عليه، كالرمل والجصّ والنورة والحجر المسحوق، بل تدلّان حينئذٍ على لزوم كون المسح بما يصدق عليه «الصعيد» في الجملة؛ أي ولو لم يلزم الاستيعاب، فلا يجوز النفض اللازم منه عدم بقاء ما يصدق عليه الصعيد والتراب؛ ضرورة أنّ الغالب أن يكون الباقي بعد النفض أثر الأرض والتراب، لا نفسيهما وجنسهما؛ للفرق بين الأثر الباقي بعد النفض وبين التراب، كالفرق بين النداة والماء، وسيأتي الكلام فيه^(٢).

هذا مع ممنوعة كون المراد من «التيمّم» ما يتيمّم به؛ لوضوح كون عناية أبي جعفر عليه السلام برجوع الضمير إلى «التيمّم» وعدم رجوعه إلى «الصعيد» فلو أراد الرجوع إلى ما يتيمّم به لكان اللازم أن يقول: «من ذلك الصعيد» مع ذكره في الآية لئلا يصير الكلام المعجز كاللغز؛ لأنّ عدم رجوعه إلى «الصعيد» المذكور في الكلام، والرجوع إلى «التيمّم» الغير المذكور، وإرادة ما يتيمّم به من «التيمّم»

١ - الكافي ٣: ٢٠ / ٤، الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، تهذيب الأحكام ١: ٦١ / ١٦٨، وسائل

الشعبة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٢، الحديث ١.

٢ - يأتي في الصفحة ١٦٠.

ثم إرادة الصعيد ممّا يُتيمّم به، أشبه بالأخجية من الكلام المتعارف، فلا محيص عن إرجاعه إلى نفس التيمّم بناءً على هذا التفسير.

فلا محالة يكون ذلك لنكته، ولعلّها إفادة أنّ المسح بالوجه والأيدي، لا بدّ وأن يكون من ذلك التيمّم الذي هو كناية عن ضرب الأرض، فكأنّه لإفادة لزوم حفظ العلاقة العرفيّة؛ وعدم التأخير أو الاشتغال بأمر رافع للربط بين المسح والضرب على الأرض، فإن ضرب كفيه على الأرض وغسلهما مثلاً فمسح بهما وجهه، لم يكن مسح من ذلك التيمّم، وكذلك لو فصل بين الضرب والمسح بما يقطع العلاقة العرفيّة.

وأما التعليل في الصحيحة، فالظاهر أن يكون لعدم رجوع الضمير إلى «الصعيد» حتّى يتوهم منه لزوم المسح به مع عدم إمكانه، فكأنّه قال: «إنّما قلنا: من ذلك التيمّم لا من الصعيد؛ لعدم إمكان المسح منه، لعدم إجرائه على الوجه؛ لأنّه يعلق منه ببعض الكفّ، ولا يعلق ببعض».

وما ذكرنا في توجيه الرواية وإن لا يخلو من بُعد وارتنكاب خلاف ظاهر، لكنّه أهون من القول: بأنّ المراد من «التيمّم» ما يتيمّم به؛ فإنّ النفس لا ترضى بانتسابه إلى متعارف الناس، فضلاً عن أفضلهم علماً وفصاحة، فضلاً عن الانتساب إلى الوحي المعجز، فلا بدّ من إبقاء «التيمّم» على ظاهره وتوجيه التعليل، ومع العجز فردّ علمه إلى أهله.

وفيها احتمالات أخر يطول بنا البحث في الخوض فيها.

لكن في ذهن شبهة: وهي أنّه مع إبقاء ظاهر الآية على حاله، ورجوع الضمير إلى «الصعيد» وإرادة الابتدائية من كلمة «مِنْ» يتضح ما يراد بالرواية بالتوجيه الذي ذكرناه، فلا تتوقف إفادة ما ذكر على رجوع الضمير إلى «التيمّم» فلو كان المراد: «امسح من الصعيد» - أي مبتدئاً منه إلى مسح الوجه - يفهم منه

عرفاً ما يفهم من رجوعه إلى «التيمّم» فلا بدّ من نكسة أخرى فيه غير ما تقدّم. فلعلّها لإفادة كون المسح على الوجه والأيدي جميعاً من ذلك التيمّم؛ أي عدم لزوم تجديد الضرب، أو عدم جوازه.

ولعلّ التعليل على هذا الاحتمال أقرب؛ بأن يقال: إنّ المراد منه إفادة أنّ الضرب الثاني لا يحصل به إلّا ما يحصل بالضرب الأوّل، ولا يعلّق الصعيد على جميع اليد حتّى يجري على الوجه، بل يعلّق على بعضه، فلا يلزم العلوق، بل ما لزم هو كون المسح من ذلك التيمّم، وهو حاصل بالضرب الأوّل.

وبالجملة: ليس اللازم في المسح أن يكون بأجزاء الأرض؛ لأنّه غير ممكن في التيمّم، لأنّ الأجزاء لا تعلق بجميع اليد حتّى تجري على الوجه، بل اللازم أن يكون من التيمّم، وهو حاصل بالضرب الأوّل من دون تكرار.

ولعلّ هذا مراد الشهيد في محكي «الذكرى» في ذيل الرواية بقوله: «وهذا الصحيح فيه إشارة إلى عدم اعتبار العلوق»^(١) وهو كذلك؛ لأنّ فيها إشارة إلى أنّ الاعتبار هو العلاقة، لا العلوق.

الاستدلال بالسنة على كفاية مطلق وجه الأرض

ثم إنّ الأقوى ما عليه المشهور؛ من كون ما يتيمّم به مطلق وجه الأرض، لا التراب خاصّة؛ لطوائف من الروايات فيها الصحيح والموثّق، ربّما يستفاد منها أنّ المراد بـ«الصعيد» في الآية مطلق وجه الأرض:

منها: النبويّ المعروف: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٢). وهي

١ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١٩٣، ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٧، الحديث ٢ و٣ و٤.

رواية مشهورة مستفيضة نقلاً، لو لم نقل بتواترها، ولهذا نسبها الشيخ الصدوق رحمته الله إلى النبي صلوات الله وسلاماته عليه على سبيل الجزم^(١)، ولا يمكن ذلك من مثله رحمته الله إلا مع علمه بصدورها وقد ذكرنا أن جواز الاتكال على مثل هذا الإرسال بنفسه من مثله لا يخلو من قوة^(٢)، فضلاً عن مثل المقام مع استفادة النقل، فقد رواها الشيخ الكليني في «الكافي»^(٣) والبرقي في «المحاسن»^(٤) والصدوق في «الخصال» بسنتين، وفي «الأمال»^(٥) وابن الشيخ الطوسي في «مجالسه»^(٦) والطبري في «بشارة المصطفى»^(٧) والديلمي في «إرشاد القلوب»^(٨) والشيخ حسن بن سليمان الحلبي فيما رواه من كتاب «المعراج»^(٩) والمسعودي في «إثبات الوصية»^(١٠) والراوندي في «لبّ اللباب»^(١١) والقاضي في «دعائم الإسلام»^(١٢).

ومن هنا قد ينقدح في الذهن وقوع اشتباه فيما روى الصدوق رحمته الله بسند في غاية الضعف، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه: «قال الله عز وجل:

١ - الفقيه ١: ١٥٥ / ١.

٢ - تقدّم في الجزء الأول: ٨١.

٣ - الكافي ٢: ١٧ / ١.

٤ - المحاسن: ٢٨٧ / ٤٣١.

٥ - الخصال: ٢٠١ / ١٤، و: ٢٩٢ / ٥٦، أمالي الصدوق: ١٧٩ / ٦.

٦ - أمالي الطوسي: ٤٨٤ / ١٠٥٩.

٧ - بشارة المصطفى: ١٤١.

٨ - إرشاد القلوب: ٤١٠.

٩ - أنظر مستدرك الوسائل ٢: ٥٢٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٩.

١٠ - إثبات الوصية: ٩٩.

١١ - أنظر مستدرك الوسائل ٢: ٥٣١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ١١.

١٢ - دعائم الإسلام ١: ١٢٠ - ١٢١.

جعلت لك ولأمتك الأرض كلها مسجداً، وترابها طهوراً»^(١) وكذا في رسالة «عوالي اللآلي»^(٢).

وأما ما في «مجالس ابن الشيخ» في حديث: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً؛ أينما كنت أتيمّم من تربتها وأصلي عليها»^(٣)، فلا يخالف الروايات؛ لأنّ عمله ﷺ يمكن أن يكون لأجل أفضلية التراب لا لتعيّنه، فلا ينافي صدرها، ولا يصلح لتقييد إطلاقه، فضلاً عن سائر المطلقات.

ثم إن احتمال كون المراد من طهوريّة الأرض طهوريتها من الخبث - فإنّها طهور منه في الجملة - في غاية الضعف.

بل الاختصاص مقطوع البطلان بعد معروفة التيمّم، وكونه أحد الطهورين^(٤). ونزول الوحي به في آيتين^(٥)، مضافاً إلى التصريح بالتيمّم في بعض الروايات^(٦).

فلا شبهة في إرادة خصوص التيمّم منه أو الأعمّ، فحينئذٍ يمكن الاستشهاد به لكون المراد من «الصعيد» في الآية هو مطلق الأرض؛ فإنّه ناظر إلى الآيتين

١ - الخصال: ٤٢٥ / ١، علل الشرائع: ١٢٧ / ٣، مستدرك الوسائل ٢: ٥٢٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٣.

٢ - عوالي اللآلي ٢: ١٣ / ٢٦ و ٢٠٨ / ١٣٠، مستدرك الوسائل ٢: ٥٣٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٨.

٣ - أمالي الطوسي: ٥٦ / ٥٠، مستدرك الوسائل ٢: ٥٢٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٥.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢١، الحديث ١.

٥ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٦ - وسائل الشيعة ٣: ٣٤٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣ و ٤.

الكريمتين، حيث جعل الله تعالى فيهما الصعيد طهوراً، فيكون بمنزلة المفسر للآية .
ومنها: ما وردت في قضية عمّار بن ياسر رضي الله عنه ففي وثيقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أتى عمّار بن ياسر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، إنني أجنب الليلة فلم يكن معي ماء.

قال: كيف صنعت؟ قال: طرحت ثيابي وقمت على الصعيد فتمعكت فيه، فقال: هكذا يصنع الحمار، إنما قال الله عز وجل: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾، فضرب يديه على الأرض، ثم ضرب إحدهما على الأخرى، ثم مسح بجبينيه...»^(١) إلى آخره.

وفي صحيحة زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم لعمّار في سفر له: يا عمّار، بلغنا أنك أجنب، فكيف صنعت؟ قال: تمرّغت يارَسُولَ اللَّهِ فِي التُّرَابِ».

قال: «فقال: كذلك يتمرغ الحمار؛ أفلا صنعت كذا؟! ثم أهوى يديه إلى الأرض، فوضعهما على الصعيد، ثم مسح بجبينيه...»^(٢) إلى غير ذلك.

وقد يتوهم دلالة الصحيحة على مخالفة «الصعيد» للأرض، حيث قال فيها: «أهوى يديه إلى الأرض، فوضعهما على الصعيد» فلو كان «الصعيد» هو الأرض لقال: «فوضعهما عليها».

وفيه: أنه من المحتمل أن يكون ذلك لأجل إفادة أن «الصعيد» هو

١ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٩.

٢ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٨.

الأرض؛ فإنّ هذه الطائفة مضافاً إلى دلالتها على المذهب المشهور، يمكن الاستشهاد بها على كون «الصعيد» في الآية هو الأرض، لا التراب خاصّة؛ فإنّه لا شبهة في أنّ قضية عتار قضية واحدة حكاها الأئمّة عليهم السلام بتعبيرات مختلفة نقلاً بالمعنى:

ففي رواية: «فوضع يده على المسح»^(١).

وفي أخرى: «فضرب يديه على الأرض»^(٢).

وفي ثالثة: «أهوى يديه إلى الأرض، فوضعهما على الصعيد»^(٣) فيظهر منها كون «الأرض» و«الصعيد» واحداً ليصحّ النقل بالمعنى.

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ النقل بالأعم والأخصّ غير مضرّ بعد أن لا تكون العناية بنقل ما يتيمّم به، بل بأصل القضية، ولهذا قال أبو عبد الله عليه السلام: «فوضع يده على المسح».

لكن يظهر من أبي جعفر عليه السلام في نقل القضية عناية بذكر ما يتيمّم به، فراجع ما روي عنه في القضية، فحينئذٍ يتمّ المطلوب؛ وهو كون المراد بـ«الصعيد» في الآية هو الأرض لا التراب.

ثمّ إنّه يظهر من قوله: «أفلا صنعت كذا؟! ثمّ أهوى يديه...» إلى آخره وقوله: «هكذا يصنع الحمار، إنّما قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾...» إلى آخره، أنّ ما صنع عتار خلاف المتفاهم من الآية الشريفة، فيحتمل أن يكون مراده إفادة أنّ الآية تدلّ على أنّ المسح من الصعيد، لا مسح الجسد على

١ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٢.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٦.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٨.

الأرض، فتدلّ على ظهور «مِنْ» في الابتدائية، وإلا فمع التبعية كان الظاهر جواز مسح الأعضاء بالأرض.

إلا أن يقال: إن اعتراض رسول الله ﷺ عليه لتمرّغه على الأرض في بدل الغسل، بتوهم أن المناسب فيه ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلتَّيْمِ كَيْفِيَّةً وَاحِدَةً بَدَلًا عَنِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، فَلِمَ تَمَرَّغْتَ؟!» مع دلالتها على المسح ببعض الوجه والأيدي، كما تشهد به رواية «دعائم الإسلام» عن عليّ عليه السلام وفيها: فقال له: «يا عَمَّارُ، تَمَعَّكْتَ تَمَعَّكَ الْحِمَارُ، قَدْ كَانَ يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَمْسَحَ بِيَدَيْكَ وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ»^(١).

لكن الظاهر حتّى من «رواية الدعائم» أنه أرجع عَمَّاراً إلى ظاهر الآية. وأنها دالة على أن آلة المسح هي اليدين؛ فإن قوله فيها: «يجزيك من ذلك أن تمسح...» إلى أن قال: «كما قال الله» يدلّ على استفادة ذلك منها. وكذا قوله في صحيحة زرارة: «أَفَلَا صَنَعْتَ كَذَا؟! ثُمَّ أَهْوَى بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ...» إلى آخره يدلّ على دلالة الآية على كيفية التيمّم، ولا بُدّ في استفادته منها، كما أشرنا إلى استشعاره منها، ولعلّه يأتي تنمّة لذلك^(٢).

ومنها: عدّة روايات أخر، كصحيحة الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ طَهُورًا وَكَانَ جَنْبًا فَلْيَمْسَحْ مِنَ الْأَرْضِ وَلْيَصِلْ، وَإِذَا وَجَدَ مَاءً فَلْيَغْتَسِلْ، وَقَدْ أَجْزَأَتْهُ صَلَاتُهُ الَّتِي صَلَّى»^(٣).

١ - دعائم الإسلام ١: ١٢٠، مستدرک الوسائل ٢: ٥٢٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

الباب ٩، الحديث ٢.

٢ - يأتي في الصفحة ٢٢٥ - ٢٢٧.

٣ - الكافي ٣: ٦٢ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٢٦٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤،

الحديث ٤.

لكن احتمال كونها بصدد بيان أجزاء الصلاة التي صلى مع التيمم، لا في مقام بيان ما يتيمم به - كاحتمال كونها بصدد بيان أنه مع عدم وجدان الماء، يصح التيمم ولو في سعة الوقت، ولا يجب الصبر إلى آخره، وإهمال بيان ما يتيمم به - غير بعيد، ونظيرها صحيحة ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام^(١).

وكصحيحة المرادي، عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم قال: «تضرب بكفك على الأرض مرتين، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك»^(٢).

ورواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم: «تضرب بكفك الأرض، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»^(٣).

واحتمال كونهما بصدد بيان كيفية التيمم؛ أي المسحتين، لا ما يتيمم به، ضعيف. بل لو سلم يكون الضرب على الأرض من كفتائه، وداخلاً في ماهيته ومقوماته.

وكيف كان؛ لا إشكال في ظهور مثل تلك الروايات في أن ما يتيمم به الأرض. بل لا تبعد استفادة كون المراد من «الصعيد» هو الأرض من مثلها؛ فإن الظاهر أن كلها وإردة لبيان مفاد الآية، لا بيان تشريع آخر زائداً على مضمونها وصل إليهم من غير طريقها.

بل يمكن رفع الإجمال عن كلمة «من» على فرض إجمالها وترددها بين

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٦، و: ١٩٧ / ٥٧٢، وسائل الشيعة ٢: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٧.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٩ / ٦٠٨، وسائل الشيعة ٢: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٢.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧.

الابتدائية وغيرها، وعن ذيل صحيحة زرارة المنقذة وتعليقها^(١)، فإنه مع النفض لا يبقى من أجزاء الأرض على الكف، وما بقي من الأثر الضعيف لا تصدق عليه «الأرض» فمع كونها تبعية لزم المسح بأجزاء الصعيد، فيقع التناهي بين الآية والروايات، فمع نصوصية تلك الروايات في مضمونها، يرفع الإجمال المتوهم^(٢) عن الآية والصحيحة وتعليقها.

وتوهم: أن لزوم النفض أو رجحانه دليل على وجوب كون التيمم بالتراب، لا مطلق الأرض^(٣) مدفوع بما مر^(٤)؛ من أنه لا يدل على مدعاهم، بل لو سلم يدل على لزوم كون الأرض صالحة للعلوق، مع أنه وارد مورد الغالب؛ فإن الأراضي غالباً ذات أجزاء تعلق باليد؛ حتى مثل أراضي الحجاز التي لا تكون تراباً أو تراباً خالصاً، فلا تصلح مثلها لرفع اليد عن عنوان «الأرض» الظاهر في تمام الموضوعية.

ويمكن الاستدلال على المطلوب برواية زرارة، عن أحدهما قال قلت: رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء، وفيها طين، ما يصنع؟ قال: «يتيمم؛ فإنه الصعيد...»^(٥) إلى آخره، فإن الظاهر منها أن الطين صعيد، مع أنه ليس بتراب.

لكن في رسالة علي بن مطر قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب

١ - تقدمت في الصفحة ١٥٠.

٢ - الحقائق الناضرة ٤: ٢٤٣.

٣ - جواهر الكلام ٥: ١٢١، مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٠ / السطر ٢٦.

٤ - تقدم في الصفحة ١٥١.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٧، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم.

الباب ٩، الحديث ٥.

الماء ولا التراب، أيتيمّم بالطين؟ قال: «نعم؛ صعيد طيّب وماء طهور»^(١).
وهي ظاهرة في أنّ أصل الطين صعيد بقرينة «ماء طهور» فتكون ظاهرة
في أنّ الطين ليس بصعيد.

ولكن فيها احتمال آخر: وهو أنّ السؤال عن الأراضي الممطورة التي
صارت متطيّنة، وفيها الطين والأجزاء المائية القليلة التي لا تضرّ بصدق عدم
وجدان الماء، ولا بصدق كون الأرض متطيّنة، فيكون المراد بقوله: «صعيد
طيّب» هو الطين، وبقوله: «ماء طهور» هو الأجزاء المائية، كما تشاهد في
الأراضي الممطورة، والطرق المتطيّنة، فتكون الرواية شاهدة على المشهور.

وهنا احتمال ثالث: وهو أنّ المراد بقوله: «صعيد طيّب وماء طهور» أنّ ما
يتطهر به إمّا صعيد طيّب، وإمّا ماء طهور، والطين هو الصعيد الطيّب، فيجوز
التيّمّم به، ومع هذه الاحتمالات لا يمكن رفع اليد عن ظاهر قوله في رواية
زرارة: «فإنّه الصعيد».

هذا مع أنّ إطلاق «الصعيد» على التراب لا يدلّ على عدم صدقه على
غيره، غاية الأمر إشعاره أو دلالة على أنّ الطين ليس بصعيد، ومع ذلك يكون
رواية زرارة أظهر في دلالتها على كون الطين صعيداً من دلالة هذه الرواية على
نفيه.

ويمكن الاستشهاد على المطلوب: بأنّ أراضي الحجاز وما حولها غالباً
وغالب الأراضي الجبلية، لا يوجد فيها التراب الخالص، بل ليس فيها إلّا الرمل
والأحجار الصغار، فلو كان المراد من «الصعيد» في الآية التراب الخالص، لكان

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

التيّم حرجياً على سكّان محلّ نزول الوحي، وهو ينافي شرع التيمّم والنبويّ المشهور: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» الذي هو في مقام بيان الامتنان. بل لو كان ذلك لشاع وصار مورداً للسؤال والجواب كثيراً.

الاستدلال بالسنة على اشتراط خصوص التراب وجوابه

ثمّ إنّه قد يستدلّ^(١) لمذهب الخصم - بعد إجماع السيّد و«الغنية»^(٢) - بروايات:

منها: صحيحة محمد بن حمران وجميل بن درّاج: أنّهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قوم أصابته جنابة في السفر، وليس معه من الماء ما يكفيّه للغسل، أتوضأ بعضهم ويصليّ بهم؟ فقال: «لا، ولكن يتيّم الجنب ويصليّ بهم؛ فإنّ الله عزّ وجلّ جعل التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً»^(٣).

بدعوى: أنّه في مقام بيان امتنان الله على العباد، فلو كان مطلق الأرض طهوراً كان المناسب أن يذكرها؛ فإنّه أدخل في الامتنان. مع إمكان أن يقال: إنّها ناظرة إلى تفسير الآية.

وفيه: أنّ الرواية بصدد بيان صحّة تيمّم المجنب وإمامته مع وجود المتوضّئ، وإنّما ذكر جعل الله تعالى التراب طهوراً استدلالاً على المقصود؛ من غير نظر إلى امتنان الله على العباد، ولا إلى تفسير الآية، فلا تدلّ على

١ - أنظر الحقائق الناضرة ٤: ٢٩٤ - ٢٩٥، جواهر الكلام ٥: ١٢١، مصباح الفقهاء الطهارة: ٤٧٠/السطر ٢٣.

٢ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهيّة: ٢٢٤ / السطر ٣٣، غنية النزوع ١: ٥١.

٣ - الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٣، وسائل الشريعة ٢: ٣٨٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٤، الحديث ٢.

المطلوب إلا بمفهوم اللقب.

هذا مع أنّه لو كان في مقام الامتنان، لكان المناسب ذكر الأرض على أيّ حال؛ لأنّها طهور في الجملة.

وعن «روض الجنان» و«الروضة»: «لا قائل بالمنع مطلقاً»^(١) والحقّ ما مرّ^(٢)، ولهذا ترى أنّ الروايات التي بصدد بيان الامتنان ذكرت فيها «الأرض» وهي مأمّر من الحديث المستفيض عن رسول الله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٣).

واستدلّ أيضاً بصحيفة رفاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء، فانظر أجفّ موضع تجده فتيمّم منه...» إلى آخره^(٤) ونظيرها صحيفة عبد الله بن المغيرة^(٥).

بدعوى: أنّ فرض عدم التراب خاصّة، دليل على عدم جواز التيمّم حال الاختيار بوجه الأرض، وإلا لكان عليه فرض عدم الحجر أيضاً.

وفيه: أنّه من القريب أن يكون فرض عدم التراب في الأرض التي لها بِلّة لم تصل إلى حدّ الطين؛ لأجل أنّ البِلّة لم تنفذ إلى باطن التراب، فمع وجود التراب في الأرض المبتلة بالمطر القليل مثلاً، يكون التيمّم بالأرض اليابسة

١ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٢٨ / السطر ١٧، روض الجنان: ١٢١ / السطر ١ - ٧، الروضة البهية ١: ٤٥٠.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٥٢.

٣ - تقدّم في الصفحة ١٥٢.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٩ / ٥٤٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٩، الحديث ٤.

٥ - الكافي ٣: ٦٦ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٩، الحديث ١٠.

ممكناً؛ برفع ظاهر التراب والتميم باليابس من الأرض الذي لم تنفذ إليه البلّة، فالصحيحة سقت لبيان مراتب التيمم: بأنه إن أمكن بالأرض اليابسة فهو، وإلا فبأجف موضع منها فالأجف؛ إلى أن لا يجد إلا الطين فيتيمم به، كما هو المفروض في ذيلها، فلم تكن بصدد بيان تقدّم التراب على سائر وجه الأرض، بل بصدد بيان تقدّم اليابس على غيره، والأجف على غيره، فهي غير مربوطة بالمقام.

وبالجملة: فرض عدم التراب لفرض عدم وجود الأرض اليابسة، لا لموضوعية التراب مقابل وجه الأرض، فحينئذٍ إن أمكن الالتزام بمضمونها، فلا محيص عن اعتبار المراتب فيما يتيّم به؛ تريباً كان أو غيره، فالتراب اليابس والأرض اليابسة مقدّمان على غيرهما، والأجف مقدّم على غيره، ومع عدم إمكانه - كما هو الحق - لا بدّ من حملهما على مراتب الفضل. وربما يأتي الكلام فيها^(١).

فتمحصّل من جميع ما ذكرنا: أن مقتضى الأدلة صحّة التيمم اختياراً بمطلق وجه الأرض، وأنه المراد من «الصعيد» في الآية.

الاستدلال بالإجماع على اشتراط خصوص التراب وجوابه

بقي الكلام فيما نسب إلى «ناصرات السيّد» من دعوى كون «الصعيد» هو التراب، بل دعواه الإجماع عليه، وكذا في إجماع «الغنية» ولا بأس بذكر عبارتهما حتّى يتضح حال النسبة:

قال في «الناصرات» بعد كلام من الناصر: «والذي يذهب إليه أصحابنا أن

التيمّم لا يكون إلا بالتراب، أو ما جرى مجرى التراب؛ ممّا لم يتغيّر تغيّراً يسلبه إطلاق اسم «الأرض» عليه. ويجوز التيمّم بغبار الثوب وما أشبهه؛ إذا كان ذلك الغبار من التراب أو ما يجري مجراه.

ثم حكى أقوال العامة وتجويز أبي حنيفة التيمّم بالزرنبيخ والكحل والنورة^(١)، ومالك بالشجر وما يجري مجراه^(٢).

ثم قال: «دليلنا على صحة مذهبن الإجماع المتقدم ذكره، ويزيد عليه قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ و«الصعيد» هو التراب.

وحكى ابن دريد في كتاب «الجمهرة» عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: أن «الصعيد» هو التراب الخالص الذي لا يخالطه سبّخ^(٣). وقول أبي عبيدة حجة في اللغة.

و«الصعيد» لا يخلو أن يراد به التراب، أو نفس الأرض - وقد حكى أنه يطلق عليها - أو يراد ما تصاعد على الأرض؛ فإن كان الأول فقد تم ما أردناه.

وإن كان الثاني، لم يدخل فيه ما ذهب إليه أبو حنيفة؛ لأن الكحل والزرنبيخ لا يُسميان أرضاً بالإطلاق، كما لا يسمّى سائر المعادن من الذهب والفضة والحديد بـ«أنّه أرض».

وإن كان «الصعيد» ما تصاعد على الأرض، لم يخل من أن يكون ما تصاعد عليها هو منها ويسمّى باسمها، أو لا يكون كذلك، فإن كان الأول فقد دخل فيما

١ - المبسوط، السرخسي ١: ١٠٨.

٢ - المجموع ٢: ٢١٣، حواشي الشرواني ١: ٣٥٢.

٣ - جمهرة اللغة ٢: ٦٥٤.

ذكرناه، وإن كان الثاني فهو باطل؛ لأنه لو تصاعد على الأرض شيء من التمر والمعادن، أو ممّا هو خارج عن جوهر الأرض، فإنّه لا يسمّى «صعيداً» بالإجماع.

وأيضاً: ما روي عنه من قوله: «جُعِلَتْ لِي الأرض مسجداً وترابها طهوراً».

وأيضاً: فقد علمنا أنّه إذا تيمّم بما ذكرناه، استباح الصلاة بالإجماع، وإذا تيمّم بما ذكره المخالف لم يستباحها بإجماع وعلم، فيجب أن يكون الاحتياط والاستظهار فيما ذكرناه.

ولك أيضاً أن تقول: إنّهُ على يقين من الحدث، فلا يجوز أن يستباح الصلاة إلاّ بيقين، ولا يقين إلاّ بما ذكرناه، دون ما ذكره المخالف^(١) انتهى بطوله.

وأنت خير: بأنّ صدر العبارة صريح في ذهاب أصحابنا إلى صحّة التيمّم بالتراب وغيره؛ ممّا يطلق عليه اسم «الأرض» ولم يتغيّر تغيّراً مُخرجاً له عن إطلاق اسمها عليه؛ رملاً كان أو جصّاً أو حَجَراً، وقوله: «ممّا لم يتغيّر...» إلى آخره بيان لما يجري مجرى التراب، وموضع لمقصوده، فاحتمال كون مراده «ممّا يجري مجراه» هو المسحوق من غير التراب ضعيف، مع أنّه مثبت للمدعى في الجملة.

ثمّ إنّهُ ادّعى الإجماع على ما ذكره من جواز التيمّم بمطلق ما لا يخرج عن مسمّى «الأرض» أو على عدم الجواز بما يخرج عنه، في مقابل أبي حنيفة وأشباهه ممّن أجاز التيمّم بالزرنخ والكحل أو الشجر وشبهه، فللسيد - كما يظهر من صدر عبارته وذيلها - دعويان:

إحدهما: صحّة التيمم بمطلق وجه الأرض،
 وثانيتها: عدم جوازه بما يخرج عن مسّاتها.
 فقد استدلّ على الأولي بالإجماع في أول العبارة وأثنائها وآخرها، وبقاعدة
 الشغل والاستصحاب، وعلى الثانية بالآية الكريمة والحديث النبوي. وذكر
 محتملات الآية ردّاً على أبي حنيفة وأضرابه، لا لإثبات الدعوى الأولي وإن
 كان في بعض فقراتها إشعار بأنّ التراب ما يتيمم به، فلا ريب في لزوم رده إلى ما
 هو صريح بصحته بمطلق الأرض، ولا اغتشاش في عبارته كما ترى.
 وهو عليه السلام موافق للمشهور من صحّة التيمم بالأرض، وتوهم مخالفته له
 ناشئ من زعم أنّه استدلّ بالآية والرواية لمذهبه، فاستكشف منه مذهبه، مع
 أنّ التدبّر في عبارته موجب للاطمئنان بأنّ استدلاله بهما في مقابل الخصم
 ولدعواه الثانية، لا لمذهبه.
 وقال في «الغنية»: «وأما التراب فالذي يفعل به التيمم، ولا يجوز إلّا
 بتراب طاهر، ولا يجوز بالكحل ولا بالزرنیخ، ولا بغيرهما من المعادن، ولا بتراب
 خالطه شيء من ذلك بالإجماع، وقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾
 و«الصعيد» هو التراب الذي لا يخالطه غيره»^(١).
 والظاهر أنّ دعواه الإجماع، راجعة إلى عدم الجواز بالكحل والزرنیخ
 وغيرهما من المعادن، والتراب المخلوط بشيء منها، لا إلى الجملة الأولي،
 وكيف يدّعي الإجماع على عدم الجواز إلّا بالتراب؛ مع أنّ السيد عليه السلام ادّعاء على
 جوازه بما يجري مجرى التراب؛ أي الأرض، وهو مختار الشيخ، بل لعلّه ادّعى
 الإجماع عليه^{(٢)؟}

١ - غنية النزوع ١: ٥١.

٢ - الخلاف ١: ١٢٤ - ١٢٥، المبسوط ١: ٣١.

وربما يشهد لذلك قوله: «ولا بتراب خالطه شيء من ذلك» أي الكحل وما بعده، وإلا كان عليه أن يقول: «ولا بتراب خالطه شيء من غيره».

وكيف كان: لم يظهر منه دعوى الإجماع على عدم الصحة إلا بتراب خالص، ولو سلم فهي موهونة بذهاب المشهور إلى خلافها.

وربما يتمسك لذلك بقاعدة الشغل^(١)، وهو إنما يصح لو كان المأمور به أو الشرط، هو الظهور المعنوي الذي تكون تلك الأفعال محصلاته، وهو غير ثابت، بل ظاهر الأدلة أن الشرط للصلاة هو الوضوء والغسل والتيمم، وقوله:

«لا صلاة إلا بطهور»^(٢) لا يدل على أنه غير تلك العناوين.

نعم، في بعض الروايات إشعار بما ذكر^(٣) لم يصل إلى حد الدلالة، ولا يقاوم سائر الأدلة.

هذا مع أنه لو سلم فلا مجال للأصل في مقابل ما عرفت.



١ - رياض المسائل ٢: ٢٩٨.

٢ - وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ١ و ٦.

٣ - وسائل الشيعة ١: ٣٦٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ٩.

الأمر الثاني

في اشتراط التيم بما لا يخرج عن مسمى «الأرض»

لا يصح التيم بما خرج عن مسمى «الأرض» كالمعادن الخارجة عن مسماها، مثل الزرنيخ والملح والكحل والأحجار الكريمة والذهب والفضة، وكالنبات والشجر بلا إشكال ولا خلاف، إلا المحكي عن ابن أبي عقيل من تجويزه «بالأرض وبكل ما كان من جنسها، كالكحل والزرنيخ، لأنه يخرج من الأرض»^(١).

والظاهر من قوله: «من جنسها» ما لا يخرج عن مسماها، فيوافق المشهور، وإن كان تمثيله بما ذكر وتعليقه ربما ينافيان ذلك، ولعل مراده من «الخروج من الأرض» بنحو خاص منه بما لا ينافي كونه من جنسها، فيكون موافقاً للحكم الكلّي للقوم، وتمثيله بما ذكر من تعيين المصداق، لا الاختلاف في الفتوى وإن لا يخلو من بعد.

وكيف كان: يدل على المطلوب الإجماعات المنقولة^(٢) والشهرة المحققة^(٣) وظواهر الأدلة الدالة على أن ما يتيم به هو الأرض والصعيد، وما خرج عن مسماها ولا يكون صعيداً وأرضاً لا يصح التيم به^(٤).

١ - أنظر المعبر ١: ٣٧٢.

٢ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١٣٠، الخلاف ١: ١٣٤ - ١٣٥، غنية النزوع ١: ٥١، منتهى المطلب ١: ١٤١/السطر ٣٢.

٣ - المعبر ١: ٣٧٢، قواعد الأحكام ١: ٢٢/السطر ٢٣، كشف اللثام ٢: ٤٤٩.

٤ - راجع وسائل النبعة ٣: ٣٤٩، كتاب الطهارة، أبواب التيم، الباب ٧.

ولا يخفى: أنَّ الميزان في عدم الجواز هو ما ذكرنا، وأمَّا عنوان «المعدن» فليس في شيء من الأدلة موضوعاً للحكم، بل يظهر من الإجماعات المتقولة: أنَّ المناط هو الخروج عن مسماها من غير دخالة لعنوان المعدن، ففي «المنتهى»: «لا يجوز التيمم بما ليس بأرض على الإطلاق، كالمعادن والتبات المنسحق والأشجار...» إلى أن قال: «وهو مذهب علمائنا»^(١).

ثم قال في الفرع الثاني من التفريعات: «ومنع ابن إدريس من التيمم بالتورة»^(٢)، وهو الأقرب: لأنَّها معدن، فخرجت عن اسم الأرض»^(٣).

وعليه يحمل إجماع «الخلافاً» و«الغنية»^(٤) لأنَّهما مثلاً بالكحل والزرنيخ وبغيرهما من المعادن، والظاهر من كلامهما أنَّ مرادهما من المعادن من قبيل الكحل والزرنيخ الخارجين عن مسمى «الأرض» لا أنَّ عنوان «المعدن» بما هو دخیل في الحكم حتَّى نحتاج إلى تشخيص مفهومه ومصاديقه، فيجوز التيمم بما لم يخرج عن مسماها؛ ولو صدق عليه عنوان «المعدن» كالتراب الأحمر وحجر الرحنى والمرمر وطين الرأس والأرمني، وغيرها من المعادن الصادق عليها «الأرض».

الاستدلال على عدم الاشتراط وجوابه

وقد يستدل^(٥) على جوازه بمطلق ما خرج من الأرض وكان أصله منها - وإن تبدل بحقيقة أخرى - برواية السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن

١ - منتهى المطلب ١: ١٤١ / السطر ٣٢.

٢ - الرائر ١: ١٣٧.

٣ - منتهى المطلب ١: ١٤٢ / السطر ٧.

٤ - الخلافاً ١: ١٣٤ - ١٣٥، غنية النزوع ١: ٥١.

٥ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧١ / السطر الأخير.

عليّ عليه السلام: «أنّه سئل عن التيمّم بالجصّ، فقال: نعم.

ف قيل: بالنورة؟ فقال: نعم.

ف قيل: بالرماد؟ فقال: لا؛ إنّه ليس يخرج من الأرض، إنّما يخرج من

الشجر»^(١).

وفي رواية «الجعفريّات» قيل: هل يتيمّم بالرماد؟ قال: «لا؛ لأنّ الرماد لم

يخرج من الأرض»^(٢).

وفي رواية الراوندي: «ولا يجوز بالرماد؛ لأنّه لم يخرج من الأرض»^(٣).

دلّت تلك الروايات على أنّ العلة في عدم جواز التيمّم برماد الشجر عدم

خروجه من الأرض، فلو خرج منها لم يكن مانع منه.

وأورد عليه: بأنّه لا يدلّ التعليل إلّا على المنع من كلّ ما لم يخرج من

الأرض، وأمّا الجواز بكلّ ما خرج منها فلا، وإلّا لفهم منه جوازه بالنباتات^(٤).

وفيه: - بعد بطلان النقض بالنباتات؛ فإنّها نابتة من الأرض عرفاً، لا

متبدّلة منها ومنقلبة عنها، والمراد من «الخروج منها» في الرواية كخروج الرماد

من الشجر، لا كخروج النبات من الأرض، وهو واضح - أنّ ذلك وارد لو أريد

الاستدلال بمفهوم التعليل؛ بدعوى دلّالة على الحصر والانتفاء عند الانتفاء؛

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٧ / ٥٣٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

الباب ٨، الحديث ١.

٢ - الجعفريّات، ضمن قرب الإسناد: ٢٤، مستدرک الوسائل ٢: ٥٣٢، كتاب الطهارة، أبواب

التيمّم، الباب ٦، الحديث ١.

٣ - نوادر الراوندي، ضمن الفصول العشرة: ٥٠، مستدرک الوسائل ٢: ٥٣٣، كتاب الطهارة،

أبواب التيمّم، الباب ٦، الحديث ٢.

٤ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٢ / السطر ١.

ضرورة أن مقتضى إطلاق التعليل وإن كان تمام الموضوعية والعلية التامة، لكن لا يقتضي ذلك انحصار العلة، فيمكن أن يقوم شيء آخر مقامها في نفي الجواز. وأما لو أريد الاستدلال بأنه إذا كان عدم الخروج من الأرض - المراد به بحسب ظاهر الروايات عدم الانقلاب منها - علة لعدم جواز التيمم بالرماد، فلا يمكن أن يكون التبديل والخروج من الأرض أيضاً علة لعدم الجواز، فالاستدلال على عدم جوازه بالمعادن بأنها خارجة عن مسمى الأرض؛ ينافي مفاد الروايات.

وبعبارة أخرى: أن التعليل وإن لم يدل على الانحصار، ويمكن قيام علة أخرى مقامها، لكن لا يمكن قيام نقيض العلة مقامها في العلية لشيء واحد، فتدل الروايات على جوازه بكل ما خرج من الأرض، ولا يكون الخروج منها مانعاً عنه.

إن قلت: هذا إذا أريد بقوله: «لم يخرج من الأرض» أنه لم ينقلب منها، وأما لو أريد منه أنه لم تكن مادته من الأرض، فلا ينافي قول الفقهاء؛ بتقريب أن عدم الجواز معلول لعلتين؛ إحداها: عدم كون مادة الشيء من الأرض. كما دلت الروايات^(١)، والثانية: عدم كون صورته من الأرض؛ أي الخروج من مسمائها، كما ذكره الفقهاء^(٢).

قلت: لا يمكن جعل الشئيين علة فعلية لشيء إلا إذا أمكن افتراقهما في الجملة، فإذا كان تبديل صورة الأرض وعدم الخروج عن مادتها، علتين لعدم

١ - تقدمت الروايات في الصفحة ١٧١.

٢ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٥ / السطر ٣، منتهى المطلب ١: ١٤١ /

السطر ٣٢، كشف اللثام ٢: ٤٤٨، جواهر الكلام ٥: ١٣٠ - ١٣١.

الجواز، فلا بد من الالتزام بأنه إذا لم يخرج الشيء من الأرض لا يجوز التيمم به ولو صدق عليه مستأها، وهو كما ترى؛ ضرورة صحة التيمم بالشراب - كتاباً وسنةً وإجماعاً - ولو كان أصله غير الأرض.

ولو قيل: إن الخروج من غير الأرض أو عدم الخروج منها، علة في صورة خروج صورته منها.

يقال: إن تبديل الصورة الأرضية بغيرها علة حسب الفرض، فعلة عدم الخروج من مادة الأرض غير معقول، وجعلها لغو لو كانت مجعولة.

مضافاً إلى أن التعليل في الروايات بعدم الخروج من الأرض - مع أن الرماد خارج عن مستأها، ولا تصدق «الأرض» عليه - يدل على أن ما هو العلة هو عدم الخروج من الأرض، لا عدم صدق «الأرض» عليه، وإلا لكان الأولى بل المتعين التعليل به؛ بأن يقال: «إنه ليس من الأرض» فترك التعليل بالصفة النفسية، والتعليل بأصله ومادته، دليل على عدم علة الخروج عن مستأها له. فلو كانت الروايات حجة معتبرة، لكان اللازم الالتزام بعدم مانعية تبديل صورة الأرض، بل الاعتبار بالأصل والمادة، لا بالصورة؛ لإمكان أن يقال بحكومة تلك الروايات على الآية الكريمة والروايات الدالة على لزوم التيمم بالأرض، تأمل. لكنها روايات ضعيفة سنداً، شاذة معرض عنها غير معول عليها.

الأمر الثالث

في عدم صحّة التيمّم بالرماد

لا يصحّ التيمّم بالرماد بلا إشكال ولا خلاف ظاهراً؛ لعدم كونه أرضاً، وتؤيده الروايات المتقدمة^(١). وكذا لا يجوز بالرماد الحاصل من الحجر والأرض؛ لعدم صدق «الأرض» عليه، ولا أقلّ من الشكّ فيه، وعدم حجّية الروايات الدالة على الجواز^(٢)، وعدم جريان الاستصحاب فيه؛ لا موضوعاً ولا حكماً؛ لعدم وحدة القضية المتينة والمشكوك فيها، فإنّ الرماد حقيقة غير حقيقة التراب والحجر عرفاً، وليس تبدّلهما به تبدّل صفة مع بقاء الذات، بل تبدّل حقيقة بأخرى عرفاً وعقلاً، فما هو حاصل بعد الاحتراق لا يكون بعينه ما هو قبله. ولو قيل: «إنّ الرماد كان حجراً فصار رماداً» يراد به أنّه كان حجراً قبل تبدّله، وقد تبدّل بشيء آخر، أو يراد محفوظيّة المادّة والهيولى، لا بقاء الحقيقة والتغيّر في الصفة.

نعم، لو فرض في مورد عدم التبدّل في الذات - كالخزف والآجر وتحولهما - فلا إشكال فيه.

ومع الشكّ فلا مانع من إجراء الاستصحاب الحكمي، دون الموضوعي؛ أمّا الأول: فلأنّ قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٣) ظاهر في المقام في أنّها مطهّرة، ولا يراد منه أنّها طاهرة ولا مبالغة في الطهارة

١ - تقدّمت في الصفحة ١٧٠ - ١٧١.

٢ - تقدّمت في الصفحة ١٧٠ - ١٧١.

٣ - تقدّم في الصفحة ١٥٣.

كما احتمل في قوله: «خلق الله الماء طهوراً»^(١) فالأجر والخزف قبل طبخهما كانا طهورين بحكم الشارع، فشكّ في ذلك بعد طبخهما فيستصحب. ولا يكون من الاستصحاب التعليقي، بل هو كاستصحاب كزبة الماء وطهارته؛ حيث كان الحكم الشرعي حصول الطهارة بالتيمّم بهما.

ولو كان المراد من قوله: «جعلت لي الأرض... طهوراً» أنّه إن يتيمّم بها تحصل الطهارة - وبعبارة أخرى: يكون مفاده حكماً تعليقياً - فلا مانع من استصحابه أيضاً؛ لأنّه في التعليقات الشرعية جارٍ، على ما هو المحقّق في محلّه^(٢).

وأما عدم الجريان في الموضوعي: فلأنّ ذلك من قبيل الشبهات المفهوميّة، كتردّد مفهوم «اليوم» بين كونه موضوعاً لامتداده إلى ذهاب الحرّة المشرقية، أو إلى سقوط الشمس، فإنّ من المعلوم أنّ الخزف ليس بتراب، ومعلوم أنّه خزف، لكن يشكّ في صدق مفهوم «الأرض» عليه من جهة الشكّ في أنّ مفهومها شامل لما طبخ أو لا. وفي مثله لا يجري الاستصحاب؛ لأنّ مصبّ أدلّته هو الشكّ في بقاء الشيء بعد العلم به.

وكذا لا يجري الاستصحاب في الشبهات الحكميّة التي من قبيلها، كما لو شكّ في أنّ الكرّ شرعاً عبارة عن ثلاثة أشبار ونصف طولاً وعرضاً وعمقاً، أو ثلاثة أشبار، فإذا كان الماء بالمقدار المتيقّن من الكرّ، ثمّ وصل إلى ثلاثة أشبار، لا يجري استصحاب بقاء الكرّ؛ لأنّ الموضوع معلوم؛ أي يعلم أنّه ليس بالحدّ الأوّل، ويعلم أنّه بالحدّ الثاني، فليس الشكّ في بقاء ما علم، بل في تطبيق العنوان عليه شرعاً، وفي أنّ الشارع جعل الكرّ أيّ الحدين، وفي مثله لا يجري الأصل.

١ - المعبر ١: ٤٠ و ٤١، وسائل الشيعة ١: ١٣٥، كتاب الطهارة، أبواب الماء المطلق،

الباب ١، الحديث ٩.

٢ - الاستصحاب، الإمام الخميني (ق): ١٣١.

الأمـر الرابع

في جواز التيمّم بالجصّ والنورة

يجوز التيمّم بالجصّ والنورة قبل احتراقهما، كما عن المشهور^(١)؛ لصدق عنوان «الأرض» عليهما. ولا مضايقة في صدق «المعدن» عليهما؛ لما عرفت^(٢) من عدم دليل على اعتبار عدم المعدنية، بل المناط عدم الخروج عن مسّى «الأرض» فالمانع إن يدّع الخروج عن مسّها، فهو محجوج بالعرف واللغة، وإن يدّع معدنيّتهما، فهو محجوج بأنّ المعدنية غير مضرّة.

وأما التفصيل بين حال الاختيار والاضطرار فلا وجه له؛ لأنّهما لو خرجا عن صدق «الأرض» فلا يصحّ التيمّم بهما مطلقاً، وإلا فيصحّ كذلك، ولا دليل على التفصيل فيهما، كما في مثل الطين والغبار.

نعم، قد ذكرنا سابقاً؛ أنّ صحيحة رفاعه تشعر بالتفصيل بين التراب وغيره، لكن قد عرفت؛ أنّ الأظهر كونها في مقام بيان الترتيب بين اليابس والجافّ والأجفّ^(٣).

وكذا يجوز التيمّم بهما بعد احتراقهما؛ لصدق عنوان «الأرض» وعدم الخروج عن مسّها بمجرد الطبخ، ومع الشكّ يرجع إلى الاستصحاب الحكمي لا الموضوعي، كما مرّ^(٤).

١ - كفاية الأحكام: ٨ / السطر ٢٥، جواهر الكلام ٥: ١٣٢، مصباح الفقهاء، الطهارة: ٤٧٢ / السطر ٢٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٧٠.

٣ - تقدّم في الصفحة ١٦٣ - ١٦٤.

٤ - تقدّم في الصفحة ١٧٤.

الأمر الخامس

في اشتراط إباحة ما يتيمم به

يشترط فيما يتيمم به أن يكون مباحاً، فلا يجوز التيمم بالمغصوب إجماعاً، كما عن «التذكرة»^(١) وعقلاً إن كان الضرب على الأرض داخلأ في حقيقته، كما هو الظاهر؛ لعدم تعدد العنوان والجهة معه، وإن أمكن أن يقال: إن بين عنواني «الضرب على الأرض» و«التصرف في مال الغير عدواناً» عمومأ من وجه، فهما عنوانان متصادقان على موجود واحد، فما هو الحرام التصرف عدواناً، وما هو جزء التيمم هو الضرب على الأرض، وهو عنوان آخر غيره، ولهذا يفترقان بالضرب على الأرض المباحة، وبالتصرف بغير الضرب في الأرض المنصوبة، تأمل. وكيف كان؛ لو فرض صحته فيقتضي القاعدة، لكن الالتزام بها في غاية الإشكال، بل غير ممكن؛ لتسليمه بين الأصحاب، وللإجماع المدعى؛ وإن لم يكن المناقشة في مثل هذا الإجماع الذي للعقل فيه مدخل ويمكن تكال المجمعين على حكمه؛ إتما بعدم جواز الاجتماع وترجيح جانب النهي، أو دعوى أن المبدأ لا يمكن أن يكون مقربأ ولو مع جوازه، أو جهات أخر مر بيانها والجواب عنها^(٢)، لكن مع ذلك لا محيص عما ذهب إليه الجماعة، إلا أن ذلك فيما إذا كانت الأرض مغصوبة.

وأما مع مباحيتها ومغصوبة الآنية أو المكان أو غيرهما، فلا يبعد القول بالصحة على طبق القاعدة؛ لبعد كون المسألة بالنسبة إلى تلك الفروع إجماعية، والاحتياط سبيل النجاة.

١ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٧٧.

٢ - تقدم في الصفحة ١١٢ - ١٢٢.

الأمر السادس

في اشتراط طهارة ما يتيمّم به

يشترط في الأرض الطهارة، فلا يصحّ التيمّم بالتراب النجس إجماعاً، كما عن «الغنية» و«التذكرة» و«جامع المقاصد» و«شرح الجعفرية»^(١) وعن «المنتهى» نفي الخلاف عنه^(٢)، وعن «المدارك» نسبته إلى الأصحاب^(٣)، وهو حجة.

ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿صَعِيداً طَيِّباً﴾^(٤) بناءً على كونه بمعنى الطاهر، كما عن ابن عباس^(٥)، بل عن «جامع المقاصد» نسبته إلى المفسرين^(٦)، ولا يبعد دعوى ظهوره فيه عرفاً بعد عدم كون المراد منه المُسْتَلَدّ - الذي قيل: «إنه معناه الحقيقي»^(٧) - بمناسبة الحكم والموضوع، وبكونه على الظاهر مساوفاً للتنظيف عرفاً الذي جعل مقابل القذر في بعض الروايات^(٨)، أو يكون المراد منه مطلق التنظيف، خرج منه النجس إجماعاً، وبقي ما هو المقابل للقذر.

- ١ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٢٩ / السطر ٥، غنية النزوع ١: ٥١، تذكرة الفقهاء ٢: ١٧٧، جامع المقاصد ١: ٤٧٩.
- ٢ - منتهى المطلب ١: ١٤٤ / السطر ٣٠.
- ٣ - مدارك الأحكام ٢: ٢٠٤.
- ٤ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.
- ٥ - أنظر نهاية الأحكام ١: ١٩٨، تنوير المقياس من تفسير ابن عباس: ٧١ / السطر ٢٦.
- ٦ - جامع المقاصد ١: ٤٧٩.
- ٧ - مجمع البحرين ٢: ١١١.
- ٨ - وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، كتاب الطهارة، أبواب النجاسات، الباب ٣٧، الحديث ٤.

واحتمال كونه مقابل الخبيث^(١)، كما في قوله: ﴿وَأَلْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾^(٢) فيكون المراد منه الأرض النابتة، يُعده ما مرّ من كون «الصعيد» هو مطلق وجه الأرض بالشواهد المتقدمة^(٣)، فلا يبعد دعوى أقربيّة ما ذكرناه أولاً ولو بضميمة فهم المفسّرين والفقهاء.

مع أنّ «الخبيث» ليس لغة بمعنى الأرض غير النابتة، بل بمعنى الرديء وما يساوقه^(٤)، والنجس أيضاً خبيث، والمناسبات المغروسة في الأذهان توجب تعيين الطيّب المقابل للخبيث في الطاهر المقابل له، وقد اشتهرت النجاسات بـ«الأخباث» و«الطهارة من الخَبَث» في مقابل الطهارة من الحدث.

ويؤيد المطلوب بعض الروايات، كمرسلة علي بن مطر، عن بعض أصحابنا قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب، أيتيمّم بالطين؟ قال: «نعم؛ صعيد طيّب وماء طهور»^(٥).

بناءً على أنّ المراد أنّ الطين صعيد طيّب وماء طهور، فإنّ الظاهر منها أنّ السؤال من حيث صحّة التيمّم - لا صيرورة بدنه نجساً - للصلاة، والجواب عن هذه الجهة، فالرواية دالة على صحّته به؛ لكونه كذلك، ولولا اعتبار الطهور في التيمّم به لايكون وجه لتقييده بالطهور، بل في نفس ذكر الطيّب والطهور إشعار بذلك.

١ - الحقائق الناضرة ٤: ٢٤٥.

٢ - الأعراف (٧): ٥٨.

٣ - تقدّم في الصفحة ١٥٣.

٤ - لسان العرب ٤: ٩.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

الباب ٩، الحديث ٦.

وما عن «الفقه الرضوي»: «الصعيد: الموضع المرتفع عن الأرض، والطيب: الذي ينحدر عنه الماء»^(١)، وعن «معاني الأخبار» تفسير «الطيب» بما ذكر^(٢)، والأخبار الواردة في أن الأرض طهور^(٣)؛ أي طاهرة مطهرة، أو مطهرة. مع قضاء الارتكاز بأن المطهر لا بد وأن يكون طاهراً.
والإتصاف: أن مجموع ما ذكر يوجب الاطمئنان وإن أمكن الخدشة في غالبها، فلا ينبغي الإشكال في الحكم.

الأمر السابع

في امتزاج ما يصح التيمم به بغيره

لو مزج ما يصح التيمم به بغيره، فإن خرج عن صدق «الأرض» باستهلاكه فيما لا يصح، أو بالامتزاج على وجه لا يصدق عليه «الأرض» - وإن لم يصدق عليه ما احتلظ به أيضاً - فلا يصح التيمم به بلا إشكال ولا خلاف ظاهراً، وهو واضح.

وإن لم يخرج عن مسأها باستهلاك غير الأرض فيها - كما إذا امتزج كف من الرماد بأمتان من التراب - جاز بلا إشكال؛ للصدق حقيقة عند العرف من غير مسامحة.

ويلحق به بعض الأجزاء الضعيفة التي لا تستهلك عرفاً، مثل الشعرة وبعض ذرات التبن والحشيش؛ مما لا ينفك عن الأرض نوعاً؛ للانصراف وعدم فهم

١ - الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٠.

٢ - معاني الأخبار: ٢٨٣.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٧، الحديث ٢ و٣ و٤.

العرف من «الصعيد» و«الأرض» إلا تلك الأراضي المتعارفة، لا لصدق «الأرض» على المجموع من التراب وغيره عرفاً؛ ضرورة أن الحبة الصغيرة - كحبة الجاوزس والخشخاش والأجزاء الصغيرة من التبن وغيره - إذا كانت على وجه الأرض لا يطلق على المجموع «الأرض» أو «التراب» إلا بشئ من المسامحة حتى في نظر العرف، وقد مر^(١) أن تشخيص موضوعات الأحكام - مفهوماً ومصادقاً - وإن كان ينظر العرف، لكن المعتبر - لولا القرائن - هو الدقة العرفية لا مسامحته؛ من غير فرق بين التحديدات وغيرها، فإذا وجب التيمم على الأرض، ولم تكن قرينة توجب الاكتفاء بالفرد المسامحي المجازي، لزم أن تكون الأرض خالصة عرفاً، ويصدق عليها عنوانها من غير مسامحة؛ تحكيماً لأصالة الحقيقة.

ودعوى: أن الأجزاء الصفار ليست ملحوظة لدى العرف بعيالها؛ لكون المجموع مصداقاً للصعيد في الفرض، ولا يعتبر أن يكون كل جزء جزء يفرض منه مما يقع عليه الاسم^(٢)، غير وجيهة؛ ضرورة أن كل جزء إذا لم يكن أرضاً عرفاً، لا يمكن أن يكون المجموع أرضاً إلا بالمسامحة والتأول.

والنقض بمورد الاستهلاك - كالفرض الأول - ليس على ما ينبغي؛ لأن فرض الاستهلاك العرفي ينافي بقاء العرفي؛ وإن كان المستهلك باقياً بالبرهان والعقل البرهاني، أو ترى الأجزاء بآلات مكثرة، لكن العرف لا يرى المستهلك موجوداً ولو بالدقة، كاستهلاك الماء في اللبن، والمراد بالاستهلاك في الفرض الأول ذلك، فلو رويت الأجزاء وميزت يكون من قبيل الثاني.

وبالجملة: إن مصداق المفاهيم قد يكون عقلياً برهانياً، أو مشخّصاً بآلات

١ - تقدّم في الجزء الأول: ٧٣.

٢ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٤ / السطر ٨.

غير عادية كالمكبرات، وقد يكون عرفياً حقيقياً من غير مسامحة، وقد يكون عرفياً مسامحياً، والميزان هو تشخيص العرف بالنظر الدقيق العرفي، ولا ريب في أن الأرض إذا خالطها أجزاء صغار غير أرضية تدرك بالبصر، لا يصدق على مجموعها «الأرض» حقيقة، بل الإطلاق ينحو من المسامحة وتنزيل الموجود الصغير منزلة المعدوم.

ولهذا ترى: أن العرف يفرق بين الموضوعات، فيتسامح في خليط التبن بما لا يتسامح في خليط الحنطة، ويتسامح في خليطها بما لا يتسامح في خليط الزعفران والذهب، وذلك دليل على التسامح وغيض البصر عن بعض الأمور، لأن صدق «التبن» على الخليط حقيقي بخلاف «الزعفران».

لكن قد تقدّم وجود قرائن في بعض المقامات على أن الموضوع للمحكم الشرعي هو الموضوع الذي يتسامح فيه العرف، مثلاً إذا أوجب الشارع في زكاة الفطر صاعاً من الحنطة أو الشعير، لا ينقدح في ذهن العرف من وجوب صاع من الحنطة والشعير في زكاة الفطر، إلا ما هو المتعارف منهما في سوق البلد، لا الخالص غير المتعارف، فالتعارف يوجب الانصراف إلى ما بين أيديهم من الأفراد وتقع معاملاتهم عليه.

كما أن بيع كثر من الحنطة منصرف إلى المصاديق المتعارفة في سوق البلد، فلو كانت الأفراد المتداولة مخلوطة بمقدار من غير الجنس، لا يجب الأداء إلا ممّا هو المتعارف، لا لأجل صدق كثر من الحنطة حقيقة ومن غير تسامح على الناقص مع المتمم من غير جنسها، بل لأجل الانصراف إلى المتعارف وعدم اعتناء العرف بمثل هذا الخليط، وإن لم يتسامح في الأجناس الغالية العزيزة.

وفي المقام أيضاً ينصرف الأمر بالتيمم على الصعيد والتراب إلى ما هو

المتعارف، الذي لا ينفك عن الخليط بما ذكرناه؛ وإن لم يصدق عليه «التراب» أو «الصعيد» عليه من غير تسامح، ولهذا لو كان الخليط غير متعارف مقداراً أو جنساً - كوقوع ذرات من الذهب على الأرض - لا يصحّ التيمّم به؛ لعدم تعارف مثل هذا الاختلاط بالأجنبي.

وهذا هو السرّ في الافتراق بين الاختلاط بغير الأرض ممّا هو متعارف، وبين الاختلاط بغير المتعارف، كالاختلاط بشيء من النجس، أو الاختلاط الاختياري بشيء غير الأرض؛ لعدم المناط المتقدم.

وكذا الحال في أشباه المقام، كاختلاط مقدار من التراب اختياراً في الحنطة لتتميم الصاع، فإنّ هذا النحو من الاختلاط غير متعارف لا ينصرف إليه الدليل، بخلاف الاختلاط الطبيعي غير المنفك، ولهذا يفرّق بين إعطاء صاع من الحنطة في زكاة الفطر، وصاع من التمر؛ لاختلاف تعارف الخلط فيهما، فلو كان التمر مخلوطاً بمثل خلط الحنطة - أي الخلط بالتراب والرمل - لا يكتفى به في الزكاة؛ لأجل عدم التعارف، بخلاف اختلاطه بما هو المتعارف، كالأخشاب الصغار من ساقاته وجذوعه.

فتمحصّل من ذلك؛ جواز التيمّم بالتراب والأرض المتعارفين؛ ممّا هو مخلوط بصغار التبن والحشيش وغيرهما ممّا لا ينفك عنه غالباً، بخلاف الاختلاط بالأجنبي وما هو غير متعارف خلطاً ومخلوطاً؛ وإن كان صغيراً، وممّا ذكرنا يظهر النظر في كلام بعض أهل التحقيق ممّن قارب عصرنا^(١)، فراجع.

وليعلم؛ أنّ ما ذكرنا في المقام مبنيّ على لزوم استيعاب جميع الكفّ الأرض، لكن فيه كلام سيأتي التعرّض له في محله^(٢).

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٣ / السطر ٣٦.

٢ - يأتي في الصفحة ٢٧٧.

الأمر الثامن

في جواز التيمم بغبار الثوب ولبد السرج

يجوز التيمم بغبار الثوب ولبد السرج وعُزف الدابة عند فقد الأرض أو تعذر الاستعمال، بلا إشكال نصاً وفتوى. وعن «المعتبر» : «هو مذهب علمائنا وأكثر العامة»^(١).

وتدل عليه صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام : رأيت المواقف إن لم يكن على وضوء، كيف يصنع ولا يقدر على النزول؟ قال: «يتيمم من لبده أو سرجه أو مغرفة دابته؛ فإن فيها غباراً، ويصلي»^(٢).

وموثقته عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن كان أصابه الثلج فلينظر لبده سرجه، فليتيمم من غباره أو من شيء معه*، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه»^(٣).

وصحيحة رفاعية، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء، فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه» قال^(٤): «ذلك

١ - المعتبر ١: ٣٧٦.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٩ / ٥٤٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ١.

* - لا يبعد أن يكون «معه» مصحَّف «مغبر»، ولقربهما في الكتب اشتبه الأمر على النسخ، ويؤكد صححة رفاعية الآية. (منه عليه السلام).

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٩ / ٥٤٥، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٢.

٤ - هكذا في الطبعة الحجرية من الوسائل، ولكن في بقية المصادر: «فإن» بدل «قال».

توسيع من الله عز وجل».

قال: «فإن كان في ثلج فليُنظر لبند سرجه فليتيم من غباره أو شيء مغبر، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيم منه»^(١).

وصحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيم به؛ فإن الله أولى بالعدر؛ إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبند تقدر أن تنفضه وتيم به»^(٢).
وينبغي التنبيه على أمور:

عدم اختصاص الحكم بالأمثلة المذكورة في النص

منها: أنه يظهر من تعليل صحيحة زرارة وإطلاق قوله: «أو شيء معه» في موثقته، عدم اختصاص الحكم بالأمثلة المذكورة في النصوص، بل لولاها أيضاً لا يفهم منها إلا التمثيل، واختصاص تلك الأمثلة بالذكر، لأجل كون المحارب المفروض في الصحيحة الأولى، والمسافر الذي يكون ظاهراً مفروض سائر الروايات، لا يكون معهم شيء مغبر نوعاً إلا ما ذكر فيها، فلا يستفاد منها إلا التمثيل، وتلغى الخصوصية عرفاً بلا إشكال، كما أن الظاهر من النص والفتوى عدم الترتيب بين المذكورات، فتقديم الثوب على اللبند^(٣) أو العكس^(٤) ممّا لا وجه له.

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٩ / ٥٤٦، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٤.

٢ - الكافي ٣: ٦٧ / ١، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٧.

٣ - السرائر ١: ١٣٨.

٤ - النهاية: ٤٩.

عدم جواز التيمّم بالغبار في حال الاختيار

ومنها: هل جواز التيمّم بالغبار مشروط بفقد التراب أو مطلق الأرض، كما نسبته في محكي «التذكرة» إلى علمائنا^(١)، وعن «الكفاية»: «أنّه ظاهر أكثر الأصحاب»^(٢) وعن «كشف اللثام» كذلك تارة، وأخرى نسبته إلى الأصحاب^(٣). أو لا، فيصحّ التيمّم به اختياراً، كما عن السيّد حيث قال: «يجوز التيمّم

بالتراب وغبار الثوب»^(٤) وعن «المنتهى» و«إرشاد الجعفرية» تقويته؟

لكن لا يستفاد من عبارتهما المنقولة ذلك، بل يمكن أن يكون مرادهما جمع الغبار بمقدار يصدق عليه اسم «التراب» وهي هذه: «إنّ الغبار تراب، فإذا نفّض أحد هذه الأشياء عاد إلى أصله، فصار تراباً مطلقاً»^(٥).

بل يمكن أن يكون مراد السيّد من قوله المتقدّم هو الجواز في الجملة، ولم يكن بصدد بيان نفي الترتيب وعرضية الجواز.

وكيف كان: فالمتبع هو الأدلة المتقدمة الخاصة، وأمّا مقتضى الآية الكريمة^(٦) والروايات الدالة على أنّ التيمّم بالأرض والتراب^(٧)، فعدم صحّته بالغبار مطلقاً ولو في حال الاضطرار؛ لعدم صدقهما عرفاً على الشيء المسفّر أو

١ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٨٠.

٢ - كفاية الأحكام: ٨ / السطر ٣٠.

٣ - كشف اللثام ٢: ٤٥٨ و ٤٥٩.

٤ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٤ / السطر ٣٣.

٥ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٣٤ / السطر ٢٩، منتهى المطلب ١: ١٤٢ / السطر ٢٩.

٦ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٧ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٤٣ و ٣٤٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٣ و ٧.

الغبار الذي يعلو السرج والليثد، بل هو أثر التراب لدى العرف، كالرطوبة بالنسبة إلى الماء، فلا بدّ من النظر في تلك الروايات:

فتقول: أمّا صحيحة زرارة فلاحد أن يقول: إن مقتضى عموم تعليلها جواز التيمّم بما فيه الغبار مطلقاً، وفرض الراوي عدم القدرة على النزول لا يوجب تنزيل التعليل عليه؛ فإنّ المورد لا يقيد ولا يخصّص إطلاق التعليل أو عمومها، فكما نتعدّي بعموم التعليل أو إطلاقه إلى كلّ ما فيه الغبار، ونتعدّي إلى كلّ عذر، مع أنّ المورد عدم القدرة على النزول، يمكن أن نتعدّي بعمومه عن مورد التعذر إلى غيره بعد كون فرض التعذر في كلام الراوي، فهو بمنزلة أن يقول: «إذا لم يكن عنده تراب كيف يصنع؟» فأجاب: «بأنّه يتيمّم بالحجر؛ فإنّه أرض» حيث لا يبعد الاستفادة أنّ الأرض كالتراب في صحّة التيمّم من غير ترتّب بينهما.

نعم، لو كان تقديره في كلام الإمام كان ظاهراً في التأخّر، كما في قوله: «إذا كنت لا تجد إلّا الطين فلا بأس أن تتيمّم به».

واحتمال التعدي ولو على هذا الفرض - فلو قال: «إذا لم تجد التراب فتيمّم بالحجر؛ فإنّه أرض» نحكم بجواز التيمّم بالحجر اختياراً - ضعيف؛ للفرق بين قوله: «لا تشرب الخمر؛ لأنّه مسكر» وبين قوله: «إذا لم تجد التراب...» إلى آخره، فإنّ الظاهر من فرض عدم التراب، أنّه مع وجوده لا يجوز التيمّم بغيره، نعم لازم التعليل التعدي من الحجر إلى غيره، لا من فرض العجز عن التراب إلى غيره. وهذا بخلاف ما يكون الفرض في السؤال وفي كلام الراوي؛ لإمكان القول بالتعدي وأنّ تمام الموضوع للجواز هو مورد العلة، تأمل.

هذا مع تسليم أنّ المفروض في الصحيحة عدم القدرة على التيمّم بالأرض، لكنّه ممنوع، بل المفروض فيها - بحسب الظاهر المتفاهم عرفاً - عدم التمكن من النزول للوضوء؛ فإنّ قوله: «إن لم يكن على وضوء، كيف يصنع

ولا يقدر على النزول؟» ظاهر في أنه لا يقدر على النزول للوضوء بقريضة ذكره، وأما فرض عدم التمكن من النزول للتيتم، فأمر آخر لابد من فرض فقدان الماء معه، ولم يفرضه. مع أن فقدان نادر، وعدم القدرة على النزول لصرف ضرب الكف على الأرض نادر أيضاً، بخلاف عدم القدرة للوضوء؛ لاحتياجه إلى زمان معتد به.

فحصل من ذلك: أن المفروض فيها العذر عن الوضوء، فكأنه قال: «إذا تعذر النزول للوضوء يتيمم بلبند سرجه؛ لأن فيه غباراً» فيدل على أنه عند فقدان الماء يجوز التيمم بالغبار، ومجرد كون المورد من الذي لا يتمكن من التيمم على الأرض؛ لو فرض فقدان الماء - على فرض تسليمه - لا يوجب تقييد الإطلاق ورفع اليد عن التعليل؛ بعد عدم فرض فقدان الماء.

وأما قوله في موثقة زرارة: «إن كان أصابه الثلج فليتنظر لبند سرجه، فليتيتم من غباره» وإن كان ظاهراً بدأً في الترتيب، لكن يحتمل أن يكون المقصود التنبيه إلى فرد مفعول عنه، فيكون المراد إفادة صحة التيمم بالغبار؛ لئلا يتوهم أنه مع إصابة الثلج فاقد للتيمم به، لا لإفادة الترتيب.

ويؤيده بل يدل عليه: أنه لو كان يصدد إفادة الترتيب، كان عليه أن يقول: «إن لم يجد التراب» فإنه مع إصابة الثلج، يمكن له تحصيل التراب والأرض اليابسة نوعاً؛ من غير حرج رافع للتكليف، خصوصاً في المناطق الباردة التي تكون الأرض تحت الثلج يابسة؛ لمنع البرودة من ذوبان الثلج وصرورتها مبتلة، فضلاً عن صيرورتها وجلة.

مع أن التيمم بالأرض الندية جائز يدعى عليه اتفاق الأصحاب، ولا يصير تحت الثلج طيناً أو وحلاً إلا في أوقات خاصة، فتجوز التيمم بالمذكورات مع إصابة الثلج مطلقاً، دليل على كونه بها مصداقاً اختيارياً.

وكون إصابة الثلج كناية عن عدم وجدان التراب والأرض، خلاف الظاهر، مع وجدانهما نوعاً، فلا يبعد أن يكون التعليق على إصابته؛ للتشبيه على أنه لا يلزم مع إصابته أن يتكلف رفعه من الأرض ويتيمم بما تحته، بل يجوز التيمم بغبار الثوب ونحوه؛ فإن المكلف المأمور بالتيمم إذا أصابه الثلج، يرى نفسه مكلفاً وملزماً بتحصيل التراب والأرض - برفع الثلج وسائر الموانع - والتيمم بها، فيمكن أن يراد بذلك دفع توهم لزومه، لا إفادة الترتيب.

ويؤيد ما ذكرناه - من احتمال كون التعليق للإرشاد إلى مصداق آخر اختياري منقول عنه - صحيحة رفاعية؛ حيث أردف فيها قوله: «فإن كان في ثلج» بقوله: «إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء، فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه» فإنه لا يراد منه الترتيب بين أجف موضع من الأرض وبين التراب، كما عليه الفقهاء، فيكون المراد دفع توهم عدم جواز التيمم بالأرض المبتلة، والإرشاد إلى مصداق آخر مما يصح التيمم به اختياريًا، فيمكن الاستئناس به للغرض الثاني.

ويمكن الاستدلال عليه برواية ابن المغيرة قال: «إن كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء، فانظر أجف موضع تجده فتيمم من غباره أو شيء مفتر، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم به»^(١).

فإن الظاهر من عطف «شيء مفتر» بـ «أو» أنه مع فقد التراب والماء في عرض الموضع الأجف، فمع البناء على أن الأرض الندية في عرض التراب، ويجوز التيمم بها اختياريًا، يتم المطلوب. إلا أن المظنون حصول تقطيع في تلك

١ - الكافي ٣: ٦٦ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩،

الرواية؛ وأن أصلها هي صحيحة رِفاعَة^(١) المنقولة بتوسط ابن المغيرة. مع أنها مقطوعة غير منسوبة إلى المعصوم، ولعلّه فتواه.

والإِتِّصاف: أنه لولا مخافة مخالفة الأصحاب، وعدم ثبوت مخالف في المسألة حتّى السِّد كما عرفت^(٢)، لكان الجواز اختياراً غير بعيد، لكن بعد تسليم المسألة بينهم، وبعد ظهور الآية الكريمة في تعيين التيمّم بالصعيد^(٣)، وبعد ظهور الأخبار الكثيرة التي جملة منها ظاهرة في حصر التيمّم به بالأرض^(٤)، يمكن دعوى: أن التجويز بالغبار من جهة أنه ميسور الأرض؛ لكونه أثرها، ولهذا ترى أن ما دلّت على تجويزه به إنما هي في موارد خاصّة، كالمواقف غير القادر على النزول، والمصاب بالثلج، والخائف من سبع وغيره^(٥)، وليس في الروايات العامّة إلّا التيمّم بالأرض والصعيد والتراب، فلو كان في حال الاختيار جائزاً، لكان في تلك الروايات الكثيرة - خصوصاً ما وردت في مقام الامتنان - ذكرٌ منه، فيحصل الاطمئنان بما عليه المشهور.

مع إمكان أن يقال: إن ما أنكرنا من دلالة الروايات على الترتيب، مناقشات عقلية بعيدة عن الأذهان العرفية، والعرف يفهم منها - مع خلوّ نفسه عن المناقشات العقلية - الترتيب، ويشهد به فهم الفقهاء وأرباب اللسان.

وبالجملة: الظاهر من الروايات عرفاً - بعد تعليق الجواز على أمور عذرية - أن التيمّم به متأخّر عن التيمّم بالصعيد الذي هو التكليف الأولي كتاباً

١ - تقدّمت في الصفحة ١٨٤.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٨٦.

٣ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٤٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٧.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٩.

وسنة، ولا يتقدح في الذهن كونها في مقام بيان توسعة المصداق الاختياري،
فالقول المشهور - مع كونه أحوط - هو الأقوى.

في اعتبار محسوسية الغبار وظهوره

ومنها: أنّه لا إشكال في اعتبار كون الغبار محسوساً على ذي الغبار؛
بحيث يرى ظاهره مغتبراً، ولا يكفي ضرب اليد على ما يكون الغبار كامناً فيه وإن
أثار الغبار منه بالضرب عليه؛ لعدم صدق «التيمّم بالغبار» كما أمر به في موثقة
زرارة وصحيحة رفاعه^(١) ومقتضى ظاهر صحيحة أبي بصير، قال فيها: «إذا
لم يكن معك ثوب جاف أو لئد تقدر أن تنفضه وتيمّم به»^(٢) فإنّ الظاهر أنّ
النفض لأن يظهر غباره على ظاهره؛ لعدم وجود ثوب أو لئد يمكن أن ينفض منه
مقدار من الغبار يصحّ التيمّم به اختياراً، فحمل الاشتراط عليه مرجعه إلى
اشتراط لغو غير محقق المصداق، فلا يفهم من قوله ذلك إلّا النفض لظهور الغبار؛
ولو لأجل ندرة المصداق الاختياري أو فقدانه.

ودعوى صدق «التيمّم على الغبار» إذا ضرب يده على ذي غبار كامن فأثار
منه^(٣)، في غير محلّها؛ ضرورة أنّ الظاهر من الأمر بالتيمّم على الغبار، أن يضرب
يده عليه، ومع عدم كون ظاهره مغتبراً لا يقع الضرب عليه، بل يقع على الثوب،
وبعد يظهر الغبار، نظير ما فرض من الضرب على غير الأرض، فصار بالضرب
أرضاً، فضرورة الشيء بعد الضرب ممّا يصحّ التيمّم به لا يوجب صدق «التيمّم
به» وهو ظاهر.

١ - تقدّمتا في الصفحة ١٨٤.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٨٥.

٣ - جواهر الكلام ٥: ١٤٧.

وعليها يحمل التعليل في صحيحة زرارة^(١)؛ إن لم يكن بنفسه ظاهراً في كون ظاهرها مغتبراً. كما أنه عليها يحمل إطلاق رواية زرارة^(٢) الضعيفة بأحمد بن هلال^(٣). مع أن ارتكازية كون الغبار ميسور الصعيد، لا يبعد أن تمنع من إطلاقها. مضافاً إلى أن إطلاقها يقتضي الجواز ولو لم يكن في اللبّد غبار كامن، وهو كما ترى.

وكيف كان: لا إشكال في المسألة. ولا تحتاج إلى طول البحث. كما لا إشكال في لزوم كون الغبار ممّا يصحّ التيمّم به، فلا يصحّ بغبار الدقيق والأشنان؛ لانصراف الأدلة وارتكازية كون الغبار ميسور الأرض وأثرها. فلا ينبغي الخلاف والإشكال فيه. ومقتضى إطلاق الأدلة عدم الفرق بين مراقب ذي الغبار، وأكثرية لا توجب التحيين بعد اشتراك الكلّ في عدم صدق «الأرض» عليه وصدق «الغبار» والاحتياط حسن على كلّ حال.

١ - تقدّم في الصفحة ١٨٤.

٢ - يأتي في الصفحة ١٩٧.

٣ - رجال النجاشي: ٨٣ / ١٩٩، الفهرست: ٣٦ / ٩٧.

الأمر التاسع

في جواز التيمّم بالطين

لا إشكال نصّاً^(١) وفتوى^(٢) في جواز التيمّم بالطين إجمالاً، وإنما الإشكال في أمرين:

أحدهما: في أن مقتضى الأدلة العامة والخاصة هل هو جواز التيمّم به اختياراً، أو هو مترتب على مطلق وجه الأرض ومصدق اضطراري للمتيمّم به؟
وثانيهما: أن مقتضاها هل هو تقدّمه على الغبار أو تأخّره؟



مقتضى الأدلة العامة

ولنبحث عنهما مع قطع النظر عن فتاوى الأصحاب.

فنقول: مقتضى ظاهر الكتاب^(٣) والنصوص الأمرة بالتيمّم بالصعيد والأرض^(٤)، جواز التيمّم بما يصدق عليه عنوانهما، ولا ريب في أن الطين إذا كان غليظاً غير رقيق يصدق عليه «الأرض» وإن لم يصدق عليه «التراب» فالطين المتماسك الذي غلبت أجزاء أرضيته على مائيته، أرض وصعيد؛ بناءً على ما تقدّم من كونه مطلق الأرض^(٥)، ومجرد خروجه عن صدق «التراب» لا يوجب

١ - وسائل الشيعة ٢: ٣٥٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٩.

٢ - المقنع: ٢٧، المقنعة: ٥٩، النهاية: ٤٩، المحرر ١: ٣٧٧.

٣ - راجع النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٤٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٧.

٥ - تقدّم في الصفحة ١٥٣.

خروجه عن «الأرض» فاللينة قبل جفافها وبعده أرض، وليست بتراب حتى بعد الجفاف، كما أن الأواني المصنوعة من الطين قبل جفافها وبعده أرض، وليست بتراب.

نعم، قد يكون رقيقاً بحيث يخرج عن صدق «الأرض» عليه، أو يشك فيه، كالوحل فإن في بعض مراتبه لا يصدق عليه «الأرض» ويشك فيه في بعضها. ولعل الطين أعم من الوحل.

ويشهد لما ذكرنا - من صدق «الأرض» على الطين - موثقة عتار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن حد الطين الذي لا يسجد عليه، ما هو؟ فقال: «إذا غرقت الجبهة ولم تثبت على الأرض»^(١).

فإن الظاهر منها جواز السجدة على الطين الغليظ المتماسك؛ بحيث تستقر الجبهة عليه، ولا شبهة في أن جوازها لأجل كونه أرضاً. بل لا يبعد دعوى استفادة كون ما تفرق الجبهة فيه أرضاً منها؛ لجعل المانع منها عدم الاستقرار، لا عدم الأرضية.

وكيف كان؛ لا شبهة في دلالتها على أرضية الطين الذي تستقر عليه الجبهة لتماسكه.

وتدل عليه رواية زرارة، عن أحدهما عليهما السلام قال قلت: رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء، وفيها طين، ما يصنع؟ قال: «يتيمم؛ فإنه الصعيد»^(٢).

نعم، ربما يشعر قوله في مرسله علي بن مطر: «صعيد طيب وماء طهور»^(٣)

١ - الكافي ٣: ٣٩٠ / ١٢، تهذيب الأحكام ٢: ٣١٢ / ١٢٦٧، و: ٣٧٦ / ١٥٦٢، وسائل

الشيعة ٥: ١٤٣، كتاب الصلاة، أبواب مكان المصلي، الباب ١٥، الحديث ٩.

٢ - يأتي منه الكامل في الصفحة ١٩٧.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

في خلاف ذلك، لكن الظاهر منها أيضاً جواز التيمّم به لكونه صعيداً، وأمّا قوله: «وماء ظهور» فلا بدّ من رفع اليد عن ظاهره؛ لعدم صدق «الماء» عليه بالبداهة، فلعلّ المراد أنّه صعيد طيّب فيه ماء ظهور لا يمنع عن التيمّم به، تأمّل.

وكيف كان؛ بناءً على صدق «الأرض» على الطين ببعض مراتبه، يجوز التيمّم به اختياراً ولو كان بحيث تتلخّط اليد بالضرب عليه؛ لظاهر الكتاب والسنة، فلا بدّ من قيام دليل على عدم الجواز يقيد إطلاقهما، وهذا بخلاف الغبار والوحل الذي لا يصدق عليه «الأرض» فلا بدّ فيهما من قيام الدليل على صحّته. ويظهر ممّا ذكر تقدّم التيمّم بالطين على التيمّم بالغبار بمقتضى الكتاب والسنة؛ للصدق في الأوّل دون الثاني.



هذا حال الأدلة العامة.

مركزية تكملة برهان

مقتضى الأدلة الخاصّة

وأما الأدلة الخاصّة، فقد استدلّ^(١) على تأخّر الطين عن الغبار - فضلاً عن الأرض - بروايات، كموثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن كان أصابه الثلج فليُنظر لبند سرجه فليتيّم من غباره أو من شيء معه، وإن كان في حال لا يجد إلّا الطين فلا بأس أن يتيمّم منه»^(٢) وقريب منها صحيحة رفاعة^(٣). وأمّا ما جعلها في «الوسائل» رواية أخرى عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام

→ الباب ٩، الحديث ٦.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٦ / السطر ١١.

٢ - تقدّمت في الصفحة ١٨٤.

٣ - تقدّمت في الصفحة ١٨٤.

-وهي الرواية الثالثة من الباب^(١) - فالظاهر أنها قطعة من الرواية المتقدمة، لا رواية مستقلة.

ووجه الاستدلال بهذه الروايات قوله: «وإن كان في حال...» إلى آخره؛ حيث علق فيها جواز التيمم بالطين على عدم شيء يستيمم به؛ ولو مثل اللبّد والثوب، ومقتضاه تأخر رتبته عنه.

وفيه: أن الظاهر من قوله: «إن كان أصابه الثلج» - بعد عدم جواز الأخذ بإطلاقه، كما مرّ في المسألة السابقة^(٢) - هو كونه بحيث يتعدّر أو يتعسر التيمم معه بالأرض؛ أي لا يمكن رفع الثلج والتيمم بها، فيكون عدم إمكان التيمم بالأرض ولو كانت طيناً، مفروضاً في الروايات، فكأنه قال: «مع عدم المصداق الاختياري يتيمم بالاضطراري» وهو الغبار الذي مرّ أنه ليس بأرض^(٣)، فحينئذٍ لا يجوز حمل قوله: «وإن كان في حال لا يجد إلا الطين...» إلى آخره، على تعليق التيمم به على عدم الغبار، بل هو محمول على فقدان الأرض غير الطين. بل بعد صدق «الأرض» على الطين عرفاً، لا ينقدح في الذهن تأخره عن الغبار الذي هو فرد اضطراري وليس بأرض، فيوجب ذلك ظهوراً فيما ذكرنا لو نوقش في ظهوره ذاتاً في ذلك، مع أن المناقشة في غير محلّها ظاهراً.

نعم، لو كان قوله: «إن كان أصابه الثلج» كناية عن فقدان الأرض غير الطين، لكان لما ذكر وجهه. لكن لو كان المراد ذلك لكان ذكر المطر أولى، فذكر الثلج خصوصاً في تلك الآفاق التي لا ينزل فيها الثلج، وترك المطر الذي هو أولى بالذكر - لكثرة الابتلاء به وأسرعيته في تطيين الأرض - دليل على أن له دخالةً

١ - وسائل الشيعة ٢: ٢٥٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٣.

٢ - تقدّم في الصفحة ١٨٨ - ١٨٩.

٣ - تقدّم في الصفحة ١٨٦ - ١٨٧.

في الحكم، وللإمام عليه السلام عناية في ذكره، وليس فيه ما يوجب الخصوصية إلا حيلولته عن الوصول إلى وجه الأرض، فكأنه قال: «إذا لم يمكن التيمّم بالأرض لإصابة الثلج وحيلولته، يتيمّم بالغبار، وإن أمكنه لكن لا يجد إلا الطين، فلا بأس بالتيمّم به» فتدلّ على تقدّم الطين على الغبار.

وأما تقدّم الأرض الجافة على الطين، فمبنيّ على أنّ مفهوم «لا بأس» البأس بمعنى الممنوعة، وأما إذا كان المراد التنزيه - خصوصاً في مثل التيمّم بالطين متى يوجب تلطّخ اليد والوجه، وربما ينافي النظافة المطلوبة - فلا، ومع احتمال عدم ظهوره في الأوّل، لا يمكن رفع اليد عن إطلاق الأدلّة بها.

أدلة تقدّم الطين على الغبار

وتدلّ على تقدّم الطين على الغبار وعرضيته مع الأرض، رواية زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: قلت: رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء، وفيها طين، ما يصنع؟ قال: «يتيمّم؛ فإنّه الصعيد».

قلت: فإنّه راكب ولا يمكنه النزول من خوف، وليس هو على وضوء، قال: «إذا خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف قوت الوقت فليتيمّم؛ يضرب بيده على اللبد والبرذعة ويتيمّم ويصلي»^(١).

فقوله: «فإنّه الصعيد» إشارة إلى جواز التيمّم به اختياراً؛ لكونه الصعيد الذي أمر الله تعالى بالتيمّم منه، ولا ريب في أنّ قوله: «فإنّه راكب» ظاهر في أنّ الداخل على الأجمة الكذائية راكب، ويخاف على نفسه أن ينزل؛ لكونها مأوى

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٧، وسائل الشيعة ٣: ٢٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم.

الأسد، والحمل على سؤال مستأنف^(١) خلاف الظاهر جداً، فحيثُ تدلُّ على تقدُّم الطين على الغبار.

ويدلُّ عليه أيضاً إطلاق رسالة عليّ بن مطر، عن بعض أصحابنا قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب، أيتيمم بالطين؟ قال: «نعم؛ صعيد طيّب وماء طهور»^(٢).

والظاهر من قوله: «صعيد...» إلى آخره أنّه فرد اختياري لا منع من التيمم به، والماء الذي فيه لا مانع منه.

أما صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به؛ فإنَّ الله أولئى بالعذر؛ إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبند تقدر أن تنفضه وتيمم به»^(٣).

فمع قطع النظر عن سائر الروايات، ظاهرة في أنّ الطين فرد اضطراري عذري متأخر عن الأفراد الاختيارية، وعن غبار الثوب أو اللبند الذي هو فرد اضطراري أيضاً.

لكن لا يبعد أن يكون التصرف فيها - بحمل القدرة على النفض على ما إذا حصل به مقدار من التراب يمكن إيجاد الفرد الاختياري معه، خصوصاً مع قوله: «إذا لم يكن معك...» إلى آخره عقيب قوله: «فإنَّ الله أولئى بالعذر» فإنَّ ظاهره أنّ الطين مصداق عذري، دون التيمم بما نفض فإنه مصداق غير عذري -

١ - مصابح الفقيه، الطهارة: ٤٧٦ / السطر ٣٠ - ٣١.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٦.

٣ - الكافي ٣: ٦٧ / ١، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٧.

أهون من التصرف في سائر الأدلة، كقوله: «فإنه صعيد» خصوصاً مع بُعد تقديم ما ليس بصعيد على الصعيد. نعم ظاهرها أن التراب مقدّم على الطين.

هذا كله إذا أريد بـ«الطين» في جميع الروايات معنى واحد.

لكن يمكن الجمع بينها بوجه آخر: وهو حمل ما دلّ على جوازه اختياراً على الطين الذي يصدق عليه «أنه صعيد» بقرينة قوله في رواية زرارة: «إنه الصعيد» وحمل صحيحة أبي بصير على الوحل الذي يكون مصداقاً عذرياً؛ بقرينة قوله: «إن الله أولى بالعذر» لعدم تناسبه مع الطين الصادق عليه «الصعيد» خصوصاً مع جعله في الصحيحة متأخراً عن الغبار الذي لا تصدق عليه «الأرض» بلا إشكال.

وإن شئت قلت: إن إطلاق صدرها وإن يقتضي كون المراد بـ«الطين» أعم من الوحل، ويمكن جعل قوله: «إن الله أولى بالعذر» دليلاً على أن مطلق الطين فرد اضطراري، لكن كون التعليل بأمر ارتكازي - وهو أنه مع عدم إمكان الصعيد والعذر منه، يتيم بالطين - يمنع عن إطلاقه، فيفهم منه أن المراد به ما لا يصدق عليه «الأرض» أي الوحل، خصوصاً مع بُعد تأخر الأرض عن الغبار، فيكون مقتضى الصحيحة تأخر الوحل عن الغبار، وهي نصير قرينة على سائر الروايات، كموثقة زرارة^(١) وصحيحة رفاعه^(٢)؛ ولو مع قطع النظر عن رواية زرارة ومرسلة ابن مطر.

فتحصل مما ذكر: أن مقتضى الجمع المذكور جواز التيمم بالطين الصادق عليه «الأرض» اختياراً، وعند الاضطرار يقدم الغبار على الوحل الذي هو خارج عن مسمى «الأرض» حفظاً لظهور صحيحة أبي بصير.

١ - تقدّمت في الصفحة ١٨٤.

٢ - تقدّمت في الصفحة ١٨٤.

النكتة في تعبير الفقهاء بـ«الوحد»

ولعلّ تعبيرات الفقهاء في المتون بـ«الوحد» للجمع المذكور، مع تطابق النصوص جميعاً على ذكر «الطين» وكان المناسب تبعيتهم لها في التعبير، كما هو بناؤهم في سائر الموارد غالباً، خصوصاً قدماء أصحابنا، فرفع اليد عما في النصوص بعنوان مغاير في الجملة للطين، لا بدّ له من نكتة لا يبعد أن تكون ما ذكرناه من الجمع، قال الشيخ في «النهاية»:

«فإن كان في أرض وحلة لا تراب فيها ولا صخر، وكانت معه دابة، فلينفض عرفها أو يبد سرجها ويتيمم بغبرته. فإن لم يكن معه دابة وكان معه ثوب يتيمم منه.

فإن لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه جميعاً على الوحد، ويمسح إحداهما بالآخرى، وينفضهما حتى يزول عنهما الوحد، ثم يتيمم، ولا يجوز التيمم بما لا يقع عليه اسم «الأرض» بالإطلاق سوى ما ذكرناه»^(١) انتهى.

وهي - كما ترى - تدلّ على أنّ الوحد بما أنّه لا يصدق عليه عنوان «الأرض» لا يجوز التيمم به، فدلّت على أنّ اختصاصه بالذكر لأجل عدم صدقها عليه، فذكر الوحد الذي هو الطين الرقيق، وترك ما في النصوص وتعليله ذلك، دليل على عناية به، ولعلّها ما ذكرناه، وإلا فلا وجه لرفع اليد عن النصوص بما يخالفها.

وقد عبّر بـ«الوحد» في «المراسم» و«الوسيلة» و«الشرائع» و«النافع» و«القواعد» و«التذكرة» و«المتنهي» قائلاً: «ولو لم يجد إلاّ الوحد يتيمم به، وهو

مذهب علمائنا»^(١) وإن عبّر بالطين أيضاً في خلال المسائل. لكن الظاهر من تلك العبارة أنّ التيمّم بالوحدل مذهب علمائنا. وكذا عبّر به في «الإرشاد» و«الروض»^(٢) وعن «الدروس»^(٣).

وفي «مفتاح الكرامة» في ذيل قول الماتن: «ولا بالوحدل» قال: «أي لا يجوز التيمّم بالوحدل اختياراً، كما صرح به المصنّف وغيره، وفي «مجمع البرهان» عدم ظهور الخلاف فيه^(٤)...»^(٥) إلى آخر ما قال، حيث يظهر منه أنّ معقد عدم ظهور الخلاف عنوان «الوحدل».

ولا اعتماد على تفسير المتأخّرين المتون المشتملة على «الوحدل» بـ«الطين» فإنّ الظاهر أنّ التفسير حسب اجتهادهم وعلى ما وجدوا النصوص كذلك، قال في «مفتاح الكرامة»: «والوحدل: هو الطين الرقيق، كما نصّ عليه جماعة من الأصحاب^(٦)»^(٧) وهذا أيضاً دليل على عناية منهم بذكر الوحدل مقابل الطين.

وكيف كان: لا ريب في أنّ تطابقهم على التعبير به، ليس من باب الاتفاق بلا عناية منهم بمعنى الوحدل، مع ما عرفت من حكاية تفسير جماعة منهم

١ - المراسم: ٥٣، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧١، شرائع الإسلام ١: ٣٩ و ٤٠، المختصر النافع: ١٧، قواعد الأحكام ١: ٢٣ / السطر ٢، تذكرة الفقهاء ٢: ١٨٠ و ١٨١، منتهى المطلب ١: ١٤٢ / السطر ٣٤.

٢ - إرشاد الأذهان ١: ٢٣٤، روض الجنان: ١٢٠ / السطر ٢٧ و ٢٩.

٣ - الدروس الشرعية ١: ١٣٠.

٤ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٢.

٥ - مفتاح الكرامة ١: ٥٢٩ / السطر ٢٥.

٦ - جامع المقاصد ١: ٤٨١، مدارك الأحكام ٢: ٢٠٤، كشف اللثام ٢: ٤٥٠.

٧ - مفتاح الكرامة ١: ٥٣٠ / السطر ٢٦.

بـ«الطين الرقيق» ولا يمكن حمل كلامهم على أن المراد به الطين مع ما عرفت، ومع تفسير أئمة اللغة «الوَحْل» بـ«الطين الرقيق»، ففي «الصحاح»: «الوَحْل: الطين الرقيق»^(١) وفي «القاموس»: «الْوَحْل - ويَحْرَك -: الطين الرقيق ترتطم فيه الدواب»^(٢) فما في «مفتاح الكرامة» حكاية عنه تفسيره بـ«الطين» مخالف لما فيه. وفُسِّرَ في «المنجد» و«المجمع» بـ«الطين الرقيق»^(٣) وقد ذكر الفقهاء الموتحل والغريق في باب صلاة الخوف قرينين^(٤)، والمراد به من غرق في الوَحْل؛ وهو الطين الرقيق الذي يغرق الإنسان فيه.

ومع ما عرفت لا يمكن دعوى الشهرة أو الإجماع على تأخر الطين الغليظ المتماسك الذي يصدق عليه «الأرض» عن الصعيد، فضلاً عن تأخره عن الغبار، ولا أقل من الشك فيه، ومعه لا يمكن رفع اليد عن إطلاق الكتاب والسنة ومقتضى الجمع بين الأدلة؛ وإن عُبِّرَ بعضهم بـ«الطين» كالشيخ في «الخلافا»^(٥)، بل ولو نوقش في ظهور الأدلة فيما ذكرناه وفي اقتضاء الجمع المذكور، فلا أقل من أن ما ذكرناه احتمال مساو لما ذكروه، ودعوى الظهور فيما قالوا ممنوعة، فلا يجوز رفع اليد عن إطلاق الآية والروايات الصحاح، إلا أن يمنع صدق «الأرض» على الطين بجميع مصاديقه، أو يدعى انصراف الأدلة إلى غيره، وهما ممنوعان مردودان إلى المدعي.

١ - الصحاح ٥: ١٨٤٠.

٢ - القاموس المحيط ٤: ٦٥.

٣ - المنجد: ٨٩١، مجمع البحرين ٥: ٤٩٠.

٤ - المقنعة: ٢١٥، النهاية: ١٢٨ و ١٢٩، غنية النزوع ١: ٩٢، تحرير الأحكام ١: ٥٥ /

السطر ٢٥.

٥ - الخلافا ١: ١٥٥.

كيفية التيمّم بالوحد

ثم إن مقتضى إطلاق الأدلة أنّه ليس للتيمّم بالوحد كيفية خاصة، بل كيفيته هي المعهودة المتداولة في التيمّم بالأرض. نعم لا مانع من فرك الطين من اليد، بل لا يبعد استحبابه إن قلنا باستحباب النفض؛ بدعوى استفادته من أدلة النفض^(١).

ولعلّه مراد الشيخ المفيد^(٢) كما أنّه ظاهر شيخ الطائفة في عبارته المتقدمة، حيث قال: «وضع يديه جميعاً على الوحد، ويمسح إحداهما بالأخرى، وينفضهما حتّى يزول عنهما الوحد، ثم يتيمّم»^(٣) فما نسب إليه من مخالفته للأصحاب^(٤) ليس على ما ينبغي.

بل لا يبعد أن يكون ذلك أيضاً مراد صاحب «الوسيلة» قال:

«فإن لم يكن معه شيء من ذلك ووجد وحلاً يتيمّم منه، وضرب يديه عليه، وقد أطلق الشيوخ^(٥) ذلك على الإطلاق، والذي تحقق لي منه أنّه يلزمه أن يضرب يديه على الوحد قليلاً، ويتركه عليها حتّى يبس، ثم ينفض عن اليد ويتيمّم به»^(٥) انتهى.

فإن الظاهر من تعليق جواز التيمّم بالوحد على عدم وجود شيء ممّا يتيمّم به

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٢ و ٦.

٧، والباب ١٢، الحديث ٢ و ٤.

٢ - المقنعة: ٥٩.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٠٠.

٤ - جواهر الكلام ٥: ١٤٨، مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٦ / السطر الأخير.

٥ - الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧١.

أنَّ التيمّم به بهذه الكيفيّة متأخّر عن سائر المراتب، ولو كان مراده الحيلة إلى تحصيل التراب والتيمّم به، لم يكن وجه لذلك التعليق؛ فإنَّ التيمّم بالتراب جائز كان أصله الوحل أو لا. مع أنَّ الظاهر منه أنَّ كلامه في مقابل إطلاق الأصحاب في كيفية التيمّم لبيان لزوم النفض، والظاهر رجوع الضمير في قوله: «ويتيمّم به» إلى الوحل، لا إلى المنفوض، تأمّل. وكيف كان فالمتبع هو إطلاق الأدلّة. ثمّ إنّ في لزوم تلك الحيلة أو مثلها لتحصيل التراب، كلاماً ربّما يأتي في ذيل مسألة جواز التيمّم في سعة الوقت.

تتميم

في حكم التيمّم بالثلج

الظاهر انحصار ما يتيمّم به ولو اضطراراً بما ذكر، ومع فقدّه يكون فاقده الطهورين. وحُكي عن ظاهر السيّد وابن جنيد وسألار التيمّم بالثلج^(١). واستدلّ عليه^(٢) بصحیحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أجنب في سفر، ولم يجد إلّا الثلج أو ماءً جامداً، قال: «هو بمنزلة الضرورة يتيمّم، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه»^(٣).

بدعوى: أنَّ الظاهر منها عدم وجدان شيء ممّا يتيمّم به اختياراً واضطراراً. فيكون الظاهر من قوله: «يتيمّم» أنّه يتيمّم بالثلج. ويشهد له قوله: «ولا أرى أن يعود...» إلى آخره، فإنَّ التراب أحد

١ - أنظر المختبر ١: ٣٧٧ - ٣٧٨، المراسم: ٥٣.

٢ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١٤٩ - ١٥٠، مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٨ / الطر ١٥.

٣ - الكافي ٣: ٦٧ / ١، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٩.

الطهورين، ومعه لا يوبق دينه.

وفيه: أن الظاهر من قوله: «ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً» هو عدم وجدان الماء، لا عدم وجدان الأرض ولا الطين ولا الغبار، وقوله: «يتيمّم» في مقام الجواب؛ أي إذا لم يجد ماءً وكان الماء جامداً يتيمّم، وعدم ذكر ما يتيمّم به لأجل وضوحه بنصّ الكتاب والسنة، ولو كان المراد التيمّم بالثلج كان عليه التصريح. مع كونه مخالفاً لما ذكر، وقد مرّ دلالة ذيلها على عدم جواز تحصيل الاضطرار عمداً والتيمّم بالتراب.

وقوله: «لا أرى أن يعود...» إلى آخره؛ أي لا يعود إلى أرض لا يجد فيها ماءً للطهارة، ومجرّد كون التراب أحد الطهورين، لا يوجب جواز تحصيل الاضطرار، كما مرّ في أوائل هذه الوجيزة^(١).

وأما التمسك^(٢) بقاعدة الاحتياط والشغل. وقوله: «الصلاة لا تترك بحال»^(٣) فهو كما ترى. مع حكومة «لا صلاة إلا بطهور»^(٤) على مثل «الصلاة لا تترك بحال» لو سلّم وروده. مع أنّه لا يوجب طهوريّة ما ليس بطهور. بل مقتضاه عدم سقوط الصلاة مع فقد الطهور، لا جعل ما ليس بطهور طهوراً، وسيأتي تنمّة لذلك في محله إن شاء الله^(٥).

١ - تقدّم في الصفحة ١٤.

٢ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١٤٩، مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٨ / السطر ١٥.

٣ - لم نثر على نصّ بهذا اللفظ ولكن ورد «لا تدع الصلاة على حال».

أنظر وسائل الشيعة ٢: ٣٧٣، كتاب الطهارة، أبواب الاستحاضة، الباب ١، الحديث ٥.

٤ - وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ١ و٦.

٥ - يأتي في الصفحة ٣٦١.

حول كلام المفيد في التوضي بالثلج مثل الدهن

وعن المفيد في «المقنعة»: «وإن كان قد غطاها الثلج، ولا سبيل إلى التراب، فليكسره وليتوضأ به مثل الدهن»^(١) انتهى.

وفيه: أنه إن كان مراده بـ «التوضي مثل الدهن» هو مسح الأعضاء بدل الغسل بدعوى أنه ميسوره؛ فإنه عبارة عن إيصال الماء وإجرائه عليه، ومع عدم إمكان ذلك لا يسقط ميسوره؛ وهو إيصال رطوبة الماء وبساته إلى العضو ومسحه به، كما تشهد به رواية عبداً أعلی، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري، فجعلت على إصبعي مرارة، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: «يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل؛ قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾»^(٢) امسح عليه»^(٣).

فإذا كان المسح على المرارة ميسور المسح على البشرة - لانحلال المسح عليها إلى الإمرار ومماسه الماسح للممسوح، فإذا رفعت المماسه للخرج بقي الإمرار على الملاصق بالعضو؛ لارتكازية قاعدة «الميسور...» - يكون المقام كذلك جزماً.

فيرد عليه: - بعد الغض عن سند القاعدة، وعدم ثبوت جبره، وعدم ثبوت كونها عقلائية يتكل عليها العقلاء في أمورهم - أن عنوان «المسح» مقابل بل مبين للغسل، ولا يكون ميسوره عرفاً، ولا يعتني العرف بهذه التحليلات العقلية.

١ - أنظر المعتمد ١: ٢٧٨، المقنعة: ٥٩.

٢ - الحج (٢٢): ٧٨.

٣ - الكافي ٣: ٣٣ / ٤، تهذيب الأحكام ١: ٣٦٣ / ١٠٩٧، وسائل الشيعة ١: ٤٦٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٢٩، الحديث ٥.

مع أنّ الغسل بالماء لا ينحلّ إلى وصول الرطوبة التي ليست بماء، بل أثره عرفاً ومغايرة له ذاتاً، فلا مجال للتمسك بالقاعدة في مثله.

وأما رواية عيد الأعلى وإن كانت موهمة لذلك، لكن التأمل فيها يدفع التوهم؛ فإنّ المفروض فيها حكمان؛ أحدهما؛ عدم لزوم المسح على البشرة، والثاني؛ لزوم المسح على المرارة، وما يعرف من كتاب الله - أي آية عدم جعل الحرج التي تمسك بها أبو عبد الله عليه السلام - هو الحكم الأول؛ ضرورة أنّ الاستفادة منها ليس إلّا عدم جعل التكاليف الحرجية، وأما جعل البدل وبقاء الوضوء المركّب من المسح والغسل بعد تعذّر بعض أجزائه، فلا يكاد يستفاد ويعرف منها.

مضافاً إلى وضوح عدم كون المسح على المرارة ميسور المسح على البشرة، فلو صحّ التقريب والتحليل المتقدّم لصحّ أن يقال؛ إنّ المسح على البشرة منحلّ إلى أصل المسح، وكونه باليد، وكونه على البشرة، وكونه بأثر الماء المنحلّ إلى مطلق المائع والخصوصيّة، فإذا تعذّر الجميع يجب المسح ولو بأثر مائع غير الماء على غير البشرة وبغير آية اليد، وهو كما ترى.

وبالجملة؛ إنّ المسح على الخرقه ليس ميسور المسح على الرجل؛ ولو كانت الخرقه متصلة وملصقة بها.

والظاهر أنّ استناده على الآية إنّما هو للحكم الأول؛ أي عدم لزوم المسح على البشرة، وقوله؛ «امسح عليه» - خصوصاً عقيب التمسك بها - حكم تعبّدي آخر لا يمكن معرفته منها.

فتحصّل ممّا ذكر؛ أنّ التمسك بالقاعدة لتبديل الغسل بالماء بالمسح بالثلج، في غير محلّه.

وقد يتوهم^(١) دلالة طائفة من الروايات على جواز الاغتسال والتوضي مسحاً بدل الغسل، كصحيحة علي بن جعفر ورواية معاوية بن شريح وسيأتي حالها عن قريب.

وإن كان مراده من «التوضي بمثل الدهن» الاكتفاء بأقل مراتب الغسل، كما هو مقتضى الروايات في الوضوء.

فيرد عليه: أنه مع إمكان الوضوء به بلا حرج - كما هو كذلك في الوضوء نوعاً - فلا وجه لتأخره عن التراب، ومع حرجيته لا يجب، ويكون فاقد الظهورين.

وقد يوجه قوله: بأن التيمم في موارد الحرج لما كان رخصة لا عزيمة، يجوز تحمّل المشقة بالوضوء والغسل مع حرجيتهما، ويجوز تركهما والتيمم. وجعل ما ذكر وجه الجمع بين طائفة من الروايات - كروايتي محمد بن مسلم ومعاوية بن شريح وصحيفتي علي بن جعفر - وبين صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة^(٢)؛ بحمل ما عدا الأخيرة على جواز الوضوء والغسل مع حرجيتهما، والأخيرة على جواز التيمم وعدم تعيينه^(٣).

وقد تقدّم كون ما يرفع بدليل الحرج عزيمة لا رخصة بما لا مزيد عليه^(٤). والأول في المقام نقل الروايات حتى يتضح حال التوهم المتقدم - أي تبديل الغسل بالمسح - والدعوى المتقدمة في توجيه كلام الشيخ المفيد^(٥) فعن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله^(عليه السلام) عن الرجل يجنب في السفر لا يجد

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٧ / السطر ١٢.

٢ - تقدّمت في الصفحة ٢٠٤.

٣ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٧ / السطر ٣٥.

٤ - تقدّم في الصفحة ١٠١.

إلا الثلج، قال: «يغتسل بالثلج أو ماء النهر»^(١).

وعن معاوية بن شريح قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال: يصيبنا الدَّمَقُ والثلج، ونريد أن نتوضّأ، ولا نجد إلا ماءً جامداً، فكيف أتوضّأ، أدلك به جلدي؟ قال: «نعم»^(٢).

وفي صحيح علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء، لا يكون معه ماء، وهو يصيب ثلجاً وصعيداً؛ أيهما أفضل أيتيمّم، أم يمسح بالثلج وجهه؟ قال: «الثلج إذا بلّ رأسه وجسده أفضل، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمّم»^(٣) وقريب منها روايته الأخرى^(٤).

وقد يتوهم منها - خصوصاً من رواية معاوية - وجوب المسح بالثلج في صورة فقدان الماء وعدم إمكان الغسل^(٥).

وفيه ما لا يخفى؛ أمّا قوله في رواية ابن مسلم: «يغتسل بالثلج أو ماء النهر» فهو ظاهر في أنّ الاغتسال بهما سواء، وهو خلاف المطلوب. مضافاً إلى أنّ مسح الثلج بالبشرة غير الاغتسال به بالبداهة.

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٥٠، وسائل الشيعة ٢: ٢٥٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ١.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٢٢، وسائل الشيعة ٢: ٢٥٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ٢.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٢ / ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ٣.

٤ - قرب الإسناد: ١٨١ / ٦٦٨، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ٤.

٥ - مصباح الفقيد، الطهارة: ٤٧٧ / السطر ١٣.

والظاهر أنّ مراده من «الاجتسال به» هو ذلك على الجسد بنحو يحصل به أقل مراتب الغسل، وقد تقدّم^(١) في باب الوضوء والغسل: أنّ المعتبر في ماهيتهما ليس إلّا أقلّ مراتب الجريان ولو بإعانة اليد، وليس الغسل فيهما كالغسل من القذارات، كما هو المصرّح به في الروايات^(٢).

وبالجملة: إنّ المتفاهم من هذه الرواية اعتبار تحقّق عنوان «الغسل» وهو موقوف على إجراء ماء الثلج على البشرة في الجملة؛ ولو بالدلك وإعانة حرارة البدن.

وأما رواية ابن شريح فليست في مقام بيان كفاية المسح عن الغسل، بل يعد فرض إرادة الوضوء المعهود بين المسلمين المصرّح به في الكتاب والسنة - وهو الغسلتان والمسحتان - سأل عن نحو تحصيله بنحو ذلك الماء الجامد على العضو، فالسؤال عمّا يتوضأ به، لا عن تبديل الوضوء بغيره، كما لا يخفى على المتأمل.

ولعلّ احتمال اعتبار كون ما يتوضأ به قبل الغسل به ماءً مطلقاً، أو احتمال لزوم إجراء الماء على العضو كإجرائه في باب غسل القذارات، صار منشأً لسؤاله. وأما صحيحة علي بن جعفر فلولا ذيلها لكانت ظاهرة فيما يتوهم. على تأمل فيه ناشئ من أنّ ارتكازية اعتبار الغسل في ماهية الاجتسال تمنع عن ظهور قوله: «إذا بلّ رأسه وجسده» في الرطوبة التي لا يحصل منها أقلّ مراتب الغسل. لكن صراحة قوله: «فإن لم يقدر أن يغتسل به فليستيم» رافعة للتوهم والإجمال على فرضه. بل هو حاكم على الظهور البدوي للمصدر لو سلّم ذلك. هذا حال التوهم المتقدّم.

١ - الطهارة (تقريرات الإمام الخميني رحمته الله) الفاضل اللكراني: ٤٢٠.

٢ - راجع وسائل الشيعة ١: ٤٨٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٥٢.

وأما الدعوى المتقدّمة، فصحّتها مبنية على أن يكون الموضوع في تلك الروايات، فرض حرجية الوضوء والغسل. فيقال: إنّ تجويزهما مع فرضها دليل على كون السقوط رخصة لا عزيمة، فيحمل الأمر بالتيمّم في صحيحة ابن مسلم عليه، فيكون ذلك طريق جمع بين الروايات.

وفيه: منع كونها في مقام بيان حال حرجيتهما، بل هي في مقام بيان حكم آخر، بخلاف صحيحة محمّد بن مسلم المتقدّمة.

أما رواية ابن مسلم وإن كان ظاهر صدرها، السؤال عن تكليفه عند عدم وجدان غير الثلج، فيكون مطابقاً لصحيحته في ذلك، لكن الظاهر من الجواب، بيان كون الاغتسال بالثلج وبماء النهر سواء، فهو في مقام بيان صحّة الاغتسال به كالاغتسال بماء النهر، وأما لزومه أو جوازه فلا يفهم منه؛ لعدم كونه من هذه الجهة في مقام البيان، فهو كقوله ابتداءً: «إنّ الوضوء بالثلج كالوضوء بماء النهر» لا يدلّ إلّا على التسوية بينهما، وأما مع حرجيته فيجوز أو يجب فلا يستفاد من مثله.

مع أنّه على فرض تسليم شموله لحال الحرج، يكون إطلاقاً يجب تقييده بأدلة الحرج الحاكمة على المطلقات، ودعوى كون المفروض حرجية الاغتسال ممنوعة.

وأما رواية ابن شريح، ففي مقام بيان جواز الوضوء بذلك الثلج على العضو، ولا إشعار فيها بفرض الحرج، كما لا يخفى. مع أنّ الوضوء بالثلج ليس حرجياً نوعاً. وكيف كان لا يمكن الاتكال عليها للمدعى.

كما أنّ صحيحة علي بن جعفر أيضاً تكون في مقام بيان حكم آخر؛ وهو أفضلية التيمّم أو المسح بالثلج، فلا يكون المفروض فيها حرجياً. والاستدلال بقوله: «أفضل» الظاهر في كون التيمّم أيضاً جائزاً ولو كان مفضولاً، وإن لا يخلو

من وجه، لكن مع قرب احتمال أن ذكره لأجل وجوده في السؤال، لا لأجل عناية بصحة التيمم في الفرض - ولهذا قال في ذيلها: «فإن لم يقدر أن يغتسل به فليتيمم» الظاهر في أن التيمم إنما هو مشروع مع عدم القدرة، كما هو المرتكز في الأذهان والمستفاد من الكتاب والسنة، كما تقدّم^(١) - لا يفهم منه ما يدعى. وليس «الأفضل» في هذه الرواية إلا كقوله في صحيحة ابن سنان الواردة في خوف العطش: «فإن الصعيد أحب إلي»^(٢) وكقوله في رواية ابن أبي يعفور مع فرض كون الماء بقدر شربه: «يتيمم أفضل»^(٣).

والإنصاف: أنه لا يمكن رفع اليد عما تقدّم^(٤) من ضروب الاستدلال - كتاباً ورواية - على كون السقوط في مورد الحرج عزيمة بمثل هذا الإشعار الضعيف. وبما ذكرنا يرفع التضادّ والمعارضة - المتوهّمان بين تلك الروايات، وبين صحيحة محمد بن مسلم الظاهرة في أن موردها حرجية الغسل - بوجوه، فتدبر.

١ - تقدّم في الصفحة ١٢ - ١٥.

٢ - الكافي ٣: ٦٥ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٧، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ١.

٣ - الكافي ٣: ٦٥ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ٤.

٤ - تقدّم في الصفحة ١٠١.

المبحث الثالث

في كيفية التيمّم

وإن كان الترتيب يقتضي أن يذكر أولاً ما له دخل في ماهيّة التيمّم من الأجزاء المقرّمة لها، ثمّ تُذكر شروطها وما هي خارجة عن حقيقتها، لكن وقع خلاف الترتيب تبعاً لبعض السّتون^(١)، والأمر سهل، وكيف كان:

يعتبر في التيمّم أمور:

١ - وهو متن الشرائع كما صرح رحمته به في الجزء الأوّل من كتاب الطهارة: ٣٢٩، أنظر شرائع الإسلام ١: ٤٠.



مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی

الأمر الأول في اعتبار النية

وقد فرغنا من المباحث المتعلقة بها في مبحث الوضوء^(١)، ونتعرّض في
المقام لبعض المباحث المتعلقة بخصوص التيمم:

عدم لزوم قصد البدلية

منها: إنّ مقتضى ما حقق في محلّه من أصالة التوصلية في الأوامر - إمّا
للإطلاق اللفظي؛ لجواز أخذ جميع القيود حتّى ما تأتي من قبل الأوامر في
متعلقاتها، كما هو التحقيق^(٢)، وإمّا للإطلاق المقامي؛ بعد كون بيان جميع القيود
الدخيلة في المتعلقات المؤثرة في حصول الغرض، من وظائف المولى، وإمكان
بيانها بدليل منفصل^(٣) - عدم وجوب شيء في التيمم سوى الضرب والمسحات
المأخوذة في الأدلة كتاباً وسنة.

ولا إشكال في إطلاق طائفة من الروايات، كموثقة زرارة، عن أبي جعفر

١ - الطهارة (تقريرات الإمام الخميني رحمته الله) الفاضل للكراني: ٢٤٧.

٢ - راجع مناهج الوصول ١: ٢٧٤.

٣ - نهاية الأفكار ١: ١٩٩.

في التيمم قال: «تضرب بكفك الأرض، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»^(١) وقريب منها صحيحة المرادي^(٢)، وكبعض ما وردت في قضية عثمان بن ياسر^(٣) وغيرها^(٤).

بل الظاهر إطلاق الآية الكريمة^(٥) أيضاً، كما يشهد به بعض ما ورد من تمسك المعصوم بالخصوصيات المأخوذة فيها^(٦) مثلاً لا مجال له إلا للإطلاق.

لكن يجب الخروج عن مقتضى الإطلاق بقيام الإجماع - بل الضرورة - على عبادية التيمم ولزوم النية والإخلاص فيه. وقد مرّ في بعض المباحث السالفة^(٧) وفي بحث الأصول: أنّ مناط عبادية الطهارات الثلاث، ليس الأمر الغيرية من غاياتها ولو قلنا بوجوب المقدمة. مع بطلانه أيضاً، وأنّ عباديتها في رتبة سابقة على تعلّقها بالفرض^(٨).

وكيف كان: لا شبهة في اعتبار النية في التيمم، وقد تظافرت دعوى الإجماع عليه، كما عن «الغنية» و«نهاية الأحكام» و«الذكرى» و«إرشاد

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٩ / ٦٠٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٢.

٣ - دعائم الإسلام ١: ١٢٠، تفسير العيّاشي ١: ٢٤٤ / ١٤٥، مستدرک الوسائل ٢: ٥٣٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ٢ و ٤، وقد تقدّم في الصفحة ١٥٨ أيضاً.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٣.

٥ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٦ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٣، الحديث ١.

٧ - تقدّم في الصفحة ٩.

٨ - مناهج الوصول ١: ٢٨٣، تهذيب الأصول ١: ٢٥١.

الجعفرية» و«المدارك» و«كشف اللثام»^(١) بل عن «المعتبر» و«التذكرة» و«جامع المقاصد» و«روض الجنان» إجماع علماء الإسلام عليه^(٢).

وعن «المنتهى»: «لا نعرف فيه خلافاً، وبه قال أهل العلم سوى ما حكى عن الأوزاعي والحسن بن صالح بن حي^(٣)»^(٤).

بل لزوم النية وقصد القربة والإخلاص فيه وفي أخويه ضروري في الفقه، ولزوم الإخلاص في العبادة مستفاد من السنة المستفيضة^(٥).

وأما اعتبار قصد الوجه والتمييز في النية وغيرهما - كقصد البدلية - فلا دليل عليه. بل مقتضى الإطلاق عدمه ولو قلنا: بأن التيمم بدل عن الوضوء والغسل؛ فإن عنوان البدلية - بناءً عليه - ثابت لنفسه من غير دخالة للقصد فيه. بل في إمكان ذلك تأمل وإشكال.

مع أنه لا دليل على كونه بدلاً منهما، خصوصاً إن أريد بالبدلية كون التيمم بدل الطهور، فإنه مخالف للأدلة، ومجرد كونه أمراً ثابتاً في حال الاضطرار ومصادقاً اضطرارياً، لا يستلزم البدلية؛ فإنها أمر زائد عليه.

فإن أريد بالبدلية كونه مصادقاً اضطرارياً - ولهذا يقال: «إنه بدل اضطراري» - فهذا أمر لا معنى للنزاع فيه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

١ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٣٨ / السطر ١٩، غنية النزوع ١: ٦٢، نهاية الأحكام ١:

٢٠٣، ذكرى الشيعة ٢: ٢٥٦، مدارك الأحكام ٢: ٢١٥، كشف اللثام ٢: ٤٦٦.

٢ - المعتبر ١: ٣٩٠، تذكرة الفقهاء ٢: ١٨٧، جامع المقاصد ١: ٤٨٨، روض الجنان: ١٢٢ / السطر الأخير.

٣ - المغني، ابن قدامة ١: ٢٥٣.

٤ - منتهى المطلب ١: ١٤٤ / السطر ٣٥.

٥ - راجع وسائل الشيعة ١: ٥٩، كتاب الطهارة، أبواب مقدمة العبادات، الباب ٨.

وإن كان المراد بها أمراً زائداً على ذلك، وعنواناً ملازماً للمصداق الاضطراري، فهو ممنوع؛ فإن المصداق الاضطراري يمكن أن يكون مستقلاً في التأثير في ظرفه، لا نائباً عن غيره وبدلاً عنه، فلا ملازمة بينهما عقلاً ولا عرفاً. ودعوى استفادة ذلك من بعض الأخبار، كصحيفة حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء، أيتيم لكل صلاة؟ فقال: «لا؛ هو بمنزلة الماء»^(١).

وصحيفة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف التيمم؟ فقال: «هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة»^(٢).

وموثقة عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن التيمم من الوضوء والجنابة ومن الحيض للنساء سواء؟ فقال: «نعم»^(٣).

مدفوعة؛ لأن كونه بمنزلة الماء في جواز إتيان الصلوات الكثيرة به، لا يلزم كونه بدلاً منه؛ فإن وحدة منزلة شيئين في حصول أمر - لو لم نقل بكونها دليلاً على استقلال كل في حصوله - لا تكون دليلاً على نيابة أحدهما عن الآخر أو بدليته.

وبالجملة: لا يستفاد منه إلا كون التيمم مثل الوضوء في الحكم المذكور.

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨١، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٠، الحديث ٣.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١١، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٤.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٦.

أو مطلقاً، نظير قوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(١) فإن كون أمير المؤمنين بمنزلة هارون عليه السلام لا يستلزم نيابته عن هارون، وأصالة هارون في نيابته عن موسى، وعدم أصالة المولى عليه السلام في نيابته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما الرواية الثانية فلا إشعار فيها بالمدعى؛ فإن كون التيمم للوضوء لا معنى له بحسب ظاهره، والظاهر أن ذكر الوضوء وغسل الجنابة؛ لمجرد المعرفة عن التيمم الذي هو للحدث الأصغر والأكبر، فلا استفاد منه البدلية بوجه.

وكذا لا استفاد من الثالثة؛ لأن قوله: «من الوضوء» - لولا تعقبه بقوله: «والجنابة ومن الحيض» - لا يبعد ظهوره في البدلية؛ وإن كان وقوعه في لفظ الراوي لا يفيد شيئاً، وليس قول الإمام تقريراً لذلك، لكن مع تعقبه به يدفع ذلك. والإتصاف: أن تلك الروايات لا تكون في مقام إفادة بدلية التيمم وأصالة الوضوء والغسل، بل هي بصدد مجرد المعرفة، نظير قوله في صحيحة محمد بن مسلم بعد بيان التيمم: ثم قال: «هذا التيمم على ما كان فيه الغسل...»^(٢) إلى آخره. بل الظاهر من مثل قوله: «التراب أحد الطهورين»^(٣) وقوله: «إن الله جعلهما طهوراً: الماء، والصعيد»^(٤) عدم البدلية.

ثم إنه لا يبعد أن يكون القائل بكون التيمم مبيحاً لا رافعاً، هو القائل

١ - الخصال: ٥٧٢ / ١، أمالي الصدوق: ١٤٧ / ٧، مستدرک الوسائل: ١٨: ٣٦٧، كتاب

الديات، أبواب ديات الأعضاء، الباب ٢٠، الحديث ٣.

٢ - تهذيب الأحكام: ١: ٢١٠ / ٦١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

الباب ١٢، الحديث ٥.

٣ - لم نعر على نص بهذا اللفظ ولكن يوجد مقارب منه. أنظر وسائل الشيعة ٣: ٢٨١،

كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ١.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ٢٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ٣.

ببديليته: بأن يقول: إنَّ المعتمر في الصلاة هو الطهور، وهو لا يحصل إلا بالوضوء، والغسل، وأما التيمم فبدل عن الطهور، لا موجب له ورافع للحدث، وإلا فلو قيل بحصول الطهور منهما فلا معنى للبديلية، وسيأتي في المسألة الآتية ما هو التحقيق.

ثم إنَّ ما ذكرنا هاهنا من إنكار البديلية بالمعنى المتقدم، لا ينافي ما سيأتي من مراراً من التمسك بإطلاق البديلية وعموم المنزلة^(١)، كما يظهر بالتأمل.

رافعية التيمم للحدث

ومنها: صرح غير واحد^(٢) - بل ادعى الإجماع جماعة^(٣) - بأن التيمم ليس برافع للحدث، بل هو مبيح، فلا يجوز فيه نية الرفع، وقد استدلَّ عليه - بعد الإجماع - بعض وجوه عقلية، سيأتي الكلام فيها وفي حال الإجماع المدعى^(٤).
وليعلم: أنه لا ريب في أنَّ الاستفادة من الأخبار استفادة قطعية أنَّ التيمم طهور، كما أنَّ الوضوء والغسل كذلك، كقوله: إنه «أحد الطهورين»^(٥) و«إنَّ ربَّ الماء هو ربُّ الصعيد»^(٦) و«إنَّ الله جعلهما طهوراً: الماء، والصعيد»^(٧) وإنَّه

١ - يأتي في الصفحة ٣٨٧ و ٣٨٩ و ٤٠٠.

٢ - المبوط ١: ٣٤، جامع المقاصد ١: ٥٠٦، الدروس الشرعية ١: ١٣٤.

٣ - المعتمر ١: ٣٩٤، منتهى المطلب ١: ١٤٥ / السطر ١، تذكرة الفقهاء ٢: ٢١٤.

٤ - يأتي في الصفحة ٢٢٤ - ٢٣٠.

٥ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ١.

٦ - وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٥ و ١٧.

٧ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥، الحديث ٣.

«بمنزلة الماء»^(١) و«جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٢) وإن التيمم «فعل أحد الطهورين»^(٣) و«إن التيمم بالصعيد لمن لم يجد الماء كمن توضأ من غدير ماء»^(٤) و«إن الصعيد طهور المسلم إن لم يجد الماء عشر سنين»^(٥) و«إن التراب طهور المسلم ولو إلى عشر سنين...»^(٦) إلى غير ذلك.

مع ظهور الآية الكريمة^(٧) فيه صدرأً وذيلأً؛ فإن الظاهر عرفاً من جعل التيمم في مقام الضرورة شرطاً للصلاة، أنه في حالها يفيد فائدة الوضوء والغسل ولو بمرتبة نازلة منها، لا كونه أجنبياً عنهما وعن أثرهما، كما هو الظاهر في أمثال المقام، فلو قال الطبيب: «اشرب الدواء الكذائي، ولو لم تجده اشرب كذا» يفهم أنه يفيد فائدة الأول ولو بمرتبة ناقصة منه.

وهذا واضح ولو مع الغض عن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ فإنه كالتص في ذلك، ودعوى كونه مربوطاً بالصدر - أي الوضوء والغسل - كما ترى. نعم، في مقابل ما عرفت بعض روايات، ربما يدعى دلالتها على عدم طهوريته، كصحيفة الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرجل طهوراً، وكان جُباً، فليمسح من الأرض وليصل، فإذا وجد ماء فليغتسل، وقد أجزأته صلاته التي صلى»^(٨).

- ١ - وسائل الشيعة ٣: ٢٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٢، الحديث ٢.
- ٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٧، الحديث ٢ و ٣ و ٤.
- ٣ - وسائل الشيعة ٣: ٢٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٥.
- ٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٧٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩، الحديث ٦.
- ٥ - سنن الترمذي ١: ٨١ / ١٢٤، سنن النسائي ١: ١٧١ (مع تفاوت يسير).
- ٦ - سنن أبي داود ١: ١٤٤ / ٣٣٢ (مع تفاوت يسير).
- ٧ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.
- ٨ - الكافي ٣: ٦٣ / ٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤.

ومثلها صحيحة ابن سنان^(١)؛ فَإِنَّ التَّيَمُّمَ لَوْ كَانَ طَهُورًا لَمْ يَقُلْ: «لَمْ يَجِدْ طَهُورًا» مع إشعار الإجزاء به أيضاً.

وفيه: - بعد كونه من قبيل مفهوم القيد الذي لا نقول بسحبيته، ولَمَّا لم يكن التيمم طهوراً مطلقاً كالماء، كان الكلام مصوناً عن لغوية ذكره - أن مثله لا يقاوم الأدلة الناصّة على طهوريته، ودعوى إشعار ذيلها بذلك كما ترى، بل يمكن دعوى الإشعار أو الدلالة بتحقيق الشرط الذي هو الطهور.

ومنه يظهر الحال في موثقة يعقوب بن سالم، حيث قال فيها: «قد مضت صلاته، ولَيْتَطَهَّرَ»^(٢).

وكذيل صحيحة زرارة، عن أبي جعفر^(عليه السلام): «ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، والوضوء إن لم تكن جنباً»^(٣).

وفيه: عدم ظهوره في أن إطلاق «الجنب» عليه إنما هو في حال التيمم، فإنه كان جنباً قبل التيمم، فصَحَّ إطلاقه عليه بلحاظه، ولا ظهور له في اتصال زمان وجدان الماء لصفة الجنابة.

نعم، ظاهره كونه قبل وجدانه جنباً، فلا يصح الحمل على الجنابة الحاصلة بعد وجدانه.

→ الحديث ٤.

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٦، و: ١٩٧ / ٥٧٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٧.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٥ / ٥٦٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٤.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١١، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٤.

وكموتقة ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: رجل أمّ قوماً وهو جنب وقد تيمم، وهم على طهور، فقال: «لا بأس»^(١).

بدعوى إطلاق «الجنب» عليه حتى مع تيممه، فإن الظاهر منها أنه أمهم مع كونه جنباً، وأيضاً جعله مقابل القوم «وهم على طهور».

وفيه: أن قوله: «وهو جنب وقد تيمم» ليس معناه أنه جنب حتى مع التيمم، بل المراد أنه جنب فتيّم، فأُمّ قوماً مع التيمم، فلم يظهر منه أنه جنب حتى حال التيمم والصلاة.

والإنصاف: أن السائل إنما هو بصدد الاستفهام عن جواز اقتداء المتوضي بالمتيمم: من دون نظر إلى بقاء جنابته حال التيمم أو لا، وأجابه عن ذلك من غير نظر إلى غيره، وقوله: «وهم على طهور» قد مرّ جوابه.

هذا، مع أن إطلاق ابن بكير وجعله مقابلاً لما ذكر ليس بحجة، والإمام عليه السلام ليس إلا بصدد بيان حكم الاقتداء، فلم يظهر منه تقريره لما فهمه، مضافاً إلى عدم مقاومة أمثال تلك الإشعارات - التي لم تصل إلى حدّ الدلالة - لما تقدّم.

وقد ورد في هذا الموضوع حسنة جميل بن درّاج أو صحيحته^(٢) تكشف المراد من مثل موتقة ابن بكير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إمام قوم أصابته

١ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٥، و ٣: ١٦٧ / ٣٦٦، وسائل الشيعة ٨: ٣٢٧، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ١٧، الحديث ٣.

٢ - رواها الصدوق، عن محمد بن حمران وجميل بن درّاج، وطريقه إليهما صحيح، ورواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حمران وجميل بن درّاج.

ولعلّ التردد لأجل وقوع أحمد بن محمد بن يحيى العطار في طريق الشيخ الطوسي إلى محمد بن علي بن محبوب وهو محلّ كلام.

ولا يخفى أن المصنّف رحمته الله عبّر عنها بالصحيحة في الصفحة ١٧ و ١٦٢ و ٢٢٨ و ٣١٥.

جنبابة في السفر، وليس معه من الماء ما يكفيهِ للغسل، أيتوضأ بعضهم ويصلي بهم؟ قال: «لا»، ولكن يتيمّم الجنب ويصلي بهم؛ فإنّ الله جعل التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً»^(١).

فنفي البأس في موثقة ابن بكير إنما هو لأجل كون التراب طهوراً كالماء، فلا إشكال في المسألة من هذه الجهة.
إنّما الإشكال من جهتين أخريين:

الجهة الأولى: هي الإشكال العقلي المعروف

وهو أنّ التيمّم إذا كان رافعاً ومفيداً للطهارة، لا يمكن أن ينتقض بوجودان الماء الذي ليس بحدث إجماعاً^(٢).
مع أنّ وجدانه لو كان حدثاً لزم المساواة في الموارد؛ لأنّه إمّا حدث أصغر يوجب الوضوء، أو أكبر يوجب الغسل، مع أنّه بانتقاض التيمّم ترجع الحالة الأولى جنبابة أو حيضاً أو حدثاً آخر، وهو دليل على عدم كونه رافعاً.
ويمكن دفع الإشكاليين: بأنّ الظاهر من الأخبار في الأبواب المتفرقة، أنّ الحدث مانع عن الصلاة؛ سواء في ذلك الحدث الأصغر والأكبر، وإيجاب الوضوء والغسل لتطهير الحدثين، ومنزلتهما كمنزلة الماء في تطهير القذارات الصورية وعود المحل إلى حالته الأصلية.
وهذا في الحدث الأكبر واضح؛ ضرورة أنّ المكلف الذي لم يحصل له

١ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ / ١٢٦٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٤، الحديث ٢.

٢ - المعبر ١: ٣٩٤، منتهى المطلب ١: ١٤٥ / السطر ١، روض الجنان: ١٢٤ / السطر ٢.

أسباب الجنابة وغيرها من سائر الأحداث الكبيرة، تصحّ صلاته، فلو كان شرط الصلاة أمراً وجودياً وكمالاً نفسانياً يحصل بالغسل، لكان اللازم على المكلف الغسل ولو مع عدم حصول الأسباب. والقول بكونه واجداً له قبل حصولها، وهي صارت موجبة لزواله، والغسل موجب لعوده، كما ترى.

والمتدبر في الروايات - خصوصاً ما تعرّضت لعلل الغسل والوضوء^(١) - لا يكاد يشكّ في أنّ الجنابة حالة قذارة تحصل بأسبابها، والغسل تطهير من الجنابة وتلك القذارة، وكذا الحال في الوضوء.

بل إطلاق «الطهور» على الغسل والوضوء وكذا على الماء، ليس إلّا كإطلاقه على الماء بالنسبة إلى رافعيته للمقذارات الصورية؛ لأنّ معنى «التطهير»: التنظيف المساوق لإزالة القذارة، والأشياء - غير الأعيان النجسة - نظيفة بحسب ذاتها، وإنّما عرضت لها القذارة بملاقاتها القذارات، والماء طهور لها، وموجب لعودها إلى الحالة الأصلية، وحال الوضوء والغسل الطهورين من الأحداث والقذارات المعنوية، حال الماء الطهور من القذارات الصورية.

ويظهر ذلك بالتأمل في الآية الكريمة^(٢)؛ حيث قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ أي من الجنابة.

وكذا يظهر من قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ إلى آخره المفسّر بأنّه: «إذا قمتم من النوم»^(٣) فيظهر منه أنّ الوضوء لرفع حدث النوم.

١ - راجع علل الشرائع: ٢٥٧، وسائل الشيعة ١: ٣٦٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء،

الباب ١، الحديث ٩، و ٢: ١٧٨، كتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ٢.

٢ - المائدة (٥): ٦.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٧ / ٩، وسائل الشيعة ١: ٢٥٣، كتاب الطهارة، أبواب نواقض

الوضوء، الباب ٣، الحديث ٧.

وكذا يظهر ذلك من صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا صلاة إلا بظهور، ويجزئك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار؛ بذلك جرت السنة من رسول الله ﷺ وأما البول فإنه لابد من غسله»^(١).

حيث إن إطلاقها يقتضي نفي الصلاة إلا بظهور من الأحداث والأخبار، وذيلها ظاهر في أن الاستنجاء بالأحجار وغسل البول لإزالة القذر، ومقتضى وحدة السياق والحكم أن يكون الظهور من الأحداث كذلك، فليست الصلاة مشروطة بالطهارة؛ أي الأمر المعنوي الحاصل بالوضوء والغسل، نعم الطهارات الثلاث عبادات مقربات إلى الله تعالى، وبهذه الحيثية يطلق على الوضوء: «أنه نور» و«الوضوء على الوضوء نور على نور»^(٢).

لكن لم يتضح كونها بتلك الحيثية شرطاً للصلاة، بل الظاهر أنها مع عباديتها رافعة للقذارات المعنوية التي هي مانعة عنها، وبالجملية: الأقرب بالنظر إلى مجموع الأدلة، هو مانعية الأحداث والأرجاس عن الصلاة، والظهور رافع لها، والمسألة تحتاج إلى زيادة تفصيل وتنقيح.

إذا عرفت ذلك نقول: يمكن أن يقال: إن الأحداث الحادثة بأسبابها، إنما تعرض على المكلف، وتصير كالحالة الأصلية الثانوية له، والتميم إنما يرفع الحدث ما دام متحققاً، فإذا انتقض بوجودان الماء وغيره، ترجع الحالة الأصلية الثانوية.

١ - تهذيب الأحكام ١: ٤٩ / ١٤٤، و: ٢٠٩ / ٦٠٥، وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب

الطهارة، أبواب أحكام الخلوة، الباب ٩، الحديث ١.

٢ - الفقيه ١: ٢٦ / ٨٢، وسائل الشيعة ١: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٨،

الحديث ٨.

وهو بوجه نظير النظافة التي للأشياء، فإنها نظيفة لولا عروض القذارة عليها، ومع رفع القذارة عنها ترجع إلى حالتها الأصلية من غير تأثير سبب، فيمكن أن تكون الجنابة العارضة كالحالة الأصلية وإن كانت حالة أصلية إضافية، والتيمم رافعاً لها ما دام باقياً، وبوجدان الماء انتقض التيمم، وترجع الحالة الأصلية من غير لزوم تأثير سبب، فالماء ليس بحدث، بل ناقض للتيمم الرافع للحدث، والمانع عن فعليته حالة الجنابة.

وإن شئت قلت: إن أسباب الأحداث توجب مع الأحداث اقتضاء في الذات لإيقائها، والوضوء والغسل رافعان لها وللاقتضاء، والتيمم رافع لها لا للاقتضاء، ووجدان الماء ناقض للتيمم، ورافع لمانع تأثير المقتضي، فيرجع الحدث بالاقتضاء الحاصل بالأسباب، تأمل.

وعلى أي تقدير: يندفع كلا الإشكاليين العقليين، مع حفظ ظهور الأدلة في ناقضية الماء التيمم وكونه ظهوراً، ومن غير مخالفة للإجماع المدعى على عدم كون الماء حدثاً.

جواب بعض المحققين عن الإشكاليين السابقين وما يرد عليه

وما ذكرنا في دفعهما أولى وأقرب إلى ظهور الأدلة مما ذكره بعض المحققين: من أن الطهارة إن كانت أمراً وجودياً كما هو الأظهر، نلتزم بحصولها لموضوع خاص؛ هو العاجز، ومع رفع العجز ينقضي الطهور بانتفاء موضوعه، لا لوجود المزيل.

وإن كانت القذارة أمراً وجودياً، فلا استحالة في أن يكون التيمم مزيلاً لتلك القذارة على وجه يعدّ نظافة مع الضرورة، نظير مسح اليد بالحائط

لدى الضرورة. بل من الجائز أن يكون رافعاً لها بالمرّة، ولكن يكون أسبابها المؤثرة لحدوثها، مقتضيات لتجددها عند تجدد القدرة على استعمال الماء^(١)، انتهى ملخصاً.

وفيه: - مضافاً إلى أنّ ما اختاره من كون الطهارة أمراً وجودياً معتبراً في العبادات، خلاف التحقيق، كما أشرنا إليه، وليس المقام جديراً بتحقيقه مستقصى - أنّ القول بأنّ الطهور ينتفي بانتفاء موضوعه لا بوجود المزيل، مخالف للنصوص المصرحة بناقضية الماء له، كصححة زرارة^(٢) وغيرها^(٣) ولكلمات الفقهاء فإنهم جعلوا التمكن من استعمال الماء ناقضاً له، بل عن جمع حكاية إجماع أهل العلم - سوى شاذ من العامة^(٤) - عليه^(٥)، ومعلوم أنّ ناقضية الماء غير تبدل الموضوع.

ويرد على فرضه الثاني - أي كون القذارة أمراً وجودياً، واليتم بعد نظافة لدى الضرورة، وهو عبارة أخرى عن حصول نظافة ناقصة غير كافية لدى الاختيار: - أنّ هذا أيضاً مخالف لما تقدّم من الأخبار وكلمات الأصحاب، فإنّه لو صار عاجزاً فتيّم، ووجد الماء مع القدرة على استعماله، ولم يتطهر وفقد الماء، لا يجب على ما ذكره تجديد التيمّم؛ لحصول النظافة الناقصة وعدم تجدد رافع لها، وأمّا ما ذكره أخيراً، فيمكن إرجاعه إلى ما ذكرناه أخيراً وإن كان خلاف

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٤ / السطر ٢١.

٢ - الكافي ٣: ٦٣ / ٤، تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٩، الحديث ١.

٣ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٩، الحديث ٢ و ٦.

٤ - المبسوط، السرخسي ١: ١١٠، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٢٣٤، المجموع ٢: ٣٠٢.

٥ - المعتمد ١: ٤٠١، تذكرة الفقهاء ٢: ٢٠٧، كشف اللثام ٢: ٤٩٢.

ظاهرة، فإنّ الظاهر منه أنّ تلك الأسباب الموجبة للأحداث، مقتضية للحدث عند وجدان الماء، مع أنّه مستحيل لو كان الاقتضاء على طبق التكوين. مضافاً إلى أنّه التزام بحدوث حدث جديد ولو بالسبب الأوّل.

وكيف كان؛ لا يمكن رفع اليد عن ظاهر الكتاب والسنة القطعية بتلك الوجوه العقلية القابلة للدفع.

الجهة الثانية: دعوى الإجماع على عدم كون التيمم رافعاً

وقد تكرّرت الدعوى في كتب القوم، كالشيخ والمحقق والعلامة والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم^(١).

لكن معروفة الاستدلال بالدليل العقلي المتقدّم بينهم من لدن عصر الشيخ، تمنع عن كشف دليل شرعيّ تعبدّي؛ لقرب احتمال كون المستند هو الوجه العقلي لا غير، كما ربّما يظهر من الشيخ في «الخلاف» عدم الإجماع منّا في هذه المسألة، فإنّه ادّعى عدم الخلاف في أنّ التيمم إذا وجد الماء وجب عليه الغسل، ومع كون التيمم رافعاً لم يكن واجباً، فيظهر منه أنّ مستنده في هذا الحكم، هو عدم الخلاف في تلك المسألة والوجه العقلي، قال:

«التيمم لا يرفع الحدث، وإنّما يستباح به الدخول في الصلاة، وبه قال كافة الفقهاء إلّا داود وبعض أصحاب مالك، فإنّهم قالوا: يرفع الحدث^(٢).

دليلنا: أنّه لا خلاف في أنّ الجنب إذا تيمّم وصلّى ثمّ وجد الماء وجب

١ - الخلاف ١: ١٤٤، المعبر ١: ٣٩٤، منتهى المطلب ١: ١٤٥ / السطر ١، ذكرى الشيعة

٢: ٢٨٢، جامع المقاصد ١: ٥١٤، مدارك الأحكام ٢: ٢٥٢.

٢ - المجموع ٢: ٢٢١.

عليه الغسل، فلو كان الحدث قد زال بالتيمم لما وجب عليه الغسل؛ لأن رؤية الماء لا توجب الغسل...»^(١) إلى آخره.

ومراد به «كافة الفقهاء» هو فقهاء العامة، كما يظهر من تعبيراته عنهم وعنا في «الخلاف» ولذا استثنى منهم داود وبعض أصحاب مالك، ولم يستثن السيّد منا المصرّح بأنّه رافع، فمن «الذكرى»: «قال المرتضى في «شرح الرسالة»: إنّ الجنب إذا تيمّم، ثمّ أحدث بالأصغر، ووجد ما يكفيّه للوضوء، توضّأ به؛ لأنّ حدثه الأوّل قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى»^(٢) انتهى. بل لا يبعد ظهوره من مقنع الصدوق^(٣) أيضاً.

وكيف كان؛ فالشيخ لم يدع الإجماع في هذه المسألة، ولهذا لم يدعه بعد قوله: «دليلاً كذا» بل جعل الدليل عدم الخلاف في مسألة أخرى جعلها مبنياً للمسألة وتمسك بالوجه العقلي المتقدّم^(٤).

ولا يبعد ظهوره من منتهى العلامة^(٥) أيضاً. نعم ظاهر «التذكرة» ادعاؤه زائداً على الدليل العقلي^(٦).

وعلى أيّ تقدير؛ لا يمكن الاتكال على الإجماع. مع قوّة احتمال أن يكون مرادهم أن التيمم لا يرفع الحدث كرفع الماء؛ بحيث لا يحتاج إلى الغسل عند وجدائه، وهو مسلّم.

١ - الخلاف ١: ١٤٤.

٢ - ذكرى الشيعة ٢: ٢٨٣.

٣ - المقنع: ٢٥.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٢٤.

٥ - منتهى المطلب ١: ١٤٥ / السطر ١.

٦ - تذكرة الفقهاء ٢: ٢١٤.

الأمر الثاني

في اعتبار المباشرة

تعتبر في التيمّم المباشرة حال الاختيار، فلو يئمّه غيره مع قدرته لم يصحّ بلا إشكال، وعن «المنتهى»: «لا خلاف عندنا في أنّه لا بدّ من المباشرة بنفسه»^(١).

ونفى عنه الريب في محكي «المدارك»^(٢) وهو كذلك؛ لظهور الأدلة فيها، فإنّ المتبادر من هيئة الأمر هو بعث المأمور لإيجاد المأمور به.

والظاهر أنّ ذلك من دلالة اللفظ، لا حكم العقل كالإلزام الذي قلنا: إنّّه خارج عن مفاد الهيئة وإن كان صرف البعث، حجّة عقلائية على لزوم الخروج عن عهدة التكليف ما لم يرد من قبل المولى ترخيص في الترك^(٣)، لكن المباشرة مفهومة من ظاهر الهيئة، لكن لا بمعنى دخول مفهوم اسمي في مفاد الهيئة، بل بمعنى وضعها لنفس الإغراء المتوجّه إلى الغير بوجه يكون المبعوث خارجاً عنه، كخروج القيد ودخول التقيّد بوجه، فتدلّ دلالة لفظية على الإغراء المتوجّه إلى الغير؛ بحيث لا يكون جزء مفادها.

ولا إشكال في أنّ الصدور الحقيقي بلا تأوّل هو المياشري، دون التسبيبي والنيابي المحتاجين إلى نحو تأوّل وادعاء.

١ - منتهى المطلب ١: ١٤٨ / السطر ١٣ - ١٤.

٢ - مدارك الأحكام ٢: ٢٢٧.

٣ - مناهج الوصول ١: ٢٥٠ - ٢٥٦، تهذيب الأصول ١: ١٣٥.

حكم العاجز عن المباشرة

وكيف كان: لا شبهة في ظهور الأوامر - وضعاً أو انصرافاً أو عقلاً مع قطع النظر عن القرائن - في لزوم المباشرة، ومقتضاه سقوط الأمر عند تعذره؛ لعدم دليل على تعدد المطلوب في نفس الأدلة الأولية، ولا استفاد ذلك من الهيئة المتوجهة إلى المخاطب الباعثة إتياء نحو المأمور به.

نعم، لا إشكال في المقام في لزوم إيجاده تسبيحاً وجعل غيره آلة لإيجاده بلا خلاف، كما في «الجواهر»^(١) وعن «المدارك»: «تجب الاستنابة في الأفعال دون النية عند علمائنا»^(٢) فيظهر منه تسلّم الحكم عندهم.

مضافاً إلى صحيحة محمد بن سكين في المجدور الذي غسلوه فمات، ففي ذيلها: «ألا يَمُوه؟! إن شاء العي السؤال»^(٣).

وأما رسالة ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يؤمّم المجدور والكسير إذا أصابتهما جنابة»^(٤) فمع كونها في نسخة «الوسائل» بدل «يؤمّم» «يتيمّم»^(٥) يمكن أن يكون مبنياً للفاعل، فإن «يَمّم» و«تيمّم» بمعنى واحد، فلا تدلّ على المطلوب.

١ - جواهر الكلام ٥: ١٧٨.

٢ - مدارك الأحكام ٢: ٢٢٧.

٣ - الكافي ٣: ٦٨ / ٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٥، الحديث ١.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ١٠.

٥ - في النسخ الموجودة من الوسائل لدينا أيضاً «يؤمّم».

نعم، لا يبعد ظهور مرسلّة «الفقيه» في البناء للمفعول - على تأمل - قال: وقال الصادق عليه السلام: «المبطون والكسير يؤمّان ولا يغسلان»^(١) وإن كان المظنون فيهما البناء للمفعول، لكنّه ظنّ خارجي غير حجّة. وكيف كان لا إشكال في أصل الحكم.

كما لا إشكال في أنّ المباشر يباشر صورة العمل؛ مقتضراً على مقدار يحجز عنه المكلف، ويباشر النية نفس المكلف، كما ادّعى «المدارك».

كما أنّ الاعتبار ضرب يدي العاجز مع الإمكان، فإنّ ضربهما دخيل في ماهية التيمّم جزءاً أو شرطاً، وليس حاله حال الاغتراف للوضوء أو الغسل. ومع عدم إمكان ضرب يديه ينوب عنه الصحيح؛ بأن يضرب يديه على الأرض، فيمسح بهما وجه العليل ويديه.

وعن الكاتب: «يضرب الصحيح يديه، ثم يضرب بهما يدي العليل»^(٢). وفيه ما لا يخفى؛ فإنّه مع دوران الأمر بين سقوط ما يتيمّم به وسقوط آية اليد، لا شبهة في سقوط الثاني، وضرب اليد على اليد المضروبة على الأرض ليس ضرباً عليها؛ ألا ترى أنّه لو دار الأمر بين سقوط آية اليد والتيمّم بالحديد مثلاً اختياراً، لا يحتمل تقديم الثاني؛ وضرب اليد على اليد كضربها على الحديد. ومما ذكرنا يظهر صحّة قول الشهيد: «إنّه لم تقف على مأخذ قول الكاتب»^(٣) والنظر فيما عن «كشف اللثام» من دعوى ظهور المأخذ^(٤).

١ - الفقيه ١: ٥٩ / ٢١٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ١٢.

٢ - أنظر ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٩.

٣ - نفس المصدر.

٤ - كشف اللثام ٢: ٤٨٠.

الأمر الثالث

في اعتبار الترتيب

يعتبر الترتيب بين أجزاء التيمم؛ بتقديم الضرب على الأرض على مسح الجبهة، وهو على مسح الكف اليمنى، وهو على اليسرى، فلو نكس استأنف بما حصل معه الترتيب، وهو إجماعي، كما عن «الغنية» و«المستهل» و«إرشاد الجعفرية» و«المدارك» و«المفاتيح» وظاهر «التذكرة» و«الذكرى»^(١).

وعن المرتضى: «أن كل من أوجب الترتيب في الوضوء أوجبه فيه، فمن فرق بينهما خرق الإجماع»^(٢).

وعن «جامع المقاصد»: «يجب تقديم اليمنى على اليسرى إجماعاً»^(٣) وعن «الذكرى» نسبته إلى الأصحاب^(٤).

لكن ترك جمع منهم ذكر الترتيب بين الكفين كـ«الشرائع» وعن «المراسم» و«السرائر» و«المقنع» و«جمل العلم والعمل»^(٥) وعن بعضهم ترك

١ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٤٤ / السطر ٢١، غنية النزوع ١: ٦٣، منتهى المطلب ١:

١٤٧ / السطر ٣٠، مدارك الأحكام ٢: ٢٢٦ - ٢٢٧، مفاتيح الشرائع ١: ٦٢، تذكرة الفقهاء

٢: ١٩٦، ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٧.

٢ - أنظر المعبر ١: ٣٩٣.

٣ - جامع المقاصد ١: ٤٩٢.

٤ - ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٧.

٥ - شرائع الإسلام ١: ٤٠، المراسم: ٥٤، السرائر ١: ١٣٦، المقنع: ٢٦، جمل العلم والعمل،

ضمن رسائل الشريف المرتضى ٣: ٢٥.

ذكر الترتيب مطلقاً^(١)، أو ما في بدل الوضوء^(٢)، فالاستناد إلى الإجماع مع ذلك لا يخلو من توقف.

لكن يمكن الاستدلال عليه بالسيرة العملية في مثل تلك المسألة التي تعمّ بها البلوى، وتحتاج إليها طائفة من المكلفين في صلواتهم، فلا يبعد الجزم بأنه كان كذلك من لدن زمن الشارع، وكان الخلف أخذ من السلف كذلك إلى عصر المعصوم عليه السلام. بل لا يبعد جواز الاتكال على الشهرة المحققة في هذه المسألة التي يقتضي إطلاق الكتاب والسنة فيها عدم الترتيب بين الكفين، كما يأتي الكلام فيه.

وكيف كان: لا ريب في تقدّم الضرب على الأرض على سائر الأجزاء كتاباً وسنة، بل هو كالضروري.

كما لا إشكال في دلالة النصوص على تقدّم المسح على الجبين على مسح الكفين، كموثقة زرارة الآتية وغيرها، وبمثلها يقيد إطلاق الكتاب والسنة، كبعض الروايات الآتية.

الإشكال في استفادة الترتيب بين الكفين من الأدلة والجواب عنه

إنما الإشكال في استفادة الترتيب بين الكفين من الأدلة، فقد استدلّ^(٣) له بموثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أتى عمار بن ياسر رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني أجنب الليل، فلم يكن معي ماء، قال: كيف صنعت؟ قال:

١ - الهداية، ضمن الجوامع الفقهية: ٤٩ / السطر ١٧.

٢ - الفقيه ١: ٥٧ / ذيل الحديث ٢١٢.

٣ - رياض المسائل ٢: ٢٢٥.

طرحت ثيابي، وقمت على الصعيد، فتمعكت فيه، فقال: هكذا يصنع الحمار، إنما قال الله عز وجل: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾^(١) ف ضرب بيديه على الأرض، ثم ضرب إحداهما على الأخرى، ثم مسح بجبينيه، ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى، فمسح اليسرى على اليمنى، واليمنى على اليسرى»^(٢).

وتقريبه: أن حكاية أبي جعفر عليه السلام قضية عمار. إنما هو لبيان الحكم الشرعي، لا لبيان أمر تاريخي، فلا تكون مثل الفعل في عدم إفادة تقديم بعض الأفعال على بعض وجوبه بعد عدم إمكان الجمع بين الفعلين، فلا بد من الأخذ بخصوصيات النقل الذي هو لإفادة الحكم.

فنقول: إن قوله: «فمسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى» يكفي في مقام بيان الحكم لو كان الترتيب بينهما غير مراد، فيبقى قوله: «فمسح اليسرى على اليمنى...» إلى آخره بلا نكتة، وحمله على بيان واقع القضية بلا نظر إلى إفادة الحكم بعيد، ولا نكتة فيه إلا بيان تقديم مسح اليمنى على اليسرى، وهو المطلوب.

وفيه: أنه لو كان مراده من ذلك بيان لزوم تقديم اليمنى، لكان عليه عطف «اليمنى» بـ «ثم» أو الفاء، كما ترى عنايته عليه السلام بتخلل «ثم» في الجمل السابقة، فذكرها فيها وترك ما يفيد الترتيب في الجملة الأخيرة، دليل على اعتبار الترتيب في غير اليسرى، وعدم اعتباره فيها.

بل يمكن أن يدعى أن دلالة هذه الموثقة على عدم اعتباره، أوضح من الإطلاقات؛ لأن عنايته بذكر خصوصيات ما فعل رسول الله ﷺ لتعليم عمار،

١ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٢ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

والعطف بـ «ثم» والفاء في «الجهة» و«الكفين» وتركهما في عطف «اليمنى» على «اليسرى» كادت أن تجعلها صريحة في عدم اعتباره في الكفين.

نعم، عن العياشي، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم، فقال: «إنَّ عَمَّار...» ثم ساقها باختلاف يسير مع الموثقة، وقال في ذيلها: «ثمَّ ذلك إحدى يديه بالأخرى على ظهر الكف بدءاً باليمنى»^(١).

ودلالاتها واضحة، خصوصاً مع سؤاله عن كيفيته، ونقل القضية لتعليم الكيفية، وعنايته بحكاية بدءاً رسول الله ﷺ باليمنى، فلا إشكال فيها إلا من جهة الإرسال وعدم الجبر؛ فإنَّ مجرد مطابقة الفتاوى لها لا توجبها إلا أن يعلم استنادهم إليها.

وبهذا يظهر النظر في الاستدلال بما في «فقه الرضا»^(٢) ودعوى جبره^(٣).

١ - تفسير العياشي ١: ٣٠٢ / ٦٣، مستدرک الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

٢ - وهي هكذا: «وصفة التيمم للوضوء والجنابة وسائر أسباب الغسل واحد، وهو أن تضرب بيدك على الأرض ضربة واحدة، ثم تمسح بهما وجهك من حدِّ الحاجبين إلى الذقن، وروي: أن موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف ثم تضرب بهما أخرى فت مسح باليسرى اليمنى إلى حدِّ الزند - وروي من أصول الأصابع من اليد اليمنى - وباليمنى اليسرى على هذه الصفة.

وأروي: إذا أردت التيمم أضرب كفك على الأرض ضربة واحدة، ثم تضع إحدى يديك على الأخرى، ثم تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك وبقي ما بقي، ثم تضع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصل الأصابع من فوق الكف، ثم تمرها على مقدمها على ظهر الكف، ثم تضع أصابعك اليمنى على أصابعك اليسرى، فتصنع بيدك اليمنى ما صنعت بيدك اليسرى على اليمنى مرة واحدة، فهذا هو التيمم».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٨٨.

٣ - مستند الشيعة ٣: ٤٥٢، جواهر الكلام ٥: ١٧٥.

بل الظاهر عدم فتوى جامع الكتاب بما أرسله، بل ولا غيره من الفقهاء؛ لأن فيسه المسح على ظهر الأصابع من أصولها، فراجعه. والأولى للقائل بالجبر بمجرّد المطابقة، التمسك برواية العياشي الموافقة لفتاوى الفقهاء، لا مرسله «فقه الرضا» المخالفة لها التي هي مرسله في مرسله لم يعمل بها مرسلها، فضلاً عن غيره. وأما التمسك بذيل صحيحة جميل: «فإن الله عزّ وجلّ جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^(١) بدعوى أن مقتضى إطلاق التشبيه أنه مثل الماء حتّى في كيفيته، إلا ما خرج بدليل.

وذيل صحيحة حماد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء، أيتمّ لكلّ صلاة؟ فقال: «لا؛ هو بمنزلة الماء»^(٢) بدعوى استفادة عموم المنزلة منها حتّى في كيفيته.

ففي غير محلّه؛ ضرورة أنّهما في مقام بيان حكم آخر، ولا إطلاق فيهما من الجهة المبحوث عنها، كما لا يخفى.

والذي يمكن أن يقال - زائداً على ما تقدّم من السيرة العملية وارتكاز المتشرّعة وحجّية الشهرة في مثل المسألة التي دلت الأدلّة إطلاقاً على خلافها - إنّ المستفاد من الآية الكريمة مشفوعاً بالارتكاز العقلائي أنّ فاقده الماء يتيّم، ويقصد الصعيد لتحصيل الطهور الذي كان يحصل بالماء، وأنّه يجب أن يفعل معه ما يفعل مع الماء عند فقده، فلو لم تتعرّض الآية لكيفيته، واختتمت إلى قوله: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» يستفيد منها العقلاء أنّه عند عدم

١ - الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٣، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم.

الباب ٢٤، الحديث ٢.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨١، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم.

الباب ٢٣، الحديث ٢.

وجدان الماء، يقوم الصعيد مقامه فيما يحتاج المكلف إليه، فيفهم منه ما فهمه عتار من التمسك على الصعيد للفعل، ومسح أعضاء الوضوء بالكيفية التي فيه للحدث الأصغر.

وبالجملة: المتفاهم منه وضع التراب موضع الماء من غير تغيير وتبديل في الكيفية، فبقي المتقدم والمتأخر في الفعل على حالهما من غير تصرف وتغيير إلا فيما يتطهر به، نظير أن يأمر المولى بضيافة العلماء مقدماً على الأشراف، وهم مقدماً على التجار، وعين محلاً خاصاً لها، وشرائط وقيوداً، وقال: «أضفهم بالغذاء الفلاني، ومع فقده بالفلاني» فإنه لا ريب في أن العرف لا يأخذ بإطلاق قوله: «ومع فقده كذا» ويرفع اليد عن الشرائط والقيود، بل يحكم بأن التبديل إنما وقع في الغذاء، لا في سائر الكيفيات، فلا بد من مراعاتها. ومقتضى هذا الارتكاز أن كل ما يعتبر في الوضوء والفعل، معتبر في التيمم الذي هو بدله. والقائل بالبديهة إن كان مراده ذلك فلا كلام، وإن كان مراده عدم حصول الطهور بل يحصل بدله، فقد مر ما فيه^(١).

وبالجملة: لا شبهة في أن مقتضى ارتكاز العقلاء والرجوع إلى الأشياء والنظائر، أن التبديل إنما هو فيما يتطهر به، لا في كيفية التطهير والعمل. فحينئذ نقول: إن قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٢) يدل على سقوط المسح على الرجل والرأس، وعدم كونه إلى المرفق، ولا على جميع الوجه؛ لمكان الباء على ما أفاد أبو جعفر^(٣) وأما سائر ما

١ - تقدّم في الصفحة ٢٢٠.

٢ - المائدة (٥): ٦.

٣ - الكافي ٣: ٣٠ / ٤، الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، تهذيب الأحكام ١: ٦١ / ١٦٨، وسائل

الشيعة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٣، الحديث ١.

يعتبر فيه من الشرائط والموانع، فبقيت على حالها، كالبدء بالوجه وباليمنى
المعتبرة في الوضوء، وطهارة المحال وغيرها من الشرائط. فلا بد من مراعاة ما
يعتبر فيهما فيه أيضاً، ولولا الدليل لقننا بعدم اعتبار الموالاة في بدل الغسل، لكن
سيأتي^(١) بيان استفادته من الأدلة حتى من الآية الكريمة.

ويؤيد ما ذكرناه قوله في صحيحة زرارة - في تفسير الآية - عن أبي
جعفر عليه السلام: «... ثم قال: ﴿قَلَمَ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا
بِوُجُوهِكُمْ﴾ فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يسجد الماء أثبت بعض الغسل
مسحاً^(٢) فإنه مُشعر أو ظاهر في إثبات المسح ببعض المحال، وإسقاط الغسل
فقط؛ من غير تصرف في سائر الشرائط والقيود.

كما يشعر به ما في «الرضوي» قال: «وتروي أن جبرئيل نزل إلى سيدنا
محمد ﷺ في الوضوء...» إلى أن قال: «ثم في التيمم بإسقاط المسحيين،
وجعل مكان موضع الغسل مسحاً^(٣)».

وكيف كان؛ لا ينبغي الإشكال في أصل الحكم؛ وإن فرض إمكان المناقشة
في بعض ما ذكر.

ومما ذكرنا من التقريب المتقدم، يظهر الدليل على اعتبار كل ما يعتبر في
الوضوء والغسل جميعاً، كطهارة المحال والمباشرة وغيرها مما يعتبر فيهما.

١ - يأتي في الصفحة ٢٤٢.

٢ - تقدّم تخريجه في الصفحة ٢٣٩، الهامش ٣.

٣ - الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٩، مستدرک الوسائل ٢: ٥٣٥، كتاب الطهارة، أبواب
التيمم، الباب ٩، الحديث ١.

الأمر الرابع

في اعتبار الموالاة

مقتضى التقريب المتقدم في بيان الترتيب، التفصيل بين التيمم الذي للحدث الأصغر وما للأكبر في الموالاة، كما حكى عن الشهيد رحمته الله في «الدروس»^(١) وكذا التفصيل بين الشرائط التي اعتبرت في أحدهما دون الآخر، كال مسح من الأعلى، فيقال باعتباره في بدل الوضوء، دون بدل الغسل.

لكن مقتضى بعض الروايات مساواتهما، كمؤثقة عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التيمم من الوضوء والجنابة ومن الحيض للنساء، سواء؟ فقال: «نعم»^(٢).

ومؤثقة أبي بصير قال: سألته عن تيمم الحائض والجنب، سواء إذا لم يجد ماء؟ قال: «نعم»^(٣) بناءً على أن المراد بـ «تيمم الحائض إذا لم تجد ماء» ما تحتاج إليه من بدل الغسل والوضوء.

وحملهما على صرف الكيفية دون سائر ما يعتبر فيهما، فاسد بعد اقتضاء الإطلاق سوائيهما مطلقاً، فحينئذ لا يمكن التمسك بالآية للتفصيل، ولا لاعتبار الموالاة مطلقاً، ولا لعدمه كذلك، وكذا في سائر الشرائط التي اعتبرت في أحدهما دون الآخر، فالقول بالتفصيل غير وجيه.

١ - الدروس الشرعية ١: ١٣٣.

٢ - الفقيه ١: ٥٨ / ٢١٥، تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٦.

٣ - الكافي ٣: ٦٥ / ١٠، تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٣، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٧.

الدليل على اعتبار الموالاة مطلقاً

والأقوى اعتبارها مطلقاً، والدليل عليه - مضافاً إلى الإجماعات المحكية عن «الغنية» و«جامع المقاصد» و«الروض» و«مجمع البرهان» وظاهر «المنتهى» و«الذكرى» و«المدارك»^(١) وإلى ما أشرنا إليه في الترتيب من السيرة المستمرة الكاشفة عن كونه كذلك من زمن الشارع المقدس^(٢)، وإن كان للإشكال في ذلك مجال؛ لاحتمال كونها لاقتضاء العادة وعدم الداعي إلى التفريق، لا الاعتبار، وإن أمكن أن يقال: إن في ارتكاز التشريعة اعتبارها - الآية الكريمة، قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٣).

بناءً على كون الفاء للترتيب باتصال، كما هو المعروف^(٤)، فيفيد قوله: ﴿فَامْسَحُوا﴾ الترتيب باتصال عرفي بين المسح على الوجه والأيدي، وبين وضع اليدين أو ضربهما على الأرض الذي هو المراد من قوله: ﴿تَيَمَّمُوا﴾؛ لأن قصد الأرض ليس بنفسه موضوعاً للحكم بلا إشكال.

بل أخذ العنوان الطريقي الذي ليس مقصوداً بالذات فيه، لعلّه دليل على أن المراد منه المرئي والمقصود، خصوصاً مع قيام القرينة عليه: فإن قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً﴾ عقيب ﴿وَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ ظاهر عرفاً في أن المراد التوصل إلى الصعيد للتمسح به على الوجه، والمقصود هو الوضع أو الضرب على

١ - غنية النزوع ١: ٦٤، جامع المقاصد ١: ٤٩٣، روض الجنان ١: ١٢٧ / السطر ٣، مجمع

الفائدة والبرهان ١: ٢٣٨، منتهى المطلب ١: ١٤٩ / السطر ٣٢، ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٧،

مدارك الأحكام ٢: ٢٢٧.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٣٥.

٣ - المائدة (٥): ٦.

٤ - شرح الكافية ٢: ٣٦٥، مغني اللبيب ١: ٢١٣ - ٢١٤، البهجة المرضية ٢: ٦٩.

الأرض ولو بدليل خارجي، فكأنه قال: «اضرب يديك على الأرض، فتمسح بلا فصل بوجهك وبيديك».

فلو دلت الفاء على الترتيب باتصال، ثمت الدلالة بلا احتياج إلى دعوى عدم القول بالفصل، كما صنع المحقق الثاني^(١) على ما حكى عنه^(٢). لكن في دلالتها عليه تأمل.

نعم، لا إشكال في دلالتها على الترتيب والتعقب، وهي غير كافية. فالأولى الاستدلال على المطلوب بلفظة «مِنْهُ» فَإِنَّ «مِنْ» - على ما تقدم - ابتدائية لا تبعيضية^(٣). فالمعنى: «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم مبتدئاً من الصعيد، ومنتهاً إلى الوجوه والأيدي» والتمسح من الصعيد - بهذا المعنى - لا يصدق عرفاً إلا مع حفظ العلاقة بين الضرب على الأرض والمسح منها على الوجه واليدين.

ألا ترى أنه لو قيل لمريض: «تمسح من الضرائح المقدسة تبركاً» لا ينقدح في ذهن العقلاء منه إلا مع حفظ العلاقة بين المسح عليها والمسح على موضع العلة! فلو مسحها بيده، ثم انصرف وذهب إلى حوائجه، ثم مسح يده على الموضع بعد سلب العلاقة العرفية، لم يعمل بقوله: «تمسح منها»؛ لأنه لا يكون إلا بعلاقة خاصة مقطوعة بالفصل المعتقد به، كما ربما تقطع بغيره، كما لو ضرب يده على الأرض فغسلها، فإن الظاهر سلب العلاقة وعدم صدق «التمسح منها» لا اعتبار العلوق، بل لا اعتبار العلاقة الخاصة العرفية.

نعم، لو قلنا: بأن المراد من قوله: «فَامَسَحُوا... مِنْهُ» فامسحوا ببعضه، أو أراد به العلوق والأثر من الأرض، لما تم الاستدلال؛ لصدقه مع بقاء أجزاء

١ - جامع المقاصد ١: ٤٩٣.

٢ - ذخيرة المعاد: ١٠٦ / السطر ١٤، مستمك العروة الوثقى ٤: ٤١٦.

٣ - تقدم في الصفحة ١٤٧.

الأرض على اليد أو أثرها عليها. لكنّه خلاف التحقيق كما مرّ^(١)، وسيأتي بعض الكلام فيه^(٢).

وبما ذكرنا يظهر صحّة التمسك للمطلوب ببعض الأخبار، كصحيح الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً، فليتمسح من الأرض»^(٣). ونظيرها صحيح ابن سنان^(٤).

لعدم صدق «المسح منها» لو قطعت العلاقة، بعد ظهور «من» في الابتدائية، كما تقدّم حكايته عن أئمة الأدب^(٥).

ولو قيل: لا تدلّ الابتدائية إلّا على لزوم كون ضرب اليد مبتدئاً من الأرض، ومنتهاً إلى الوجه، وأمّا اعتبار العلاقة فلا، ألا ترى أنّ المسافر إذا سافر من بلده إلى مكّة المعظمة مع اشتغاله بين الطريق بأمر كثيرة، بل مع تعطله عن السير في بعض البلاد التي بين الطريق، يقال: «سافر من بلده إلى مكّة» من غير لزوم العلاقة!

يقال: مع أنّ القياس لعلّه مع الفارق - كما يظهر من التأمل في مثل: «تمسح من التربة» أو «من الضرائح المقدّسة» والأشباه والنظائر - إنّ ما ذكر من النقص حاله حال المقام؛ لأنّه لو فرض التعطل عنه بين الطريق بمقدار انقطعت العلاقة بين قطعات سفره عرفاً، يخرج عن صدق «منه» و«إليه».

١ - تقدّم في الصفحة ١٥١ - ١٥٢.

٢ - يأتي في الصفحة ٢٦٤ - ٢٦٧.

٣ - الكافي ٣: ٦٣ / ٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٤.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٧.

٥ - تقدّم في الصفحة ١٤٩ - ١٥٠.

لكن في مورد النقض وتظائره، تعارف لكيفية طي الطريق والإقامة في بعض البلاد للزيارة أو لسائر الحوائج، ما لا يوجب التلبس بها لأجله سلب العلاقة، فلو فرض خروجه عن التعارف، كما لو سافر من بلده إلى الحج، فأقام في النجف الأشرف مدة لتحصيل العلم أو غيره؛ بحيث سلبت العلاقة بين قطعات أسفاره، لخرج عن الصدق أيضاً، فالعلاقة معتبرة، والمقامات متفاوتة، وفي المقام تنقطع العلاقة بفصل معتد به.

وبهذا ظهر الميزان في الموالاتة، فإنها عبارة عن بقاء تلك العلاقة العرفية، وهي محفوظة مع عدم الفصل المعتقد به عرفاً بين الضرب وبين المسحات. وأما التقدير بمقدار الجفاف في الوضوء أو بمقدار سلب الاسم، فلا دليل عليه. نعم مع سلب الاسم عرفاً لا تبقى العلاقة المذكورة.

وظهر أيضاً لزوم الموالاتة سواء قلنا: بأن الضرب على الأرض شرط، أو جزء، أو لا ذا ولا ذاك، بل هو مثل الاعتراف، فإن التمسح من الأرض معتبر بلا إشكال، وهو لا يصدق إلا مع حفظ العلاقة وعدم الفصل بين الضرب والمسح. وأما الاعتراف من الماء فلا يعتبر فيه شيء؛ لأن الوضوء غسل الوجه بالماء، وهو يحصل لو بقي الماء في كفّه أربعين سنة.

كما أنه لو قلنا: إن الاعتبار في التيمم المسح ببعض الأرض أو بآثرها، والضرب مقدّم لذلك، لما كان يلزم حفظ العلاقة، بل الاعتبار صدق «المسح ببعضها» أو «آثرها» وهو صادق ولو بقيا ما بقيا.

فتأمل في أطراف ما ذكرنا والموارد التي نظيره في العرف، وتدبر في الارتكازات العرفية حتى يتضح لك الحال، ولا تحتاج إلى التكلف بما ارتكبه بعض المحققين في إقامة الدليل عليه^(١)، مع ما ترى من تردده في صحة مقالته، فيقدم رجلاً، ويؤخر أخرى.

الأمر الخامس

في اعتبار ضرب اليدين على الأرض

هل يعتبر في التيمم ضرب اليدين على الأرض؟ أو يعتبر وضعهما؛ بناءً على مبايئته للضرب؟ أو يكفي مطلق التمسح عليها وضعاً أو ضرباً؟ أو لا يعتبر شيء من ذلك، بل المعتبر وصول أثر الصعيد إلى الوجه والكفين، فيكفي تعريضهما للهواء المغبر ليصل إليهما؟ أو يعتبر المسح باليدين، لكن لا يعتبر وضعهما أو ضربهما على الأرض، بل يكفي تأثرهما منها ولو بوضعها عليهما، أو استقبالهما للعواصف حتى تتأثرا، كما حكى^(١) عن العلامة^(٢)؟ لكن عن بعض تكذيبه، ونسبة الحكاية إلى الغفلة^(٣). أو يعتبر الضرب أو الوضع على الأرض، لكن لا يعتبر مسح خاص، بل يجزي بكل آلة؛ يداً كانت أو غيرها؟

وجه عدم اعتبار المسح باليد وتضعيفه

ولولا مخالفة الأصحاب والسيرة المستمرة المتقدمة^(٤)، لكان للاحتمال الأخير وجه معتد به.

توضيحه: أن الظاهر من الآية الكريمة، أنه مع عدم وجدان الماء يقوم

١ - مفتاح الكرامة ١: ٥٤١ / السطر ١٤.

٢ - نهاية الإحكام ١: ٢٠٣.

٣ - مصباح الفقيد، الطهارة: ٤٨٧ / السطر ٢٤.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٣٥.

التراب مقامه، لكن مع تبديل الغسل ببعض المسح، فقلوه: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ أي اقصدوا وانحوا نحوه لتمسح الوجوه والأيدي منه، فلا ينقذح في ذهن العرف منه إلا أن التمسح من الصعيد على الوجه والأيدي، تمام الموضوع وتمام حقيقة التيمم، وأن قصد الصعيد والذهاب إليه، إنما هو لأجل التوصل إلى هذا المقصود.

ألا ترى أنه لو قال: «اذهب إلى الماء، وخذ غرفة منه، فاعل وجهك به» لا ينقذح في الذهن دخالة الذهاب والاعتراف فيه، ويرى العرف والعقلاء أن ذكر الغرفة - كذكر التراب - لمحض التوصل إلى غسل الوجه!

والمقام أولى به منه؛ لأن الأمر بالتيمم من الصعيد - عقيب الأمر بغسل الوجه والأيدي في الوضوء الذي يطلب فيه صرف غسلهما من غير دخالة للآلة - يجعل الذيل ظاهراً بل كائنص في أن منزلة التراب منزلة الماء، وأن المقصود حصول المسح من الصعيد محل الغسل بأية آلة حصل، وعدم ذكر الآلة مع كونها في مقام البيان، يؤكد ما ذكرناه.

وتشهد به صحيحة زرارة المفسرة لها، قال فيها: «فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء، أثبت بعض الغسل مسحاً؛ لأنه قال: ﴿بِوُجُوهِكُمْ﴾ ثم وصل بها ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾»^(١).

فإنها ظاهرة في أن التصرف إنما هو في إثبات المسح موضع الغسل، فكما أن الغسل لا يعتبر فيه آلة خاصة، كذلك ما أثبت محله.

فتحصل من ذلك: أن الظاهر من الآية أن اللازم فيه هو التمسح من الصعيد على الوجه والأيدي، وهو لا يحصل إلا مع التوصل إلى التمسح على

١ - الكافي ٣: ٢٠ / ٤، الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، تهذيب الأحكام ١: ٦١ / ١٦٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٣، الحديث ١.

الصعيد، ومنه إليهما، وهو صادق بأية آلة، كالغسل بالماء.

فإذا علم ذلك فلا بد في رفع اليد عنه من دليل صالح، والأدلة الواردة في التيممات البيانية^(١) وغيرها تشكل صلاحيتها لذلك؛ فإن وزانها ما وردت في الوضوءات البيانية^(٢) مما اشتملت على الأخذ بالعرف وباليمن؛ حيث لا يفهم منها إلا صرف الآلية من غير دخالة في تحصيل الغسل.

وبهذا يظهر الخدشة في دلالة مثل قوله: «تضرب بكفك الأرض»^(٣) فإنه مع كون اليد آلة للمسح، لا يفهم العرف منها الخصوصية، كقوله: «يجزئك من الوضوء ثلاث عُرفات؛ واحدة للوجه، واثنان للذراعين»^(٤) فكما لا يفهم منه اعتبار الاغتراف، ولا ينقذح في الذهن إلا صرف آليتها، ولا يصلح لتقييد إطلاق الآية، كذلك حال الضرب بالكفين.

وليس المدعى إلغاء الخصوصية حتى يقال: لا طريق للعرف إليه في مثل هذا الحكم التعبدى.

بل المدعى عدم إمكان رفع اليد عن ظهور الآية بمثله مع عدم الانتقذاح في الذهن من «ضرب اليد والكف» إلا الآلية، فلا يحرز من مثله القيدية حتى يفتقد به الإطلاق، كما لا تحرز من الوضوءات البيانية.

ولعمري، إن هذا الوجه وجيه لولا الجهات الخارجيّة؛ من مفروغيّة الحكم لدى الأصحاب ومعهوديّة التيمم بين المتشريعة؛ بحيث ما ذكرناه يعدّ كالشبهة في مقابل البديهة، ولهذا ترى أنه مع كمال المناسبة بين البابين.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

٢ - راجع وسائل الشيعة ١: ٢٨٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١٥.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧.

٤ - وسائل الشيعة ١: ٢٨٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٢.

لم يتفوّه أحد بذلك وهو كافٍ في بطلانه.

وأما بعض الاحتمالات المتقدمة - كالمسح إلى العلامة وما قبله^(١) - فهو مخالف لظاهر الآية وجميع الأدلة، فلا داعي للتعرض له.

وجه اعتبار الضرب أو الوضع ووجه اعتبار مجرد المسح باليد

بقي الكلام في أنّ المعتبر هو ضرب اليدين أو وضعهما؛ بناءً على مباينتهما، أو لا يعتبر شيء منهما، بل المعتبر هو شيء أعم؛ أي مطلق المماسّة ولو مسحاً. مقتضى إطلاق الآية عدم اعتبار شيء إلاّ كون المسح من الأرض؛ أي مبتدئاً منها، وقد قيّدت بالإجماع - بل الضرورة - بلزوم كون الآلة اليد، وبقي إطلاقها بالنسبة إلى الوضع والضرب بحاله، بل بمناسبة كون الصعيد قائماً مقام الماء عند فقدّه والارتكاز المتقدم ذكره^(٢). يتقوى إطلاقها، ويشكل رفع اليد عنه بمثل قوله: «تضرب بكفّيك الأرض» في مقام بيان كيفية التيمّم ولو مع الغضّ عن الروايات المشتملة على الوضع؛ لعدم فهم القيدية منه، بل لا ينقدح في ذهن العرف إلاّ أنّ الضرب للتوصّل إلى التمسح من الأرض، خصوصاً من مثل قوله في صحيحه الكندي: «التيمّم ضربة للوجه، وضربة للكفين»^(٣) الظاهر في أنّ الضرب لصرف التمسح للوجه، ولا موضوعية له.

وبالجملة: لا يحرز من مثله القيدية ولو مع قطع النظر عن سائر الروايات.

ثم إنّ الروايات التي في الباب:

١ - راجع ما تقدّم في الصفحة ٢٤٦.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٢٩.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦٠٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

الباب ١٢، الحديث ٣.

منها: ما هي مشتملة على حكاية عمار بن ياسر، كصحيحة زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ ذات يوم لعمار...» إلى أن قال: «فقال: كذلك يتمرغ الحمار؛ أفلا صنعت كذا؟! ثم أهوى بيديه إلى الأرض، فوضعهما على الصعيد...»^(١) إلى آخره.

والظاهر منها ظهوراً كاد أن يكون كالنص، أن قوله: «ثم أهوى» من تنمة كلام أبي جعفر عليه السلام أي أهوى النبي ﷺ والحاكي له أبو جعفر عليه السلام فلا يأتي فيه احتمال الاشتباه إلا من الرواة في نقل القول، وهو مدفوع بالأصل، وظاهرها كفاية الوضع ولو لم يشتمل على خصوصية زائدة؛ وهي الدفع والطم، إذ لو كانت دخيلة في ذلك لما أهملها أبو جعفر عليه السلام في مقام بيان الحكاية لتعليم الحكم. نعم، في موثقة زرارة عنه بعد حكاية القضية: «فقال: هكذا يصنع الحمار، وإنما قال الله عز وجل: ﴿فَتَيْمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ فضرب بيديه على الأرض...»^(٢) إلى آخره.

وظاهرها أيضاً أن قوله: «فضرب» من كلام أبي جعفر عليه السلام حكاية عن فعل النبي ﷺ واحتمال أن كان العمل من أبي جعفر عليه السلام فيها، غير بعيد. ولا يبعد أن يكون وجه اختلاف الحكاية على فرض كونها منه عليه السلام أو العمل والحكاية على فرض آخر، أن واقع فعل النبي ﷺ هو الضرب، لكن لما كان العنوان المفيد للأمر الزائد عن حقيقة الوضع، غير دخيل في صحة التيمم، وكان متقوماً بمطلق الوضع كيف كان، ذكره أبو جعفر عليه السلام لإفادة عدم دخالة شيء.

١ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

الحديث ٨.

٢ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

الحديث ٩.

غيره. ولما كان الضرب وضعاً أيضاً مع قيد، لا يكون النقل خلاف الواقع، كما لو كان مجيء إنسان موضوعاً لحكم، فجاء زيد مثلاً، فيصح أن يقال: «جاء زيد» وأن يقال: «جاء إنسان».

وبالجملة: حكى أبو جعفر عليه السلام تارة: واقع القضية مع بعض الخصوصيات غير الدخيلة في صحة التيمّم وكيفيته، كقوله عليه السلام: «أهوى بيديه إلى الأرض» وكقوله: «ضرب يديه» وأخرى: ما هو دخیل في الحكم، كقوله: «وضع يديه» إفادة لعدم دخالة الخصوصية الزائدة. وليس هذا من قبيل المطلق والمقيّد، بل هو حكاية قضية شخصية لا بدّ في ترك القيد الزائد الذي اشتملت عليه من نكسة، والمحتمل أن تكون ما ذكرناها.

ومنها: ما اشتملت على بيان كيفية التيمّم عملاً، كرواية الخزاز الصحيحة على الأصح^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن التيمّم فقال: «إنّ عمّاراً...» إلى أن قال: فقلت له: كيف التيمّم؟ فوضع يده على المصحّ... إلى آخره^(٢). وصحيحة داود بن النعمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمّم فقال: «إنّ عمّاراً...» إلى أن قال: فقلنا له: فكيف التيمّم؟ فوضع يده على الأرض... إلى آخره^(٣).

١ - رواها الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن أبي أيوب الخزاز. ولا إشكال في رجال السند، إلّا في محمّد بن عيسى العيدي، وهو ثقة على الأصحّ، كما صرح به المصنّف رحمه الله في غير موضع من كتبه، راجع الجزء الأول: ٢٤٩.

٢ - الكافي ٣: ٦٢ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٢.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٥٩٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٤.

وصحيحة زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: وذكر التيمم وما صنع عمار، فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض...^(١) إلى آخره.
وموثقة سماعة أو صحيحته^(٢) قال: سألته: كيف التيمم؟ فوضع يده على الأرض...^(٣) إلى آخره.

واحتمال الاشتباه من الرواة في حكاية الفعل^(٤)، لا يُعنى به، سيما مع تعددهم وتكرّر الرواية، وكونهم من قبيل زرارة والخزاز وسماعة.

فدار الأمر بين تقييد الإطلاقات كتاباً وأخباراً، ورفع اليد عن صحيحة زرارة المتقدمة^(٥) الحاكية لفعل النبي ﷺ بلفظ أبي جعفر عليه السلام - مع أن أعمال الإطلاق والتقييد غير وجيه بعد الحكاية عن الفعل الشخصي تاركاً لما هو دخیل في الحكم فرضاً؛ وإن فهم من حكايته حكم كلي - وبين رفع اليد عن قيديّة

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨ / ٦٠٢، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٥.

٢ - رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة.

وجه التردد لوقوع عثمان بن عيسى وسماعة في السند؛ لأن عثمان بن عيسى كان شيخ الواقفة ووجهها ومن أصحاب الإجماع على قول، ولكن الظاهر رجوعه عن الوقف. وسماعة بن مهران ثقة عند النجاشي ووافقي عند الشيخ الطوسي.

رجال النجاشي: ١٩٣ / ٥١٧ و ٢٠٠ / ٨١٧، رجال الطوسي: ٣٣٧ / ٤، الفهرست: ١٢٠ / ٥٣٤.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨ / ٦٠٢، الاستبصار ١: ١٧٠ / ٥٩٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٣.

٤ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٨ / السطر ٣٤.

٥ - تقدّمت في الصفحة ٢٥٠.

الضرب الوارد في الأخبار الكثيرة، والأهون في المقام مع الخصوصيات المتقدمة هو الثاني، سيما مع كون المطلق والمقيّد مثبتين، والحمل في مثله متوقّف على إحراز وحدة المطلوب، وهو مع ما تقدّم مشكل.

مضافاً إلى أنّ المقام ليس من قبيل المطلق والمقيّد؛ فإنّ المتفاهم العرفي من قوله: «وضع يده على الأرض» في مقام تعليم التيمم وبيان كيفيّته، أنّه كان وضعها بلا دفع واعتماد، وإلا كان على الرواة عدم إهماله، والحمل على الغفلة قد مرّ ما فيه^(١)، فيظهر أنّ مقتضى هذه الروايات أنّ عمل المعصوم في مقام التعليم، كان وضعاً لا ضرباً، ومعه كيف يمكن إعمال المطلق والمقيّد؟!

فلا محيص عن الالتزام إمّا برفع اليد عن الروايات الصحيحة التي هي في مقام البيان، وهو كما ترى.

وإمّا البناء على أنّ للتيمم كيفيتين؛ إحداهما: وضع اليد، وثانيتها: ضربها، وإمّا البناء على أنّ المعتبر فيه ليس إلا لمس الأرض وضعاً أو ضرباً، بل أو مسحاً؛ أخذاً بإطلاق الآية، وجمعاً بين الروايات، وهو أهون؛ لكونه جمعاً عقلائياً بين جميع الروايات.

نعم، لا يبعد الالتزام برجحان الضرب؛ أخذاً بظواهر ما دلّت على الضرب واشتملت على الأمر به، هذا كلّهُ إذا قلنا بعدم مباينة «الضرب» و«الوضع». وأما لو قلنا بمباينتهما، فيقع التعارض بين صحيحة زرارة وموثّقته الحاكيتين عن أبي جعفر عليه السلام نقل فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث عبّر في الأولى بـ«الوضع» وفي الثانية بـ«الضرب» وهو لا يوجب رفع اليد عن سائر الروايات الحاكية لفعل أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام في مقام تعليم التيمم بعد السؤال عن

كفّيته، فالأخذ بجميع الروايات، والالتزام بأنّ للتيّم كفتين، وحمل ما اشتملت على الأمر بالضرب على الرجحان، أولى وأهون من طرح الطائفة المقابلة مع صحة سندها، بل هو من قبيل حمل الظاهر على النص؛ لأنّ أخبار الضرب ظاهرة في تعيّنه، وأخبار الوضع نصّ في الاجتزاء به، مع موافقتها لإطلاق الكتاب.

وأما الشهرة المنقولة في المقام^(١) فليست من شهرات المعتدّ بها؛ لأنّ المسألة اجتهادية تراكت فيها الأدلة. هذا مع ذهاب جملة من الأساطين إلى الاجتزاء بالوضع صريحاً أو ظاهراً، كالشيخ في محكي «المبوط» و«النهاية» والمحقق في «الشرائع» والشهيد في محكي «الذكرى» وعن «جامع المقاصد» و«حاشية الإرشاد»^(٢).

لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بعد اشتغال أكثر الروايات على «الضرب»^(٣) ونقل الشهرة، واحتمال كون مراد بعض من عبّر به «الوضع» الضرب منه، وتعارف الضرب بين المتشرّعة، والله العالم.

تنبيه: هل الضرب أو الوضع شرط لحصول المسح أو جزء؟

ظاهر الكتاب والسنة أنّ الضرب أو الوضع شرط لحصول المسح من الأرض، لا جزء للتيّم؛ فإنّ قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ - متفرّعاً عليه قوله: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ - ظاهر في أنّ قصد الصميد ضرباً أو

١ - كشف اللثام ٢: ٤٦٨، جواهر الكلام ٥: ١٨٠.

٢ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٤١ / السطر ٨، المبوط ١: ٣٢، النهاية: ٤٩، شرائع الإسلام

١: ٤٠، ذكرى الشيعة ٢: ٢٥٩ - ٢٦٠، جامع المقاصد ١: ٤٨٩ - ٤٩٠.

٣ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ١ و ٣

و ٦ و ٧ و ٩، والباب ١٢، الحديث ٢ - ٥.

وضعا؛ لأجل المسح والتوصل إليه، ولولا الإجماع والتسليم بينهم^(١) لقلنا بعدم مدخلية الآلة الخاصة أيضاً، لكن بعد القول باعتبارها لا ريب أن الظاهر منها أن الضرب لأجل المسح بالوجوه والأيدي، كما هو الظاهر أيضاً من مثل قوله: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للكفين»^(٢) وقوله: «مرتين مرتين للوجه واليدين»^(٣) وهذا ينافي الجزئية.

ولا دليل على اعتبار الجزئية زائداً على اعتبار الشرطية؛ بأن يكون جزءاً بالنسبة إلى المجموع، وشرطاً لسائر الأجزاء. وقوله: «تضرب بكفك الأرض، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»^(٤) لا يدل على الجزئية لو لم نقل بدالاتها على الشرطية، خصوصاً مع كون جميع الروايات كالتفسير للآية الكريمة. فتوهم^(٥) كون التيممات البيانية^(٦) - وكذا أشباه الرواية المتقدمة - في مقام بيان ماهية التيمم والأجزاء المقومة لها، غير وجيه جداً؛ لأن الظاهر أنهم عليهم السلام بصدده بيان كيفية التيمم الصحيح؛ من غير نظر إلى ما يعتبر فيه شرطاً أو جزءاً، لو لم نقل بظهور بعضها - كالرواية المتقدمة - في الشرطية، فالأظهر هو الشرطية.

وأما الثمرة بين القولين فغير ظاهرة، نعم لو قلنا: بأن دليل اعتبار الموالاة

١ - راجع ذكرى الشيعة ٢: ٢٥٨، جامع المقاصد ١: ٤٨٩ و ٤٩٨، مدارك الأحكام ٢: ٢١٧، جواهر الكلام ٥: ١٧٩.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٣.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ١.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧.

٥ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٧ / السطر ٣٠.

٦ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

فيه هو ظهور الأوامر المتعلقة بالمرکبات في إتيان أجزائها متوالية ومرتبطة - كما استدلوا به له^(١) - يكون اعتبار الموالاة بين الضرب والمسح على الجزئية، وعدم اعتباره على الشرطية، ثمرةً بينهما؛ لأن غاية ما يمكن دعواه هو ظهورها في الموالاة بين الأجزاء، لا بين الشرائط والأجزاء أيضاً، كما لا يخفى. لكن قد عرفت أن وجه اعتباره غير ذلك^(٢)، ومع ما ذكرناه لا تكون هذه ثمرة، فراجع.

ويمكن أن يقال: إنه على الشرطية لا دليل على لزوم قصد التقرب والتعبد به، بخلافه على الجزئية؛ لأن المتيقن من الإجماع على عبادية التيمم عبادية ماهيته، لا الأعم منها ومن شرائطه. إلا أن يقال: مقتضى ارتكاز المتشريعة عبادية الضرب أيضاً.

وقد يقال في بيان الثمرة أمران آخران^(٣)، وهو غير سديد.

مركز تحقيق التراث
مكتبة التراث

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٦ / السطر ١٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٤٢.

٣ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٧ / السطر ٢٨.

الأمر السادس

اعتبار كون الضرب بكلتا اليدين

لا إشكال نصّاً^(١) وفتوى^(٢) في اعتبار كون الضرب بكلتا يديه، فلو ضرب بإحدهما بطل. بل يمكن استفادته من الكتاب العزيز، فضلاً عن الأخبار الناصة عليه.

عدم اعتبار ضرب اليدين دفعةً

وأما اعتبار الدفعة فغير ظاهر، بل مقتضى إطلاق الأدلة عدم اعتبارها؛ أما إطلاق الكتاب فظاهر، وأما الأخبار فلأنّ الظاهر من قوله: «تضرب بكفّيك»^(٣) ليس إلا اعتبار الضرب بهما؛ وأنّه تمام الموضوع للحكم. وأما الدفعة فأمر آخر غير ضربهما لا بدّ في اعتباره من بيان وتقييد مفقود في المقام، فمقتضى إطلاق مثله هو عدم الاعتبار.

وتوهم^(٤) دلالة الأدلة عليه انصرافاً أو إشعار كل واحد من الأخبار، وبعد ضم بعضها إلى بعض يستفاد الحكم، غير سديد. نعم لا يبعد أن يكون العمل الخارجي المتعارف بين الناس، موجباً لتوهم الانصراف، لكنّه غير الانصراف في نفس الأدلة.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١.

٢ - المقنعة: ٦٢، المبسوط ١: ٢٢ - ٢٣، السرائر ١: ١٣٦، جواهر الكلام ٥: ١٨١ - ١٨٢.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١، الحديث ٧.

٤ - مصباح الفقيد، الطهارة: ٤٨٩ / السطر ٦.

والإنصاف: أن رفع اليد عن ظاهر الأدلة ومقتضى إطلاقها مشكل؛ وإن كان ترك الاحتياط والبناء على عدم الاعتبار - بعد كون العمل عليه - مشكلاً آخر.

اعتبار الضرب بباطن الكفين

ثم إنه لا ريب في أن الظاهر من الأدلة - ولو انصرافاً - أن المعتبر ضرب باطن الكفين، خصوصاً بعد ارتكازية مخالفة الماسح والممسوح. بل يمكن أن يستدل عليه بعدها بمثل موثقة زرارة: «ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى»^(١).

وقوله في رواية داود: «فوضع يديه على الأرض. ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه فوق الكف»^(٢) بعد كونه في مقام بيان كيفية التيمم. ولا يمكن إلغاء الخصوصية بعد ما عرفت من اعتبار الأدلة الخاصة فيه، بل اللازم مراعاة جميع ما يتفاهم من التيممات البيانية وغيرها المحتملة دخالتها، بعد كونها في مقام بيان كيفية التيمم وما يعتبر فيه.

كما لا ريب في جواز التيمم بالتراب ونحوه وإن لم يكن متصلاً بالأرض، ويدل عليه - مضافاً إلى السيرة القطعية، وقوله: «التراب أحد الطهورين»^(٣) وما دلّ على جواز التيمم بالجص والنورة الصادق كل منهما على المنفصل من الأرض - أن الظاهر عرفاً من قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً...﴾ إلى قوله:

١ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٢: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٩.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٥٩٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٤.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢١٩.

﴿منه﴾ أن ما هو دخيل فيه هو محلّ الضرب ووقوع اليد، وأمّا سائر أجزاء الأرض التي لا تقع اليد عليها، فلا دخالة لها في المسح. ولو نوقش فيه، فلا إشكال في أصل الحكم، بعد كون التراب أحد الطهورين، وقطعية عدم الفصل بينه وبين الحجر وغيره.

في اعتبار كون الضرب بجميع الباطن

ثم إنّ المعتبر فيه ضرب مجموع باطن الكفين؛ لكون «الكفّ» اسماً له ظاهراً، وبعضه جزء له، لا كفّ على الإطلاق.

نعم، لو كانت ناقصة يكفي الضرب بها، ولا يسقط التيمّم بلا إشكال؛ لقاعدة الميسور، وضرورة عدم سقوط الصلاة. بل لا يبعد فهمه من نفس الخطايات المتوجّهة إلى المكلفين، كما ذكرناه في الوضوء^(١) وقلنا: إنّ قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ليس مخصوصاً بمن كان وجهه ويده سليمين، فمن قطعت يده من الأصابع، وسمع قوله تعالى: ﴿اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ يرى لزوم غسل يده الناقصة إلى المرفق، ولا ينقدح في ذهنه توجه الخطاب إلى السالمين. نعم لو كان القطع من المرفق يكون خارجاً منه.

وفي المقام أيضاً يرى العرف دخول مقطوع الإصبع تحت الخطاب ولو قلنا بكون «الكفّ» اسماً للمجموع؛ وذلك لمناسبات مغروسة في الأذهان، كما هو كذلك في الخطايات العرفية.

بل لا يبعد أن يقال: إنّ «الكفّ» - كـ «اليد» و«الرجل» - صادقة على الكل

والبعض، لكن ينصرف مثل قوله: «اضرب كفيك» إلى ضرب جميعهما، وهو يتم مع سلامة الكف، ومع نقصها يصدق «أنه ضرب كفيه على الأرض» حقيقة، فلا إشكال في عدم سقوط التيمم والصلاة مع نقصان الكف.

حكم من قطعت كفاه من الزند

وأما لو قطعت كفاه من الزند، فقد يقال بلزوم مسح الوجه بالذراعين، ومسح ظاهر كلِّ بياطن الأخرى، وهو بالنسبة إلى مسح الوجه غير بعيد وإن لا يخلو من شبهة، لكن بالنسبة إلى ظاهر كلِّ بياطن الأخرى وقيامهما مقام الكف، بعيد لعدم شمول الخطابات له، وهو واضح، وعدم كون مسح الذراعين ميسور مسح الكفين.

ولو حاول أحد تعميم قاعدة «الميسور...» لمثل ذلك، لصح له أن يلتزم بلزوم مسح الرجل أو سائر الجسد بدل اليد إذا قطعت يده من الأصل، لأن المسح بظاهر الكف ينحل إلى المسح، وكونه بظاهر الكف، وكونه بالكف، وكونه بالجسد، فمع تعسر كلِّ مرتبة يجب قيام الأخرى مقامها، وهو كما ترى.

وبالجملة: ليست الذراعان مع الكف إلا كأجنبي في باب التيمم، وليس المسح عليهما ميسور مسح الكفين، والانحلال العقلي غير معول عليه في مثل المقام. بل لزوم مسح الجبهة فقط ممن لم يكن له يد - لكونه ميسور التيمم - أيضاً لا يخلو من إشكال.

والاحتياط لازم على أي حال في مثل الصلاة التي لا تترك بحال، مع بُعد عدم تكليف مثله بالصلاة - التي هي عماد الدين - إلى آخر عمره، بل ليس المدعي للقطع بعدم ترك مثله شدياً بمجازف.

حكم تعذر المسح بباطن الكفّين

ثمّ لو تعذر الضرب بباطن الكفّين، هل يقوم ظاهرهما مقامه بدعوى: أنّه ميسوره وأقرب من غيره، أو يقوم باطن الذراعين مقامه، فيضرب بباطنهما، ويمسح بهما الوجه وظاهر الكفّين، أو يتخيّر بينهما، أو يجب الجمع؛ للعلم الإجمالي بحصول التيمّم الواجب بإحدى الكيفيتين؟

وجوه، لا يبعد ترجيح الثاني؛ لأنّ أصل اعتبار كون الماسح هو اليد والكفّين، غير مستفاد من الأدلة اللفظية كما مرّ. وإنّما قلنا باعتباراه للسيرة والإجماع^(١)، والمتيقّن منهما اعتباره حال عدم التعذر وفي صورة الاختيار، وأمّا مع التعذر فالأصل وإن اقتضى عدم اعتبار إحدى الخصوصيتين، لكن المتفاهم من الأدلة - كما مرّت الإشارة إليه^(٢) - مخالفة الماسح للممسوح؛ وأنّ آلة المسح موصلة لأثر الأرض - ولو أثراً اعتبارياً - إلى ما لم يلمس الأرض، ومع القول بالانتقال إلى الظاهر، لا بدّ من رفع اليد عن هذا الظاهر.

وبعبارة أخرى: يعتبر في التيمّم حال الاختيار، كون المسح بباطن الكفّ، ومغايرة الآلة للممسوح، وفي حال التعذر يرفع اليد عن الباطن، وتحفظ المغايرة مع حفظ آلة اليد، فيرجح الذراع على الظاهر.

لكن ما ذكرناه لا يساعد عليه كلمات القوم ممّن تعرّض للمسألة^(٣)، والاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه.

١ - تقدّم في الصفحة ٢٤٦.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٥٨.

٣ - جامع المقاصد ١: ٤٩٠، رياض المسائل ٢: ٣٢٤، جواهر الكلام ٥: ١٨٢ - ١٨٣.

حكم نجاسة الباطن

ثم إنه مع نجاسة الباطن؛ إما أن تكون سارية إلى الأرض لو تيمّم، أو إلى الممسوح دون الأرض، كما لو جرح العضو بعد الضرب، أو لم تكن سارية مطلقاً؛

فعلى الأول قد يقال: إنّ ظاهر الأدلة اعتبار طهارة الصعيد عند ضرب اليد عليه، فإذا صار قذراً بالضرب لا يضرّ بالتيمّم^(١).

وفيه: أنّ ظاهر الآية^(٢) - مع قطع النظر عن صحيحة زرارة^(٣) - اعتبار طهارته عند رفع اليد منه أيضاً؛ لمكان ﴿مِنْهُ﴾ فإنّ الظاهر رجوع الضمير إلى «الصعيد الطيب» فمع ابتدائية «من» - كما هي الأرجح - يكون المعنى: «فامسحوا مبتدئاً من الصعيد الطيب».

نعم، بناءً على رجوع الضمير إلى «التيمّم» - كما في صحيحة زرارة المفسّرة للآية - يشكل استفادة ما ذكر منها، كما تقدّم بعض الكلام فيها^(٤).

إلا أن يقال: إنّ المراد من قوله: «ذلك التيمّم» ذلك الضرب الواقع على الصعيد الطيب، ومع قذارته بالضرب يخرج عن ذلك العنوان، تأمّل.

ويمكن استفادة اعتبار طهارة الأرض التي يمسح منها المحالّ - وكذا اعتبار طهارة المحالّ الممسوحة إذا فرض سارية نجاسة الكفّ إليها - من الآية

١ - مستند الشيعة ٣: ٤٥٧، مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٠ / السطر الأخير.

٢ - المائدة (٥): ٦.

٣ - الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، الكافي ٣: ٢٠ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٢، الحديث ١.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٤٧.

الكريمة وصحيحة زرارة المتقدمة بالتقريب المتقدم؛ مستمداً بارتكاز العرف في اعتبار كل ما يعتبر في الوضوء والغسل جميعاً في التيمم، فراجع^(١).

وأما مع عدم سرايتها - بأن يكون المحل جافاً - فالظاهر عدم الانتقال إلى الظاهر، بل ينتقل إلى الذراعين، كما مرّ الكلام فيه^(٢).

وأما دعوى: أن حفظ الذات أولى من حفظ الوصف، فمع الانتقال إلى غير باطن الكف، ترك الأصل والذات حفظاً للوصف، بخلاف المسح بالباطن التجسس. ففيها: أن أمثال هذه الأمور الاعتبارية والترجيحات الظنية، غير معول عليها في الأحكام التعبدية البعيدة عن العقول. مع ما عرفت^(٣) من أن اعتبار باطن الكف - بل مطلق آلية اليد - غير مستفاد من الأدلة لولا الإجماع والسيرة المفقودان في مثل المقام.

والاحتياط في جميع صور الدوران لا ينبغي أن يترك؛ وإن كانت البراءة في كثير من الموارد محكمة؛ بناءً على جرياتها في الطهارات الثلاث، كما هو الأقوى.

١ - تقدّم في الصفحة ٢٣٩.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٦١.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٦١.

الأمر السابع

هل يعتبر في التيمم العلق ممّا ضرب عليه ؟

والكلام فيه يقع في موارد :

عدم لزوم مسح المواضع بالتراب ونحوه

منها : في اعتبار العلق بمعنى لزوم مسح المواضع بالتراب ونحوه .
ولا إشكال ولا كلام عندنا في عدم اعتباره ، وهو الذي ادّعي الإجماع عليه .
فمن «المنتهى» : «لا يجب استعمال التراب عند علمائنا»^(١) وحكي الإجماع عن غيره أيضاً^(٢) .

والظاهر أنّ خلاف بعض المتأخرين^(٣) ليس في ذلك ، كما يظهر من استدلالاتهم ، خصوصاً جوابهم عن الروايات الدالة على النفث : «من عدم المتافاة بينه وبين لزوم العلق ؛ لبقاء الأجزاء الصغيرة الغبارية بعد النفث» فيظهر منهم أنّ مرادهم بلزوم العلق ، لزوم بقاء أثر التراب الذي لا يسمّى «تراباً» ، وكيف كان : يدلّ على عدم اعتباره - بعد الإجماع - الأدلة الدالة على استحباب النفث أو جوازه^(٤) ؛ ضرورة أنّه بعده لا يبقى من نفس الصعيد والأرض على اليد

١ - منتهى المطلب ١ : ١٤٧ / السطر ٣٥ .

٢ - أنظر جواهر الكلام ٥ : ١٨٧ - ١٨٨ ، كنز العرفان في فقه القرآن ١ : ٢٦ ، جامع المقاصد ١ : ٤٩٦ ، مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١ : ٦٧ .

٣ - الحبل المتين : ٨٩ / السطر ٥ ، مفاتيح الشرائع ١ : ٦٢ ، الحقائق الناضرة ٤ : ٣٢٣ - ٣٣٥ .

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣ : ٣٥٩ ، كتاب الطهارة ، أبواب التيمم ، الباب ١١ ، الحديث ٣ و ٦ و ٧ و ٩ .

شيء، وما بقي عليها أحياناً هو أثرهما الذي لا يسمّى «تراياً» عرفاً ولا «أرضاً».

والآية الكريمة بعد البناء على كون «مِنْ» ابتدائية بشهادة صحيحة زرارة^(١) التي دلت على رجوع الضمير المجرور إلى «التيمّم» لا «الصعيد» وكذا الأخبار المتقدمة^(٢)؛ ضرورة أنه لو كان الجازّ للتبويض والمجرور راجعاً إلى «الصعيد» لزم منه وجوب حمل الصعيد إلى الوجه والكفين، مع أنه بعد النفض لا يبقى بعض الأرض على اليد للوجه، فضلاً عن الكفين، فإذا لم تكن تبويضية فلا محالة تكون ابتدائية؛ لضعف الاحتمالات الأخرى، فتدلّ على أن المعتبر في التيمّم، أن يكون المسح مبتدئاً من الأرض لا بالأرض، فتدلّ على عدم اعتبار العلوق بالمعنى المتقدّم، ولا بغيره كما يأتي، فلا ينبغي الإشكال في عدم اعتباره بهذا المعنى.



عدم لزوم أن يعلق على اليد من أجزاء الأرض

ومنها: اعتباره بمعنى لزوم أن يعلق على اليد من أجزاء الأرض ولو سقطت بالنفض، بل ولو لم يبق أثرها، ولا ينبغي الإشكال في عدم اعتباره أيضاً، بل هو أضعف من سابقه؛ لإمكان التمسك له بالآية والصحيحة المتقدمة؛ بتوهم تبويضية «مِنْ» وبارتكازية بدلية التراب للماء، وإن ظهر ضعفهما ممّا تقدّم حتى الثاني، فإن الارتكاز لا يقاوم الأدلة كتاباً وسنة.

وأما توهم اعتبار العلوق وكونه واجباً مستقلاً، لا للتمسّح به على الأعضاء، فهو خلاف الآية والروايات جميعاً؛ فإن الظاهر منها عدم استقلاله، بل لو كان

١ - راجع ما تقدّم في الصفحة ٢٦٢.

٢ - تقدّمت في الصفحة ٢٤٤.

معتبراً فلأجل المسح على الأعضاء، والروايات المشتملة على النفث يظهر منها - بمساعدة الارتكاز العرفي - أنَّ النفث لعدم الاحتياج إلى ما يعلق من الصعيد على اليد لمسحها، ولا إشعار فيها بلزوم العلوق استقلالاً من غير لزوم المسح به. ولهذا ترى أنَّ الروايات المشتملة على الوضع خالية عن ذكر النفث^(١)، بخلاف ما تشتمل على الضرب، فإنها مشتملة عليه^(٢) إلا نادراً^(٣)؛ والظاهر أنَّ الوجه فيه هو تحقق العلوق بالضرب دون الوضع، خصوصاً في أراضي الحجاز الغالب عليها الرمل والأحجار الصغار التي تلتصق باليد مع الضرب، دون الوضع بلا اعتماد ولا قوة ولا مكث.

وبالجملة: عدم اعتبار العلوق بهذا المعنى أيضاً واضح.

عدم اعتبار انتقال أثر من الأرض إلى الأعضاء

والعمدة البحث عن النحو الثالث من العلوق؛ وهو أثر التراب والأرض، ولا يبعد أن يكون ذلك مورداً للكلام، ومختاراً لبعض المتأخرين، كما مرّت الإشارة إليه. وهو أيضاً لا يقصر في الضعف عما تقدّم؛ فإنَّ «مَنْ» في الآية الكريمة إن كانت تبعيضية، تنطبق على العلوق بالمعنى الأول، وإن كانت ابتدائية لا تنطبق على العلوق بهذا المعنى أيضاً. بل بعد البناء على الابتدائية، تدلّ الآية بإطلاقها على عدم اعتبار العلوق؛ للدلالة على أنَّ تمام الموضوع لتتحقق التيمم، كون التمسح مبتدئاً من الصعيد من غير دخالة شيء آخر فيه.

١ - راجع وسائل الشيعة ٢: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٢ و ٤ و ٥ و ٨.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣ و ٦ و ٧.

٣ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ١.

ودعوى: أن المسح منه على الوجه والكف - ولو بمناسبة الحكم والموضوع - منصرف إلى انتقال أثر من الأرض إلى الأعضاء^(١)، مدفوعة بأن ما هو المرتكز من قيام الصعيد مقام الماء، هو قيام نفسه مقامه، كما فعل عتار، لا قيام أثره، وبعد قيام الدليل على عدم لزوم ذلك، لا مجال لدعوى قيام الأثر، فلا يجوز رفع اليد عن الإطلاق، ولا دعوى الانصراف لأجل الارتكاز.

كما أن دعوى الانصراف أو عدم الإطلاق - لأجل غلبة الأراضي في انتقال أثرها إلى اليد وبقائه بعد النفذ^(٢) - مدفوعة بمنع الغلبة الموجبة لعدم الإطلاق، فضلاً عن الانصراف، سيما في أراضي نزول الوحي وصدور الروايات، وخصوصاً مع كون «الصعيد» مطلق وجه الأرض، وبالأخص مع قرب أراضي الحرمين الشريفين من البحر الموجب لنزول الأمطار الغريزة في غالب الفصول فيها، مع كيفية أرضهما الخالية من التراب الموجب لعدم كونها مغبرة وعدم بقاء أثرها بعد النفذ غالباً، ومعه كيف تسوغ دعوى الغلبة والانصراف، وكيف يمكن السكوت عنه مع فرض اعتباره؟!

مضافاً إلى أنه لو فرض بقاء أثر ضعيف بعد النفذ، فلا ريب في أنه مع إمرار اليدين على الوجه، يرتفع وينتقل إليه، فلا يبقى للكفين أثر منه، فلا بد للقائل بلزوم العلوق؛ إما أن يلتزم بلزومه للوجه فقط، أو لزوم المسح ببعض اليد على الوجه بوجه يبقى الأثر للكفين، أو لزوم ضرب آخر بعد مسح الوجه، ولا أظن التزامه بالأولين، ويأتي الكلام في ضعف الثالث^(٣).

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٢ / السطر ٢٤.

٢ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩١ / السطر ٣٤.

٣ - يأتي في الصفحة ٣٠٤.

الأمر الثامن

في تحديد الماسح والممسوح وكيفية المسح

أمّا الماسح، فيقع البحث فيه من جهات:

الجهة الأولى: في كفاية المسح بيد واحدة

بعد وضوح لزوم كون المسح بما يضرب على الأرض نصّاً^(١) وفتوى^(٢)، هل يعتبر أن يقع مسح الجبهة باليدين، كما عن «التذكرة»: «أنّه الأظهر من عبارات الأصحاب»^(٣).

وعن «المدارك»: «أنّ أكثر الأصحاب على كون المسح بهاتين اليدين معاً»^(٤) وعن «المختلف» و«الذكرى» و«كشف اللثام»: «أنّه المشهور»^(٥).
أو يجتزأ بيد واحدة، كما عن «التذكرة» احتمالاً^(٦)، وعن المولى الأردبيلي والمحقق الخونساري اختياره^(٧)؟

١ - راجع وسائل الشيعة ٢: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١ و ١٢.

٢ - المقنعة: ٦٢، المبوط ١: ٢٢، تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٠.

٣ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٤.

٤ - مدارك الأحكام ٢: ٢٢٢.

٥ - مختلف الشيعة ١: ٢٧٤، المسألة ٢٠٤، ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٥، كشف اللثام ٢: ٤٦٩.

٦ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٤.

٧ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٧، الحواشي على شرح اللمعة الدمشقية، المصحف

الخونساري: ١٥١/السطر ٤.

وجه الاجتزاء بيد واحدة

لا يبعد ترجيح ذلك؛ لإطلاق الآية الكريمة وعدم صلوح الأدلة لتقييدها. ودعوى^(١) كونها من المتشابهات التي يجب الرجوع فيها إلى تفسير أهل البيت عليهم السلام - كدعوى عدم إطلاقها؛ لكونها في مقام أصل التشريع - ضعيفة؛ ضرورة عدم إجمال وتشابه فيها، فإن الظاهر من قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً﴾ الواقع في ذيل بيان الوضوء والغسل وأتھما بالماء، وبقرينة ﴿فَامْسَحُوا... مِنْهُ﴾ هو التلمس للأرض بالآلة المتداولة التي هي باطن الكفين؛ لعدم إمكان المسح على اليدين بكف واحدة، فيستفاد منها لزوم مسح بعض الوجه واليدين من الأرض بالآلة. نعم لولا الجهات الخارجية لقلنا بعدم لزوم كون اليد آلة، كما تقدّم^(٢).
فإطلاق الآية محكم ما لم يرد دليل على التقييد. والتقييدات الواردة عليها ليست بحدة الاستهجان حتى نلتزم بإهمالها، أو بقيام قرائن حالية لم تصل إلينا. والذي يشهد على عدم إجمال أو إهمال فيها، إرجاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمّاراً إليها لرفع خطئه بقوله: «هكذا يصنع الحمار؛ إنما قال الله عز وجل: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾»^(٣).

وفي رواية: «إنما قال الله: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾»^(٤).

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٢ / السطر ٣٣.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٤٦.

٣ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٩.

٤ - تفسير العياشي ١: ٣٠٢ / ٦٣، مستدرک الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

وفي أخرى: «أفلا صنعت كذا؟» ثم تيمم^(١).

وتمسك أبي جعفر عليه السلام بها وبخصوصياتها لتعليم زرارة^(٢)، فلا إشكال في إطلاقها وعدم تشابهها. نعم الروايات الحاكية لفعلهم^(٣)، لا يكون فيها إطلاق معتد به من هذه الجهة.

وأما عدم صلوح شيء لتقيدها؛ فلأن أظهر ما في الباب في ذلك - مما يمكن الركون إليه سنداً - موثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم قال: «تضرب بكفك الأرض، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»^(٤).

وصحيحة المرادي، عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم قال: «تضرب بكفك على الأرض مرتين، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك»^(٥).

بدعوى ظهورهما - بل صراحتهما - في كون مسح الوجه باليدين.

لكن يمكن إنكار ظهورهما - فضلاً عن صراحتهما - بأن يقال: إن احتمالات قوله: «وتمسح بهما وجهك ويديك» كثيرة بدواً:

أحدها: أن يكون المراد «تمسح بهذه وهذه وجهك ويدك اليمنى واليسرى» جموداً على ظاهر علامة التنسية من تكرير مدخولها، وظاهر الضمير الراجع إلى

١ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٨.

٢ - الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٣، الحديث ١.

٣ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٩ / ٦٠٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٢.

طبيعة اليدين؛ من غير اعتبار الاجتماع في المدخول والمرجع، فإنه يحتاج إلى مؤونة زائدة.

ولازم هذا الاحتمال لزوم مسح كلّ يد جميع الجبهة، أو هي مع الجبين، وكذا مسح كلّ من اليدين الماسحتين كلّ واحدة من الممسوحتين، وهو غير ممكن في الثاني، ولم يلتزموا به في الأوّل، فهذا الاحتمال مدفوع لذلك.

ثانيها: أن يكون المراد «تمسح بمجموعهما وجهك وكلّ واحد من يديك» ولازمه لزوم مسح كلّ من اليدين بمجموعهما، وهو أيضاً مدفوع؛ لامتناعه. ثالثها: أن يكون المراد «تمسح بمجموعهما وجهك ومجموع اليدين» ولازم ذلك ما هو المشهور.

رابعها: «تمسح بمجموعهما مجموع الوجه واليدين» أي بمجموع هذين مجموع الثلاثة. ولازم ذلك جواز مسح الوجه بيد واحدة، كما اختاره المحققان المتقدمان.

ولا ترجيح لأحد الأخيرين لو لم نقل بترجيح ثانيهما؛ لأجل ارتكاز العرف بأنّ المسح لا يصلح أثر الأرض - ولو أثرها الاعتباري - إلى الوجه من غير دخالة مجموع اليدين في ذلك. وضرب اليدين إنما هو لتحصيل المسحات الثلاث، لا لمسح الوجه بهما.

وبالجملة: مع محفوفية الكلام بالقرينة العقلية، ورفع اليد عن الظاهر الأوّل، لا يبقى ظهور في الاحتمال الثالث.

ودعوى: أن الظاهر منها هو المسح بهما مطلقاً، وقيام القرينة العقلية موجب لرفع اليد عنه بالنسبة إلى اليدين دون الوجه، مدفوعة بأنّ الظاهر منها هو المسح بكلّ واحدة منهما جميع الممسوح، وهو مخالف لإطلاق الكتاب والفتوى والعقل، ومع رفع اليد عنه ودوران الأمر بين أحد الأخيرين، فالترجيح

مع ثانيهما، فيوافق إطلاق الآية. ومع تساويهما أو الترجيح الظني لأولهما، لا يترك الإطلاق حتى على الثاني؛ لعدم ظهور معتد به، وعدم كون الظن مستنداً إلى اللفظ وظهوره حتى يكون حجة.

نعم، ظاهر رواية الكاهلي قال: «سألته عن التيمم، فضرب على البساط، فمسح بهما وجهه، ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى»^(١) هو مسح الوجه باليدين.

لكنها مع ضعفها سنداً^(٢) وإضرارها، لا تصلح لتقييد الكتاب، ولا يعلم استناد المشهور إليها، ومجرد مطابقة فتواهم لرواية لا يجبر ضعفها، وكون الناقل عنه صفوان بن يحيى وصحة السند إليه، غير مفيد؛ لعدم ثبوت أنه لا يروي إلا عن ثقة وإن قال به الشيخ في محكي «العدة»^(٣)، والإجماع على تصحيح ما يصح عنه^(٤) - على فرض ثبوته - لم يتضح إثبات ما راموا منه، والتفصيل موكول إلى محله^(٥).

وأما صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم، فضرب بكفيه الأرض، ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب شماله الأرض، فمسح بها مرقفه إلى أطراف الأصابع؛ واحدة على ظهرها، وواحدة على بطنها، ثم ضرب يمينه الأرض، ثم صنع شماله كما صنع يمينه، ثم قال: «هذا التيمم على ما

١ - الكافي ٣: ٦٢ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ١.

٢ - رواها الكليني، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن الكاهلي.

٣ - عدة الأصول ١: ١٥٤.

٤ - اختبار معرفة الرجال: ٥٥٦ / ١٠٥٠.

٥ - يأتي في الجزء الثالث: ٣٢١.

كان فيه الغسل وفي الوضوء: الوجه واليدين إلى العرفقين...»^(١) إلى آخره. فلا يتكل عليها لتقييد الكتاب؛ بعد اشتغالها على عدة أحكام مخالفة للمذهب، والتفكير في الحجية في مثلها، غير جائز بعد عدم الدليل على حجية خبر الثقة إلا بناء العقلاء الممضى، ولا ريب في عدم ثبوت بنائهم على العمل بما اشتملت على عدة أحكام مخالفة للواقع، لو لم نقل بثبوت عدمه.

وجه عدم الاجتزاء بيد واحدة وترجيحه

نعم، هنا روايات لا يبعد دعوى ظهورها في المطلوب، كصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام حكاية لقضية عمار بن ياسر، وفيها: «ثم أهوى بيديه إلى الأرض، فوضعهما على الصعيد، ثم مسح جبينيه بأصابعه، وكفّيه إحداهما بالأخرى، ثم لم يعد ذلك»^(٢).

فإن الظاهر من «مسح جبينيه بأصابعه» المسح بجميعها، سيما بعد قوله: «فوضعهما على الصعيد».

وموثقته عن أبي جعفر عليه السلام قال في ذيل حكاية قضية عمار: «فضرب بيديه على الأرض، ثم ضرب إحداهما على الأخرى، ثم مسح بجبينيه، ثم مسح كفّيه كل واحدة على ظهر الأخرى»^(٣).

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٥.

٢ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٨.

٣ - السرائر ٣: ٥٥٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٩.

فإن الظاهر منها أن المسح وقع بعين ما ضرب على الأرض للمسح، لا بإحدى يديه؛ ضرورة أنه لو ضرب بيدين ومسح بإحدهما على جبينه، لقال - في مقام الحكاية -: «فمسح بواحدة منهما» لكون الضرب بهما والمسح بإحدهما مخالفاً للمتعارف، ومعه كان عليه حكايته، ومع عدم الذكر ينصرف إلى المتعارف؛ وهو المسح بما ضرب، ألا ترى عدم احتمال كون المسح بغير اليدين مع عدم حكاية كونه بهما؛ وليس ذلك إلا للانصراف والظهور في كونه بما وقع على الأرض.

وهذا نظير أن يقال: «أخذ الماء بغرفتيه، فغسل وجهه»؛ حيث يكون ظاهراً في صب ما في الغرتين على وجهه وغسله بهما، ومن هنا يمكن الاستدلال عليه ببعض روايات أخرى (١).

لكن يمكن المناقشة في صلوح مثل تلك الروايات لتقييد الآية الكريمة؛ فإن مجرد ظهورها في كون المسح باليدين ولو في مقام بيان الحكم والتعليم، لا يكفي في التقييد إلا إذا دلت على التعيين، والعمل الخارجي الذي لا يمكن أن يقع إلا على وجه واحد وكيفية واحدة، لا يكون ظاهراً فيه، ودالاً على أن التيمم كيفية واحدة، وأن تمام حقيقته كذلك، ومعه لا يمكن تقييد المطلق الموافق له به، وبعبارة أخرى: أن المطلق والمقيّد المشبّهين غير متنافيين، إلا إذا أحرزت وحدة المطلوب والكيفية، وهي غير محرزة في المقام.

ولعلّه إلى ما ذكرنا يرجع ما عن المحقق الخونساري رحمته الله حيث قال: «كما

→ ولكنّ المتن موافق للطبع الحجري راجع وسائل الشيعة ١: ٢٢٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، باب كيفية التيمم، السطر ٢٩.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٤ و ٥.

يجوز حمل المطلق على المقيّد، يجوز القول بكفاية المطلق وحمل المقيّد على أنّه أحد أفراد الواجب»^(١) انتهى.

إلا أن يقال: إنّ الظاهر من صحيحة داود بن التعمان^(٢) هو السؤال عن كيفية التيمم، فعلم أبي عبد الله عليه السلام في مقام جواب سؤاله عن الكيفية، ظاهر في أنّ ما فعل هو الكيفية الفريدة وتام ماهية التيمم، فلو كان المسح بيد واحدة مجزياً، لفعله في مقام بيان نفس الماهية؛ لعدم دخالة ضمّ الأخرى في تحققها. والظاهر منها مسح الوجه باليدين بالتقريب المتقدّم، بل لا يبعد أظهرتها في ذلك ممّا تقدّم؛ لقوله: «ثمّ رفعهما، فمسح وجهه ويديه».

ولا يخفى: أنّه فرق بين هذه الصحيحة التي ندّعي ظهورها في كون المسح بيدين، وبين صحيحة المرادي ورواية زرارة المتقدمة حيث منعنا ظهورهما فيه كما مرّ^(٣)؛ لأنّ الظهور المدّعى في هذه الصحيحة لأجل حكاية الفعل، كما تقدّم وجهه، فتدبّر.

بل الظاهر منها ومن صحيحة الخزّاز^(٤)، أنّ ما صنع أبو عبد الله عليه السلام موافق لفعل رسول الله ﷺ في مقام تعليم عمّار، وبعد ضمّ ذلك إلى رواية الكاهلي الذي شهد شيخ الطائفة^(٥) بوثاقته؛ لرواية صفوان عنه، وقيام الإجماع المنقول على تصحيح ما يصحّ عنه، وهما وإن كانا موردين للمناقشة كما مرّ^(٥).

١ - العواشي على شرح اللمعة الدمشقية، المحقّق الخوانساري: ١٥١ / السطر ١.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٥١.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٧٠ - ٢٧١.

٤ - الكافي ٣: ٦٢ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٢.

٥ - تقدّم في الصفحة ٢٧٢.

لكن يوجبان ظناً معتدّاً به، فإذا ضمّ ذلك إلى رسالة العياشي، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام وفيها: «ثمّ مسح يديه بجبينيه»^(١) وإلى رواية فقه الرضا^(٢) وإلى صحيحة زرارة وموثّقته^(٣) الحاكيتين لفعل رسول الله الظاهرتين في مسحه باليدين، يتمّ المطلوب؛ وهو تعيينه في كيفية واحدة.

والإنصاف: أنّ الراجع إلى الروايات يطمئنّ بأنّ له كيفية واحدة، هي ما قال به المشهور. بل قيام السيرة القطعية المتصلة إلى زمان الأئمة، من أقوى الشواهد على كونه بهذه الكيفية المعهودة، فيتقيّد بها الآية الشريفة، فلا ينبغي التأمل فيه.

الجهة الثانية: في عدم اعتبار المسح باليدين دفعة

مقتضى إطلاق الآية وبعض الروايات - كصحيحة المرادي ورواية زرارة المتقدمتين^(٤) - عدم اعتبار المسح بهما دفعة، فيجوز تدريجاً. وإشعار الروايات الحاكية لفعل رسول الله صلّى الله عليه وآله وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام^(٥) أو دلالتها على أنّ عملهم كان بنحو الدفعة، لا يظهر منها التعيين؛ للفرق الظاهر بين الإتيان باليدين الظاهر في الدخالة، وبين الإتيان دفعة؛ لأنّه لو كان مجزياً باليد الواحدة، لكان ضمّ اليد الأخرى إليها بلا وجه؛ لعدم تعارف ضمّ ما ليس بدخيل إلى ما هو

١ - تفسير العياشي ١: ٢٤٤ / ١٤٤، مستدرک الوسائل ٢: ٥٣٧، كتاب الطهارة، أبواب

التيمّم، الباب ٩، الحديث ٤.

٢ - تقدّم متنها في الصفحة ٢٣٧، الهامش ٢.

٣ - تقدّمنا في الصفحة ٢٧٣.

٤ - تقدّمنا في الصفحة ٢٧٠.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١.

الدخيل، بخلاف الدفعة، فإنّها متعارفة بعد لزوم كون المسح باليدين، والتعارف يوجب عدم الظهور في التعيين.

كما أنّ السيرة على الدفعة لا تكشف إلّا صحّته كذلك، وأمّا بطلان غيره فلا، كما لا يخفى، وهذا بخلاف السيرة على المسح باليدين، فإنّها كاشفة عن دخالة اليد؛ وذلك لما مرّ من عدم تعارف ضمّ ما ليس بدخيل، فلا تغفل. لكن الاحتياط لا ينبغي تركه.

الجهة الثالثة: في عدم اعتبار استيعاب الكفّ بالمسح

الظاهر عدم اعتبار كون المسح بجميع الكفّ؛ لإطلاق الآية^(١) وظهور الأدلّة^(٢) في أنّ ضرب اليد على الأرض إنّما هو لإيصال أثرها - ولو اعتباراً - إلى المسوح، وليس للكفين إلّا سعة الآلية للمسح منها، فإذا حصل ببعض الكفّ سقط التكليف.

وبعبارة أخرى: أنّ المسح منها الذي هو الواجب الأصيل، يحصل يتحقّق صرف الوجود من المسح، ويتحقّق ذلك بأوّل مرتبة الإمرار، والزائد يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليه إلّا توهم ظهور الأدلّة في وجوب الضرب بجميع الكفّ، ولما كان ذلك للمسح فلا بدّ من كونه بجميعها.

وفيه: أنّ تقليب ذلك الدليل أولى بحسب ارتكاز العرف؛ بأن يقال: إنّ الضرب لما كان للمسح، وهو يحصل ببعض الكفّ، فهو دليل على عدم لزوم الضرب بجميعها، والأولوية لأجل أنّ المطلوب الأصلي هو المنظور فيه،

١ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١١ و ١٢.

والتبعي منظور لأجله، وبعد اقتضاء الدليل كون الضرب للمسح الحاصل بأول وجود الإمرار، لا يتقدح في ذهن العرف توسعة ذي الآلة، بل يتقدح فيه تضيق الآلة.

هذا مع أن ظاهر الأدلة انصرافاً، هو المسح بوضع طول الماسح على عرض المسحوح في الكف، وهو أزيد منه بمقدار معتد به؛ بحيث يرى العرف زيادته عليه، وكذا يزيد عرض اليدين عن الجبهة والجبينين، ومع لزوم الاستيعاب كان اللازم التنبيه عليه، وعدمه دليل على عدم لزومه.

هذا مع الغض عن صحيحة زرارة^(١)، وإلا فهي صريحة في جوازه، فالأقوى عدم لزوم الاستيعاب وإن كان الأحوط خلافه.

ومن بعض ما ذكرناه يعلم كفاية مسح مجموع المسحوح بمجموع الماسح توزيعاً، فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام المسحوح.

تحديد الممسوح

وأما الممسوح، فيقع البحث فيه من جهات:

الجهة الأولى: في تحديد الوجه

والكلام يقع فيه في مقامين:

المقام الأول: في مقتضى الأدلة مع قطع النظر عن فتوى الأصحاب

فنقول: إن مقتضى إطلاق الآية^(١) جواز مسح بعض الوجه: أي بعض كان بعد كون الباء تبيضية؛ إما لقول السيد المرتضى: «إن الباء إذا لم يكن لتعدية الفعل إلى المفعول، لا بد له من فائدة، وإلا كان عبثاً، ولا فائدة بعد ارتفاع التعدية به إلا التبييض»^(٢)، وهو من أهل الخبرة في صناعة الأدب، تأمل.

وأما لصحيفة وزارة المفسرة للآية عن أبي جعفر عليه السلام^(٣) واستدل عليه لتبييض المسح في الوضوء والتيمم بالياء،

وأما الروايات فعلى طوائف:

منها: - وهي الأكثر - ما اشتملت على عنوان «الوجه»^(٤).

١ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٢ - الانتصار: ٣٣.

٣ - الفقيه ١: ٥٦ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٢: ٣٦٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم.

الباب ١٣، الحديث ١.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٢: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ١ و٢

و٤ و٥ و٧، و٣٦١، الباب ١٢، الحديث ١ - ٥.

ومنها: على «الجبيين»^(١).

ومنها: على «الجبين» مفردة^(٢). وفي نسخة أخرى - أو رواية أخرى - بدل «الجبين» «الجهة»^(٣).

وبعضها: - وهي رواية زرارة، عن «تفسير العياشي» - على المسح «من بين عينيه إلى أسفل حاجبيه»^(٤).

وفي رواية «فقه الرضا»: ذكر «موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف» وروي فيه: «مسح الوجه من فوق الحاجبين، وبقي ما بقي»^(٥).

ويمكن الجمع بينها بالأخذ بإطلاق الآية، وحمل الروايات - على اختلافها - على التخيير بين أعضاء الوجه؛ بدعوى عدم استفادة التعيين منها بعد ذلك الاختلاف، وحمل أخبار الوجه على الفضل في الاستيعاب.

وفيه ما لا يخفى؛ لأنّ الالتزام بجواز مسح العارض أو الذقن - بعد كونه مخالفاً لجميع الروايات - في غاية الإشكال، بل غير ممكن وإن يظهر من محكي «المعتبر» التخيير بين استيعاب الوجه، ومسح بعضه بشرط عدم الاقتصار على أقل من الجهة^(٦). وظاهره جواز المسح على العارض مثلاً إذا لم يقتصر على أقل.

١ - راجع جامع أحاديث الشيعة ٣: ١٠٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٠، الحديث ١ و ١٢ و ١٦ و ١٧.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢١١ / ٦١٣.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٦٠١، وراجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

٤ - تفسير العياشي ١: ٣٠٢ / ٦٣، مستدرك الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

٥ - الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٨، مستدرك الوسائل ٢: ٥٢٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ١، وقد تقدّم منها أيضاً في الصفحة ٢٣٧، الهامش ٢.

٦ - المعتبر ١: ٢٨٦.

منها مساحة، وهو أسوأ من الجمع المتقدم؛ لالتزامه بالتخيير بين الأقل والأكثر، وهو لو لم يكن ممتنعاً، فلا أقل من عدم كونه من الجمع المقبول.

مضافاً إلى أن روايات «الجبين» و«الجبهة» لو كانت صالحة لتقييد الآية، فلا بد من التخيير بينهما وبين الوجه، أو تعيين المسح بهما، وإلا فلا وجه لعدم جواز الاختصار على أقل من الجبهة.

وقد يقال^(١) بالجمع بين روايات «الوجه» و«الجبين» بحمل الأولى على إرادة المسح في الجملة؛ حملاً للمطلق على المقيد، وهو من أهون التصرفات. وفيه؛ أنه بعد تسليم دلالة روايات الوجه - على كثرتها - على لزوم الاستيعاب، يقع التعارض بينها وبين ما دلّ على المسح على الجبينين بالتباين. والإنصاف؛ أنه لو سلم دلالة الروايات - المتجاوزة عن العشر، وفيها الصحاح والمؤثق - على لزوم الاستيعاب، وكونها في مقام بيان كيفية التيمم، لا يتأتى الجمع بينها بما ذكر، بل يقع التعارض بينها وبين غيرها بعد عدم كونها من قبيل المطلق والمقيد؛ لأن نسبة الكل والجزء ليست من قبيلهما.

لكن الشأن في ثبوت دعوى دلالتها عليه؛ فإن الناظر بعين التدبر، يرى عدم سلامة سوى النادرة منها من المناقشة؛ إما سندا، أو دلالة، أو جهة، فهي هي الروايات:

أما ما دلت على أن التيمم ضربة للوجه، وضربة لليدين - كصحيحة إسماعيل الكندي، عن الرضا عليه السلام قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للكفين»^(٢) وصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما قال: سألته عن التيمم فقال:

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٤ / السطر الأخير.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦٠٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

«مرّتين مرّتين للوجه واليدين»^(١) وصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف التيمم؟ فقال: «هو ضرب واحدة للوضوء والغسل من الجنابة: تضرب بيديك مرّتين، ثمّ تنفضهما نفضة للوجه، ومرّة لليدين»^(٢) - فهي في مقام حكم آخر لا يمكن استفادة لزوم الاستيعاب منها، كما لا يستفاد لزوم مسح تمام اليد منها، فهي لا تعارض أخبار المسح على الكف، ولا ما دلّت على مسح الجبينين، كما لا يخفى. والظاهر أنّ صحيحة المرادي^(٣) من هذا القبيل.

وأما صحيحة محمد بن مسلم^(٤) وموثقة ساعة^(٥) المشتملتان على مسح الذراعين إلى المرفق، فهما محمولتان على التقيّة، واستقرّ المذهب على عدم العمل بهما. ويمكن أن تكون صحيحة المرادي أيضاً كذلك.

وأما موثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تضرب بكفّيك الأرض، ثمّ تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»^(٦) فمن القريب أن تكون بصدد بيان عدم لزوم نقل التراب إلى الوجه، حيث قد يدعى دلالة الآية على لزومه^(٧)، ويظهر

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ١.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١١، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٤.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٧٠.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٧٢.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨ / ٦٠٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٣، الحديث ٣.

٦ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧.

٧ - أحكام القرآن، الجصاص ٢: ٣٩٠، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ٥: ٢٣٩.

من فتوى الشافعي أنّ ذلك كان في تلك الأعصار مورد البحث والنظر^(١)، فلا تكون ناظرة إلى مقدار مسح الوجه واليدين، ولذا ذكر فيها اليدين لا الكفان، ولو كانت بصدد بيان كيفية التيمم لم تهمل وظيفة اليد، فالأقرب ما ذكرنا من كونها بصدد بيان لزوم كون المسح باليد المضروبة على الأرض، لا بأجزاء التراب، ولهذا قال فيها: «تنفضهما وتمسح بهما».

وأما روايتنا داود بن النعمان^(٢) والخزاز^(٣) فيتحمل فيهما كون قوله: «قليلاً» قيداً للوجه أيضاً، فيكون المراد مسح الوجه قليلاً، وفوق الكف قليلاً. مع احتمال أن يكون المنظور ضرب اليد على الأرض في مقابل عمل عمار، تأمل. وكيف كان؛ فمع اشتمالهما على ما تصلح للقرينية، لا يمكن إثبات الاستيعاب بهما.

وأما رواية الكاهلي^(٤) فضعيفة، ولو قيل بحسنها^(٥) لكن لا تكون صالحة لمعارضة الصحاح؛ لا سنداً ولا دلالة.

فبقيت صحيحة واحدة هي صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول، وذكر التيمم وما صنع عمار، فوضع أبو جعفر كفيه على الأرض، ثم مسح وجهه وكفيه، ولم يمسح الذراعين بشيء»^(٦).

١ - الأتم ١: ٤٩، المجموع ٢: ٢٢٨.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٥٩٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٤.

٣ - الكافي ٣: ٦٢ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٢.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٧٢.

٥ - ملاذ الأخيار ٢: ١٨٦، مستند الشيعة ٣: ٤٤١، جواهر الكلام ٥: ٢٠٥.

٦ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨ / ٦٠٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

وهي - مع عدم بيان تفصيل القضية فيها حتى يعلم كون أبي جعفر عليه السلام في مقام بيان آية جهة من جهات التيمم، وكون المذكور فيها عمله، ويصح لمن يرى مسح يده على جبهته أو جبينه أن يقول: «مسح يده على وجهه» من غير تسامح وتجاوز - لا تقاوم الكتاب؛ إذ لو كان المراد لزوم مسح جميع الوجه، فتخالفه بالتباين بعد كون الباء للتبعية، ولا تقاوم الروايات الحاكية لفعل رسول الله ﷺ الناصئة على مسحه بجبينه، فتكون قرينة على أن ليس المراد بـ«الوجه» جميعه، لا لتقييد الإطلاق كما قيل^(١)، بل لأن «الوجه» يطلق على البعض والتعام بلا مسامحة.

ولا يبعد دعوى الفرق بين «اغسل وجهك» وبين «امسح بيدك وجهك» بأنه يفهم الاستيعاب من الأول دون الثاني، فتأمل.

وكيف كان؛ لا شبهة في عدم وجوب الاستيعاب في الوجه حتى مع الفض عن فتاوى الأصحاب^(٢) ومخالفته للكتاب^(٣) وموافقته للعامة^(٤). هذا حال الأخبار المشتملة على «الوجه».

وأما سائر الأخبار؛ فالمعتمد منها - وهي صعيحة زرارة^(٥) وموثقة^(٦) الحاكيتان لفعل رسول الله ﷺ تعليماً لعمارة، عن أبي جعفر عليه السلام - كالصريح في

→ الباب ١١، الحديث ٥.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٤ / السطر الأخير.

٢ - سيأتي بيان فتاوى الأصحاب في الصفحة ٢٨٧.

٣ - لقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ﴾ النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٤ - المغني، ابن قدامة ١: ٢٥٧، المجموع ٢: ٢٣١.

٥ - تقدمت في الصفحة ٢٧٢.

٦ - تقدمت في الصفحة ٢٧٢.

كفاية مسح الجبينين من دون لزوم مسح الجبهة؛ فإن قوله عليه السلام: «ثم مسح» أي رسول الله ﷺ «جبينيه بأصابعه» أو «ثم مسح بجبينيه» - في مقام بيان الحكم وماهية التيمم - ظاهر بل كنص في أن تمام الدخيل فيه مسحهما فقط، وليس مسح غيرهما كالجبهة وغيرها دخيلاً في ماهيته. وليس هذا كنقل أحد من الرواة حتى يقال: إنه ترك ذكر الجبهة بتوهم ملازمة مسحها لمسحهما مع عدم الملازمة واقعاً، أو احتمال فيه الخطأ في فهم كيفية العمل.

وكيف كان: لو كان اللازم مسح الجبهة لمسحها رسول الله ﷺ، ونقل أبو جعفر عليه السلام.

وتدل عليه أيضاً رواية ابن أبي المقدام أو حسنته لرواية صفوان عنه^(١) - عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه وصف التيمم، فضرب يديه على الأرض، ثم رفعهما فففضهما، ثم مسح على جبينيه وكفيه مرة واحدة»^(٢).

وذكر «الجبينين» مثلاً وترك «الجبهة» دليل على عدم مسحه جبهته. والظاهر أن موثقة زرارة المختلفة في النقل المرادة بين «جبينه» و«جبهته»^(٣) كانت في الأصل «جبينه» أو «جبينيه» واشتبهت في النسخ لغاية تشابههما في الخط العربي، سيما في الخطوط القديمة.

١ - رواها الشيخ الطوسي، عن الشيخ - وهو المفيد -، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عمرو بن أبي المقدام.

٢ - كذلك في الطبعة الحجرية من الوسائل، ولكن في طبع آل البيت «جبينه» بدل «جبينيه». وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٦.

٣ - الكافي ٣: ٦١ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٦٠١ و ٢١١ / ٦١٣، الاستبصار ١: ١٧١ / ٥٩٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

وإنما رجحنا «الجيين» على «الجهة» لشهادة سائر الروايات المثقة على «الجيين»^(١) بل المظنون وقوع تصحيف في عبارة الحسن بن علي العماني؛ حيث ادعى تواتر الأخبار بأنه حين علم عقاراً مسح بهما جهته وكفيه^(٢). وكان الأصل «جيينه» فاشتبهت وصحفت بـ «جهته» لشدة المشابهة في الخط، وإلا فكيف يدعى تواتر ما ليس بموجود إلا نادراً، وترك ذكر «الجيين» مع ورود روايات كثيرة فيهما؟!

وأما قول المحقق في «النافع»: «وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح؟ فيه روايتان أشهرهما اختصاص المسح بالجهة»^(٣) فليس المراد منه أكثرية الرواية كما توهم^(٤)، بل أشهريتها بحسب الفتوى، وهو مبني على حمل عبارات من تقدم عليه على اختصاص المسح بالجهة، وسيأتي الكلام فيها^(٥)، وإلا فروايات «الوجه» و«الجيين» أكثر بلا إشكال، ولم تصل إلى المحقق روايات آخر - غير ما بأيدينا - أكثر من روايات «الجيين» جزماً.

وكيف كان؛ فمراده أشهرية الفتوى، والشهرة الفتوائية هي الميزان في قبول رواية أو ردّها لا الأكثرية، كما هو المقرّر في محلّه^(٦).

نعم، هنا بعض روايات ضعاف تدلّ على وجوب مسح الجهة كـ«الفقه

١ - كذلك في الطبعة الحجرية من الوسائل، ولكن في طبع آل البيت «جيينه» بدل

«جيينه». راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١،

الحديث ٢ و ٦ و ٨ و ٩.

٢ - أنظر مختلف الشيعة ١: ٢٧٠.

٣ - المختصر النافع: ١٧.

٤ - رياض المسائل ٢: ٣١٢ - ٣١٤.

٥ - يأتي في الصفحة ٢٨٧.

٦ - أنوار الهداية ١: ٢٦١ - ٢٦٤، تهذيب الأصول ٢: ١٠٠.

الرضوي» الذي لم يثبت كونه رواية بل الظاهر من عباراته أنه مصنف فقيه أفتى بمضمون الأخبار، وفيه: «ثمّ تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف» ثمّ قال: «وأروي...» إلى أن قال: «ثمّ تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك، وبقي ما بقي»^(١).

ولعلّ المراد من هذه الرواية الأخيرة مسح جميع ما فوق الحاجبين، وإبقاء بقية الوجه.

ولا يبعد رجوع مرسلّة العياشي إلى ذلك، قال: وعن زرارة، عن أبي جعفر -بعد ذكر قضية عمّار- «ثمّ وضع يديه جميعاً على الصعيد، ثمّ مسح من بين عينيه إلى أسفل حاجبيه»^(٢) وهي موافقة لفتوى الصدوق في «المقنع»^(٣) مع احتمال كون المراد مسح الجبهة إلى طرف الأنف المحاذي لأسفل الحاجبين. وكيف كان؛ فمقتضى الجمود على الروايات الصالحة للاعتداد، كفاية مسح الجبين وعدم الاجتزاء بمسح الجبهة خاصّة؛ لأنّ ما دلّت على الاجتزاء بها غير صالحة للحجّة، إلّا أن يثبت استناد المشهور إليها، وهو غير معلوم. هذا كلّه حال الروايات.

وأما المقام الثاني: وهو حال فتاوى الأصحاب

فالظاهر من فتاوى قدمائهم إلى زمان المحقّق - فيما رأيت إلّا نادراً - هو التحديد بمسح الجبين والجبهة عرضاً، ومن قصاص الشعر إلى طرف الأنف

١ - الفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام): ٨٨.

٢ - تفسير العياشي ١: ٢٠٢ / ٦٣، مستدرک الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

الباب ١١، الحديث ٣.

٣ - المقنع: ٢٦.

طولاً؛ لأنَّ الغالب فيها التعبير بـ«مسح الوجه باليدين من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه» وليس في عباراتهم لفظة «الجهة».

والظاهر من «مسح الوجه بهما» - أي باليدين مضمومتين، كما هو المتبادر المتعارف - تحديد العرض، ومن «قصاص الشعر إلى طرف الأنف» تحديد الطول في مقابل العامة القائلين بالاستيعاب، أو مسح أكثر الوجه^(١).

واليه يرجع قول السيّد في «الانتصار» و«الناصريات» قال في الأوّل: «ومما انفردت به الإمامية القول بأن مسح الوجه بالتراب في التيمّم، إنّما هو إلى طرف الأنف من غير استيعاب له، فإنّ باقي الفقهاء يوجبون الاستيعاب»^(٢).

وقال في الثاني بعد قول الناصر: «وتعميم الوجه واليدين واجب» بهذه العبارة: «هذا غير صحيح، وقد يتنا في المسألة التي قبل هذه...» إلى أن قال: «وقد أجمع أصحابنا على أنّ التيمّم في الوجه، إنّما هو من قصاص الشعر إلى طرف الأنف»^(٣) انتهى.

والظاهر من «مسح الوجه إلى طرف الأنف» هو مسح جميع القطعة التي وقعت من الوجه فوق طرف الأنف، لا ما هو بحذاء طرفه، فإنّه أقلّ من عرض إصبع واحد، ولا يتطبق إلّا على أقلّ من الجهة، فاحتماله في عبارته وسائر عبارات القوم مقطوع الفساد، بل الإجماع والضرورة على خلافه.

والإيها من هذه الجهة ترجع ظاهراً عبارة «المقنع»: «فامسح بهما بين عينيك إلى أسفل الحاجبين»^(٤) لاحتمال كون المراد التحديد عرضاً باليدين،

١ - المغني، ابن قدامة ١: ٢٥٧، المجموع ٢: ٢٢١.

٢ - الانتصار: ٣٢.

٣ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهيّة: ٢٢٤ / السطر ٣٠.

٤ - المقنع: ٢٦.

وطولاً إلى أسفل الحاجبين، سيما مع ذكر الحاجبين، لا طرف الأنف،
والظاهر رجوع قول الصدوق في «الأمالي» إليه، قال فيما وصف دين
الإمامية: «فإن أراد الرجل أن يتيمم ضرب يديه على الأرض مرة واحدة، ثم
ينفضهما فيمسح بهما وجهه...» إلى أن قال: «وقد روي: أن يمسح الرجل جبينه
وحاجبيه، ويمسح على ظهر كفيه، وعليه مضى مشايخنا»^(١).
وقال في «الفقيه»: «ومسح بهما جبينه وحاجبيه»^(٢).
والظاهر بقرينة أفراد الجبين في «الأمالي» وضمّ الحاجبين - الظاهر منه
مسح تمامهما الملازم لمسح الجبهة - أن مراده مسح الجبهة والجبين، ويشهد له
أن مسح الجبين فقط مخالف لكلمات الأصحاب.
هذا حال كلمات أصحابنا من زمن الصدوق إلى عصر المحقق متأثرات
عليه من كتبهم، «كالأمالي»، و«الفقيه»، و«المقنع»، و«الهداية»، و«الانتصار»،
و«الناصريات»، و«النهاية»، و«الخلافة»، و«الوسيلة»، و«المراسم»،
و«الغنية»، و«إشارة السبق» وعن أبي الصلاح وابن إدريس كذلك^(٣).
وأما من عصر المحقق فقد تغيرت العبارات، فقال في «النافع»:
«وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح؟ فيه روايتان أشهرهما

١ - أمالي الصدوق: ٥١٥.

٢ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٢.

٣ - أمالي الصدوق: ٥١٥، الفقيه ١: ٥٧، المقنع: ٢٦، الهداية، ضمن الجوامع الفقهية:

٤٩ / السطر ١٧، الانتصار: ٣٢، الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٤ / السطر ٣٠،

النهاية: ٤٩، الخلافة ١: ١٣٧ - ١٣٨، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٢، المراسم: ٥٤،

غنية النزوع ١: ٦٣، إشارة السبق، ضمن الجوامع الفقهية: ١١٩ / السطر ٦، الكافي في

الفقه: ١٣٦، السرائر ١: ١٣٦.

اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفين»^(١).

والظاهر أن مراده أشهرهما فتوى، كما تقدّم^(٢)، وهو مبني على أن مراد قدماء أصحابنا من العبارات المتقدمة هو مسح الجبهة؛ بقريضة قولهم: «من قصاص الشعر إلى طرف الأنف» لكن قد مرّ أن ذلك لتحديد الطول^(٣)، فكما حدّدوا الوجه في الضوء من قصاص الشعر إلى محادر شعر الذقن طولاً، وبما اشتمل عليه الإبهام والوسطى عرضاً، حدّدوه في المقام عرضاً بقولهم: «مسح بهما» الظاهر في تمام باطنهما متصلين، وطولاً بما ذكر في مقابل الاستيعاب^(٤). وقد نسب في محكي «المعتبر»^(٥) مسح الجبهة إلى مذهب الثلاثة^(٦) وأتباعهم^(٧) فإن كان مراده اختصاصه بالجبهة كما صرح في «النافع»^(٨) ففيه ما مرّ^(٩)، وإن كان مراده لزوم مسحها أيضاً مضافاً إلى الجبينين، فهو حقّ. وظاهر «الشرائع» اختصاصه بها^(١٠)، كظاهر العلامة في «القواعد» و«الإرشاد»^(١١).

مركز تفتيش و ترويج

١ - المختصر النافع: ١٧.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٨٦.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٨٨.

٤ - المقنعة: ٤٣ و ٦٢، النهاية: ١٢ و ٤٩، الكافي في الفقه: ١٣٢ و ١٣٦.

٥ - المعتبر ١: ٣٨٤.

٦ - المقنعة: ٦٢، الانتصار: ٣٢، النهاية: ٤٩.

٧ - المراسم: ٥٤، المهذب ١: ٤٧، غنية النزوع ١: ٦٣، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٢.

٨ - المختصر النافع: ١٧.

٩ - تقدّم في الصفحة ٢٨٦.

١٠ - شرائع الإسلام ١: ٤٠.

١١ - قواعد الأحكام ١: ٢٣ / السطر ٧، إرشاد الأذهان ١: ٢٣٤.

وهو ظاهر «التذكرة» أيضاً^(١) وإن عبّر فيها بـ «مسح الوجه» لتمسكه بقول الصادق عليه السلام في رواية زرارة، قال: «ولأن زرارة سأل الصادق عليه السلام عن التيمم، فضرب يديه الأرض، ثم رفعهما فنفضهما ومسح بهما جبهته وكفيه مرة واحدة»^(٢) وهي بعينها موثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام^(٣) لكنّه نسبها إلى الصادق عليه السلام، ولعلها رواية أخرى عشر عليها وإن كان بعيداً.

وقال في «المنتهى»: «أكثر علمائنا على أن حدّ الوجه هنا من قصاص الشعر إلى طرف الأنف، اختاره الشيخ في كتبه»^(٤)، والمفيد^(٥) والمرتضى في «انتصاره»^(٦) وابن إدريس^(٧) وأبو الصلاح^(٨) ثم حكى قول علي بن بابويه وغيره وتمسك لمختاره بروايات «الجهة» و«الجبين» في مقابل القائل بالاستيعاب^(٩).
والإنصاف: إمكان إرجاع كلامه فيهما إلى ما ذكرناه واستظهرناه من كلام القوم.

وعن الشهيد في «الذكرى»: «أن مسح الجهة من القصاص إلى طرف الأنف

١ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٠.

٢ - أوردها عن الإمام الصادق عليه السلام في المعتبر ١: ٢٨٦، ولكن قد وردت في كتب الحديث عن أبي جعفر عليه السلام.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٦٠١، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

٤ - الخلاف ١: ١٣٧ - ١٣٨، المبسوط ١: ٢٣، النهاية: ٤٩.

٥ - المقنعة: ٦٢.

٦ - الانتصار: ٣٢.

٧ - السرائر ١: ١٣٦.

٨ - الكافي في الفقه: ١٣٦.

٩ - منتهى المطلب ١: ١٤٥ / السطر ٢٥.

متفق عليه بين الأصحاب»^(١) ولعل مراده وجوب مسحها، لا الاختصاص بها. وصرّح ثاني الشهيدين في «الروض» بالاختصاص، وقال: «هذا القدر متفق عليه بين الأصحاب...» إلى أن قال: «وزاد بعضهم مسح الجبينين - وهما المحيطان بالجهة، يتصلان بالصّدغين - لوجوده في بعض الأخبار»^(٢). وفي مقابله الأردبيلي، حيث قال: «إنّ المشهور أنّ مسح الجبينين واجب وكافي»^(٣).

وهو مصيب في وجوبه، لا في كفايته، كما أنّ الشهيد مصيب في أنّ وجوب مسح الجهة متفق عليه بين الأصحاب - على تأمل؛ لما نقل عن المحقق من التخيير بين الوجه وبعضه بمقدار مساحة الجهة^(٤) - وغير مصيب في انتساب الجبينين إلى بعضهم.

وكيف كان؛ فالأقوى وجوب مسح الجبينين والجهة وفاقاً للمشهور بين المتقدمين، كما عرفت، بل والمتأخرين؛ فإنه المحكي عن «جامع المقاصد» و«مجمع البرهان» و«المدارك» و«شرح المفاتيح» و«منظومة الطباطبائي» و«فوائد الشرائع» و«حاشية الإرشاد» و«شرح الجعفرية» و«حاشية الميسي» و«الروضة» و«المسالك» و«رسالة صاحب المعالم»^(٥) وعن «مجمع البرهان»؛

١ - ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٣.

٢ - روض الجنان: ١٢٦ / السطر ٥.

٣ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٣٤ - ٢٣٥.

٤ - المعتبر ١: ٢٨٦.

٥ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١٩٧. جامع المقاصد ١: ٤٩٠ - ٤٩١. مجمع الفائدة والبرهان ١:

٢٣٤. مدارك الأحكام ٢: ٢٢٠. مصابيح الظلام ١: ٤٠١ / السطر ١٣ (مخطوط)، الدرّة

النجفية: ٤٥، حاشية الإرشاد، ضمن غاية المراد ١: ٥٨، الروضة البهية ١: ٤٥٥.

مسالك الأفهام ١: ١١٤.

«أنّه المشهور»^(١) وعن «شرح المفاتيح»: «لعلّه لا نزاع فيه بين الفقهاء»^(٢).
وأما ما عن «الأمالى»: «من كونه من دين الإمامية، ومضى عليه
مشايخنا»^(٣) فالظاهر أنّ ما نسب إلى دين الإمامية غير ذلك. نعم ظاهر قوله:
«ومضى عليه مشايخنا» هو الرجوع إلى ما ذكر كما مرّ^(٤). فراجع عبارته، فإنّ
النسخة التي عندي مغلوطة ظاهراً.

تأويل الروايات بنحو تنطبق معه على القول المشهور

وبعد ما عرفت من الشهرة المحقّقة والسيرة القطعية، لا بدّ من تأويل
الروايات على ما تنطبق على القول المشهور، أو ردّ علمها إلى أهلها، وانطباقها
عليه ليس ببعيد؛ بدعوى أنّ مسح جبينه بتمام أصابعه يلازم عادة مسح الجبهة،
وكذا المسح باليدين عليهما، كما هو ظاهر موثقة زرارة^(٥) ورواية أبي المقدام^(٦).
وأولى منهما موثقة زرارة الأخرى برواية «الكافي» حيث قال فيها: «ثمّ
مسح بها جبينه» مفردة^(٧) وإطلاق «الجبين» على تمام القطعة التي فوق
الحاجبين غير بعيد، بل شائع في مثل قولهم: «بكّد اليمين، وعرق الجبين».

١ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٣٤.

٢ - مصابيح الظلام ١: ٤٠١ / السطر ٢١ (مخطوط).

٣ - أمالي الصدوق: ٥١٥.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٨٩.

٥ - تقدّم في الصفحة ٢٧٣.

٦ - تقدّم في الصفحة ٢٨٥.

٧ - كما في بعض نسخ الكافي، راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

الباب ١١، الحديث ٢، جامع أحاديث الشيعة ٣: ١٠٨ / ٣٤٤١.

لكن يظهر من المجلسي في «مرآته» أنه بلفظ التثنية لا المفرد^(١)، وفي «الوافي» عن «الكافي»: «جبهته» بدل «جبينه»^(٢) فيظهر من ذلك أن نسخ «الكافي» أيضاً مختلفة، ومعه لا يبعد ترجيح النسخة المشتعلة على «الجبهة» على تأمل.

وقد يجمع^(٣) بين الروايات الحاكية لفعل رسول الله ﷺ^(٤) وبين الروايات الظاهرة في مسح الجبهة - كالموثقة على إحدى النسختين^(٥)، والرضوي حيث قال فيه: «ثم تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف»^(٦) ومرسلة العياشي، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال بعد حكاية قضية عمار: «ثم وضع يديه جميعاً على الصعيد، ثم مسح من بين عينيه إلى أسفل حاجبيه»^(٧) بناءً على ظهوره في الجبهة، كما لا يبعد - برفع اليد عن ظاهر كل من الطائفتين بصريح الأخرى؛ فإن الطائفة الثانية نص في اعتبار الجبهة، وظاهرة في عدم اعتبار غيرها من باب السكوت في معرض البيان، والطائفة الأولى عكسها، فيأول الظاهر بالنص، فيحكم باعتبارهما.

١ - مرآة العقول ١٣: ١٧٢ / ١.

٢ - الوافي ٦: ٥٨١ / ٤٩٧٨.

٣ - مصباح الفقيد، الطهارة: ٤٩٥ / السطر ٢١.

٤ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٨ و ٩.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٦٠١، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

٦ - الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٨، مستدرك الوسائل ٢: ٥٣٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ١.

٧ - تفسير العياشي ١: ٣٠٢ / ٦٣، مستدرك الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٣.

وهو كما ترى؛ ضرورة أن واحدة من الطائفتين ليست نصّاً في الاعتبار معيّناً، بل ظاهرة في التعيين.

والأقرب في الجمع بينهما - مع قطع النظر عن فتاوى الأصحاب - هو الاجتزاء بكلّ من الجبهة والجبينين، فيرفع اليد عن ظهورهما فيه. بل لولا مخالفة الأصحاب، لقلنا بعدم كون ذلك الجمع مخالفاً للظاهر المعتقد به؛ لأنّ العمل ليس له ظهور في التعيين، والروايات كلّها - إلا الرضوي - حكاية أعمال. بل ظهور الأعمال في الاجتزاء، قويّ يعارض ما لودلّ دليل على اعتبار شيء آخر، لكن لا مناص من رفع اليد عن هذا الظهور بعد الإجماع على لزوم مسح الجبهة، وظهور كلمات الأصحاب - كما عرفت - في مسح الجبهة والجبينين.

الجهة الثانية: لزوم المسح إلى طرف الأنف الأعلى مع الحاجبين

إنّ ظاهر تحديد الأصحاب إلى طرف الأنف، هو الطرف الأعلى منه، كما صرح به في «المنتهى»^(١) وقال: «إنّه المراد في عبارات المقيد والشيخ والسيد وابن حمزة وأبي الصلاح»^(٢) وهو ظاهر من قال بمسح الجبينين والحاجبين، كالصدوق في «الفقيه»^(٣).

وقال في «الأمالى»: «وقد روي: أن يمسح الرجل جبينه وحاجبيه، وعليه مضى مشايخنا»^(٤).

١ - منتهى المطلب ١، ١٤٦ / السطر ١٤.

٢ - المقنعة: ٦٢، الميسوط ١: ٣٣، النهاية: ٤٩، الانتصار: ٣٢، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٢، الكافي في الفقه: ١٣٦.

٣ - الفقيه ١: ٥٧.

٤ - أمالي الصدوق: ٥١٥.

بل في «الجواهر»: «صرّح به بنو حمزة وإدريس وسعيد^(١) والعلامة^(٢) والشهيدان^(٣) وغيرهم^(٤) لا الأسفل، بل في «السرائر» وغيرها^(٥) الإجراء على من ظنّ ذلك من المتفقهة^(٦) انتهى.

لكن لم يصرّح ابن حمزة به، ولعلّه رأى في غير «وسيلته» كما أنّ ما نقل عن «الأمالى» من المسح إلى طرف الأنف الأعلى وإلى الأسفل أولى^(٧)، وكذا ما نقل في «مفتاح الكرامة» عن «الأمالى» المسح من القصاص إلى طرف الأنف الأسفل^(٨)، ليس شيء منهما موجوداً في النسخة الموجودة عندي.

وكيف كان: مقتضى الأدلة وكلمات الأصحاب عدم لزومه إلى الأسفل.

لزوم مسح الحاجبين

وأما مسح الحاجبين، فمقتضى تحديدهم إلى طرفي دخولهما في المحدود بعد الاستظهار المتقدم^(٩) من كون المراد من قولهم: «يمسح بهما من قصاص الشعر إلى الأنف» تحديد الطول والعرض؛ ضرورة أنّ طرف الأنف الأعلى أسفل من الحاجبين، فيكون الحاجبان فوق الحدود داخلين في المحدود المسحوح.

١ - الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٢، السرائر ١: ١٣٦، الجامع للشرائع: ٤٦.

٢ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٠، إرشاد الأذهان ١: ٢٣٤، نهاية الأحكام ١: ٢٠٥.

٣ - الدروس الشرعية ١: ١٣٢، مالك الأنعام ١: ١١٤، الروضة البهية ١: ٤٥٥.

٤ - جامع المقاصد ١: ٤٩٠، مدارك الأحكام ٢: ٢١٩ و ٢٢٢.

٥ - السرائر ١: ١٣٦، الحقائق الناضرة ٤: ٣٤٢.

٦ - جواهر الكلام ٥: ٢٠٠.

٧ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٢٠٠.

٨ - مفتاح الكرامة ١: ٥٤٣ / السطر ١٥.

٩ - تقدّم في الصفحة ٢٨٨.

ويشهد له قول الصدوق في «الأمالي» - بعد نقل رواية مسح الجبين والحاجبين -: «وعليه مضى مشايخنا»^(١) وقد أفتى به في «الفقيه» و«الهداية» أيضاً^(٢).

ويشهد له أيضاً إرساله العلامة إرسال المسلمات، قال في «المنتهى»: «لا يجب ما تحت شعر الحاجبين، بل ظاهره كالماء»^(٣) فيظهر النظر في محكي «الكفاية» من دعوى الشهرة على عدم وجوب مسح الحاجبين^(٤).

نعم، ظاهر الأدلة الحاكية لتيمم رسول الله ﷺ وأبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام عدم وجوب مسحهما^(٥)، وفي بعض روايات ضعيفة وجوبه، كمرسلة العياشي^(٦) على احتمال، ومرسلة الصدوق في «الأمالي»^(٧) فيكون حال الحاجبين حال الجبهة في كون لزوم مسحهما مشهوراً، وظاهر الأدلة المعتمدة^(٨) على خلافه، مع فرق بينهما؛ وهو أن لزوم مسح الجبهة صريحهم، ومسح الحاجبين ظاهرهم.

وكيف كان؛ فلا يبعد ترجيح وجوبه، كما نفى عنه البأس في محكي

١ - أمالي الصدوق: ٥١٥.

٢ - الفقيه ١: ٥٧ / ذيل الحديث ٢، الهداية، ضمن الجوامع الفقهية: ٤٩ / السطر ١٧.

٣ - منتهى المطلب ١: ١٤٦ / السطر ١٨.

٤ - كفاية الأحكام: ٨ / السطر ٣٧.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

٦ - تفسير العياشي ١: ٣٠٢ / ٦٣، مستدرک الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم.

الباب ١١، الحديث ٣.

٧ - أمالي الصدوق: ٥١٥.

٨ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١.

الحديث ٢ و ٦ و ٨ و ٩.

«الذكرى»^(١) واختاره «جامع المقاصد»^(٢). بل يمكن أن يقال: إن مسح الجبين والجهة ملازم لمسحهما، خصوصاً إذا كانت الجهة محدودةً بطرف الأنف الأعلى، والجبينان طرفيها، كما يظهر من اللغة^(٣) فتطبق الأخبار على القول المشهور.

الجهة الثالثة: في لزوم مسح الكفين من الزند إلى أطراف الأصابع

المشهور بين الأصحاب وجوب مسح الكفين من الزند - وهو المفصل بين الساعد والكف - إلى أطراف الأصابع^(٤) بل عليه نقل الإجماع^(٥) والشهرة^(٦) والمعروفة بين الأصحاب^(٧) متكرّر، وعليه جملة من العامة، كمالك وأحمد والشافعي قديماً على ما نقل^(٨).

وعن علي بن بابويه وجوب استيعاب المسح إلى المرفقين^(٩)، وهو المحكي عن أبي حنيفة والشافعي ثانياً^(١٠).

- ١ - ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٣.
- ٢ - جامع المقاصد ١: ٤٩١.
- ٣ - لسان العرب ٢: ١٧٢، المصباح المنير: ٩١، القاموس المحيط ٤: ٢٨٤.
- ٤ - النهاية: ٤٩، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٢، تذكرة الفقهاء ٢: ١٩١، الدروس الشرعية ١: ١٣٣.
- ٥ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٤٣ / السطر ٢٦، الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٤ / السطر ٢٧، غنية النزوع ١: ٦٣، جامع المقاصد ١: ٤٩٢.
- ٦ - مختلف الشيعة ١: ٢٧٣، كشف اللثام ٢: ٤٧٢، الحقائق الناضرة ٤: ٣٥١.
- ٧ - نقله عن شرح رسالة صاحب المعالم في مفتاح الكرامة ١: ٥٤٣ / السطر ٢٧.
- ٨ - أنظر تذكرة الفقهاء ٢: ١٩١، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٢٤٠، المجموع ٢: ٢١١، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ١: ١١٣.
- ٩ - أنظر مختلف الشيعة ١: ٢٧٦.
- ١٠ - أنظر تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٢، المبسوط، السرخسي ١: ١٠٧، الجامع لأحكام القرآن ٥:

وعن ابن إدريس عن بعض أصحابنا: «أن المسح من أصول الأصابع إلى رؤوسها»^(١).

وروي عن مالك أيضاً: أن التيمم على الكف ونصف الذراع^(٢)، واحتجاجة عليه من المضحكات. وعن الزهري: «يمسح يديه إلى المتك»^(٣).

وتدل على المشهور صحيحة زرارة وموثقة الحاكيتان لفعل رسول الله^(٤)، وصريح صحيحة زرارة الحاكية عن فعل أبي جعفر عليه السلام قال: «فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض، ثم مسح وجهه وكفيه، ولم يمسح الذراعين بشيء»^(٥) وظاهر غيرها مما اشتملت على «الكف»^(٦).

بل ظاهر صحيحتي داود بن النعمان^(٧) والخزاز^(٨) حيث قال في الأولى: «فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلاً» وقريب منها الثانية: لأن الظاهر من

→ ٢٣٩، الأم ١: ٤٩.

١ - السرائر ١: ١٣٧.

٢ - أنظر منتهى المطلب ١: ١٤٦ / السطر ٢٢ و ٢٧.

٣ - أنظر منتهى المطلب ١: ١٤٦ / السطر ٢٢، المبسوط، السرخسي ١: ١٠٧، بداية المجتهد ١: ٧٠، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٢٤٠.

٤ - تقدمتا في الصفحة ١٥٦.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨ / ٦٠٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٥.

٦ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ١ و ٢ و ٦.

٧ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٧ / ٥٩٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٤.

٨ - الكافي ٣: ٦٢ / ٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٢.

«فوق الكف قليلاً» - ولو بجهات خارجية - هو حدّ المفصل أو فوقه قليلاً الذي يتعارف المسح له لتحصيل مسح ظهر الكف احتياطاً. واحتمال كون المراد منه ظهر الكف لإفادة عدم لزوم مسح تمام الظهر^(١) ضعيف، ومع احتمال كون المسح فوق الكف قليلاً - لأجل الاحتياط واليقين بحصول مسح الكف - لا يمكن الاستدلال بها للزوم مسح فوق تعبداً لدخاله في ماهية التيمم.

وأما روايات ليث المرادي ومحمد بن مسلم وسماعة^(٢) المشتملات على مسح الذراعين، أو هما مع المرفق، فمحمولة على التقية، كما تظهر آثارها من ثانيتهما. ولولا قوة احتمالها لكان الحمل على الاستحباب غير بعيد، بل متعيّناً حملاً للظاهر على النص.

كما أن مرسلته «فقه الرضا»^(٣) ومرسلته حماد بن عيسى^(٤) الظاهرتين في الاجتزاء بالمسح على الأصابع، غير صالحتين للاحتجاج، فضلاً عن المقاومة لما تقدّم، مع إمكان أن يقال: إن المراد بـ «موضع القطع» ما هو المعروف عند العامة، فأراد أبو عبدالله^(عليه السلام) تعليم السائل طريق الاحتجاج معهم^(٥). ورواية «فقه الرضا» مجملة المراد، ولا داعي لبيان محتملاتها بعد عدم حجّيتها.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٦ / السطر ٥.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٩ / ٦٠٨ و ٢١٠ / ٦١٢ و ٢٠٨ / ٦٠٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٢ و ٥، و ٣٦٤، الباب ١٢، الحديث ٣.

٣ - الفقه المنسوب للإمام الرضا^(عليه السلام): ٨٨، مستدرک الوسائل ٢: ٥٣٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ١، وتقدّمت في الصفحة ٢٣٧، الهامش ٢.

٤ - الكافي ٣: ٦٢ / ٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٢.

٥ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٥، ذيل الحديث ٢، جواهر الكلام ٥: ٢٠٤.

بيان كيفية المسح

وأما كيفية المسح، فمقتضى إطلاق الآية وبعض الروايات ومقتضى سكوت أبي جعفر عليه السلام عن الخصوصية الواقعية التي وقع بها تيمم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مقام تعليم عتار، هو عدم دخالة كيفية خاصة في المسح، بل التيمم متقوم بمسح الوجه والكفين باليدين بأيّة كيفية؛ وقع من الأعلى أو إليه، وقع طول الباطن على عرض الظاهر، أو طوله على طوله، بل ولو وضع جميع الباطن على جميع الظاهر، فجزّ الماسح في الجملة حتّى وقع مسح جميع الظاهر به، وكذا لا خصوصيّة - بمقتضاها - في مسح الوجه.

أما إطلاق الآية، فلما مرّ مراراً من أنّها في مقام البيان، ولا إجمال فيها. ولذا تمسك النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام بها وبخصوصياتها المأخوذة فيها لإثبات الحكم^(١)، فالقول بكونها مجملة^(٢) نشأ من قلة التأمل فيها، وإلا فغالب أحكام التيمم مستفاد منها.

وأما إطلاق بعض الأخبار - كموتقة زرارة ورواية المرادي^(٣) - وإن لا يخلو من المناقشة كما مرّ، لكن لا يبعد إطلاقهما.

وأما سكوت أبي جعفر عليه السلام فهو أقوى دليل على عدم الاعتبار؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان في مقام بيان ماهية التيمم لعتار بلا ارتياب ولا إشكال.

١ - تقدّم في الصفحة ٢١٦ و ٢٤٩ و ٢٦٩.

٢ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٢ / السطر ٣٣، و ٤٩٨ / السطر ٣.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ٧، و ٣٦١،

الباب ١٢، الحديث ٢، وقد تقدّمت أيضاً في الصفحة ١٥٩.

وكان أبو جعفر عليه السلام في مقام نقل القضية لإفادة الحكم بلا إشكال؛ وإن كان في تكرار القضية منه ومن أبي عبد الله عليه السلام فائدة أخرى أو فوائد أخرى، كإفحام المخالفين، والتنبيه على جهل الثاني بالأحكام وبالقرآن الذي بين أيديهم، أو تجاهله ومخالفته لله ورسوله، وقد حُكي عن «كتاب سُلَيْم بن قيس الهلالي» عن أمير المؤمنين:

«والعجب لجهله وجهل الأمة، أنه كتب إلي جميع عماله: أن الجنب إذا لم يجد الماء فليس له أن يصلي، وليس له أن يتيمم بالصعيد حتى يجد الماء وإن لم يجده حتى يلقي الله، ثم قبل الناس ذلك منه، ورضوا به، وقد علم وعلم الناس أن رسول الله قد أمر عمّاراً وأمر أباذر أن يتيمما من الجنابة ويصليا، وشهدا به عنده وغيرهما فلم يقبل ذلك، ولم يرفع به رأساً»^(١).

وكيف كان؛ لو كان للمسح خصوصية - من قبيل كونه من الأعلى، أو وقوع طول باطن الكف على عرض الظاهر، أو غيرهما - لما أهملها أبو جعفر عليه السلام في مقام نقل القضية لإفادة ماهية التيمم.

وأما التشبث بدليل التنزيل لإثبات كونه من الأعلى كما في الوضوء^(٢)، فقد مرّ ما فيه، وقلنا: إن الآية الكريمة مع الارتكاز العرفي وإن يظهر منها اعتبار ما يعتبر في الغسل والوضوء معاً في التيمم أيضاً، كالترتيب وطهارة البدن من الأحكام المشتركة، لكن لا يمكن إثبات الشرائط المختصة بكل واحد منهما للتيمم؛ بعد كونه بدلاً منهما في الآية الشريفة بنحو واحد^(٣).

١ - كتاب سليم بن قيس الهلالي: ١٢٨، بحار الأنوار ٧٨: ١٦٢ / ٢٣، مستدرک الوسائل ٢:

٥٥١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٤، الحديث ١.

٢ - جواهر الكلام ٥: ٢٠٠ - ٢٠١.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٢٨ - ٢٤٠.

وأما التشبّث بالشهرة^(١)، فهو ناشئ من توهم ظهور كلمات الأصحاب في وجوب المسح من الأعلى؛ حيث قالوا: «يمسح من قصاص الشعر إلى طرف الأنف» ولا يخفى على الناظر في كلماتهم أنّ ذلك لتحديد الممسوح، لا لبيان كيفية المسح. ولذا لم يتعرّضوا بالنسبة إلى الكف^(٢)، فيمكن أن يقال: إنّ خلوّ كلماتهم عن الكيفية دليل على عدم اعتبار كيفة خاصة فيه.

نعم، إنّ السيرة القطعية على هذه الكيفية المعهودة، ربّما توجب الوثوق بدخالتها لو لم نقل: بأنّها إنّما دلّت على صحّته بهذه الكيفية، لا انحصاره بها. فالأحوط عدم التعدّي عن الكيفية المعهودة؛ لما ذكر، ولدلالة ما روي في الرضوي عليه بالنسبة إلى الكفين^(٣)، مع دعوى عدم الفصل بينهما^(٤)، وإشعار مرسلة العياشي عن أبي جعفر عليه السلام به، قال: «ثمّ مسح من بين عينيه إلى أسفل حاجبيه»^(٥) واحتمال انصراف «مسح الوجه» إلى المسح من الأعلى.

١ - كفاية الأحكام: ٨ / السطر ٣٧، الحقائق الناضرة ٤: ٣٤٨، أنظر جواهر الكلام ٥: ٢٠١.

٢ - شرائع الإسلام: ١: ٤٠.

٣ - الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٨، وتقدّم متنه في الصفحة ٢٣٧، الهامش ٢.

٤ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٩٧ / السطر ٧ و ١٤.

٥ - تفسير العياشي ١: ٣٠٢ / ٦٣، مستدرک الوسائل ٢: ٥٤٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم.

الباب ١١، الحديث ٣.

الأمر التاسع

في تحديد عدد ضربات التيمم

اختلفوا في عدد الضربات في التيمم، فعن المشهور التفصيل بين ما للوضوء وبين ما للغسل؛ بضربة واحدة في الأول، وضربتين في الثاني^(١). وعن جمع من المتقدمين^(٢) والمتأخرين^(٣) الضربة الواحدة فيهما. وعن جمع آخر منهما الضربتان فيهما^(٤). وربما نقل عن بعض - بل قوم من أصحابنا كما حكى عن «المعتبر»^(٥) - ثلاث ضربات، فالأولى أولاً بيان مقتضى الأدلة والجمع بينها، ثم النظر في كلمات القوم. فنقول:

بيان مقتضى الأدلة ووجه الجمع بينها

مقتضى إطلاق الآية الكريمة^(٦) الاجتزاء بالضربة الواحدة فيهما، سيما بعد ذكر التيمم عقيب الحديثين. وأما الروايات فهي على طوائف:

١ - جواهر الكلام ٥: ٢٠٧.

٢ - هو المنسوب إلى ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد في رسالته العزبة والسيد في الناصريات، أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٤٦ / السطر ١٥، مختلف الشيعة ١: ٢٧١، الناصريات، ضمن جوامع الفقهية: ٢٢٤ / السطر ٢٣.

٣ - مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٣١، مدارك الأحكام ٢: ٢٣٢، مفاتيح الشرائع ١: ٦٢، الحقائق الناضرة ٤: ٣٤٠.

٤ - أنظرالمعتبر ١: ٢٨٨، مختلف الشيعة ١: ٢٧١، منتقى الجمان ١: ٣٥١.

٥ -المعتبر ١: ٢٨٨.

٦ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

منها - وهي عمدتها - : ما هي ظاهرة في الاجتزاء بواحدة ، وفيها الروايات الحاكية لفعل رسول الله ﷺ تعليماً لعنار ، حكاه أبو جعفر عليه السلام ، ولا ريب في أن رسول الله ﷺ كان في مقام تعليمه وبيان ماهية التيمم ، كما يظهر من قوله : «أفلا صنعت كذا؟! ثم أهوى يديه إلى الأرض ، فوضعهما على الصعيد ، ثم مسح...»^(١) إلى آخره .

فهل يمكن أن يقال : إنه ﷺ - بعد قوله : «أفلا صنعت كذا؟!» وإتيانه بالتيمم الذي هو بدل الغسل الذي ابتلي به عنار - أهمل في مقام البيان والتعليم ما كان معتبراً في ماهية التيمم ؟!

أو يقال : إن أبا جعفر عليه السلام أهمل ما فعله رسول الله ﷺ وكان دخيلاً في ماهيته ، أو إن زرارة أو الرواة بعده أهملوا ما وصل إليهم ؟! ولو فتح على الروايات باب هذه الاحتمالات لاختل الفقه ، واتسد باب الاحتجاج على العقلاء .

وأضعف شيء في المقام احتمال كونه في مقام بيان كيفية قسم من التيمم ، وهو الذي بدل الوضوء ، وهل هذا إلا الإغراء بالجهل والإيقاع في خلاف الواقع ؟! ومثلها قوله في موثقة زرارة : «هكذا يصنع الحمار ؛ إنما قال الله عز وجل : ﴿تَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ فضرب يديه الأرض...»^(٢) إلى آخره .

فإن تمسكه بالآية الكريمة وإتيانه بالتيمم بضربة واحدة ، مما جعل الكلام كالتص في عدم الاحتياج إلى الضريتين في بدل الغسل ، الذي هو مورد الكلام والتميقن في مقام التعليم .

١ - الفقيه ١ : ٥٧ / ٢١٢ ، وسائل الشيعة ٣ : ٣٦٠ ، كتاب الطهارة ، أبواب التيمم ، الباب ١١ ، الحديث ٨ .

٢ - السرائر ٣ : ٥٥٤ ، وسائل الشيعة ٣ : ٣٦٠ ، كتاب الطهارة ، أبواب التيمم ، الباب ١١ ، الحديث ٩ .

ومثلهما صحيحتا الخزاز وداود بن النعمان^(١) حيث سألا أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم، فذكر قضية عمار، فقالا له: «كيف التيمم؟ فوضع يديه على الأرض، ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلاً» واللفظ من الثانية.

فإن الاكتفاء بالمرّة بعد حكاية قصة عمار وسؤالهما عن الكيفية، كالنص في كفايتها عن بدل الغسل.

ويدل عليه إطلاق موثقة زرارة وابن أبي المقدام^(٢) وغيرهما من غير احتياج إلى دعوى كون قوله: «مرّة واحدة» في ذيلهما قيداً للضرب لا للمسح، أو قيداً لهما؛ بدعوى أن الضرب كان مورد البحث والخلاف عند العامة والخاصة، لا للمسح، فكون القيد للثاني كاللغو^(٣). وكيف كان؛ لا شبهة في قوّة ظهور تلك الروايات في الاجتزاء بالمرّة مطلقاً، وفي بدل غسل الجنابة بالخصوص.

ومنها: طائفة أخرى مشتملة على «مرتين» كصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما، قال: سأله عن التيمم فقال: «مرتين مرّتين للوجه واليدين»^(٤).

ومحتملاتها كثيرة، ككون «المرتين» قيداً للقول، أو لأمر مقدّر كـ «اضرب» أو أحدهما قيداً للقول والآخر للأمر.

ثم على فرض كونهما من متعلقات الضرب، يمكن أن يكون الثاني تأكيداً للأول، ويمكن أن يكون تأسيساً؛ لبيان أن اللازم في التيمم أربع ضربات: ضربتان للوجه، وضربتان لليدين.

١ - تقدّم تخريجهما في الصفحة ٢٩٩.

٢ - تقدّمنا في الصفحة ٢٨٥.

٣ - جواهر الكلام ٥: ٢١١.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١. كتاب الطهارة، أبواب التيمم.

الباب ١٢، الحديث ١.

والأظهر هو الاحتمال الأخير، فكأنه قال: «ضربتان للوجه، وضربتان لليدين» ولا أقل من كون هذا الاحتمال في عرض احتمال التأكيد. مع أنه ليس المورد من موارد التأكيد. فهذه الصحيحة بما لها من الظهور خلاف فتوى الكل، أو هي مجملة في نفسها لابد من رفع إجمالها بسائر الروايات.

وكرواية ليث المرادي، عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم: «تضرب بكفك الأرض مرتين، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك»^(١).

والظاهر منها أن ضرب المَرَّتَيْنِ قبل المسح. وبها يرفع الإجمال من هذه الحثية عن الصحيحة المتقدمة؛ إذ لا يتضح منها أن المَرَّتَيْنِ قبل المسح، أو مرة قبل مسح الوجه، ومرة قبل مسح الكفين.

كما يرفع الإجمال بها عن صحيحة الكندي، عن الرضا عليه السلام قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للكفين»^(٢) لعدم ظهورها في الافتراق وإن كانت مشعرة به، لكن ظهور رواية المرادي محكم ومقدم عليه. فهذه الروايات الثلاث كما رأيت لا تدل على ما نسب إلى المشهور فإن ظاهرها - بعد رد بعضها إلى بعض - ضرب اليدين مَرَّتَيْنِ قبلاً، ثم مسح الأعضاء بهما، وفتوى القوم خلاف ذلك؛ ظاهراً في بعض عباراتهم^(٣) ونصاً في الآخر^(٤) فأوجبوا التفريق.

وأما صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام التي هي العمدة في مستند القول

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٩ / ٦٠٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٢.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦٠٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٣.

٣ - المبسوط ١: ٣٣، تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٤ - ١٩٥.

٤ - السرائر ١: ١٣٧.

بالتفصيل، وجعلت شاهدة للجمع بين الطائفتين^(١)، فليست شاهدة له حتى بعد تسليم دلالة هذه الروايات على ما راموا من الضريتين، قال قلت له: كيف التيمم؟ فقال: «هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة: تضرب بيدك مرتين، ثم تنفضهما نفضة للوجه، ومرة لليدين، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، والوضوء إن لم تكن جنباً»^(٢).

لأن الظاهر منها أن تيمم الوضوء والغسل كيفية واحدة؛ وهي الضرب باليدين مرتين أولاً، ثم تنفضهما نفضة، والمرة تكونان تكونان للوجه، ثم يجب مرة أخرى لليدين، فتكون الضربات ثلاثة.

ولو أغمضنا عن هذا الظاهر المتفاهم عرفاً، وقلنا بأن الواو في قوله: «والغسل» للاستئناف، وهو مبتدأ، و«تضرب» خبره، فلا يمكن الإغماض عن ظهورها في أن الضربات ثلاث كما مر، وهو مما لم يقل به أحد منهم، فلا يمكن الاستشهاد بها للجمع بين الروايات بجميع النسخ المختلفة الحاكية لها؛ لأن كلها مشتركة في قوله: «تضرب بيدك مرتين، ثم تنفضهما» الذي هو ظاهر في كونهما قبل مسح الوجه؛ وإن كانت مختلفة من جهات أخر في كتب الاستدلال كـ«الخلاف» و«التذكرة» و«المتنهي» و«المدارك» ومحكي «المعتبر»^(٣) لكن لا اعتماد في نقل الروايات على الكتب الاستدلالية غير المعدة لنقلها بألفاظها، كما يظهر بالمراجعة إليها، خصوصاً بعض كتب المتأخرين.

١ - جواهر الكلام ٥: ٢١٢.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١١، وسائل الشريعة ٣: ٣٦١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٤.

٣ - الخلاف ١: ١٣٤، تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٥، متنهي المطلب ١: ١٤٨ / السطر ٢٦، مدارك الأحكام ٢: ٢٣١، المعتبر ١: ٢٨٨.

هذا مع أنّ الجمع بين الطائفتين المتقدمتين بحمل الأولى على تيمّم بدل الوضوء، مع كونها غالباً في مورد الجنابة، والثانية على بدل الفسل، مع كونها في مقام بيان أصل الماهية، ليس جمعاً مقبولاً عقلاً، كما لا يخفى.

فحينئذٍ لو سلّمت دلالة الرواية المتقدمة، ودلالة صحيحة محدّد بن مسلم^(١) الظاهر منها آثار التقيّة، مع وضوح عدم دلالتها على التفصيل بما قالوا، بل ظاهرها المرّتان مطلقاً، والتفصيل في المسح من المرفقين وإليهما، وسلم ورود مراسلات آخر من جملة من الأعظم - كالمحكّي عن «المعتبر» قال: «روي في بعض الأخبار التفصيل، من ذلك رواية حريز، عن زرارة»^(٢) وفي «الغنية»: «وقد روى أصحابنا أنّ الجنب يضرب ضربتين»^(٣) وعن السيّد: «وقد روي أنّ تيمّمه إن كان من جنابة وما أشبهها، ثلث ما ذكرناه من الضربة»^(٤) وعن الصيمري نسبة التفصيل إلى الروايات^(٥) - فلا يمكن الجمع بينها بما ذكر، بل لابدّ من حملها على الاستحباب أو التقيّة. مع عدم ثبوت كون تلك المراسلات غير الروايات التي في الباب؛ وإن يُستشعر من عبارة السيّد كون مرسلته غيرها، تأمّل.

وكيف كان؛ لا يمكن الاتكال عليها، وانجبارها بالشهرة - مع عدم ثبوت أصلها، فضلاً عن ثبوت الاتكال عليها - ممنوع. فلم يبق في المقام إلّا روايات

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢١٠ / ٦١٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم. الباب ١٢، الحديث ٥.

٢ - المعتبر ١: ٣٨٨.

٣ - غنية النزوع ١: ٦٣.

٤ - جمل العلم والعمل، ضمن رسائل الشريف المرتضى ٣: ٢٦، مستدرك الوسائل ٢: ٥٣٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ٣.

٥ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٢١٢، غاية المرام ١: ٤٠ (مخطوط).

المرّة ورواية الساباطي الدالّة على التسوية بين التيمّم من الوضوء والجنابة ومن الحيض^(١)، وليس في مقابلها ما دلّ على القول المنسوب إلى المشهور، وقد أوّل صاحب «الجواهر» رواية التسوية بما لا يخلو من الغرابة^(٢).

حول كلمات القوم في المقام

وأما الشهرة في المسألة، فليست بتلك المثابة التي ذكرها في «الجواهر»^(٣) ولأجلها فتح باب المناقشات على الروايات وكلمات الأصحاب، فأولها بما لا أظنّ ارتضاء نفسه الشريفة به لولا اتكاله على الشهرة، حتّى نُسب الخلاف إلى الأردبيلي والكاشاني مع أنّ ظاهر الصدوق في «المقنع» و«الهداية»^(٤) والسيد في «الانتصار»^(٥) وابن زهرة في «الغنية»^(٦) والمحكي عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد في «المسائل العزبية»^(٧) وعن «المعتبر» و«الذكرى»^(٨) وغيرهم^(٩)، اختيار الضربة في الجميع، بل حكى اشتهاؤه بين العامة عن عليّ عليه السلام وابن عباس وعمّار^(١٠).

١ - سيأتي منها في الصفحة ٣١٢.

٢ - جواهر الكلام ٥: ٢١٣.

٣ - نفس المصدر ٥: ٢٠٧.

٤ - المقنع: ٢٦، الهداية، ضمن الجوامع الفقهيّة: ٤٩ / السطر ١٧.

٥ - لم نثر عليه في الانتصار ولكنّه موجود في الناصريات، أنظر الناصريات، ضمن الجوامع الفقهيّة: ٢٢٤ / السطر ٢٢.

٦ - غنية النزوع ١: ٦٣.

٧ - أنظر مختلف الشيعة ١: ٢٧١.

٨ - المعبر ١: ٣٨٨ - ٣٨٩، ذكرى الشيعة ٢: ٢٦٢.

٩ - مدارك الأحكام ٢: ٢٣٢، كفاية الأحكام: ٩ / السطر ٢.

١٠ - أنظر رياض المسائل ٢: ٣٢٠، جواهر الكلام ٥: ٢١٥، المغني، ابن قدامة ١: ٢٤٥.

وعن «المعتبر» عن قوم من أصحابنا اختيار ثلاث ضربات^(١).
 وحكي عن المفيد في «الأركان»^(٢) وعن النقي^(٣) عن جماعة من القدماء
 في الكلّ ضربتان^(٤). ونسب ذلك إلى الصدوق أيضاً^(٥)، وهو موافق للنسخة التي
 عندنا من «أماليه» قال: «فإذا أراد الرجل أن يتيمّم، ضرب يديه على الأرض
 مرّة واحدة، ثمّ ينفضهما فيمسح بهما وجهه، ثمّ يضرب بيساره الأرض، فيمسح
 بها يده اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثمّ يضرب بيمينه الأرض فيمسح بها
 يده اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، وقد روي: أن يمسح الرجل جبينيه
 وحاجبيه، ويمسح على ظهر كفيه، وعليه مضمّن مشايخنا»^(٦) انتهى.
 وهذه النسخة وإن كانت مغلوطة، لكن لم يفصل فيها بين التيمّم بدل الوضوء
 والغسل، فهي شاهدة على أنّ التفصيل لم يكن مشهوراً في تلك الأعصار، بل مضمّن
 المشايخ على خلافه.
 ويشهد له أنّ شيخ الطائفة في «الخلاف» لم يتمسك لمذهبه بالإجماع^(٧)
 مع أنّ دأبه فيه ذلك، وإنّما تمسك بصحيفة زرارة المتقدمة^(٨)، فيعلم من ذلك أنّ
 اختياره له كان بتخلّل اجتهاد، لا لأمر آخر نحن بعيدون عنه.

١ - المعتبر ١: ٣٨٨.

٢ - أنظر ذكرى الشيعة ٢: ٢٦١، مفتاح الكرامة ١: ٥٤٦ / السطر ٢٦.

٣ - هكذا في مصباح الفقيه، لكن الصحيح «المنتقى».

٤ - منتقى الجمان ١: ٣٥١.

٥ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٤٦ / السطر ٢٧، المعتبر ١: ٣٨٨.

٦ - أمالي الصدوق: ٥١٥.

٧ - الخلاف ١: ١٢٤.

٨ - تقدّمت في الصفحة ٢٠٨.

والإتصاف: أنَّ الاتكال على الشهرة في مثل هذه المسألة التي تراكمت فيها الأدلة وأقوال أساطين الفقه، ورفع اليد لأجلها عن الأدلة كتاباً وسنة، مما لا مجال له.

اتحاد كيفية التيمم بدل جميع الأغسال

تمَّ إنَّه لا إشكال في اتحاد كيفية التيمم بدل الأغسال - واجبة كانت أو مستحبة - قولاً واحداً، كما في «الجواهر»^(١) ويدلُّ عليه كثير من الروايات؛ حيث يظهر منها السؤال عن كيفية ماهية التيمم، كرواية الكاهلي وموثقة زرارة بل وصحيحتي الخزاز وابن النعمان وغيرها^(٢).

مضافاً إلى موثقة عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التيمم من الوضوء والجنابة ومن الحيض للنساء، سواء؟ فقال: «نعم»^(٣). وموثقة أبي بصير في حديث، قال: سألته عن تيمم الحائض والجنب، سواء إذا لم يجد ماءً؟ قال: «نعم»^(٤).

ومعلومية عدم الفصل، بل يمكن الاستئناس له بالتساوي في المبدل منه، فلا إشكال فيه.

١ - جواهر الكلام ٥: ٢١٦.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١١، الحديث ١ و ٢ و ٤ و ٥.

٣ - الفقيه ١: ٥٨ / ٢١٥، تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٦.

٤ - الكافي ٣: ٦٥ / ١٠، تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٢، الحديث ٧.

تتسيم: في أنّ التيمم بمنزلة المبدل منه في جميع الآثار

هل يكون التيمم كالغسل في الاجتزاء به - فيما إذا كان بدلاً من غسل الجنابة - عن الوضوء، والاجتزاء بتيمم واحد عن الأغسال الكثيرة إذا كان فيها غسل جنابة ونوى الجميع، أو مطلقاً؛ كان فيها جنابة أو لا، نوى الجميع أو بعضها؟ وبالجملّة: هل يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما للغسل، أو لا مطلقاً، أو يفصل بين ما هو بدل غسل الجنابة، فيقوم مقامه في الاجتزاء عن الوضوء أو التيمم له، دون غيره، فلا يكتفى بتيمم واحد عن الأغسال المتعدّدة؟ أو يجتزأ به حتّى فيما لا يجتزأ بالغسل الواحد، كما لو كان على المرأة غسل الحيض، وقلنا بوجوب الوضوء عليها مع الغسل، فيجزي تيمم واحد عن غسلها ووضوئها؟

وجوه، أقواها كونه بمنزلة المبدل منه في جميع ما له، فيكتفى بتيمم واحد بدل غسل الجنابة عن الوضوء، ويستداخل كما تتداخل الأغسال، ولا يتداخل فيما لا تتداخل، ولا يجتزأ به فيما لا يجتزأ بالغسل، فيجب تيممان على الحائض بدل الغسل والوضوء:

أمّا الاجتزاء عن الوضوء في بدل غسل الجنابة، فمّا لا ينبغي الإشكال فيه، بل في «الجواهر» دعوى عدم وجدان الخلاف فيه^(١)، لكن لا للآية الكريمة^(٢) بنفسها، فإنّها مع قطع النظر عن الروايات لا تدلّ على الاجتزاء؛ فإنّ الظاهر من صدرها لزوم الوضوء للصلاة شرطاً، ولزوم الغسل من الجنابة كذلك،

١ - جواهر الكلام ٥: ٢١٦.

٢ - المائدة (٥): ٦.

فلا يستفاد منها غير ذلك، فلا تدلّ على إجزاء أحدهما عن الآخر لو لم نقل: إنّ الظاهر منها لزومهما عند تحقق سببهما.

وأما ذيلها فينتزع على الصدر، فلا يستفاد منه زائداً عليه. مع أنّ الظاهر من عطف ﴿لَا مَسْئَمَ الْنِّسَاءِ﴾ بلفظ ﴿أَوْ﴾ أنّ كلّ واحد من الحدث الأصغر والأكبر سبب للتيّم، وإطلاق السببية يقتضي تكرّر المسبّب، ويكون مقدّماً على إطلاق المسبّب، كما حرّراه في محلّه^(١). وكيف كان: لا يمكن استفادة الاجتزاء منها بنفسها. بل يستفاد بضمّ ما دلّ على إجزاء غسل الجنابة عن الوضوء^(٢)؛ لأنّ الظاهر منها أنّ التيمّم عند فقدان الماء بمنزلة الوضوء، وللمجنب بمنزلة الغسل، فإذا علم أنّ الغسل كافٍ عن الوضوء، قام التيمّم مقامه في ذلك.

بل لنا دعوى استفادة عموم التنزيل بالنسبة إلى سائر الأغسال أيضاً؛ إمّا بدعوى كون قوله: ﴿لَا مَسْئَمَ الْنِّسَاءِ﴾ كناية عن مطلق الحدث الأكبر، كما أنّ قوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ كناية عن مطلق الأصغر، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ كناية عن مطلق المعذور، مع المناسبات المفروسة في ذهن العرف، ومعلومية عدم ترك الصلاة بحال، وعدم سقوط شرطية الطهارة لها. أو بدعوى استفادة ذلك من قوله تعالى في ذيل بيان التيمّم: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾^(٣) الظاهر منه أنّ التيمّم طهور لدى فقدان الماء أو العذر في استعماله، فكأنّه قال: التيمّم أحد الطهورين.

فيستفاد منه ومن قبله مع الارتكازات العقلانية: أنّ كلّ ما للوضوء والغسل عند الاحتياج إليهما، للتيمّم مع تعذرهما، فإذا اجتزئ بغسل واحد عن

١ - مناهج الوصول ٢: ١٩٦، تهذيب الأصول ١: ٤٣٥.

٢ - وسائل الشيعة ٢: ٢٤٤، كتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ٣٣ و ٣٤.

٣ - المائدة (٥): ٦.

الأغسال المتعددة - وإن كان أحدها للجنابة اجتزئ عن الوضوء أيضاً - يجتزأ بالتيمم الذي هو بمنزلة، وهو الطهور في هذه الحالة.

وبالجملة: حال البدل حال المبدل منه مطلقاً وفي جميع ما له من الآثار، ويمكن استفادته من الأخبار أيضاً، كصحيحة ابن حُمران وجميل بن درّاج بطريق جميل^(١): أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قوم أصابته جنابة في السفر، وليس معه من الماء ما يكفي للغسل، أبتوضأ بعضهم ويصلي بهم؟ فقال: «لا، ولكن يتيمم الجنب ويصلي بهم؛ فإن الله عز وجل جعل التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً»^(٢). فإن الظاهر منها الاكتفاء بالتيمم للصلاة مع فرض وجدان الماء بقدر الوضوء، ومقتضى تعليله عموم الحكم والمنزلة.

وأما ما قد يقال^(٣) بالاجتزاء بتيمم واحد عن غسل الحيض والوضوء وإن لم نقل في المبدل منه، فمبني على كون التيمم للوضوء والغسل بكيفية واحدة، وعدم قيد يوجب تباينهما، وعدم إمكان اجتماعهما في المصداق الواحد، واستفادة جميع التيممات من الآية الكريمة بالتقريب المتقدم، وتقديم إطلاق الجزاء على إطلاق الشرط في الآية. لكن جميع المقدمات مسلمة إلا الأخيرة؛ لما تقرّر من تقديم إطلاق الشرط على الجزاء^(٤)، مضافاً إلى بعد زيادة البدل عن المبدل منه، ولأجله لا يستفاد ذلك في المقام ولو سلم في سائر المقامات، فالأقوى هو تساويهما في الآثار مطلقاً.

١ - راجع ما تقدّم في الصفحة ٢٢٢، الهامش ٢.

٢ - الكافي ٣: ٦٦ / ٣، الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٣، وسائل الشيعة ٢: ٢٨٦، كتاب الطهارة.

أبواب التيمم، الباب ٢٤، الحديث ٢.

٣ - مدارك الأحكام ٢: ٢٢٣.

٤ - مناهج الوصول ٢: ٢٠١، تهذيب الأصول ١: ٤٣٨.



مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی

المبحث الرابع

في أحكام التيمّم

وهي أمور:



مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی

الأمر الأوّل

في عدم صحّة التيمّم قبل الوقت لصاحبه

لا خلاف ظاهراً بينهم في عدم صحّة التيمّم قبل الوقت لصاحبه، وعليه نقل الإجماع مستفيضاً؛ لأنّه منقول عن ثلاثة عشر موضعاً أو أكثر من زمن المحقّق ومن بعده^(١)، ولو أضيف إليه فحوى الإجماعات المنقولة على عدم صحّته في سعة الوقت^(٢)، يكاد يتجاوز العشرين. وهو الحجّة؛ لعدم إمكان أن يقال: كلّ ذلك لأمر عقلي، سيّما إذا ثبت أنّ الوضوء التأهيلي المفتى به^(٣)، من قبيل التخصيص عندهم من عدم جواز الوضوء

-
- ١ - المعتبر ١: ٢٨١، تذكرة الفقهاء ٢: ١٩٩، منتهى المطلب ١: ١٢٩ / السطر ٢٤، قواعد الأحكام ١: ٢٣ / السطر ١٤، تحرير الأحكام ١: ٢٢ / السطر ٢١، ذكرى الشيعة ٢: ٢٥١، الدروس الشرعية ١: ١٣٢، التنقيح الرائع ١: ١٣٣، روض الجنان: ١٢١ / السطر ٢١، مدارك الأحكام ٢: ٢٠٨، مفاتيح الشرائع ١: ٦٣، مفتاح الكرامة ١: ٥٥٠ / السطر ٤، رياض المسائل ٢: ٣٠٨، جواهر الكلام ٥: ١٥٤.
 - ٢ - الانتصار: ٣١ - ٣٢، غنية النزوع ١: ٦٤، فقه القرآن ١: ٣٧، جواهر الكلام ٥: ١٥٨.
 - ٣ - نهاية الإحكام ١: ٢٠، الدروس الشرعية ١: ٨٦، مفاتيح الشرائع ١: ٤١.

قبل الوقت؛ لأن التأهب للفرض والتهيؤ له عبارة أخرى عن كونه له، ومعه لا يكون منهم لعدم المعقولية.

لكن إثبات الخروج التخصيصي مشكل، بل غير ممكن؛ لاحتمال أن يكون تخصصاً لأجل الاتكال على الروايات الدالة على أفضلية إيقاع الصلوات في أول أوقاتها^(١)، فاستكشف منها محبوبة تحصيل الطهور قبل الأوقات؛ ولو لأجل الكون على الطهارة. ويمكن أن يقال: إن نفس التهيؤ للصلاة غاية أخرى غير الغيرية.

وكيف كان؛ ففي الإجماعات كفاية، بعد فساد توهم كون الاتكال على الأمر العقلي غير التام، وتخطئة الكل في مثل هذا الأمر العقلي الذي ربما يطابق الوجدان، خطأ فاحش، سيما مع ورود نظيره في الشرع، كمقدمات الحج، وظهور الكتاب والسنة - إلا بعض الروايات - في كون الصلاة بالنسبة إلى الأوقات من قبيل الواجب المعلق لا المشروط، كما سيأتي.

مضافاً إلى عدم اتكال كثير من قدماء أصحابنا على مثل تلك العقليات التي كثرت وشاعت لدى متأخري المتأخرين، كما لا يخفى، ومن هنا يمكن كشف كون الحكم معهوداً من الصدر الأول.

الدليل العقلي المتوهم على عدم صحة التيمم وجوابه

وأما لو أغمضنا عن ذلك، فالاتكال على الدليل العقلي المتوهم في المقام غير ممكن؛ بأن يقال: إن الصلاة من قبيل الواجب المشروط بالأوقات، فقبل

مجيء أوقاتها لا يكون التكليف بها فعلياً، ومع عدم وجوب ذي المقدّمة لا يمكن وجوب مقدّمته؛ لعدم إمكان تحقّق المعلول قبل علّته، ومعه لا يمكن صحّته لأجل الإتيان به بداعي الأمر المقدّمي الموهوم.

وفيه: بعد تسليم كون الصلاة من الواجب المشروط، وتسليم وجوب المقدّمة شرعاً، وتسليم صلوح الأمر الغيري للعبادية، أنّ التحقيق إمكان وجوب المقدّمة قبل وجوب ذيلها؛ لما حقّقناه في محلّه^(١).

ومجملته: أنّ الملازمة - على فرض تسليمها - ليست بين وجوب المقدّمة ووجوب ذيلها، ولا بين إرادتها وإرادته؛ بمعنى نشوء وجوب عن وجوب، أو إرادة عن إرادة؛ لأنّ البعث إلى ذي المقدّمة لو كان علّة تامّة لبعث آخر متعلّق بمقدّمته - بحيث يكون البعث إليها لازم البعث إليه ومعلوله - لزم منه مقهورية الأمر الباعث لذي المقدّمة للبعث إلى مقدّمته بلا حصول مقدّماته وما يتوقّف عليه: من التصرّ، والتصديق بالفائدة، وغيرهما، وهو ضروريّ الفساد.

كما أنّ معلولية إرادة المقدّمة لإرادة ذي المقدّمة - بذلك المعنى - ضرورية البطلان؛ ضرورة أنّ كلّ إرادة تحتاج في تحقّقها إلى مبادئ تصوّرية وتصديقية لا يعقل تحقّقها بدونها.

نعم، ما يمكن أن يقال في باب وجوب المقدّمة: إنّ إرادتها تحصل من مبادئ خاصّة بها، هي تصوّرها، وتصرّو توقّف ذي المقدّمة عليها، والتصديق به، وإدراك لزوم حصولها بيد العبد، ومعهما تتحقّق إرادتها والبعث إليها، وهذه المقدّمات كما هي حاصلة في مقدّمات الواجب المطلق والمشروط بعد تحقّق شرطه، حاصلة للمشروط قبل تحقّق شرطه، فإنّ المولى الأمر بشيء مشروطاً

بوقت مثلاً، إذا تصوّر مقدّمته الوجودية قبل مجيء شرطه، وتصور توقّفه عليها، وصدّق بذلك، ورأى أنّ مطلوبه في موطنه متوقّف عليه؛ وإن لم يكن بالفعل مطلوباً له، ولا يمكن التوصل إليه إلا بإيجادها، فمع انحصارها تتعلّق - لا محالة - إرادته بإيجادها؛ للتوصل بها إلى ما يصير واجباً ومطلوباً مطلقاً في موطنه؛ لحصول مبادئ الإرادة وعدم إمكان تفكيك مبادئها عنها.

وتبعية وجوب المقدّمة لوجوب ذي المقدّمة، ليست إلا بهذا المعنى المحقّق في الواجبات المشروطة قبل مجيء شرطها أيضاً، ومع عدم الانحصار يحكم العقل بالتخيير.

نعم، لو كانت الملازمة بين الإرادة الفعلية أو الوجوب الفعلي المتعلّق بذی المقدّمة مع وجوب مقدّمته، لكان وجوبها قبل وجوبه ممتنعاً، لكن المبنى فاسد، بل وجوبها - على فرض تسليم الملازمة - تابع لوجوب ذیها بالوجه الذي عرفت، وقد عرفت عدم الفرق بين فعلية وجوب ذي المقدّمة أو ما سيصير فعلياً؛ من غير لزوم الالتزام بالوجوب التعليقي، أو التفصيل بين المقدّمات المفوّتة وغيرها.

فتحصّل ممّا ذكرناه: أنّ الطهارات الثلاث قبل حضور أوقات الصلاة واجبة؛ بناءً على القول بوجوب المقدّمة ولو قلنا: بأنّ الوقت شرط الوجوب، وأنّ عباديتها تتوقّف على الأمر الغيري المقدّمي.

مع أنّ كون الصلاة من قبيل الواجب المشروط بحضور أوقاتها، محلّ منع؛ لظهور الكتاب الكريم وأكثر الأخبار في الوجوب التعليقي، كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشُّعْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(١) المفسر بكونها موجوباً وثابتاً ومفروضاً في الروايات^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾^(٣) المفسر بصلاة الغداة والمغرب والعشاء^(٤).

وكقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة: «إنما فرض الله عز وجل على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة»^(٥).

فيكون الوجوب فعلياً، والواجب استقبالياً، وقد ذكرنا في محله إمكان المشروط بما ذكره المشهور^(٦)، وكذا المعلق^(٧).

وأما ما ذكره بعض المحققين: من لزوم تعلّق الخطابات قبل حضور زمان الفعل؛ لعدم تعقّل الأمر بإيجاد شيء في زمان صدور الطلب وبذلك دفع الإشكال عن وجوب المقدّمة قبل حضور وقت الواجب، وصحّح حرمة إراقة الماء قبل الوقت إذا علم بعدم إمكان تحصيله بعد... إلى غير ذلك^(٨).

ففيه: أنّه إن كان المراد بعدم تعقّل وحدة زمان الخطاب وإيجاد الفعل، لزوم تقدّم إنشاء الخطاب على زمان العمل، كما هو ظاهره، فهو غير ملازم

١ - النساء (٤): ١٠٣.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٧، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض، الباب ١.

٣ - هود (١١): ١١٤.

٤ - تفسير العنّاشي ٢: ١٦١ / ٧٣.

٥ - الكافي ٣: ٤١٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٦٦ / ١٢١٧، تهذيب الأحكام ٣: ٢١ / ٧٧، وسائل

الشيعة ٧: ٢٩٥، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الباب ١، الحديث ١.

٦ - مناهج الوصول ١: ٣٥٥، تهذيب الأصول ١: ٢٢٧.

٧ - مناهج الوصول ١: ٣٥٨، تهذيب الأصول ١: ٢٣١.

٨ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٧٩ / السطر ٧.

للو جوب المعلق ، فيمكن أن يصدر الخطاب المشروط بزمان العمل قبل مجيء الوقت ، ولا يكون الوجوب فعلياً إلا عند مجيء وقته ، ومع له لا يدفع الإشكال في المقام ، ولا في سائر المقامات .

وإن كان المراد أن اتحاد زمان فعلية التكليف والعمل محال ، فلا يمكن أن يكون الزوال شرطاً للوجوب وظرفاً لأول جزء من الصلاة ، فهو ممنوع ؛ لأن ما هو المسلم لزوم تقدم باعية الأمر على انبعاث المكلف ، لكن لا يلزم منه أن يكون بينهما تقدم وتأخر وجودي ؛ ضرورة أن المكلف إذا علم بخطاب « أقم الصلاة إذا زالت الشمس » مثلاً ، ينبعث منه في أول الزوال ،

وإن شئت قلت ؛ إن التقدم رتبي لا خارجي ، فلا يلزم أن يكون الخطاب فعلياً قبل مجيء وقت العمل .

والعجب منه أنه في ذيل كلامه اعترف بأن الوقت من الشرائط الوجوبية للواجبات الموقّعة^(١) ، ومع ذلك التزم بالوجوب التعليقي ، فكأنه التزم بالوجوب المعلق والمشروط معاً في الصلاة ؛ وهو كما ترى .

ثم إن في أصل وجوب المقدمة ، وصلاحيّة الأمر المقدمي للمقرّية ، وكون عبادية الطهارات الثلاث من قبل الأمر المقدمي ولو فرض صلوحه للتقرب ، إشكالاً ومنعاً ينافي التفصيل فيها وضع هذا المختصر .

وبما ذكرناه من عدم الفرق بين ما قبل الوقت وما بعده على فرض وجوب المقدمة ، وبما حققناه في محله من عدم تعقل وجوب المقدمة رأساً^(٢) ، يجب التصرف بوجه في مثل صحيحة زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا دخل الوقت

١ - مصباح الفقيه ، الطهارة : ٤٧٩ / السطر ٢٧ .

٢ - مناهج الوصول ١ : ٤١٠ ، تهذيب الأصول ١ : ٢٧٨ .

وجوب الطهور والصلاة، ولا صلاة إلا بطهور»^(١).

حيث يظهر منها وجوب الطهور عند دخول الوقت، ومفهومها عدمه بعدمه؛ فإن وجوب الطهور إنّما هو بملاك المقدّمية لا غير، وقد حقّق عدم تعلّقه، وعلى فرض تعلّقه لا يتعلّق الفرق بين الوقت وقبله ولذلك لا بدّ من رفع اليد عن مفهومها والتصرّف في منطوقها بوجه. مضافاً إلى مخالفتها لظاهر الكتاب وصحيحة زرارة المتقدمة الدالّين على كون الصلاة واجباً معلّقاً.

ثم إنّ ما مرّ من الكلام إنّما هو مع المماشاة للقوم، وإلا فالتحقيق أنّ الطهارات الثلاث بما هي عبادات، جعلت مقدّمة وشرطاً للصلاة، أو مقدّمة لمقدّماتها^(٢) إن قلنا بأنّ الطهور شرط، وهو محضّل منها، فالإرادة المتعلّقة بالصلاة على فرض وجوب المقدّمة، موجبة - بنحو ما مرّ^(٣) - لإرادة متعلّقة بتلك العبادات؛ بما هي عبادات وصالحات للتقرب قبل تعلّق الإرادة بها من قبل ذي المقدّمة، وإلا يلزم أن يكون سبيلها سبيل الطهارة الخبيثة التي هي واجبة تَوْضِلاً، مع أنّه خلاف الضرورة، فالأمر المقدّمي - على فرضه - لا يمكن أن يكون ملاك عباديتها بعد كونها مقدّمة على تعلّقه.

وتوهّم سقوط أوامرها النفسية الاستجابية عند تعلّق الأمر الوجوبي المقدّمي، قد فرغنا عن تضعيفه في محلّه^(٤).

ثم إنّ الأمر المقدّمي - على فرضه - إنّما يدعو إلى الغسل وأخويه؛ لأجل

١ - الفقيه ١: ٢٢ / ٦٧، تهذيب الأحكام ٢: ١٤٠ / ٥٤٦، وسائل الشيعة ١: ٣٧٢، كتاب

الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٤، الحديث ١.

٢ - مناهج الوصول ١: ٢٨٣ - ٢٨٥، تهذيب الأصول ١: ٢٥١ - ٢٥٦.

٣ - تقدّم في الصفحة ٣٢١.

٤ - تهذيب الأصول ١: ٢٥٣ - ٢٥٤.

ترتب الطهارة عليها، أو كونها طهارات كما يظهر من الكتاب والسنة؛ وإن كان للتأمل في كون الطهارة بنفسها شرطاً، أو لأجل رفع القذارة الحاصلة بالأحداث - التي هي الموانع - مجال.

وكيف كان؛ لا يدعو الأمر المقدمي إلا إليها لأجل ترتب الطهارة عليها، فتكون الصلاة غاية ثانوية للطهارات، والغاية الأولى حصول الطهور. لا بمعنى أن حصول الطهور يتوقف على قصده، فإنه محل إشكال - بل منع - عقلاً إن رجع إلى تقييد في العمل، بل المراد أن الطهور لما كان شرط الصلاة مثلاً، وهو يحصل بتلك الأعمال إذا وجدت لله تعالى، فلا محالة يتعلق الأمر المقدمي بتحصيله وإتيان الأفعال لله تعالى لتحصيله، فتقع دائماً تلك الأعمال لأجل غاية هي الطهور، ويدعو الأمر المقدمي إليه.

الإشكال في الإجماع المدعى على عدم صحة التيمم قبل الوقت

فحينئذ يقع الإشكال في الإجماع المدعى على عدم صحة التيمم قبل الوقت^(١)، مع دعوى إرسال الأصحاب صحة التيمم قبل الوقت لغاية أخرى - حتى الكون على الطهارة - إرسال المسلمات^(٢)، مع ما عرفت من أن الأمر المقدمي لا يدعو إلا إليها لتحصيل الطهور، فلا تقع تلك الأفعال إلا على وجه واحد؛ هو الإتيان لله تعالى لما يترتب عليها من الطهور.

فعليه لو كان الإجماع قائماً على بطلان التيمم إذا أتى به لمحض الأمر الغيري وللصلاة، مع تجريده عن كافة الغايات حتى الكون على الطهارة، فهو

١ - تقدّم في الصفحة ٣١٩.

٢ - أنظر جواهر الكلام ٥: ١٥٤.

صحيح لو رجع إلى عدم قصد العبادية، لكن لازمه بطلانه ولو وقع في الوقت أو في ضيقه.

كما أنّه لو قلنا بصحّته وطهوريته إذا وقع بقصد التقرب؛ ولو جرّد عن قصد كونه طهوراً - لغفلة أو جهل - لكان صحيحاً ولو قبل الوقت؛ لأنّ ترتّب أثر الشيء عليه لا يتوقّف على قصده.

ولو قيل بقيام الإجماع على بطلانه للصلاة ولو كانت غاية الغاية، وتكون الغاية الأولى الطهور، فهو منافٍ لما ادّعي من تسالمهم على صحّته إذا قصد غاية أخرى، إلّا أن يرجع مرادهم إلى البطلان إذا كانت الصلاة غاية الغاية، وهو بعيد، والمسألة مشكّلة، والاحتياط سبيل النجاة.



الأمر الثاني

في جواز البدار إلى التيمم مع سعة الوقت

لا إشكال ولا كلام في صحة التيمم في ضيق الوقت. وأمّا في سعة فعن المشهور عدم الجواز مطلقاً، ولازم مقابلته للتفصيل الآتي، هو عدم الجواز حتّى مع العلم باستمرار العجز؛ وإن كان شمول إطلاق معاهد الإجماعات والشهرات المحكية لذلك، محلّ تأمل.

وكيف كان: قد نسب هذا القول تارة: إلى الأكثر، كما عن «المنتهى» و«التذكرة» و«الذكرى» و«كشف الالتباس» و«جامع المقاصد» و«كشف اللثام»^(١) وأخرى: إلى الأشهر، كما عن «الدروس»^(٢) وثالثة: إلى المشهور، كما عن «المختلف» و«المسالك»^(٣) وجملة أخرى من الكتب^(٤) ورابعة: إلى الإجماع، كما في «الانتصار» وعن «الناصریات» وعن ظاهر «الغنية» و«شرح جمل السيّد

١ - منتهى المطلب ١: ١٤٠ / السطر ٥، تذكرة الفقهاء ٢: ٢٠٠، ذكرى الشيعة ٢: ٢٥٣.

كشف الالتباس: ١٩٨ (مخطوط)، جامع المقاصد ١: ٥٠٠، كشف اللثام ٢: ٤٨٢.

٢ - الدروس الشرعية ١: ١٣٢.

٣ - مختلف الشيعة ١: ٢٥٣، مسالك الأفهام ١: ١١٤.

٤ - روض الجنان: ١٢٢ / السطر ١١، كفاية الأحكام: ٩ / السطر ٨.

للقاضي» و«أحكام الراوندي»^(١).

وعن جماعة الجواز مطلقاً، كالعلامة في «المنتهى» و«التحرير» و«الإرشاد» والشهيد في «البيان» والأردبيلي والخراساني والكاشاني^(٢). وعن «الذكرى» حكايته عن الصدوق وظاهر الجعفي والبزنطي^(٣) وفي «مفتاح الكرامة»^(٤): الحاكي عن الصدوق جماعة من الأصحاب، منهم العلامة في جملة من كتبه^(٥) والمحقق في «المعتبر»^(٦). وعن «حاشية الإرشاد» و«المدارك»: «أنه قويّ متين»^(٧) وعن «المهذب البارع»: «أنه مشهور كالقول الأول»^(٨) وحكي إطباق جمهور العامة عليه^(٩).

وعن جماعة الجواز مع العلم باستمرار العجز، وعدمه مع عدمه، وهو المحكي عن «المعتبر» و«التذكرة» و«الفخرية» و«اللمعة» وجملة أخرى^(١٠).

١ - الانتصار: ٣١ - ٣٢، الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٥ / السطر ٢٠، غيبة

النزوع ١: ٦٤، أنظر شرح جمل العلم والعمل: ٦١، فقه القرآن ١: ٣٧.

٢ - منتهى المطلب ١: ١٤٠ / السطر ١٩، تحرير الأحكام ١: ٢٢ / السطر ٢١، إرشاد

الأذهان ١: ٢٣٤، البيان: ٨٦، مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٣، كفاية الأحكام: ٩ /

السطر ٨، مفاتيح الشرائع ١: ٦٢.

٣ - ذكرى الشيعة ٢: ٢٥٢ - ٢٥٣.

٤ - مفتاح الكرامة ١: ٥٥٠ / السطر ٣٠.

٥ - تذكرة الفقهاء ٢: ٢٠٠، منتهى المطلب ١: ١٤٠ / السطر ٦، مختلف الشيعة ١: ٢٥٣.

٦ -المعتبر ١: ٣٨٢.

٧ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٥٠ / السطر الأخير، مدارك الأحكام ٢: ٢١٢.

٨ - المهذب البارع ١: ٢٠٢.

٩ - أنظر المعتبر ١: ٣٨٢، الآم ١: ٤٦، المغني، ابن قدامة ١: ٢٤٢ - ٢٤٤، الشرح الكبير،

ذيل المغني ١: ٢٧٦.

١٠ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٥١ / السطر ٥، المعتبر ١: ٣٨٣ - ٣٨٤، تذكرة الفقهاء ٢:

وعن «جامع المقاصد»: «أنّ عليه أكثر المتأخرين»^(١) وعن «الروضة»: «أنّه الأشهر بين المتأخرين»^(٢).

وربّما يفصل بين العلم بارتفاع العجز وعدمه، كما اختاره جماعة من متأخري المتأخرين^(٣)، وهو محتمل قول من قال بالجواز مطلقاً: بدعوى انصرافه عن هذه الصورة.

وكيف كان؛ فالمتبع هو الأدلة اللفظية؛ إذ تحصيل الإجماع أو الشهرة المعتبرة في مثل تلك المسألة التي تراكت فيها الآراء والأدلة، مشكل. ثم إنّ لازم ما ذكرناه في الأمر الأوّل، هو جواز التيمّم في سعة الوقت وصحّته، لكن لما وردت أدلة كثيرة في هذه المسألة، فلا بدّ من استئناف الكلام فيها والنظر في الأدلة ومقتضاها:



التمسك بالآية لجواز البداء

فنقول: يمكن الاستدلال للجواز مطلقاً بإطلاق الآية الكريمة^(٤). وقد استشكل على الاستدلال بها علم الهدى في «الانتصار» بما ملخصه: أنّ المراد من قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إذا أردتم القيام بها خلاف، ثمّ أتبع ذلك بحكم العادم للماء، فمن تعلّق بالآية لجواز التيمّم في أوّل

→ ٢٠١، اللعة الدمشقيّة: ٣١، الروضة البهيّة ١: ٤٥٩، نهاية الإحكام ١: ٢١٦، قواعد

الأحكام ١: ٢٣ / السطر ١٥، الرسالة الجعفريّة، ضمن رسائل المحقّق الكركي ١: ٩٥.

١ - جامع المقاصد ١: ٥٠٠.

٢ - الروضة البهيّة ١: ٤٥٩.

٣ - العروة الوثقى ١: ٥٠٠، أحكام التيمّم، المسألة ٢، مستمسك العروة الوثقى ٤: ٤٤٧.

٤ - المائدة (٥): ٦.

الوقت، لا بد أن يدل على جواز إرادته القيام للصلاة، فإننا نخالف ذلك ونقول: ليس لمن عدم الماء أن يريد لها أول الوقت، وإرادة الصلاة شرط في الجملتين، وإلا لزم وجوب التيمم على المريض والمسافر إذا أحدثا وإن لم يريد الصلاة، وهذا لا يقول به أحد^(١)، انتهى.

أقول: ظاهر الآية الشريفة أن إرادة القيام للصلاة - على فرض شرطيتها للوضوء والغسل والتيمم - على نسق واحد؛ وأن في كل مورد أراد القيام للصلاة فيجب عليه الطهارة المائية، ومع فقدان الماء تقوم الترابية مقامها من غير تفكيك بين الموارد، ولازمه أنه إذا أراد القيام للصلاة في أول الوقت، يجب عليه الوضوء أو الغسل، ومع فقدان الماء يجب عليه التيمم، والتفكيك بينهما خلاف المتفاهم العرفي.

مع أن قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ليس مسوقاً لإفادة شرطية القيام إلى الصلاة للوضوء أو التيمم، أو وجوبهما، بل مسوق لإفادة شرطية الظهور للصلاة، كما هو المتفاهم عرفاً في مثل تلك التراكيب، سيما في مثل العناوين الآلية والطريقة المأخوذة في تلو الشرط، فلا يفهم من مثل «إذا أردت الصلاة، أو إذا قمت إلى الصلاة، استر عورتك، أو توجه إلى القبلة» إلا أنهما دخيلان في تحققهما، لا أن القيام والإرادة شرط لوجوبهما.

وبالجملة: لا ينبغي الإشكال في إطلاق الآية الكريمة؛ وأنه مع عدم وجدان الماء مطلقاً يقوم التيمم مقام الوضوء والغسل، والتقيد بعدم وجدانه إلى آخر الوقت، يحتاج إلى دليل.

ومما يوجب تحكيم إطلاقها قوله تعالى في ذيل حكم التيمم: ﴿مَا يُرِيدُ

اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴿١﴾ حيث يدلّ على أنّ تشريع التيمّم لدفع الحرج عن المريض وغيره، ومعه كيف يمكن تحميل لزوم الصبر على المريض والفاقد إلى نصف الليل أو آخره، وهل هذا إلا تحريج وتضييق فوق تحميل الوضوء، ومعه كيف يمنّ عليه بعدم جعل الحرج وإرادته؟!

والإنصاف: أنّ إطلاق الآية في غاية القوة، خصوصاً مع ضمّ ذيلها إليه، وهو يقتضي عدم الفرق بين العلم بزوال العذر وعدمه، ودعوى الانصراف عن صورة العلم غير مسموعة. هذا حال الآية.

التمسك بالروايات لجواز البدار

وأما الروايات، فما دلّت على صحّته في السعة على طوائف منها: ما دلّت بإطلاقها عليها، مع التصريح بعدم لزوم الإعادة، كصحيفة الحلبي: أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا أجنب ولم يجد الماء، قال: «يتيمّم بالصعيد، فإذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد»^(١).

وصحيحة الأخرى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً، فليتمسح من الأرض وليصلّ، فإذا وجد ماءً فليغتسل، وقد أجزأته صلاته التي صلى»^(٢) ومثلها صحيفة ابن سنان^(٣) وقريب منها غيرها.

١ - الفقيه ١: ٥٧ / ٢١٢، وسائل الشيعة ٣: ٢٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ١.

٢ - الكافي ٣: ٦٣ / ٣، وسائل الشيعة ٣: ٢٦٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٤.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٦، و ١٩٧ / ٥٤٤، وسائل الشيعة ٣: ٢٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ٧.

ومنها: ما دلت على صحته، مع التصريح بسعة الوقت وعدم لزوم الإعادة، كموثقة أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم وصلى، ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت، فقال: «ليس عليه إعادة الصلاة»^(١).

وصحيفة يعقوب بن سالم أو موثقته^(٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل تيمم وصلى، ثم أصاب الماء وهو في وقت، قال: «قد مضت صلاته، وليتطهر»^(٣).

ورواية علي بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أتيمم وأصلي، ثم أجد الماء وقد بقي علي وقت؟ فقال: «لا تعد الصلاة؛ فإن رب الماء هو رب الصعيد»^(٤).

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٥ / ٥٦٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١١.

٢ - رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن علي، عن علي بن أسباط، عن يعقوب بن سالم.

الحسن بن علي مشترك بين الحسن بن علي الوشاء والحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة وهما إمامان ثقتان، وبين الحسن بن علي بن فضال وهو فطحي ثقة، وعلي بن أسباط ثقة وكان فطحياً واختلف في رجوعه عن الفطحية.

رجال النجاشي: ٢٩ / ٨٠، و ٦٢ / ١٤٧، و ٢٤ / ٧٢، و ٤٤٩ / ٦٦٣، اختيار معرفة الرجال: ٥٦٢ / ١٠٦١، تنقيح المقال ٢: ٢٦٨ / السطر ١٤.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٥ / ٥٦٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٤.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٢ / ٥٨٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٧١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٧.

وصحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صليت بتيتم وهو في وقت؟ قال: «تتمت صلاته، ولا إعادة عليه»^(١).

وجعل قوله: «هو في وقت» متعلقاً بـ«صليت»^(٢) في غاية البعد، خصوصاً مع تعقُّبه بـ«لا إعادة عليه».

إلى غير ذلك، كرواية معاوية بن ميسرة^(٣) ومرسلة حسين العامري عن سألته^(٤)، والعياشي عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام^(٥) بل رواية داود الرقي^(٦) التي لا يبعد أن تكون صحيحة^(٧)، بل لا يبعد أن تكون صحيحة ابن مسلم^(٨) والعيص^(٩) ظاهرين في بقاء الوقت.

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ٥٦٢، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٩.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ذيل الحديث ٥٦٢.

٣ - الفقيه ١: ٥٩ / ٢٢٠، تهذيب الأحكام ١: ١٩٥ / ٥٦٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٣.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩، الحديث ٢.

٥ - تفسير العياشي ١: ٢٤٤ / ١٤٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩، الحديث ٦.

٦ - الكافي ٣: ٦٤ / ٦، تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢، الحديث ١.

٧ - تقدّم وجهه في الصفحة ٦٠، الهامش ١.

٨ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٧ / ٥٧١، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٥.

٩ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٧ / ٥٦٩، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٦.

ومنها: ما دلت على صحته، مع الأمر بالإعادة مع رفع العذر في الوقت، كصحيحة عبدالله بن سنان: أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة، ويخاف على نفسه التلف إن اغتسل، فقال: «يتيمم ويصلي، فإذا أمن من البرد اغتسل وأعاد الصلاة»^(١) ونظيرها رسالة جعفر بن بشير عن أبي عبدالله عليه السلام^(٢).

وصحيحة يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلتي، فأصاب بعد صلاته ماءً، أتوضأ ويعيد الصلاة، أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه»^(٣).

وموثقة منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام: في رجل تيمم فصلتي، ثم أصاب الماء، فقال: «أما أنا فكنت فاعلاً، إني كنت أتوضأ وأعيد»^(٤). ولا يخفى تعين حمل الإعادة في الوقت على الاستحباب؛ بقرينة نصوصية الطائفة المتقدمة في عدم وجوب الإعادة، بل الرواية الأخيرة مشعرة أو ظاهرة في الاستحباب، فحيثئذ تكون جميع تلك الطوائف من أدلة صحة التيمم في سعة الوقت.

١ - الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٢.

٢ - الكافي ٣: ٦٧ / ٣، تهذيب الأحكام ١: ١٩٦ / ٥٦٧ و ٥٦٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٦.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٩، الاستبصار ١: ١٥٩ / ٥٥١، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٨.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٠.

الخدشة في الروايات المستدل بها على عدم جواز البدار

كما أن أوجه المحامل في الروايات التي استدلت بها على عدم صحته في السعة، الحمل عليه لو سلمت دلالتها على مقصودهم. لكن يمكن الخدشة فيها: أمّا صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم، فأخّر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض»^(١).

فلا يمكن أن يقال فيها: إن قوله: «فإن فاتك...» إلى آخره الذي هو بمنزلة العلة لقوله: «أخّر التيمم» ظاهر في أن التيمم في سعة الوقت مع عدم وجدان الماء، محصل للظهور المحتاج إليه، لكن الأمر بالتأخير لاحتمال وجدان الماء الذي هو المصدق الأرجح.

وبعبارة أخرى: أن التراب إذا كان في سعة الوقت غير محصل للطهارة، ويكون كالخشب في ذلك، وإنما تختص طهوريته بآخر الوقت، فلا يناسب أن يقال: «فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» فإن هذا الكلام إنما يقال فيما إذا كان المصدق المرجوح ميسوراً في جميع الوقت المضروب، والمصدق الراجح محتمل الوجود، وأمّا إذا كان المصدق المرجوح غير ميسور وغير صحيح إلا آخر الوقت، فلا يقال بتلك العبارة.

ألا ترى أنه إذا قيل لأحد: «أخّر الغداء؛ فإنه إذا فاتك اللحم لم يفتك الخبز» كان ظاهراً في أن الخبز مصداق المطلوب مطلقاً، لكن الأرجح تأخير الأكل لانتظار حصول المطلوب الأرجح، ولا يقال ذلك فيما إذا لم يكن الخبز

١ - الكافي ٣: ٦٣ / ١، تهذيب الأحكام ١: ٢٠٣ / ٥٨٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، كتاب

الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٢، الحديث ١.

صالحاً للطعام إلا في آخر الوقت، والمرجع في مثله العرف. وبه يجاب عن موثقتي عمّار^(١).

وما ذكرناه وإن ثقل على بعض الأسماع، لكن بالمراجعة إلى أشباهه في المخاطبات يرفع الاستبعاد، فتأمل.

وأما صحيحة زرارة، عن أحدهما قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في آخر الوقت»^(٢). فالظاهر منها وجوب الطلب إلى آخر الوقت، وهو مع مخالفته - لتحديده بغلوة سهم أو سهمين^(٣) - مخالف لفتوى الأصحاب^(٤). فلا بد من حملها على الاستحباب أو تأويلها بأن يقال: إن المراد منه أنه يجب الطلب إذا كان في الوقت وكان واسعاً له؛ من غير تعرض لمقدار الطلب، ومع عدم سعيه له يتيّم، فحينئذ تدلّ على جواز التيمم في سعيه؛ لأنّ قوله: «فليطلب إذا كان في سعة» ظاهر في أنه يتيّم بعد الطلب في سعيه، خصوصاً مع مقابلته لخوف الفوت، فكأنّه قال: «مع خوف الفوت يتيّم بلا طلب، ومع سعيه بعد الطلب».

نعم، بناءً على رواية «فليمسك»^(٥) تدلّ على المطلوب في الجملة.

١ - الصحيح هو موثقتي «ابن بكير». قرب الإسناد: ١٧٠ / ٦٢٣، تهذيب الأحكام ١: ٤٠٤ /

١٢٦٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٢، الحديث ٣ و ٤.

٢ - الكافي ٣: ٦٣ / ٢، تهذيب الأحكام ١: ١٩٢ / ٥٥٥، و ٢-٣ / ٥٨٩، وسائل الشيعة

٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٣.

٣ - كما في رواية السكوني، راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٤١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

الباب ١، الحديث ٢، وتقدّم أيضاً في الصفحة ٣١.

٤ - راجع السرائر ١: ١٣٥، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٦٩، إرشاد الأذهان ١: ٢٣٣.

جواهر الكلام ٥: ٨٠.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٤ / ٥٦٠.

حول التفصيل بين رجاء رفع العذر وعدمه

ثم إنه بناءً على القضيّ عمّا ذكرنا في الروايات المانعة، فلا شبهة في أنّ محطّها هو فيما إذا احتمل العثور على الماء؛

أمّا فيما علّل بقوله: إنه «إن فاتك الماء لم تفتك الأرض» فظاهر.

وأما صحيحة زرارة بناءً على رواية «فليمسك» فلأنّ العرف لا يفهم من لزوم الإمساك والتأخير إلى آخر الوقت موضوعيته؛ بعد كون الصلاة مع الوضوء والغسل فرد المطلوب الأعلى، وبعد العلم بأنّ المنظور الأصلي في تلك الروايات هو الصلاة مع الطهور إمّا بالماء، أو بالتيّم، فمعناه لا يشكّ العرف في أنّ الأمر بالإمساك إلى آخر الوقت والتيّم عند خوف فوت الوقت، ليس إلاّ لاحتمال حصول المطلوب الأعلى، لا لمطلوبية الإمساك نفساً، أو اشتراط التيمّم بضيق الوقت.

ومنه يعلم: أنّ الروايات المشتملة على التعليل المتقدم لو لم تكن مذيّلة به، يفهم منها أنّ الأمر بالتأخير إنّما هو لأجل احتمال الوصول إلى المطلوب الأعلى؛ وهو الصلاة مع المائية، وهذا واضح لدى التأمل.

فحينئذٍ قد يقال في مقام الجمع بين هذه الطائفة والروايات المتقدمة؛ بتقييدها بهذه الطائفة، فتحمل تلك الروايات والآية الكريمة على مورد العلم بفقدان الماء، فيفصل بين رجاء رفع العذر وعدمه^(١)، كما تقدّم نقل اشتهاره بين المتأخّرين من أصحابنا^(٢).

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨١ / السطر ٣٥.

٢ - تقدّم في الصفحة ٣٢٩ - ٣٣٠.

لكن الإنصاف : أنَّ هذا النحو من الجمع والتقييد في غاية الوهن؛ لعدم إمكان حمل الآية والروايات - التي ربما بلغت عشرين كلها في مقام البيان وتعيين الوظيفة؛ من غير إشارة إلى هذا القيد النادر التحقق - على هذا المورد، سيما ما اشتملت على التعليل بـ «إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ التُّرَابِ» كصحيحة ابن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب، فتيمم بالصعيد وصلّى، ثم وجد الماء، قال : «لا يعيد؛ إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ رَبُّ الصَّعِيدِ، فَقَدْ فَعَلَ أَحَدُ الظُّهُورِينَ»^(١) وقريب منها رواية معاوية بن ميسرة^(٢) وعلي بن سالم^(٣).

وبالجملة : تقييد الآية والروايات المستفيضة بل المتواترة بهذا القيد، من أبعد المحامل.

وتوهم : أنَّ محيط ورودها لما كان قليل الماء، سيما في المسافرات البعيدة في البوادي التي قلت فيها المياه والمعمورة، فلا مانع من الحمل على صورة العلم بالعدم؛ لعدم ندرة الفرض.

فاسد؛ بعد كون جزيرة العرب محاطة بالبحار؛ وفي معرض الأمطار الكثيرة الغزيرة المعهودة فيها في كثير من الأوقات، فكيف يمكن دعوى شيوخ العلم بذلك أو عدم ندرته؛ بحيث لا يستهجن ورود المطلقات الكثيرة فيه في مقام البيان؟!

هذا مع أنَّ السائلين لم يكونوا من أهل الجزيرة غالباً، كزرارة ومحمد بن مسلم وليث المرادي ومنصور بن حازم الكوفيين، والحلبي ويعقوب بن يقطين

١ - تهذيب الأحكام ١ : ١٩٧ / ٥٧١، وسائل الشيعة ٣ : ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

الباب ١٤، الحديث ١٥.

٢ - تقدّم تخريجه في الصفحة ٣٣٤.

٣ - تقدّم في الصفحة ٣٣٣.

البغدادي، وغيرهم فالحمل المذكور غير وجيه، بخلاف حمل الأخبار المانعة على الاستحباب؛ حملاً للظاهر على النص، على فرض تسليم الظهور اللغوي في الوجوب، مع أنه محل كلام، كما قرّر في محله^(١).

فلا إشكال في هذا الحمل، سيما مع وجود شواهد في نفسها عليه، ففي رواية محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل تيمم، ثم دخل في الصلاة، وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «يمضي في الصلاة، وأعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت»^(٢).

فإن قوله: «وأعلم أنه...» إلى آخره - بعد الأمر بالمضي في الصلاة من غير استفصال - كالتص في عدم الإلزام، فالتفصيل بين العلم باستمرار العذر وعدمه ضعيف.

حول التفصيل بين العلم برفع العذر وعدمه

كما أن الأقرب بحسب إطلاق الأدلة، عدم الفرق بين العلم بزوال العذر وعدمه، ودعوى الانصراف إلى صورة عدم العلم برفعه^(٣)، في غير محلها. نعم، الإنصاف انصراف الأدلة عن بعض الموارد بلا إشكال، كما لو منعه الزحام عن الوصول إلى الماء إلا بعد ساعة، أو كانت نوبته في الاعتراف من الشريعة بعد اعتراف من سبقه وتقدم عليه وأمثال ذلك.

١ - مناهج الوصول ١: ٢٤٧، تهذيب الأصول ١: ١٣٩.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٣ / ٥٩٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ٣.

٣ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٢ / السطر ١٠.

بل لا يبعد أن يكون الأمر بالإعادة في موثقة سماعة - عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه، عن علي عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة، فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء، ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام، قال: يتيمم ويصلي معهم، ويعيد إذا هو انصرف»^(١) وقريب منها موثقة السكوني^(٢) - لأجل العلم برفع العذر بعد انصراف الجماعة، فيجب عليه الإعادة، وتدل على التفصيل المتقدم.

والأمر بالصلاة معهم لكون التخلف عن جماعتهم خلاف التقية، والاعتذار بعدم الوضوء لعله كان غير مقبول عندهم.

والأمر بالتيمم وإن كان ظاهراً في صحة صلاته في هذا الحال، ولهذا حملوا الإعادة على الاستحباب^(٣)، لكن حمل الأمر بالتيمم والصلاة معهم عليه، أولى من حمل الإعادة عليه بعد انصراف الأدلة عن مثل هذا العذر الذي يرفع بعد ساعة، ولهذا لو كان الزحام لأمر آخر يمنعه عن الوضوء مقدار ساعة، لا يمكن الالتزام بصحة التيمم والصلاة، وكذا لو منعه مانع منه مقدار ساعة.

نعم، لو قلنا بوجوب الجمعة تعييناً، فالظاهر صحته وصحة صلاته؛ لخروج وقتها، كما لو منعه زحام أو غيره عند ضيق الوقت صح تيممه وصلاته. لكن الروايتين ظاهرتان في جمعة الناس، ومع إقامتهم لا تجب علينا تعييناً. بل

١ - تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٨ / ٦٧٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٧١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٥، الحديث ٢.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٢٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٧١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٥، الحديث ١.

٣ - مفاتيح الشرائع ١: ٦٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧١، ذيل الحديث ٢، مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٢ / السطر ٢٨.

في وجوبها تعييناً حتى في زمان الحضور وبسط يد الوالي بالحق، أيضاً كلام وإن أرسلوه ظاهراً إرسال المسلمات^(١).

فالأقرب التفصيل بين العلم برفع العذر وعدمه، وكونه في بعض الفروض النادرة موجباً للخرج، غير مضرّ بعد رفعه بدليله.

حول حصر محلّ الخلاف في غير المتيمّم

ثمّ إنه حكى^(٢) عن صريح جماعة^(٣) وظاهر آخرين^(٤): «أنّ محلّ الخلاف في المسألة في غير المتيمّم، وأمّا من كان متيمّماً في أوّل الوقت لصلاة ضاق وقتها أو لغاية أخرى، صحّت صلاته في أوّل وقتها؛ لوجود المقتضي ورفع المانع».

ويظهر ممّا ذكر أنّ المانع من تسجيل الصلاة، هو فقدان الطهور وشرطية ضيق الوقت لصحة التيمّم، وأمّا مع حصول الطهور بوجه آخر فلا يبقى مانع، فحينئذٍ لا ثمة للنزاع، كما لا يخفى.

وهذا النحو من البحث وإن أمكن احتماله في كلمات الفقهاء - على بعد في خصوص الفرع بالنظر إلى إطلاق كلماتهم ظاهراً. بل الظاهر من السيّد في «الناصریات» أنّه لا يجوز الصلاة بالتيمّم إلّا في آخر الوقت، كما لا يجوز التيمّم أيضاً إلّا في آخره^(٥) - لكن غير ممكن في الروايات:

١ - راجع جواهر الكلام ١١: ١٥١.

٢ - جواهر الكلام ٥: ١٦٥، مصباح الفقهاء، الطهارة: ٤٨٢ - ٤٨٣.

٣ - الروضة البهيّة ١: ٤٦٠، مدارك الأحكام ٢: ٢١٢.

٤ - الدروس الشرعيّة ١: ١٣٢، جامع المقاصد ١: ٥٠٢.

٥ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهيّة: ٢٢٥ / السطر ١٦.

أما أولاً؛ فلأن الظاهر من روايات المضايقة^(١) هو الأمر بتأخير التيمم لتحصيل الفرد الأكمل الاختياري من الصلاة، لا لأجل عدم حصول الطهور. بل لو فرض اشتراط حصوله بتحقق الضيق أيضاً، يكون لأجل الصلاة لا للطهور، والعرف الملتفت إلى أن المنظور الأصلي هو الصلاة، والطهارات شرائط لها، لا مطلوبات نفسية إلزامية، لا يفهم من الأمر بالتأخير إلا التحفظ على الصلاة المطلوبة ذاتاً مع الطهارة المائية، ولا ينقدح في ذهنه اشتراط الطهور بالوقت، بل لو صرح بالاشتراط لا ينقدح في ذهنه إلا مراعاة حال الصلاة مع المائية. فحينئذ لو أخذنا بتلك الروايات الواردة في المضايقة، وأغمضنا عما تقدّم، فلا محيص عن القول بلزوم تأخير الصلاة إلى آخر الوقت؛ رجاءً لتحصيل الطهارة المائية.

هذا مضافاً إلى أن الظاهر من قوله في صحيحة زرارة: «فليتيمم وليصل في آخر الوقت»^(٢) وقوله في موثقة ابن بكير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب، فلم يجد ماءً، يتيمم ويصلي؟ قال: «لا، حتى آخر الوقت»^(٣) أن الصلاة يجب أن تكون في آخر الوقت أيضاً، تأمل.

مع أن قوله في تلك الروايات: «إن فاته الماء لم تفته الأرض»^(٤) ظاهر في فوت المصلحة الصلّية، لا المصلحة النفسية للطهارة، كما لا يخفى على المتأمل.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٢.

٢ - تقدّم في الصفحة ٢٣٧.

٣ - قرب الإسناد: ١٧٠ / ٦٢٣، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٢، الحديث ٤.

٤ - راجع ما تقدّم في الصفحة ٢٣٦.

وأما ثانياً: فلأنه لو كان تحصيل الطهور بوجه آخر وغاية أخرى، رافعاً للمانع، ولم يكن للأمر بتأخير الصلاة والتميم إلى آخر الوقت، موجب إلا فقد الطهور الممكن الحصول بغاية أخرى. لما أمروا بتأخيرها مع الاهتمام العظيم بالتحفظ على الصلاة في أوائل أوقاتها بما كاد أن يلحقه بالواجبات فكان على الأئمة عليهم السلام التنبيه على ذلك؛ حفظاً لأهمية أول الوقت، لا الأمر بالتأخير بقول مطلق، فيظهر من ذلك وذا: أن المهم في نظر الشارع مراعاة إيجاد الصلاة مع المائية، وليس الأمر بالتأخير لعدم حصول الطهور.

فالأقوى بناءً على القول بوجوب التأخير، وجوبه مطلقاً ولو كان الطهور محققاً في أول الوقت.

نعم، لا شبهة في عدم وجوب تجديد التيمم في آخر الوقت، إذا وجد صحيحاً في أوله أو قبله في ضيق الوقت مثلاً، كما صرّحت به الروايات^(١) خلافاً لبعض العامة^(٢).

المراد بـ «آخر الوقت» في المقام

ثم إنه قد يقال: إن المراد بـ «آخر الوقت» الذي يجب أو ينبغي مراعاته، هو آخره عرفاً؛ بحيث يقال: «إنه أتى بها في آخره» فيصدق ذلك إذا أتى بها مع الآداب المتعارفة، بل واختيار الفرد الطويل مع التخيير بينه وبين القصير، بل وإتيان بعض المقدمات المتعارفة^(٣).

١ - وسائل الشيعة ٣: ٢٧٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٠.

٢ - المغني، ابن قدامة ١: ٢٦٦، المجموع ٢: ٢٤٠ - ٢٤١.

٣ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٤٨٢ / السطر ٢٧.

ومستندهم فيه هو الأخبار الحاكمة بتأخير التيمم إلى آخر الوقت المحمولة على الآخر العرفي، كما هو الشأن في جميع العناوين المأخوذة في موضوعات الأحكام.

ويمكن أن يقال: إن الأخبار الواردة في لزوم التأخير فرضاً، لا يفهم منها إلا الإرشاد إلى ما حكم به العقل، وهو مع قطع النظر عن الأدلة الخاصة، يحكم بوجوب الصلاة بالفرد الاختياري من دلوك الشمس إلى آخر الوقت، ومع التعذر عنه جزماً لا احتمالاً، يجتزئ بالاضطراري، فيحكم فيما إذا كان للصلاة فرد طويل وقصير مع الاحتمال المعتد به برفع العذر، بالانتظار. لا الإتيان بالطويل، كما أنه يحكم بالاكْتفاء بالواجبات وترك الآداب؛ حفظاً للغرض الأعلى والفرد الاختياري، والظاهر أن الأخبار وردت للإرشاد، لا للتوسعة لما يدركه العقل.

مركزية تكبير محمد رسول الله

لزوم الإعادة مع انكشاف سعة الوقت

ثم إن ظاهر الأخبار أن اللازم هو التأخير إلى آخر الوقت، وهو الموضوع للحكم، والأمر بالتيمم والصلاة مع خوف الفوت، إنما هو لترجيح الوقت على الطهارة المائية عند احتمال فوته، لا لموضوعية في خوف الفوت، ومعه لو انكشف سعة الوقت بقدر تحصيل المائية، تجب عليه الإعادة.

بل لا يبعد وجوبها لو وسع للترابية أيضاً؛ لعدم تحقق الشرط لو قلنا: بأن الضيق لها أو لصحة الصلاة أيضاً.

لكن الذي يسهل الخطب أن القول بالمضايقه ضعيف، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط.

ولا يخفى : أن القائل بالمضايقة ، لا يكون عاملاً بالأخبار الدالة على عدم لزوم الإعادة ولو مع بقاء الوقت^(١)؛ إمّا بحملها على التقيّة لمطابقتها لجمهور الناس ، أو لغير ذلك ، ومعه لا وجه لردّ قوله في هذه المسألة تشبّثاً بتلك الروايات ، فقول بعض أهل التحقيق ردّاً على الشيخ القائل بالإعادة^(٢) : «بأنّه ضعيف محجوج بالأخبار المصرّحة بعدم الإعادة»^(٣) كأنّه وقع في غير محله .



١ - تقدّمت الروايات في الصفحة ٣٣٢.

٢ - المبسوط ١ : ٢٦ ، النهاية : ٤٨ .

٣ - مصباح الفقيه ، الطهارة : ٤٨٢ / السطر ٣٤ .

الأمر الثالث

في عدم وجوب الإعادة مطلقاً على من صلى بتيمم صحيح

من صلى بتيمم صحيح لا يجب عليه الإعادة ولا القضاء؛ لاقتضاء الأمر
الإجزاء. ومحل الكلام ما إذا قلنا بصحة صلاته مع التيمم؛ إما لأجل القول
بالمواسعة، أو للبناء على صحة صلاته مع التيمم لغاية أخرى، أو مع بقائه من
الوقت السابق.

وبعبارة أخرى: بعد الفراغ عن المسألة السابقة، ففي كل مورد صححنا
تيممه وصلاته فصلّى بتيمم، لا يجب عليه الإعادة، فضلاً عن القضاء؛ سواء قلنا
بأن الشرط قابل للجعل المستقل؛ ولا يحتاج إلى انتزاعه من الأمر بالمركب مقيداً
به، أو لا:

أما على الأول فواضح؛ لأن الظاهر من الآية الكريمة^(١) أنها بصدد جعل
شرطية الطهور للصلاة المأمور بها مع الوضوء والغسل، ومع فقدان الماء مع
التيمم، فتكون الصلاة طبيعة واحدة ذات أمر واحد، ولها مصاديق اختيارية
واضطرارية، فمع طرؤ الاضطرار يكون المكلف مخيراً - مع سعة الوقت - بين
إتيان الصلاة المأمور بها بفردّها الاضطراري، أو الصبر والإتيان بالفرد الاختياري،

وليس المصداق الاختياري والاضطراري مأموراً به، بل لا يكون إلا أمر واحد متعلق بنفس الطبيعة، ولا يعقل بقاءه مع الإتيان بمتعلقه؛ سواء أتى بالفرد الاختياري منها أو الاضطراري، ومع فرض إمكان تعلق الجعل المستقل بالشرطية والمانعية، لا يجوز رفع اليد عن ظاهر الآية الدالة على جعل شرطية الوضوء والغسل، ولدى العذر التيمم.

وأما على الثاني فلا محيص عن أمرين؛ يتعلق أحدهما بالواجد، والآخر بالفاقد، لكن الضرورة قائمة على أن الصلاة مطلوبة واحدة، وتعدّد الأمر - فرضاً - إنما هو لضيق الخناق وامتناع إفادة الشرطية إلا به، وفي مثله لا يكون المتعدّد كاشفاً عن كونها مع المائية مطلوبة، ومع الترايبية مطلوبة أخرى مستقلة. وهذا نظير ما إذا قلنا بامتناع أخذ ما يجيء من قبل الأمر، كقصده في متعلقه، والتزمنا بأمرين، فإن الأمر الثاني لا يكون لتحديد المطلوب الأول، ولا استقلال له، فلا يكون تعدّد الأمر في المقام إلا لإفادة الشرطية في الحالين، ولتحديد المطلوب الأول.

فلا شبهة في استغادة الإجزاء من الآية: لأن الظاهر منها أن المكلف إذا قام إلى الصلاة المأمور بها، يجب عليه أن يأتي بها مع المائية، ومع العذر مع الترايبية، ومع الإتيان بالاضطراري يكون آتياً بطبيعة المأمور بها. ومقتضى إطلاقها وإلغاء الخصوصية عرفاً كما مرّ عدم الفرق بين السفر والحضر، ولا بين أسباب حصول الجنابة ولا غيرها^(١)، فما عن القديمين من إيجاب الإعادة^(٢) - كما عن السيّد من الفرق بين الحاضر والمسافر، فأوجبها في الأوّل^(٣) - ضعيف.

١ - تقدّم في الصفحة ٢٧ و ٣٠.

٢ - أنظر مختلف الشيعة ١: ٢٨٦، ذكرى الشيعة ٢: ٢٧٣.

٣ - أنظر المعتبر ١: ٣٦٥.

والظاهر أن مراد السيد وجوب القضاء لا الإعادة؛ لأن مذهبه - على ما في «الانتصار»^(١) و«الناصريات» - عدم صحة التيمم والصلاة إلا في آخر الوقت، ولهذا أورد على الناصر حيث قال: «فإن وجد الماء بعدما فرغ من صلاته، وهو في بقية من وقتها، وجب عليه إعادتها» بقوله:

«إن هذا الفرع لا يشبه أصل من ذهب إلى أن الصلاة بالتيمم لا تجوز إلا في آخر الوقت، وإنما يجوز أن يفرع هذا الفرع من يجوز الصلاة في سعة الوقت، أو قبل تضيق الوقت، وقد بينا أن ذلك لا يجوز، فلا معنى لهذا الفرع على مذهبنا ومذهب من وافقنا في أن الصلاة لا تجوز إلا في آخر الوقت»^(٢) انتهى.

ولعل وجه ذهبه إلى التفصيل أنه لم يعمل على أخبار الموسعة^(٣)، وظن أن الآية الشريفة^(٤) تختص بالمسافر الفاقداً، وأخبار المضايقة^(٥) لم تتعرض إلا للزوم التأخير إلى آخر الوقت، إلا صحيحة زرارة المختصة بالمسافر^(٦)، وفيها عدم لزوم القضاء عليه بعد الوجدان خارج الوقت.

وفيه: أن الآية وإن علقت على المريض والمسافر، لكن العرف - بالمناسبات المرتكزة في ذهنه - يلغي الخصوصية، كما مرّ مراراً^(٧)، كما يلغيها من الصحيحة

١ - الانتصار: ٣١.

٢ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٦ / السطر ١.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٢٢.

٤ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٨٤، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٢.

٦ - الكافي ٣: ٦٣ / ٢، تهذيب الأحكام ١: ١٩٢ / ٥٥٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب

الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ٣، وتقدّم أيضاً في الصفحة ٢٢٧.

٧ - تقدّم في الصفحة ٢٧ و ٣٠ و ٦٤.

أيضاً. هذا مضافاً إلى ما تقدّم من دلالة طوائف من الروايات على المقصود^(١). ولا وجه لرفع اليد عنها بعد كون المسألة خلافاً من لدن زمن قديم، ولم يثبت إعراض الأصحاب عنها لو لم تقل بثبوت عدمه وتخلّل الاجتهاد في البين.

في عدم الإعادة على المتيمّم لو تعمّد الجنابة

ثم إن مقتضى إطلاق الآية والرواية، عدم الفرق في الإجزاء بين تعمّد الجنابة والخشية من استعمال الماء وغيره، فما حكى عن كتب الشيخ^(٢) و«المهذب»^(٣) و«الإصباح»^(٤) و«روض الجنان»^(٥) من لزوم الإعادة على المتعمّد، وعن «المدارك»^(٦): «أنّ فيه قوّة» غير متضح المدرك.

وصحیحة عبدالله بن سنان: أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة، فيخاف على نفسه التلف إن اغتسل، فقال: «يتيمّم ويصلي، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد»^(٧).

١ - تقدّم في الصفحة ٣٣٢ - ٣٣٤.

٢ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٥٤ / السطر ٢٨، تهذيب الأحكام ١: ١٩٦، ذيل الحديث ٥٦٨، الاستبصار ١: ١٦٢، ذيل الحديث ٥٦٠، النهاية: ٤٦، المبسوط ١: ٣٠.

٣ - المهذب ١: ٤٨.

٤ - إصباح الشيعة، ضمن سلسلة الينابيع الفقهية ٢: ٤٤٠.

٥ - والموجود في النسخة الموجودة عندنا خلاف ذلك ولكن نقل عنه الفاضل الهندي وصاحب المفتاح والظاهر وجود اختلاف في النسخ ولذا صرح صاحب مفتاح الكرامة بأنّ الموجود في النسخة التي عنده هو عدم الإعادة.

روض الجنان: ١٣٠ / السطر ١٦ - ١٧، أنظر كشف اللثام ٢: ٤٨٧، مفتاح الكرامة ١: ٥٥٤ / السطر ٣١.

٦ - مدارك الأحكام ٢: ٢٤٠.

٧ - الفقيه ١: ٦٠ / ٢٢٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم،

ومثلها رسالة جعفر بن بشير^(١) غير ظاهرة في المتعمد، لو لم نقل بظهورها في غيره. مع أن ظاهرها صحة الصلاة مع التيمم في هذه الحال، ومعها يكون مقتضى القاعدة الإجزاء، فتكون قرينة على حمل الأمر بالإعادة على الاستحباب؛ ليعد كون الصلاة صحيحة ووجوب الإعادة تعبدًا.

ولو لم يسلم ذلك فلا بد من حملها على الاستحباب؛ جمعاً بينها وبين ما تقدم من الأدلة المتظاهرة على عدم وجوب الإعادة^(٢). والتفصيل بين فاقد الماء والمقام في غير محلّه. مع أن العرف يفهم من تلك الأدلة أن تمام المناط، هو صحة صلاته مع التيمم واقتضاء الأمر بالإجزاء.

مضافاً إلى صحيحتي داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣) والبرنطي عن الرضا عليه السلام^(٤)؛ في الرجل يصيبه الجنابة، وبه جروح أو قروح، أو يخاف على نفسه من البرد، فقال: «لا يغتسل، ويتيمم».

فإنه يفهم منهما - جزماً - صحة الصلاة مع التيمم وعدم لزوم الإعادة؛ لقاعدة الإجزاء. فحمل الأمر بالإعادة على الاستحباب أولى من التصرف فيهما، خصوصاً مع جعل الخائف قريباً مع المجروح والمقروح، مما لم ينقل عن أحد وجوب الإعادة عليهما بعد الالتئام.

→ الباب ١٤، الحديث ٢.

١ - تقدم تخريجها في الصفحة ٢٢٥.

٢ - تقدمت في الصفحة ٢٢٢ - ٢٢٤.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٨٥ / ٥٣١، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٨.

٤ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٦ / ٥٦٦، وسائل الشيعة ٣: ٢٤٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٧.

بطلان التفصيل بين وجود الماء وفقدانه من حيث الإعادة

ومما ذكرنا يظهر؛ أنه لا مجال للتفصيل بين وجود الماء والخوف على النفس من استعماله، وبين فقدان الماء؛ بلزوم الإعادة بعد الصلاة مع التيمم في الأول بدعوى؛ أن ذلك مقتضى الروايات؛ لاختصاص ما دلت على عدم الإعادة بفقد الماء، وما دلت على الإعادة - أي صحيحة ابن سنان ومرسلة جعفر بن بشير - بالواجد الخائف.

وذلك لما عرفت؛ من أن الأمر بالتيمم والصلاة في الروايتين، دالٌّ على أن ما يأتي به في هذه الحال مع التيمم، هي الصلاة التي كانت على المسلمين كتاباً موقوتاً، لا صلاة أخرى وجبت على خصوص الخائف تعبدًا، وبقيت الصلاة المكتوبة على عامة المسلمين بحالها؛ يجب عليه إتيانها بعد رفع الخوف، ومعه لا شبهة في سقوط الأمر عقلاً؛ لحصول المأمور به بمصادقه الاضطراري. إلا أن يدعى؛ أن خصوص الخائف مكلف من بين المسلمين بصلاتين؛ إحداهما؛ مع المائية، والأخرى؛ مع الترابية، والإتيان بالأولي موجب لسقوط التكليف عن الثانية دون العكس، وتكون الصلاتان في حق خصوص الخائف من الفرائض اليومية، وهو كما ترى.

أو يلتزم بكون المكتوبة عليه - كسائر المسلمين - صلاة واحدة، وهي ساقطة بإتيان الفرد الاضطراري، لكن يجب تعبدًا بإعادتها، كاستحباب إعادة الصلاة جماعة بعد الإتيان بها فرادى، وهو أيضاً بمكان من البعد لا يمكن الالتزام به.

وبعد بطلان الاحتمالات عقلاً وعرفاً، لا محيص عن حمل الأمر بالإعادة على الاستحباب ولو لم يكن غير الروايتين شيء في الباب. مع أن الروايات الدالة على عدم لزوم الإعادة على الفاقِد، تدلُّ عرفاً على أن عدمها إنما هو

لأجل كون الصلاة مع التيمم، مصداقاً للمأمور به من غير دخالة للسبب فيه، وإنما السبب دخيل في حصول موضوع التيمم، لا في كون الصلاة معه مصداقاً للمأمور به.

وإن شئت قلت: إنَّ العرف يفهم - مع إلغاء الخصوصية - أنَّ تمام العلة لعدم لزوم الإعادة، إنما هو قيام التيمم مقام المائبة وتحقق الطبيعة المأمور بها بإتيانها معه؛ من غير دخالة أسباب العذر والانتقال في ذلك.

هذا مع قطع النظر عن التعليقات الواردة فيها، وأمّا مع النظر إليها - كقوله في صحيحة محمد بن مسلم بعد الحكم بعدم الإعادة بعد وجدان الماء: «إنَّ ربَّ الماء ربَّ الصعيد، فقد فعل أحد الطهورين»^(١) - فالأمر أوضح؛ لأنَّ الظاهر منه أنَّ تمام العلة لعدم الإعادة، هو فعل أحد الطهورين من غير دخالة شيء آخر فيه، فحينئذٍ مع الأمر بالإتيان بالصلاة مع التيمم عند الخوف على النفس، لا مجال للتشكيك في حصول الطهور به وفعل أحد الطهورين، فيندرج تحت العلة المنصوصة، ولا شبهة في أنَّ التصرف في الأمر بالإعادة بحمله على الاستحباب، أهون من رفع اليد عن كلِّ واحد ممّا تقدّم، فضلاً عن مجموعها، فلا إشكال في الحكم بحمد الله تعالى.

وجوب الإعادة مع العلم بزوال الزحام بعد ساعة مثلاً

ثمَّ إنَّ مقتضى ما ذكرناه وإن كان البناء على استحباب الإعادة فيمن منعه الزحام عن الوضوء - كما ذهب إليه جمع^(٢) بل لعلَّه المعروف بينهم، خلافاً

١ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٧ / ٥٧١، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٥.

٢ - مفاتيح الشرائع ١: ٦٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٥.

للمحكّي عن «النهاية» و«المبسوط» و«المقنع» و«الوسيلة» و«المهذب» و«كشف اللثام»^(١) فأوجبوا الإعادة بعد التيمّم والصلاة معهم، ومستندهم موثقة سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه، عن علي عليه السلام : «أنّه سئل عن الرجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة ويوم عرفة، فأحدث أو ذكر أنّه على غير وضوء، ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام، قال: يتيمّم ويصلي معهم، ويعيد إذا هو انصرف»^(٢)، ونظيرها موثقة السكوني^(٣) - لكن الالتزام بالانتقال إلى التيمّم مع العلم بزوال العذر بعد ساعة مثلاً بعيد.

ولو بنينا على الأخذ بظاهر الروایتين، لكان الواجب على من منعه الزحام أو غيره عن الوصول إلى الماء مطلقاً، الصلاة متيمّماً والإعادة؛ لعدم الخصوصية في زحام عرفة جزماً.

ودعوى اختصاص الجواب بزحام الجمعة، فيكون لها خصوصية، في غير محلّها؛ لأنّ الظاهر منها أنّ الزحام في يوم الجمعة منعه عن الوضوء لصلاتها، ويوم عرفة منعه عن الوضوء لفريضة الظهر أو العصر. بل الظاهر منهما أنّ الجمعة للناس، ومعه لا تجب علينا تعييناً بلا إشكال، بل المكلف مخير بين الصلاة معهم جمعةً والفرادى ظهراً، ومعه كيف تجب عليه الصلاة والإعادة معاً؟! ولهذا قلنا: إنّ الظاهر من الروایتين لزوم الصلاة معهم تقيّة^(٤).

→ ذيل الحديث ٢، الحدائق الناضرة ٤: ٢٦٩، مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٢ / السطر ٢٨.

١ - النهاية: ٤٧، المبسوط ١: ٣١، المقنع: ٢٧، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٠، المهذب ١: ٤٨، كشف اللثام ٢: ٤٩٠.

٢ - تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٨ / ٦٧٨، وسائل الشيعة ٣: ٣٧١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٥، الحديث ٢.

٣ - تقدّم تخريجها في الصفحة ٢٤١.

٤ - تقدّم في الصفحة ٢٤١.

لعل الأمر بالتيتم لأجل أن الدخول في الصلاة صورة أيضاً يجب، أو يستحب أن يكون مع الوضوء أو التيمم، كما لعله تشهد به رواية مسعدة بن صدقة - التي لا يبعد كونها موثقة^(١) - أن قائلاً قال لجعفر بن محمد عليه السلام : جعلت فداك، إني أمر بقوم ناصية، وقد أقيمت لهم الصلاة، وأنا على غير وضوء، فإن لم أدخل معهم في الصلاة قالوا ما شاؤوا أن يقولوا، أفأصلي معهم، ثم أتوضأ إذا انصرفت وأصلي؟

فقال جعفر بن محمد: «سبحان الله! أفما يخاف من يصلي من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً؟»^(٢) تأمل.

وكيف كان: فالأقرب حملها على أن الصلاة معهم وجبت تقيّة، ويستحب أو يجب التيمم لها، لكن لا تقع عن الفريضة، وتجب عليه الإعادة، وعدم وقوعها فريضة ليس لكون الصلاة معهم؛ لما قلنا في محله: إنها معهم مجزئة^(٣)، بل لعدم صحة التيمم مع العلم بوجود الماء ورفع المانع في الوقت، خصوصاً في مثل المفروض في الرواية.

١ - رواها الشيخ الصدوق عليه السلام عن مسعدة بن صدقة، وقال في مشيخته: ما كان فيه عن مسعدة بن صدقة فقد رويته عن أبي عليه السلام، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن مسعدة بن صدقة، عن ربي.

لا كلام في رجال السند إلا في مسعدة بن صدقة فإنه عامي واختلف في وثاقته. الفقيه، المشيخة ٤: ٢٠، رجال الطوسي: ١٤٦ / ٤٠، تنقيح المقال ٣: ٢١٢ / السطر ٥ (أبواب الميم).

٢ - الفقيه ١: ٢٥١ / ١١٢٨، وسائل الشيعة ١: ٢٦٧، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٢، الحديث ١.

٣ - التقيّة، ضمن الرسائل العشرة، الإمام الخميني عليه السلام : ٦٣.

في حكم التيمم مع نجاسة الثوب

ثم إنه حكى^(١) عن «النهاية» و«المبسوط»: «أن من كان على ثوبه نجاسة غير معفوة، وتعذر عليه إزالتها، يتيمم ويصلي، ثم يعيد»^(٢) ومستنده موثقة عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب، ولا تحل الصلاة فيه، وليس يجد ماءً يغسله، كيف يصنع؟ قال: «يتيمم ويصلي، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة»^(٣).

ولا يخفى: أن هذه الموثقة غير مربوطة بالمقام سؤالاً وجواباً؛ لوضوح أن سؤاله إنما هو عن وحدة الثوب وعدم إمكان تطهيره، فأجاب بالتيمم والصلاة؛ أي مع الثوب النجس ظاهراً، ثم إذا أصاب الماء أعادها بعد غسله، فالجواب عن هذه الحثية، ولهذا تعرض لغسله وإعادتها، لا للوضوء والإعادة، وإنما ذكر التيمم تطفلاً لفرض فقدان الماء.

فهذه المسألة ليست من مستثنيات المسألة المتقدمة، بل هي مسألة أخرى برأسها تأتي إن شاء الله في أبواب النجاسات^(٤) وقد كثرت الروايات فيمن كان ثوبه نجساً^(٥)، واختلفت في وجوب الصلاة معه أو عرياناً، والمقام ليس مورد تنقيحها.

١ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٢٢٠ - ٢٢١.

٢ - النهاية: ٥٥، المبسوط ١: ٣٥.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٤٠٧ / ١٢٧٩، و٢: ٢٢٤ / ٨٨٦، وسائل الشيعة ٣: ٣٩٢، كتاب

الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٣٠، الحديث ١.

٤ - يأتي في الجزء الرابع: ٣١٩.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٤٨٢، كتاب الطهارة، أبواب النجاسات، الباب ٤٣ - ٤٦.

الأمر الرابع

في حكم فاقد الطهورين

المشهور - كما عن «كشف الالتباس» و«الرياض» - أن فاقد الطهورين تسقط عنه الصلاة^(١)، وعن «روض الجنان» و«المدارك»: «أنه مذهب الأصحاب، لا نعلم فيه مخالفاً»^(٢)، وعن «جامع المقاصد»: «أنه ظاهر مذهب أصحابنا»^(٣).

لكن في «الشرائع»: «قيل: يصلي ويعبد»^(٤) وعن «التذكرة»^(٥) وغيرها^(٦): «أن بعض الأصحاب قال: يصلي ويعبد» وعن جدّ المرتضى وجوب الأداء لا القضاء^(٧).

١ - كشف الالتباس: ٢٠٣ (مخطوط)، رياض المسائل ٤: ٢٧٥.

٢ - روض الجنان: ١٢٨ / السطر ١٤، مدارك الأحكام ٢: ٢٤٢.

٣ - جامع المقاصد ١: ٤٨٦.

٤ - شرائع الإسلام ١: ٤١.

٥ - تذكرة الفقهاء ٢: ١٨٣.

٦ - جواهر الفقه: ١٤، المسألة ٢٨.

٧ - الناصريات، ضمن الجوامع الفقهية: ٢٢٦ / السطر ٤.

مقتضى القاعدة في مثل المقام

ولا بأس بالإشارة إلى مقتضى القاعدة في مثل المقام، فنقول: لو علم بجزئية شيء للمركب أو شرطيته في الجملة، وشك في أنه كذلك مطلقاً، أو مخصوص بحال التمكن، فلا يخلو إما أن يكون لدليل المركب إطلاق دون دليل اعتبارهما، أو العكس، أو لكل منهما إطلاق، أو إهمال:

فإن كان لدليل المركب إطلاق فقط، يجب إثباته مع العجز عن الجزء أو الشرط.

أو لدليل اعتبارهما فقط فيسقط معه. ويلحق بإطلاق دليله فقط تقدم دليله على دليل اعتبارهما بحكومة أو غيرها لو كان لهما إطلاق، وبإطلاق دليلهما تقدمهما على دليله كذلك.

ومع إهمالهما أو إطلاقهما من غير ترجيح، يرجع إلى مقتضى الأصل العقلي أو النقلي مع قطع النظر عن أدلة العلاج؛ لو قلنا بشمولها لمثل المقام، والأصل العقلي يقتضي البراءة مطلقاً، كما هو المقرر في محله^(١).

وقد يتمسك^(٢) بالاستصحاب في بعض الموارد بوجوه من التقرير، وقد فرغنا عن تضعيفه^(٣)، وبقاعدة «الميسور...» وهي ضعيفة المستند^(٤) غير مجبورة.

١ - راجع أنوار الهداية ٢: ٣٧٨، تهذيب الأصول ٢: ٣٩٥.

٢ - فرائد الأصول ٢: ٤٩٧، كفاية الأصول: ٤٢٠.

٣ - أنوار الهداية ٢: ٣٨١ - ٣٨٥، تهذيب الأصول ٢: ٢٩٧ - ٤٠٠.

٤ - راجع أنوار الهداية ٢: ٣٨٦، تهذيب الأصول ٢: ٤٠١.

حول سقوط الأداء في فاقد الطهورين

إذا عرفت ذلك فنقول: إن مقتضى إطلاق آية الوضوء^(١) أن الصلاة مشروطة بالطهور مطلقاً ولو مع العجز عنه. وتوهم قصور الأمر عن إثبات الشرطية حال العجز - لعدم إمكان توجيه الخطاب إلى العاجز - فاسد.

لا لما قيل^(٢): «من أن مثل تلك الأوامر إرشادية لا يعتبر فيها القدرة على متعلقاتها؛ لأن مفادها ليس إلا الإرشاد إلى دخل متعلقاتها في متعلق الخطاب النفسي، ففي الحقيقة أن تلك الخطابات بمنزلة الإخبار؛ لا بعث فيها. ولا تحريك إلى المتعلقات حتى تقتضي القدرة عليها، فلا فرق بين الشرطية المستفادة من مثل «لا صلاة إلا بطهور»^(٣) أو المستفادة من الأمر الإرشادي».

وذلك لما قرّرناه في محله^(٤): من أن مطلق الأوامر نفسية كانت أو غيرية أو إرشادية، إنما تستعمل في معناها؛ وهو نفس البعث والإغراء، فإن الهيئة موضوعة لذلك من غير أن يكون الوجوب أو غيره مفادها، لكن البعث إذا توجه إلى طبيعة من غير دلالة على أنه لأجل مطلوب آخر، ينتزع منه النفسية، وإذا تعلّق بشيء مع الدلالة على أنه لآخر، ينتزع منه الغيرية، أو الإرشاد إلى الشرطية، أو الجزئية؛ حسب اختلاف المقامات.

فقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾ إلى آخره،

١ - المائدة (٥): ٦.

٢ - فوائد الأصول (تحريرات المحقق النائيني) الكاظمي ٤: ٢٥٢ - ٢٥٣.

٣ - دعائم الإسلام ١: ١٠٠، الفقيه ١: ٢٥ / ١٢٩، وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة،

أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ١.

٤ - مناهج الوصول ١: ٢٤٣، تهذيب الأصول ١: ١٣٥.

لا ينسلخ عن البعث إلى غسل الوجوه والأيدي؛ بحيث تكون الهيئة مستعملة في الإخبار باشتراط الصلاة بالوضوء؛ ضرورة أن هذا الاستعمال - مع كونه غلطاً لا مجازاً - مخالف لفهم العرف والعقلاء، بل الهيئة مستعملة في معناها؛ وهو البعث والإغراء، لكن لما كانت مسبقة بقوله: ﴿إِذَا قُضِيَ إِلَيْكَ الْأَلْصَافَةُ﴾ تكون دالة على أن البعث إليه لأجل اشتراط الصلاة به، ففهم الشرطية أو انتزاعها إنما هو من البعث والإغراء مع خصوصية المورد، وتصور ما ذكر يكفي عن مؤونة تصديقه في مثل المقامات التي يكون الاتكال فيها على العرف والذوق السليم.

بل لما حققناه في مظانّه: من أن الأوامر الكلية القانونية، غير مشروطة عقلاً بصحة توجهها إلى كل فرد فرد من المكلفين، وليست الخطابات الكلية منحلة كل إلى خطابات متوجهة إلى آحادهم؛ فيكون كل خطاب منحلّ منظوراً فيه شرائط توجه الخطاب، وإلا لزم منه مفسد، كعدم تكليف العصاة والكفار، والجاهل بالحكم أو الموضوع، بل واختصاص الوضعيات بمن يختص به التكاليف... إلى غير ذلك مما يطول ذكره، والخلط بين شرائط الخطاب الجزئي الشخصي والخطاب العام القانوني، منشأ لكثير من الاشتباهات والاختلاطات، والتفصيل موكول إلى محله^(١).

وبالجملة: إن إطلاق الآية يقتضي اشتراطها بالظهور مطلقاً، ومقتضاه سقوط الصلاة مع تعذر الشرط.

نعم، لو كان الاتكال على صرف ظاهر الآية وإطلاقها، لكان لتوهم إطلاق أدلة الصلاة - سيما مثل قوله: «الصلاة لا تترك بحال» - مجال، بل كان ذلك

١ - مناهج الوصول ٢: ٢٣ - ٢٩، أنوار الهداية ٢: ٢١٤ - ٢١٥، تهذيب الأصول ١: ٢٠٢ -

حاكماً على ظاهر الآية؛ لتعرضه لمقام الإتيان، وهو من أقسام الحكومة. لكن مضافاً إلى عدم إطلاق معتد به في أدلة تشريع الصلاة، وعدم ثبوت قوله: «الصلاة لا تترك بحال» من طريقنا؛ بحيث يمكن الاتكال عليه وعلى إطلاقه وحكومته على الآية، ومقتضى الاستقراء وإن كان أن للوقت في نظر الشارع أهمية فوق غالب الأجزاء والشرائط، فربما يحصل الظن منه بأن الصلاة لا تُترك بحال، لكن ذلك ليس بمثابة يمكن الركون إلى كليته وإطلاقه، وما ورد في بعض الروايات في باب الاستحاضة - كصحيفة زرارة، وفيها: «ولا تدع الصلاة على حال؛ فإن النبي ﷺ قال: الصلاة عماد دينكم»^(١) - غير مربوط بمثل المقام، وليس قوله: «فإن الصلاة عماد دينكم» علة يمكن معها كشف صحتها لدى الشك في شرطية شيء لها أو جزئيتها.

أن قوله في صحيفة زرارة: «لا صلاة إلا بطهور» حاكم على مثل قوله: «الصلاة لا تترك بحال» على فرض ثبوته؛ لأن الصحيفة رافعة لموضوعها، وهو حاكم على عدم جواز الترك على فرض الموضوع. بل من أوضح موارد الحكومة، كقوله: «لا سهو لمن أقر على نفسه بالسهو»^(٢) مثلاً بالنسبة إلى أدلة الشكوك.

وكذا يكون قوله: «لا صلاة إلا بطهور» حاكماً على قاعدة الميسور إن كان المراد من قوله: «الميسور لا يسقط بالمعسور» أن الطبيعة الميسورة لا تسقط؛ لعين ما ذكر.

١ - الكافي ٣: ٩٩ / ٤، تهذيب الأحكام ١: ١٧٣ / ٤٩٦، وسائل الشيعة ٢: ٣٧٣، كتاب

الطهارة، أبواب الاستحاضة، الباب ١، الحديث ٥.

٢ - السرائر ٣: ٦١٤، وسائل الشيعة ٨: ٢٢٩، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في

الصلاة، الباب ١٦، الحديث ٨.

وأما إن كان المراد أن ميسور الطبيعة لا يسقط، فلا يبعد أن تكون القاعدة حاكمة عليه؛ لعدم لزوم صدق الطبيعة على ميسورها، فيمكن أن يكون شيء ميسور شيء عرفاً لا نفسه، بل لا منافاة حينئذ بين الصحة والقاعدة؛ لأن مفاد الأولى أن فاقد الطهور ليس بصلاة، ومفاد الثانية أن ميسور الصلاة ولو لم يكن صلاة لا يسقط.

لكن مضافاً إلى عدم ظهور القاعدة في الاحتمال الثاني - لو لم نقل بظهورها في الأول - لا أصل لتلك القاعدة؛ لضعف سندها، وعدم ثبوت الجبر، خصوصاً في مثل تلك المسألة التي هي مظنة الإجماع على عدم وجوب الأداء.

وإن يمكن الإشكال في صحة زرارة بوجه آخر؛ وهو أنها منقولة في الباب الأول من أبواب الوضوء من «الوسائل» عن محمد بن الحسن، بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا صلاة إلا بطهور»^(١). ورواها في «الوافي» عن «الفقيه» مرسل^(٢)، وعن «التهذيب» بالسند المتقدم^(٣).

وروى الحرّ في الباب الرابع من أبواب الوضوء بالسند المتقدم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة، ولا صلاة إلا بطهور»^(٤) ورواها في «الفقيه» مرسل^(٥).

وروى في الباب التاسع من أحكام الخلوة بالسند المتقدم، عن

١ - وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ١.

٢ - الوافي ٦: ٣٦٦ / ٤٤٧٨.

٣ - الوافي ٦: ٣٦٥ / ٤٤٧٨.

٤ - وسائل الشيعة ١: ٣٧٢، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٤، الحديث ١.

٥ - الفقيه ١: ٢٢ / ٦٧.

أبي جعفر عليه السلام أيضاً قال: «لا صلاة إلا بطهور، ويجزئك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار؛ بذلك جرت السنة من رسول الله، وأما البول فإنه لا بد من غسله»^(١). فيحتمل أن تكون الرواية واحدة، هي هكذا: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة، ولا صلاة إلا بطهور، ويجزئك عن الاستنجاء...» إلى آخره. فيكون الذيل قرينة على أن المراد من «الطهور» هو الطهور من الخبث، وقد جرأها المحدثون والنقلة على الأبواب. ويمكن دعوى الإطلاق في صدرها للطهورين؛ وإن كان الذيل يناسب ما ذكر.

ويحتمل كونها روايتين أو ثلاثاً، كما هو الظاهر من محكي «التهذيب» و«الفتاوى» ومع ذلك فاختصاص الطهور بالوضوء وأخويه، بعيد ولو بلحاظ ذيل الصحيحة.

فحينئذ مقتضى إطلاقها تحكيماً على أدلة اشتراط الطهارة من الخبث. مع أنه مخالف للنص والفتوى، فيشكل الأمر من جهة أن ورود التقييد على مثل قوله: «لا صلاة إلا بطهور» مشكل؛ لاستهجانته عرفاً، فلا بد في رفعه من الالتزام بأنها مخصوصة بموارد بطلان الصلاة مع الخبثية، ومعه يشكل التشبث بها وتحكيماً على مثل قوله: «الصلاة لا تترك بحال».

لكن ذلك لا يوجب التوقف في أصل المسألة؛ لإطلاق أدلة الشرط، كآية الكريمة وعدم إطلاق في أدلة تشريع الصلاة كتاباً وسنة فالأقوى عدم وجوب الأداء.

وأما وجوب الذكر عليه مقدار الصلاة، والاكتفاء به عن الأداء والقضاء

١ - وسائل الشريعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، أبواب أحكام الخلوة، الباب ٩، الحديث ١.

- كما حكي عن رسالة المفيد إلى ولده^(١) وعن أبي العباس في صلاة «الموجز» والصيمري في طهارة «كشف الالتباس»^(٢) - فلم نعثر على مستنده، بل ولا مستند استحبابه بالخصوص.

حول سقوط القضاء عن فاقد الطهورين

فهل يجب عليه القضاء عند ارتفاع العذر بعد الوقت؟

قيل: نعم^(٣)، وفي «الجواهر»: «أنه الأشهر بين المتقدمين والمتأخرين»^(٤) وعن «كشف الالتباس»: «أنه المشهور»^(٥) لعموم ما دلّ عليه، كقوله: «من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته»^(٦).

وقوله في النبوي المشهور كما في «الرياض»: «من فاتته فريضة فليقضها إذا ذكرها، فذلك وقتها»^(٧) وحكاها في «المتنهي» مع سقوط قوله: «فذلك وقتها»^(٨).

والأخبار المستفيضة من طريق الخاصة في الأبواب المتفرقة، كصحيفة زرارة، عن أبي جعفر^(عليه السلام) أنه قال: «أربع صلوات يصلّيها الرجل في

١ - أنظر السرائر ١: ٣٥٢، مختلف الشيعة ٢: ٤٥٨، المسألة ٣٦٩.

٢ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٣٧ / السطر ٢٨، كشف الالتباس: ٢٠٤ (مخطوط).

٣ - أنظر شرائع الإسلام ١: ٤١.

٤ - جواهر الكلام ٥: ٢٣٣.

٥ - كشف الالتباس: ٢٠٢ (مخطوط).

٦ - عوالي اللآلي ٢: ٥٤ / ١٤٣، وراجع وسائل الشيعة ٨: ٢٦٨، كتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ٦، الحديث ١.

٧ - رياض المسائل ٤: ٢٧١.

٨ - متنهاي المطلب ١: ٤٢٠ / السطر ١٣.

كل ساعة: صلاة فاتتك فمتى ذكرتها أدتها...»^(١) إلى آخره.

وصحيحة الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل فاتته صلاة النهار،

متى يقضيها؟ قال: «متى شاء»^(٢) ومثلها غيرهما.

وصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك

صلتها»^(٣).

وصحيحته الأخرى عنه: سئل عن رجل صلى بغير طهور، أو نسي

صلوات لم يصلها، أو نام عنها، قال: «يقضيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها»^(٤)...

إلى غير ذلك.

ودعوى تبعية القضاء للأداء، غير مسموعة. مع إمكان أن يقال: إن الأداء

فريضة؛ إمّا بدعوى صيرورة «الفريضة» اسماً لتلك الصلوات، لا وصفاً لها، كما

احتمله الشهيد^(٥)، وإمّا بدعوى: أنها فريضة فعلاً وإن كان المكلف معذوراً في

تركها، كما ذكرناه في محله^(٦).

١ - الفقيه ١: ٢٧٨ / ١٢٦٥، وسائل الشيعة ٨: ٢٥٦، كتاب الصلاة، أبواب قضاء

الصلوات، الباب ٢، الحديث ١.

٢ - الكافي ٣: ٤٥٢ / ٦، تهذيب الأحكام ٢: ١٦٣ / ٦٣٩، وسائل الشيعة ٤: ٢٤١، كتاب

الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٣٩، الحديث ٧.

٣ - الكافي ٣: ٢٩١ / ١، تهذيب الأحكام ٣: ١٥٨ / ٣٤٠، وسائل الشيعة ٤: ٢٩٠، كتاب

الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٦٣، الحديث ١.

٤ - تهذيب الأحكام ٢: ٢٦٦ / ١٠٥٩، وسائل الشيعة ٨: ٢٥٢، كتاب الصلاة، أبواب قضاء

الصلوات، الباب ١، الحديث ١.

٥ - روض الجنان: ١٢٨ / السطر ٢٦.

٦ - مناهج الوصول ٢: ٢٦ - ٢٨، تهذيب الأصول ١: ٣٠٩.

كدعوى عدم صدق القوت؛ ضرورة صدقه عرفاً مع فوات المصلحة، فضلاً عما قلنا من فعلية الفريضة.

لكن الأشبه مع ذلك عدم وجوبه؛ وفاقاً للمحقق والعلامة والكركي وغيرهم^(١) للأصل بعد عدم إطلاق أو عموم يمكن الركون إليه، سيما في مثل الفرض الذي هو نادر الوجود بحيث يلحق بالعدم؛

أمّا النبويان، فمع عدم جبر سندهما - بعد عدم ثبوت اتكال الأصحاب عليهما في أبواب القضاء، مع وجود روايات كثيرة من طرقنا^(٢) يحتمل اتكاليهما عليها - أنهما في مقام بيان حكم آخر.

أمّا الأول منهما ففي مقام بيان كيفية القضاء؛ إن قصراً فقصرأ، وإن تمامأ فتتمامأ. كما أن الأمر كذلك في طائفة من رواياتنا، مثل صحيحة زرارة قال: قلت له: رجل فاتته صلاة من صلاة السفر، فذكرها في الحضر، قال: «يقضي ما فاتته كما فاتته؛ إن كانت صلاة السفر أداها في الحضر مثلها، وإن كانت صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر كما فاتته»^(٣) فهي كالتفسير للنبوي المتقدم الأول، وتكون في مقام بيان حكم آخر، فلا إطلاق لها ولا للنبوي المفسر بها.

وأمّا النبوي الثاني، فمضافاً إلى احتمال اختصاصه بالناسي، كما يشعر به قوله: «إذا ذكرها» ففي مقام بيان جواز إتيان القضاء بلا كراهية في أي وقت من

١ - شرائع الإسلام ١: ٤١، تذكرة الفقهاء ٢: ١٨٤، جامع المقاصد ١: ٤٨٦-٤٨٧، إيضاح الفوائد ١: ٦٩.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٨: ٢٥٢، كتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ١ و ٢ و ٦.

٣ - الكافي ٣: ٤٣٥ / ٧، تهذيب الأحكام ٣: ١٦٢ / ٣٥٠، وسائل الشيعة ٨: ٢٦٨، كتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ٦، الحديث ١.

الأوقات، فهو كطائفة أخرى من رواياتنا، كالصحيح المتقدم،
ومما ذكرنا يظهر الكلام في الروايات التي هي من طرقنا، فإنها جميعاً في
مقام بيان أحكام آخر لا إطلاق في واحد منها، كما يظهر بالنظر فيها.
ودعوى: أنه يفهم منها - ولو بملاحظة المجموع - أن وجوب قضاء
الفرائض على من لم يأت بها في وقتها، كان من الأمور المعهودة لديهم^(١). غير
مفيدة؛ لأن معهوديته في الجملة ضرورية، ولزومه في الجملة منصوص
عليه، لكن لا يثبت بها الحكم في الموارد المشكوك فيها.
وإن رجعت الدعوى إلى معهودية القضاء مطلقاً حتى في مثل المقام، فهي
فاسدة جداً.

وبالجملة: لا يثبت بتلك الروايات إلا المعهودية في الجملة، وهي غير
مفيدة، وما هي مفيدة غير ثابتة بها، خصوصاً في مثل فاقد الطهورين الذي
تنصرف عنه الأذهان؛ لغاية ندرته، بل هو من الفروع التي أبداه الفقهاء،
ولم يكن معهوداً.

بل يمكن التثبت لسقوط القضاء بالتعليل الوارد في المغمى عليه: بأنه
«كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر»^(٢).

إلا أن يقال: إن الأخذ بهذا العموم مشكل؛ لورود تخصيصات كثيرة عليه.
والإنصاف: أن القواعد وإن تقتضي سقوطه، إلا أن الاحتياط لا ينبغي
أن يترك.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٤ / السطر ٢٣.

٢ - الفقيه ١: ٢٣٧ / ١٠٤٢، وسائل الشيعة ٨: ٢٥٩، كتاب الصلاة، أبواب قضاء

الصلوات، الباب ٣، الحديث ٣.

الأحوط ترك الصلاة مع فقدان الطهورين

لكن ينبغي الاحتياط بترك الصلاة مع فقدان الطهورين؛ لاحتمال الحرمة النفسية في الدخول فيها جنباً، بل ومن غير وضوء؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(١).

بناءً على أن المراد من ﴿الصَّلَاةَ﴾ نفسها لا محالها، كما هو الأظهر في الآية، ولا ينافيه قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ لأنه إشارة - ظاهراً - إلى المسافر الفاقد الذي يأتي حكمه في ذيلها، ولا يكون ذلك تكراراً بشيئاً حتى يكون قرينة على إرادة محالها، بل هو من قبيل الإجمال والتفصيل، وهو من فنون البلاغة. والظاهر من التعبير بـ ﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ هو الحرمة الذاتية، وليس سبيلها سبيل النواهي في المركبات التي تكون ظاهرة في الإرشاد إلى المانعية؛ للفرق بين قوله: «لا تصل جنباً» و«لا تصل في وبر ما لا يؤكل»^(٢) وبين قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ... جُنْباً﴾ فإن سبيله سبيل قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الزَّانَا﴾^(٣) و﴿لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾^(٤) و﴿لَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٥) مما هي ظاهرة في مبعوضة الارتكاب وأهمية الموضوع.

١ - النساء (٤): ٤٣.

٢ - أنظر وسائل الشيعة ٤: ٢٤٧، كتاب الصلاة، أبواب لباس المصلي، الباب ٢، الحديث ٧.

٣ - الإسراء (١٧): ٣٢.

٤ - الأنعام (٦): ١٥١.

٥ - البقرة (٢): ٢٢٢.

ولرواية مسعدة بن صدقة الموثقة على الأصح^(١)، وفيها: فقال جعفر بن محمد^(٢)، «سبحان الله، أما يخاف من يصلي من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً؟!»^(٣).

وصحيحة صفوان الجمال، عن أبي عبد الله^(٤) قال: «أقعد رجل من الأخبار في قبره، قليل له: إنا جالدوك مائة جلدة من عذاب الله...» إلى أن قال: «فقال: لم تجلدونيها؟ قالوا: نجلدك أنك صليت يوماً بغير وضوء»^(٥).

فإن الظاهر منها أن الجلدة لم تكن لترك الصلاة، بل لإتيانها بغير وضوء، وليست الحرمة النفسية بعبدة بعد وقوع نظيرها في العبادات، كصلاة الحائض. نعم، وردت رواية صحيحة من زرارة^(٦) يظهر منها أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ هو المساجد.

وكيف كان: فالاحتياط في ترك الاحتياط بإتيانها جنباً ومن غير طهور.

١ - راجع ما تقدم في الصفحة ٣٥٥، الهامش ١.

٢ - تقدمت في الصفحة ٣٥٥.

٣ - الفقيه ١: ٣٥ / ١٣٠، علل الشرائع: ٣٠٩ / ١، عقاب الأعمال: ٢٦٧ / ١، وسائل

الشيعة ١: ٣٦٨، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٢، الحديث ٢.

٤ - علل الشرائع: ٢٨٨ / ١، وسائل الشيعة ٢: ٢٠٧، كتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب

١٥، الحديث ١٠.

الأمر الخامس

في حكم المتيمّم إذا وجد الماء

حكم وجدان الماء قبل الدخول في الصلاة

إذا وجد المتيمّم الماء قبل دخوله في الصلاة، انتقض تيمّمه بلا إشكال نصّاً^(١) وفنوى^(٢). والمراد من الوجدان هو التمكن من استعماله عقلاً وشرعاً، كما هو المحكي عن ظاهر معقد إجماع «التذكرة» أو صريحه^(٣)، وصريح معقد إجماع «المعتبر» و«الذكرى»^(٤) بل هو المتفاهم من جميع روايات الباب، كما قلنا في الآية الشريفة^(٥)؛ إنّ المراد من عدم الوجدان هو عدم وجدان ما يُغتسل أو يتوضأ به.

والإصابة والوجدان في تلك الروايات وإن لم تكن مقرونة بما في رواية

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٩.

٢ - المقنعة: ٦١، المبسوط ١: ٣٣، النهاية: ٤٨، شرائع الإسلام ١: ٤٢.

٣ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٢٣٥، تذكرة الفقهاء ٢: ٢٠٧.

٤ -المعتبر ١: ٣٩٩، ذكرى الشيعة ٢: ٢٧٥.

٥ - تقدّم في الصفحة ٤٢.

العيّاشي: «وكان يقدر عليه»^(١) ونحوه، كانت ظاهرة في الإصابة والوجدان على نحو يتمكن من رفع احتياجه به.

وكون الإصابة مطلقاً موجبة للتعمّد بانتقاض التيمم - حتّى يقال بالانتقاض مع إصابة ماء قليل لا يكفي للوضوء أو الغسل، أو كان مغصوباً مع كفايته - بعيد جداً، بل مقطوع الفساد، فضلاً عن مقارنة الروايات بما يجعلها كالصریح في المقصود، كقوله في صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: ويصلي بتيمم واحد صلاة الليل والنهار؟ قال: «نعم، ما لم يحدث أو يصب ماء».

قلت: فإن أصاب الماء، ورجا أن يقدر على ماء آخر، وظنّ أنّه يقدر عليه كلّما أراد، فعسر ذلك عليه؟ قال: «ينقض ذلك تيممه، وعليه أن يعيد التيمم...»^(٢) إلى آخره.

حيث يظهر من قوله: «قلت: فإن أصاب...» إلى آخره، أنّه فهم من إصابة الماء في قول أبي جعفر عليه السلام، هو إصابة ما يقدر على استعماله، كما هو واضح بأدنى تأمل.

وكمرسلة العامري، قال فيها: «فإن تيممه الأول انتقض حين مرّ بالماء ولم يغتسل»^(٣).

يظهر منها أنّ الانتقاض إنّما هو بالمرور ربما يتمكن من الاغتسال به ولم يغتسل.

١ - تفسير العيّاشي ١: ٢٤٤ / ١٤٣، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩، الحديث ٦.

٢ - الكافي ٣: ٦٣ / ٤، تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩، الحديث ١.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٣ / ٥٥٧، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩، الحديث ٢.

وأظهر منهما قوله في رواية العياشي: «إذا رأى الماء وكان يقدر عليه، انتقض تيممه».

فلو وجد الماء في ضيق الوقت الذي هو فيه مأمور - بحسب ما استظهرناه من الروايات - بالتيمم لم ينتقض تيممه، فلو فقد حين الصلاة أو بعدها بلا مهلة لم يجب عليه تجديده.

ثم إنَّ الأخيار وإن وردت في وجدان الماء، لكن يظهر منها - بإلغاء الخصوصية - حال رفع سائر الأعذار، كما هو ظاهر.

ولا فرق في وجدان الماء ورفع العذر بين ما قبل دخول الوقت وما بعده؛ سواء قلنا بجواز الوضوء والغسل للصلاة قبل الوقت، كما هو الأقوى، أو لا؛ لإطلاق الروايات وحصول القدرة ولو لغاية أخرى. وقد مرَّ حكم من وجد بعد الفراغ منها^(١).



مركزية مجلس خبرگان

حكم وجدان الماء في أثناء الصلاة

وإن وجد في الأثناء ففيه أقوال خمسة أو ستة، لكن العدة منها قولان: أحدهما: أنه يقطع ما لم يركع، وهو المحكي عن «مقنع الصدوق» أو «فقيهه»^(٢) و«مصباح السيّد»^(٣) و«جمله»^(٤) و«شرح الرسالة»^(٥) والجُعفي^(٦)

١ - تقدّم في الصفحة ٣٤٧.

٢ - أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٥٨ / السطر ٢١، المقنع: ٢٦، الفقيه ١: ٥٨، ذيل الحديث ٥.

٣ - أنظر منتهى المطلب ١: ١٥٤ / السطر ٣١.

٤ - جمل العلم والعمل، ضمن رسائل الشريف المرتضى ٣: ٢٦.

٥ - أنظر مدارك الأحكام ٢: ٢٤٥.

٦ - أنظر ذكرى الشيعة ٢: ٢٧٦.

والحسن بن عيسى^(١) وعن «النهاية» و«مجمع البرهان» و«المفاتيح» وشرحه^(٢).
ورسالة صاحب «المعالم» وشرحها^(٣) وقد بالغ في تشييده المحقق صاحب
«الجواهر» بما لا مزيد عليه^(٤).

ثانيهما: أنه يمضي بعد التلبّس بتكبيرة الإحرام، وهو المحكي عن
رسالتي عليّ بن بابويه والسيد^(٥) و«المقنعة» و«الخلافة» و«المبسوط»
و«الغنية» و«السرائر»^(٦) وكتب المحقق^(٧) والعلامة^(٨) وغيرهم^(٩) وهو
المشهور، كما عن «جامع المقاصد» و«المسالك» و«روض الجنان» و«مجمع
البرهان»^(١٠) بل عن «السرائر» الإجماع عليه في بحث الحيض
والاستحاضة^(١١).



- ١- أنظر مختلف الشيعة ١: ٢٧٥.
- ٢- النهاية: ٤٨، مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٩ - ٢٤٠، مفاتيح الشرائع ١: ٦٤، مصابيح
الظلام ١: ٤٢٤ - ٤٢٥ (مخطوط).
- ٣- أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٥٨ / السطر ٢٢.
- ٤- جواهر الكلام ٥: ٢٤٠ - ٢٤٢.
- ٥- أنظر مفتاح الكرامة ١: ٥٥٨ / السطر ١٢، المعتبر ١: ٤٠٠.
- ٦- المقنعة: ٦١، الخلاف ١: ١٤١، الميسوط ١: ٢٢، غنية النزوع ١: ٦٤، السرائر ١: ١٤٠.
- ٧- شرائع الإسلام ١: ٤٢، المختصر النافع: ١٧، المعتبر ١: ٤٠٠.
- ٨- إرشاد الأذهان ١: ٢٣٤، قواعد الأحكام ١: ٢٣ / السطر ٢٠، تحرير الأحكام ١: ٢٢ /
السطر ٢٥.
- ٩- كشف الرموز ١: ١٠٥، الروضة البهية ١: ٤٦٢، رياض المسائل ٢: ٣٣٤ - ٣٣٥.
- ١٠- جامع المقاصد ١: ٥٠٨، مسالك الأفهام ١: ١١٦، روض الجنان: ١٢٩ / السطر ٢٣
و٢٦، مجمع الفائدة والبرهان ١: ٢٢٩.
- ١١- السرائر ١: ١٥٢.

لا للأصل أو الأصول أو أدلة التنزيل والبديهة^(١)، وكفاية عشر سنين^(٢) والنهي عن إبطال العمل كتاباً^(٣) وسنة عن الانصراف حتى يسمع الصوت ويجد الريح^(٤)... إلخ غير ذلك مما يطول ذكرها^(٥)؛ لقطع ذلك كله بإطلاق أدلة بطلانه بوجود الماء وإصابته؛ مما قد مرّ بعضها^(٦).

ودعوى الانصراف إلى ما لم يشرع في المقصود، في غير محلّها، كدعوى عدم إطلاقها، لكون القدر المتيقّن - بعدما حرّر في مقامه من عدم إضراره بالإطلاق^(٧)، سيّما أمثال ذلك - ممّا يقطع بعدم الإضرار به.

ولا للشهرة والإجماع المنقولين؛ لعدم حجّيتهما في مثل هذه المسألة التي تقطع بكون المدرك هو النصوص الموجودة، بل عدم ثبوتها، خصوصاً الثاني بعد خماسيتها قولاً أو سداسيتها، وذهاب من تقدّم وغيرهم إلى التفصيل. بل لعدم دليل صالح للركون إليه للقول بالتفصيل:

بطلان أدلة القول بالتفصيل

أمّا صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام وفيها قلت: إن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة؟ قال: «فليصرف فليتوضأ ما لم يركع، وإن كان قد ركع

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٣.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٢٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٤، الحديث ١٢.

٣ - في قوله تعالى: ﴿لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ محمد (٤٧): ٣٣.

٤ - دعائم الإسلام ١: ١٩٠ - ١٩١، مستدرك الوسائل ٥: ٤٠٦، كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة، الباب ١، الحديث ٧.

٥ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٢٣٩.

٦ - تقدّم في الصفحة ٢٧١.

٧ - مناهج الوصول ٢: ٢٢٧ - ٢٢٨، تهذيب الأصول ١: ٥٢٣ - ٥٢٤.

فليمض في صلاته؛ فإنّ التيمّم أحد الطهورين»^(١).

فلأنّ حمل الأمر بالانصراف والتوضي قبل الركوع على الوجوب والإرشاد العقلي إلى بطلان التيمّم قبل الركوع - كحمل الأمر بالمضي على الإرشاد إلى الصّحّة بعد الركوع، كما هو الشأن في مثل تلك الأوامر - غير مناسب مع التعليل بأنّ التراب أحد الطهورين؛ فإنّ العلّة المشتركة بين ما قبل الدخول في الركوع وما بعده، لا تناسب التفصيل، بل قاطعة له، هذا نظير أن يقال: «اشرب الخمر، ولا تشرب النبيذ؛ فإنّه مسكر» مع كون المسكرية مشتركة بينهما.

ففي المقام لو كانت العلّة للمضي كون التراب أحد الطهورين فقط كما هو الظاهر، لم يكن للتفصيل وجه، ولو كان التفصيل إلزامياً حتّى يستفاد منه ما تقدّم، كان عليه أن يعلّل بأنّ حرمة الركوع مثلاً مانعة عن نقض الطهور، فلا بدّ من حمل الأمر بالانصراف والتوضي على الاستحياب؛ والأخذ بعموم التعليل لصحّة الصلاة مطلقاً، أو رفع اليد عن التعليل بلا جهة موجبة، والأوّل متعيّن، فتكون الصحيحة من أدلّة القول المنصور.

ولعلّه لذلك لم يجعلها المحقّق في «المعتبر» دليلاً على القول بالتفصيل، مع كونها بمنظر منه، فقال: «فإن احتجّ الشيخ بالروايات الدالّة على الرجوع ما لم يركع، فالجواب عنه: أنّ أصلها عبدالله بن عاصم فهي في التحقيق رواية واحدة ويعارضها روايتنا، وهي أرجح من وجوه، أحدها: أنّ محمّد بن خمران أشهر في العدالة والعلم من عبدالله بن عاصم، والأعدل مقدّم»^(٢) انتهى.

١ - الكافي ٣: ٦٣ / ٤، تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ / ٥٨٠، وسائل الشيعة ٢: ٣٨١، كتاب

الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢١، الحديث ١.

٢ - المعتبر ١: ٤٠٠.

ونسبة المحقق إلى الغفلة عن صحيحة زرارة^(١)، كأنها غفلة.

وأما رواية عبدالله بن عاصم، فهي منقولة من طريق الكليني إليه^(٢). وفي طريقه المعلن بن محمد الذي قال النجاشي فيه: «إنه مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريية»^(٣).

وذكره العلامة في القسم الثاني من محكي «الخلاصة» ووصفه باضطراب الحديث والمذهب^(٤).

وعن ابن الغضائري: «يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً»^(٥).

وعن الوجيزة: «أنه ضعيف»^(٦).

نعم، قد يقال: إنه شيخ إجازة، وهو يُقْنِيهِ عن التوثيق، ولأجله صحح حديثه بعضهم^(٧).

وفيه: أن كونه شيخ إجازة غير ثابت، وغناء كل شيخ إجازة عن التوثيق أيضاً غير ثابت.

١ - العدائق الناضرة ٤: ٢٨٢، جواهر الكلام ٥: ٢٤٢.

٢ - رواها الكليني، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان بن عثمان، عن عبدالله بن عاصم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم ويقوم في الصلاة فجاء الغلام فقال: هو ذا الماء، فقال: إن كان لم يركع فليصرف وليتوضأ وإن كان قد ركع فليمض في صلاته.
الكافي ٢: ٦٤ / ٥.

٣ - رجال النجاشي: ٤١٨ / ١١١٧.

٤ - رجال العلامة الحلي: ٢٥٩ / ٢.

٥ - أنظر مجمع الرجال ٦: ١١٣، تنقيح المقال ٣: ٢٣٣ / السطر ١٩ (أبواب الميم).

٦ - أنظر تنقيح المقال ٣: ٢٣٣ / السطر ٢٠ (أبواب الميم)، الوجيزة، المجلسي: ٣٢٤.

٧ - تنقيح المقال ٣: ٢٣٣ / السطر ٢١ (أبواب الميم).

ومن طريق الشيخ إليه تارة: بسند فيه الحسن بن الحسين اللؤلؤي^(١) وقد ضعفه الصدوق^(٢) واستثناء شيخه ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى ونقل النجاشي استثناء ابن الوليد، ثم قال: «قال أبو العباس بن نوح: قد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلك، إلا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رأيه فيه؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة»^(٣).

أقول: يظهر من استثناء أبي العباس أن استثناء ابن الوليد، إنما هو لضعف في الرجال أنفسهم، نعم وثقه النجاشي^(٤)، لكن سكت عند نقل عبارة ابن نوح، ولعله لرضاه بما ذكره. وكيف كان يشكل الاتكال على توثيقه بعد تضعيف الصدوق وشيخه ظاهراً وابن نوح. واحتمال كون تضعيف الصدوق لاتباع ابن الوليد وإن كان قريباً، لكن يؤيد ذلك بل يدلّ على أن ابن الوليد إنما ضعف الرجال أنفسهم، وهو - مع تقدّم عصره عن النجاشي، وقول الصدوق فيه ما قال - لا يقصر عن قول النجاشي لو لم يقدّم عليه.

وأخرى: بسند فيه القاسم بن محمد الجوهري^(٥) وهو واقفي غير موثق^(٦).

١ - رواها الشيخ في التهذيب والاستبصار بإسناده. عن محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن جعفر بن بشير.

تهذيب الأحكام ١: ٢٠٤ / ٥٩٣، الاستبصار ١: ١٦٧ / ٥٧٨.

٢ - أنظر رجال الطوسي: ٤٢٤ / ٤٥.

٣ - رجال النجاشي: ٣٤٨ / ٩٣٩.

٤ - رجال النجاشي: ٤٠ / ٨٣.

٥ - رواها الشيخ الطوسي بإسناده. عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان جميعاً، عن عبدالله بن عاصم. تهذيب الأحكام ١: ٢٠٤ / ٥٩٢.

٦ - رجال النجاشي: ٣١٥ / ٨٦٢، رجال الطوسي: ٢٤٢ / ١.

وأما عبدالله بن عاصم فهو مهمل في كتب الرجال، كما عن «الذخيرة»: «أنَّ عبدالله بن عاصم غير مذكور في كتب الرجال، لكن يظهر ممَّا سننقل من كلام المحقق توثيقه»^(١) انتهى.

والعبارة المشار إليها هي ما في «المعتبر» في مسألتنا هذه، قال: «وهي - أي رواية محمد بن حمران - أرجح من وجوه: أحدها: أنَّ محمد بن حمران أشهر في العدالة والعلم من عبدالله بن عاصم، والأعدل مقدَّم»^(٢) انتهى.

لكن المحقق لم يوثقه بنفسه، ولم يعدله، بل يظهر منه أشهرية عدالته من ابن حمران^(٣)، وهي شهرة منقولة بعدالته على إشكال، لا وثاقته، وحبية مثلها - مع إهمال الرجل في كتب الرجال المعدة لذلك - محل إشكال، بل منع، سيما مع كون الوثاقة غير العلم والعدالة.

والإنصاف: أنَّ الركون إلى مثل هذه الرواية - مع ما عرفت، ومع الغض عن سائر الروايات - مشكل، بل غير جائز. نعم مع الغض عن سندها لا إشكال في دلالتها على مذهب المفضل.

الوجه في المضي بعد التلبس بتكبيرة الإحرام

لكن بإزائها - مضافاً إلى صحيحة زرارة المتقدمة بالتقريب المتقدم - صحيحة أخرى عنه وعن محمد بن مسلم، قال: قلت في رجل لم يصب الماء، وحضرت الصلاة، فتيَّم وصلَّى ركعتين، ثم أصاب الماء: أينقض الركعتين أو يقطعهما ويتوضأ، ثم يصلي؟

١ - ذخيرة المعاد: ١٠٨ / السطر ١٣.

٢ - المعتبر ١: ٤٠٠.

٣ - هكذا في النسخة المخطوطة.

قال: «لا، ولكنّه يمضي في صلاته، ولا ينتقضهما؛ لمكان أنّه دخلها وهو على ظهر بتيمم»^(١).

تدلّ على أنّ تمام العلة لعدم النقص والمضي، دخوله فيها وهو على ظهر بتيمم.

وحمل الدخول فيها على الدخول في الركوع، وتقييد التعليل بالدخول فيه، طرحها في الحقيقة، لا جمع بينها وبين رواية عبدالله على فرض تسليم سندها، فإنّ معنى «دخلها» أي شرع فيها، ولا يكون صادقاً على الدخول في الركوع ومطلقاً قابلاً للتقييد؛ لوضوح الفرق بين هذا التعبير وبين أن يقال: «إنّه داخل في الصلاة» فإنّ الأوّل لا يصدق إلّا على أوّل الجزء وحال الشروع، بخلاف الثاني.

ورواية محمد بن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام - التي لا يبعد أن تكون صحيحة؛ لقرب احتمال أن يكون محمد بن سماعة الواقع في سندها هو الحضرمي الثقة؛ لقيام شواهد عليه، كما يظهر من ترجمته وترجمة ابنه جعفر بن محمد بن سماعة وقرب احتمال أن يكون محمد بن حمران هو النهدي الثقة؛ بقرينة رواية محمد بن سماعة عنه^(٢). ولو كان ابن أعين يكون ممدوحاً؛ لكونه من مشايخ ابن أبي عمير؛ لحديث في المجلس الثاني من مجالس الصدوق: «أنّ محمد بن أبي عمير قال: حدّثني جماعة من مشايخنا» وعدّ منهم محمد بن حمران^(٣)، تأمل. ويشهد بكونه النهدي قول المحقّق: «إنّه أشهر في

١ - تهذيب الأحكام ١: ٢٠٥ / ٥٩٥، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ٤.

٢ - رجال النجاشي: ١١٩ / ٣٠٥، و ٣٢٩ / ٨٩٠.

٣ - أمالي الصدوق: ١٥ / ٢.

العلم والعدالة من عبدالله بن عاصم^(١) ومن كان كذلك هو النهدي - قال : قلت له : رجل يَتِمُّ، ثم دخل في الصلاة، وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال : «يمضي في الصلاة، واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يَتِمُّ إلا في آخر الوقت»^(٢).

وهي كالنص في أن الإتيان بالماء في أول الشروع في الصلاة؛ لقوله : «حين يدخل» فإن حين الدخول أول وقته، فإذا أضيف إلى فعل المضارع صار كالنص فيه، وإذا أضيف إلى ذلك إعادته بعد قوله : «ثم دخل في الصلاة» - مع عدم الاحتياج إلى التكرار إن كان المراد مطلق الدخول - يؤكد ذلك؛ لأن الظاهر أنه لإفادة زائدة؛ وهي بيان أن الإتيان به إنما هو في أول الشروع فيها.

وحملها على ما بعد الدخول في الركوع طرح لها جزماً، لا جمع بينها وبين رواية عبدالله، ولهذا قال المحقق في مقام ترجيحها على رواية عبدالله : «إن مع العمل برواية محمد، يمكن العمل برواية عبدالله بالتنزيل على الاستحباب، ولو عمل بروايته لم يكن لرواية محمد حمل»^(٣) انتهى، مع أن حمل المطلق على المقيّد من أوضح المحامل عندهم.

والإنصاف : أن الجمع بين الروايات - بحمل الأمر بالمضي قبل الركوع على الاستحباب - متعين لا غبار فيه، ولم تترقب من المحقق صاحب «الجواهر» ارتكاب ما ارتكبه في هذه المسألة الواضحة المأخذ بما لا ينقضي العجب منه؛ من التمسك بما لا ينبغي التمسك به، وحمل الروايات على ما لا ينبغي الحمل

١ - المعتمد ١ : ٤٠٠.

٢ - تهذيب الأحكام ١ : ٢٠٣ / ٥٩٠، وسائل الشيعة ٣ : ٢٨٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم،

الباب ٢١، الحديث ٢.

٣ - المعتمد ١ : ٤٠١.

عليه؛ ممّا يطول الكلام لو تعرّضنا لموارد النظر في كلامه! وأعجب منه أنّه خالف المشهور مع تصديقه بتحصيل الشهرة، مع أنّ بناءه على اتباعها وارتكاب التأويل في الأدلّة المخالفة لها كيف كانت، وفي المقام خالفها، وارتكب التأويلات الغريبة في أدلّتها الظاهرة الدلالة على المذهب المشهور^(١) فراجع.

حول ما عن «التذكرة» من استحباب الاستئناف مطلقاً

ثمّ إنّهُ حكى عن «التذكرة» استحباب الاستئناف مطلقاً^(٢)، ولعلّه لرواية الصيقل، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل تيمّم، ثمّ قام يصلي، فمرّ به نهر وقد صلى ركعة، قال: «فليغتسل وليستقبل الصلاة».

قلت: إنّهُ قد صلى صلاته كلّها، قال: «لا يعيد»^(٣).

بل يمكن أن يقال باستحباب الإعادة مطلقاً حتّى بعد الصلاة؛ لصحيفة عبد الله بن سنان المتقدّمة الآمرة بالإعادة بعد الصلاة إذا أمن البرد^(٤)، ويحتمل أن تكون للاستحباب مراتب يحسب حالات ما قبل الركوع، وما بعده، وما بعد الصلاة. وربّما يقال بالتنافي بين رواية الصيقل وما دلّت على وجوب المضيّ خصوصاً ما فضّلت بين ما قبل الركوع وما بعده^(٥)، ودعوى قصور الأخبار عن

١ - جواهر الكلام ٥: ٢٣٨.

٢ - تذكرة الفقهاء ٢: ٢١١.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ٦-٤ / ١٢٧٧، وسائل الشيعة ٣: ٢٨٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ٦.

٤ - تقدّمت في الصفحة ٣٣٥ و ٣٥٠.

٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١.

إفادة وجوب المضي - لكون الأوامر فيها في مقام توهم الحظر - غير مسموعة بعد مغروسية حرمة قطع الصلاة، وكون النقص منافياً لاحترامها في أذهان المتشريعة^(١).

وفيه: أن الأوامر الواردة في ذلك المضمار، لا يستفاد منها إلا الإرشاد إلى صحة العمل، ولهذا لا يجوز التمسك بمثلها على حرمة القطع، كما ترى معروفة عدم الدليل على حرمة إلا الإجماع^(٢) مع أن أمثال هذه الروايات كثيرة، وليس ذلك إلا لعدم دلالتها على وجوب المضي، فمع إرشاديتها إلى صحة العمل وعدم انتقاض التيمم، لا مانع من الجمع بينها وبين الأمر بالإعادة بحمله على الاستحباب.

ودعوى مغروسية حرمة القطع في أذهان المتشريعة في زمان صدور الروايات بل مطلقاً، غير ثابتة، خصوصاً في مثل المقام الذي يمكن أن يقال فيه بارتكازية وجوب الاستئناف؛ لكون التيمم طهارة اضطرارية.

ولولا ضعف الرواية^(٣)، وعدم إمكان التشبث بالتسامح في أدلة السنن في مثل المقام الذي هو مظنة الإجماع على حرمة القطع لكان القول بالاستحباب غير بعيد. إلا أن ينكر الإجماع بدعوى: أن القدر المتيقن منه في غير مثل المورد، لكن الأحوط عدم القطع.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٦ / السطر ٢٩.

٢ - الحدائق الناضرة ٤: ٣٨٣، جواهر الكلام ٥: ٢٤١.

٣ - رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن الحسين بن أبي العلاء، عن المثنى، عن الحسن، عن الصيقل، والرواية ضعيفة بموسى بن سعدان.

رجال النجاشي: ٤٠٤ / ١٠٧٢.

وأما توهم التنافي بين استحباب الانصراف قبل الركوع وبقاء التيمم مع عدم العذر ووجدان الماء^(١)، ففي غاية السقوط بعد وجود الأدلة الصحيحة المعمول عليها.

عدم الفرق بين الفريضة والنافلة

ثم إنه هل يختص الحكم بصحة الصلاة مع الدخول فيها بتيمم بالفرائض اليومية، أو يعم مطلق الفرائض، أو يعم النوافل أيضاً، أو يعم مطلق المركبات المشروطة بالطهارة؟

قد يقال^(٢) بالأول لاختصاص الأدلة بها وانصرافها إليها، وفي غيرها يرجع إلى أدلة نقض التيمم بوجدان الماء.

وفي مقابله احتمال التعميم إلى مطلق المركبات؛ بدعوى اقتضاء التعليل الوارد في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم^(٣) ذلك فإنه يظهر من قوله: «لمكان أنه دخلها وهو على طهر بتيمم» أن تمام العلة لعدم النقض والمضي، هو وجدان الطهور حال الدخول في العمل؛ من غير دخالة لكونه صلاة فريضة، بل ولا لكونه صلاة، فكما يعمم العرف من قوله: «لا تشرب الخمر؛ لأنه مسكر» الحكم إلى كل مسكر ولو لم يكن خمرأً، ولا يعتني بالموارد ولا بالضمير الراجع إليه، كذلك في المقام يستفاد من التعليل أن الدخول بتيمم في كل عمل مشروط بالطهارة، يقتضي عدم النقض وصحة العمل وبقاء الطهور؛ من غير اعتناء بالضمير

١ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٦ / السطر ٢٠.

٢ - جواهر الكلام ٥: ٢٤٧، مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٧ / السطر ٣٢.

٣ - تقدمت في الصفحة ٣٧٨.

الراجع إلى الفريضة أو إلى الصلاة، فإنه لو كان لها دخالة فيه لما علل بالدخول وهو على طهر يتيم، بل كان المناسب التعليل بحرمة القطع ونظائرها. وبالجملية: هذه الجملة المعللة - كأشباهاها - تدل على عموم الحكم، ويلغى المورد وخصوصية الضمير الراجع إليه.

ومما ذكرنا يظهر التقريب في تعليل الصحيحة الأخرى لزراعة وهو قوله: «فإن التيمم أحد الطهورين»^(١) فإن مقتضاه وإن كان الصحة لو تيمم صحيحاً ولو كان قبل الدخول، لكن يرفع اليد عنه بالنسبة إلى ما قبل الدخول بالروايات الدالة على نقضه إذا وجد الماء^(٢)، فإن الظاهر أو المتيقن منها هو النقض قبل الدخول في الصلاة، ولو كان فيها إطلاق يرفع اليد عنه بالروايات المتقدمة، ومعه لا يمكن تعميم العلة حتى بالنسبة إلى ما قبل الدخول، للزوم طرح تلك الروايات، فيبقى العموم في غير موردها، ويعتم على غير الصلاة بالتقريب المتقدم فتعدى إلى الطواف وغيره من غير احتياج إلى التمسك بالنبوي: «الطواف بالبيت صلاة»^(٣) حتى يستشكل في سنده ودلالته أيضاً؛ بدعوى عدم التنزيل من هذه الجهات.

لكن مع ذلك لا يخلو التعميم بهذه السعة من إشكال؛ لاحتمال عسدم مساعدة العرف على التعميم إلى غير الصلاة؛ وإن كان إلى مطلق الصلاة فريضة أو نافلة قريباً.

١ - تقدم في الصفحة ٣٧٤.

٢ - وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩.

٣ - عوالي اللآلي ١: ٢١٤ / ٧٠، مستدرک الوسائل ٩: ٤٦٠، كتاب الحج، أبواب الطواف، الباب ٣٨، الحديث ٢.

بل دعوى انصراف جميع الروايات إلى الفرائض أو اليوميّة منها، ممنوعة؛ ضرورة أنّ النوافل - سيّما الرواتب منها - كانت معمولاً بها في تلك الأعصار، ولم تكن كأعصارنا مهجورة ينصرف عنها الأذهان، فمقتضى إطلاق الأدلّة عدم الفرق بين الفريضة والنافلة.

حكم فقدان الماء بعد وجدانه

ولو وُجد الماء في أثناء الصلاة بمقدار يمكن معه الوضوء أو الغسل، وفُقد في الأثناء أو بعدها بلا مهلة، فالأقرب بقاء الطهارة وعدم الاحتياج إلى الإعادة؛ لعدم شمول الروايات الحاكمة بنقض الطهارة بوجدان الماء أو بالقدرة عليه لذلك؛ فإنّ المراد منهما ليس مطلق الوجدان والقدرة عليه، ولذا لو وُجد وكان مفصوباً لا ينتقض به بلا ريب، بل المراد ما يمكن رفع الاحتياج به شرعاً وعقلاً، فينسلك المورد فيما دلّت على جواز إثبات الصلوات المتعدّدة بتيمّم واحد. ولو نوقش فيه يكفي الأصل بعد حصول الطهور والشكّ في النقص بعد قصور أدلّته.

الأمر السادس

قالوا^(١):

المتيمّم يستبّيع ما يستبيحه المتطهّر بالماء

والكلام فيه يقع في مقامين:

المقام الأوّل

إنّه لو تيمّم لغاية جاز لأجلها التيمّم، يباح له جميع ما يباح للمتطهّر

فلو تيمّم لصلاة فريضة جاز له فعل النافلة، ومسّ الكتاب، واجتياز المسجدين، واللبث في غيرهما، وقراءة العزائم... إلخ غير ذلك، وخالف في ذلك فخر المحقّقين^(٢).

والتحقيق: أنّ الخلاف في هذه المسألة إنّما يأتي بناءً على كون التيمّم مبيحاً، أو بناءً على اعتبارية الطهور على فرض كونه رافعاً؛ لإمكان أن يقال على الفرض الأوّل: إنّهُ مبيح بالنسبة إلى غاية دون غاية أخرى، وعلى الثاني: إنّهُ اعتبرت الطهورية كذلك بالنسبة إلى غاية دون أخرى.

١ - شرائع الإسلام ١: ٤٢.

٢ - إيضاح الفوائد ١: ٦٦ - ٦٧.

وأما على القول بالرفع وكونه طهوراً، وكون الطهور أمراً واقعياً كشف عنه الشارع - ككون الحدث قذارة معنوية كشف عنها - فلا مجال للنزاع؛ لعدم تعقل كون العاجز التيتم طاهراً من الجنابة أو الحدث الأصغر بالنسبة إلى عمل، وجنباً ومحدثاً بالأصغر بالنسبة إلى آخر، فهذا النزاع إنما يتمشى بعد الفراغ عن مبيحة التيمم، ولما فرغنا عن كونه طهوراً ورافعاً كما مر^(١)، فلا يبقى وجه لذلك؛ لضعف احتمال اعتبارية الطهور.

ثم إنه على فرض المبيحة أيضاً، الأقوى ما عليه المشهور لأدلة البدلية والمنزلة ولو نوقش في إطلاق بعضها فلا مجال للتشكيك بالنسبة إلى جميعها، كذيل الآية الكريمة^(٢) فإنها وإن وردت في الصلاة، لكن يظهر منها - بآتم ظهور - أنه طهور، ولأجل طهوريته أمر الشارع به للصلاة، فمع حصول الطهور يجوز معه الإتيان بكل ما يشترط فيه الطهور ويحتاج إليه. والقائل بعدم حصول الطهور كما هو المفروض، لا محالة يقول في الآية: إنه بمنزلة، فيفهم منه عموم المنزلة؛ لأن الذيل بمنزلة التعليل، وكأنه قال على هذا المسلك: «لما كان التيتم بمنزلة الطهور تيمموا».

وكالروايات المتواترة؛ لقوله ﷺ في المستفيضة: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٣) وقوله ﷺ: «هو بمنزلة الماء»^(٤) وقوله ﷺ: «إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^(٥) وقوله ﷺ: «يكفيك عشر

١ - تقدم في الصفحة ٢٢٠.

٢ - المائدة (٥): ٦.

٣ - وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٧، الحديث ٢ - ٤.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٣، الحديث ٢.

٥ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٣، الحديث ١.

سنيين»^(١) وقوله ﷺ : إن «رب الماء ورب الأرض واحد»^(٢) و«إنه أحد الطهورين»^(٣) و«إن التيمم غسل المضطر ووضوؤه»^(٤) و«إنه الوضوء التام الكامل في وقت الضرورة»^(٥)... إلى غير ذلك مما يعلم منها: أن التيمم بمنزلة الوضوء والغسل في جميع ما لهما من الخواص والآثار.

المقام الثاني

إنه هل يجوز التيمم لكل غاية ، أو مخصوص بغايات خاصة ؟

يظهر من بعضهم عدم وجوبه إلا للصلاة أو لها وللخروج من المسجدين^(٦) أو مع زيادة الطواف^(٧).

وعن الفخر أن والده لا يجوز التيمم من الحدث الأكبر للطواف ومس كتابة القرآن^(٨).

وعنه أيضاً عدم مشروعية التيمم لصوم الجنب والحائض والمستحاضة^(٩). ويظهر من المحقق الأنصاري نوع تردّد فيه، قال في صومه: «لو لم يتمكن

١ - وسائل النية ٣ : ٣٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٤، الحديث ١٢.

٢ - مستدرک الوسائل ٢ : ٥٤٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٨، الحديث ١.

٣ - وسائل الشيعة ٣ : ٢٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢١، الحديث ١.

٤ - الفقه المنسوب للإمام الرضا ﷺ : ٨٨.

٥ - مستدرک الوسائل ٢ : ٥٣٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٩، الحديث ١.

٦ - شرائع الإسلام ١ : ٣، تذكرة الفقهاء ١ : ٨، جواهر الكلام ٥ : ٢٥٢.

٧ - قواعد الأحكام ١ : ٣ / السطر ٩، إرشاد الأذهان ١ : ٢٢١.

٨ - أنظر كشف اللثام ٢ : ٤٩١، مفتاح الكرامة ١ : ٥٥٦ / السطر ٢١.

٩ - أنظر جواهر الكلام ٥ : ٢٥٢ - ٢٥٣، منتهى المطلب ١ : ١٥٦ - ١٥٧.

المكلف من الغسل فهل يجب عليه التيمم؟ فيه قولان: من عموم المنزلة في صحيحة حماد: «هو بمنزلة الماء» وفي الروايات: «هو أحد الطهورين» وهو مذهب المحقق والشهيد الثانيين^(١)، خلافاً للمحكي عن «المنتهى»^(٢).

ولعله من أن المانع هو حدث الجنابة، والتيمم لا يرفعه، وهو طهور بمنزلة الماء في كل ما يجب فيه الغسل، لا ما توقف على رفع الجنابة، فالتيمم يجب في كل موضع يجب فيه الغسل، لا فيما يشترط بعدم الجنابة، ويشعر به قوله في صحيحة ابن مسلم: «فإن انتظر ماءً يسخن أو يستقي فقطع الفجر فلا شيء عليه»^(٣) حيث إنه لم يأمر بالتيمم... إلى أن قال: «فالأحوط التيمم»^(٤) انتهى.

وفيه أولاً: ما تقدم^(٥) من أن التيمم راقع للجنابة في الموضوع الخاص، كما هو مقتضى الأدلة، وقد دفعنا الإشكال العقلي فيما مر^(٦).
وثانياً: لو فرض عدم رفعها فلا إشكال في أن مقتضى الأدلة رفع مانعيتها، فهو - لو لم يكن طهوراً - بمنزلته ويقوم مقامه في كل ما له من الآثار بمقتضى عموم المنزلة. وإن شئت قلت: إن دليل عموم المنزلة، حاكم على ما دل على أن الجنابة مانعة، أو رفعها شرط.

١ - جامع المقاصد ٣: ٨٢، مسالك الأفهام ٢: ٤٦.

٢ - منتهى المطلب ١: ١٥٦ - ١٥٧.

٣ - الكافي ٤: ١٠٥ / ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢١١ / ٦١٣، وسائل الشيعة ١٠: ٦٠، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ١٤، الحديث ١، والباب ١٥، الحديث ٣.

٤ - الصوم، ضمن تراث الشيخ الأعظم ١٢: ٣٢ - ٣٣.

٥ - تقدم في الصفحة ٢٢٠.

٦ - تقدم في الصفحة ٢٢٤.

وأما صحيحة محمد بن مسلم، فهي عن أحدهما في حديث: أنه سأل عن الرجل تصيبه الجنابة في رمضان، ثم ينام، قال: «إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماءً يسخن أو يستقي فطلع الفجر، فلا يقضي صومه».

فالظاهر أنها بصدد بيان حكم آخر؛ وهو حكم طلوع الفجر حال انتظار تسخين الماء أو استنائه، لا لتكليفه عند ضيق الوقت، فالسؤال إنما هو عن طلوع الفجر فجأة، وهو غير مربوط بالمقام، كرواية إسماعيل بن عيسى عن الرضا عليه السلام، وفيها قلت: رجل أصابته جنابة في آخر الليل، فقام ليغتسل ولم يصب ماءً، فذهب يطلبه، أو بحث من يأتيه بالماء، فعر عليه حتى أصبح، كيف يصنع؟ قال: «يغتسل إذا جاءه، ثم يصلي»^(١) فإنها أيضاً في مقام بيان حكم آخر، فلا يمكن الاستشهاد عليه بسكوته في مقام البيان؛ لصحة الصوم مع ترك التيمم عمداً، كما لا يخفى.

قيام التيمم مقام الوضوءات المستحبة

ثم إن مقتضى إطلاق المنزلة وعمومها، قيام التيمم مقام الوضوءات المستحبة؛ حتى وضوء الحائض للذكر، والأغسال المستحبة حتى غسل الجمعة.

والاستشكال في الأول: بأنه غير رافع، وفي الثاني بذلك أيضاً؛ بدعوى^(٢) انصراف الأدلة إلى الرفع، سيما بملاحظة أن الحكمة في شرع بعضها

١ - تهذيب الأحكام ٤: ٢١٠ / ٦١٠، وسائل الشيعة ١٠: ٦١، كتاب الصوم، أبواب ما

يمسك عنه الصائم، الباب ١٤، الحديث ٢.

٢ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٨ / السطر ٢٩.

التنظيف^(١) مع سكوت روايات غسل الجمعة عن ذكر التيمّم، خصوصاً الروايات المتعرّضة لعدم التمكن من الغسل يوم الجمعة مع تعرّضها لتقديمه وقضائه يوم السبت^(٢)، لعلّه في غير محلّه:

أمّا دعوى الانصراف فغير وجيهة، خصوصاً مع حصول نحو طهارة لمطلق الوضوء، بل الغسل، كما ورد في رواية أصبغ: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أراد أن يوتخ الرجل يقول: «والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة! فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى»^(٣).

وفي روايات استحباب الغسل لدخول مكّة^(٤) ما يُشعر بذلك، بل الظاهر أنّ كلّاً من الغسل والوضوء ماهية واحدة موجبة لنحو طهارة؛ وإن كانت للطهارة مراتب. وكيف كان لا تتجه دعوى الانصراف.

وأما التأييد للانصراف بأنّ الحكمة في شرع بعضها التنظيف، ففيه: أنّ الظاهر من الروايات المشتملة على العلل، أنّ الوضوء وغسل الجنبات وغسل الميت وغسل منه للتنظيف^(٥)، ومعه لا يسوغ دعوى الانصراف.

وأما عدم التعرّض له في الروايات الواردة فيمن لا يتمكن من الغسل.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣١٥، كتاب الطهارة، أبواب الأغسال المسنونة، الباب ٦، الحديث ١٥.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣١٩، كتاب الطهارة، أبواب الأغسال المسنونة، الباب ٩ و ١٠.

٣ - الكافي ٣: ٤٢ / ٥، علل الشرائع: ٢٨٥ / ٢، المقنعة: ١٥٨، تهذيب الأحكام ٣: ٣٠ / ٩، وسائل الشيعة ٣: ٣١٨، كتاب الطهارة، أبواب الأغسال المسنونة، الباب ٧.

الحديث ٢.

٤ - راجع وسائل الشيعة ١٣: ٢٠٠، كتاب الحجّ، أبواب مقدّمات الطواف، الباب ٥.

٥ - علل الشرائع: ٢٨١ / ١ و ٣٠٠ / ٣، وسائل الشيعة ٢: ٤٧٨، كتاب الطهارة، أبواب

غسل الميت، الباب ٢، الحديث ٣.

ففيه: أن تلك الروايات واردة فيمن نسي الغسل يوم الجمعة وفوته، ولم أرَ فيها - عاجلاً - فرض فقدان الماء إلا في رواية واحدة^(١) ولا يمكن رفع اليد عن إطلاق أدلة البدلية^(٢) بمجرد عدم التعرض في رواية واحدة.

وأما روايات التقديم^(٣) فلا تشعر بالمقصود؛ لأنه مع شرعيته لا تبقى للبدلية مجال، تأمل.

وكيف كان؛ فالأقوى ما ذكرناه، والأحوط الإتيان به رجاءً.



١ - تهذيب الأحكام ١: ١١٣ / ٣٠٠، وسائل الشيعة ٣: ٣٢١، كتاب الطهارة، أبواب

الأغسال المسنونة، الباب ١٠، الحديث ٣.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٣.

٣ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣١٩، كتاب الطهارة، أبواب الأغسال المسنونة، الباب ٩.

الأمر السابع

في حكم اجتماع ميّت وجنب ومحدث بالأصغر

إذا اجتمع ميّت وجنب ومحدث بالأصغر، ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم، فإن كان ملكاً لأحدهم اختصّ به، ويحرم على غيره التصرف فيه من غير رضاه. فإن كان المالك هو الميّت تعيّن صرفه فيه؛ لأنّه أولى بماء غسله من غيره حتّى وارثه.

وإن كان لغيره فلا يبعد القول بجواز إيثاره على نفسه، لا لما قيل: «من عدم الدليل على وجوب حفظه حتّى مع العلم بعدم الإصابة في مثل المورد؛ لأنّ المتيقّن من الأدلّة اللبّية، إنّما هو حرمة تفويت التكليف بإراقة الماء ونحوه ممّا يعدّ فراراً من التكليف، وأمّا حرمة صرفه في مقاصده العقلائيّة - التي من أهمّها احترام موتاهم بتغسيلها - فلا»^(١) وذلك لما عرفت في محلّه من دلالة الآية وغيرها على عدم جواز تعذير العبد نفسه^(٢)، ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين المقامات.

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٥٠٩ / السطر ٢٨.

٢ - تقدّم في الصفحة ١١.

ودعوى استفادة الحكم من الأدلة المتفرقة في تجويز التيمم بخوف العطش ولو على الدواب^(١) وفي مورد الدخول في الركبة^(٢) وغيرهما من الموارد^(٣) في غير محلها.

كما أن دعوى جواز صرف الماء في مطلق المقاصد العقلانية، في غير محلها. بل لأن العقل الحاكم في مقام الإطاعة وكيفيتها، لا يرى ذلك مخالفة لأمر المولى.

توضيحه: أن المولى إذا أمر عبده بشيء، كتطهير بدنهم حين الورود على محضره؛ بحيث يكون في تنظيف كل واحد منهم غرض إلزامي، ولم يوجد ماء كافٍ لجميعهم، ولم يمكن حصول أغراض المولى؛ لقصور الماء، ولم يكن في نظره فرق بين فعل النظافة منه ومن غيره، وتركها كذلك، لا يعد العقل من أثر غيره على نفسه - بإعطائه ماءه لإطاعة أمر المولى - مخالفاً لأمره، بعد كون المولى واحداً، والعبيد كلهم موظفين بإطاعته.

وبالجملة: بعد كون العبد لمولى واحداً، وعملهم لتحصيل غرضه، لا يفرق العقل - في مقام المزاحمة وعدم إمكان الجمع - بين السقوط منه ومن غيره، بل لو أثر غيره على نفسه لوصوله إلى المثوبة، يكون مأجوراً؛ للإشارة. وأوضح منه ما إذا كان الماء مباحاً، فإن التخلية بينه وبين غيره وإشاره على نفسه، حسن عقلاً، وليس مخالفاً لأمره؛ بعد أن لا يكون غرضه الإهمال في أمره، والتواني في إطاعته.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٥.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٣.

٣ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢.

وإن شئت قلت: إنّ حال العبيد بالنسبة إلى إطاعة المولى الواحد في المزاومة، كعبد واحد بالنسبة إلى تكاليف متعدّدة متساوية في مقام المزاومة، فكما يحكم العقل بعدم الترجيح في الثاني، يحكم بعدمه في الأوّل.

وما ذكرناه وإن أمكن أن يكون بعيداً من الأذهان ابتداءً، لكن بالنظر والتأمّل في الموالي العرفية والعبيد المأمورين بتحصيل أغراضهم، يرفع الاستبعاد. ولا يبعد أن تكون الروايات الواردة في الباب، وترجيح الجنب في مقام الدوران بين رفع الجنابة ورفع الحدث الأصغر وغسل الميّت وترجيح رفع الحدث الأصغر من جماعة ورفع الجنابة من واحد؛ لأجل ما ذكرناه من اعتبار المكلفين كأنّهم شخص واحد مأمور بتحصيل غرض المولى، وإلا فلا وجه للترجيح في التكاليف المتعدّدة والأشخاص المختلفة؛ لعدم التعارض بينها إلا باعتبار ما ذكر، تأمّل.

ففي صحيحة عبد الرحمان بن أبي نجران: أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر؛ أحدهم: جنب، والثاني: ميّت، والثالث: على غير وضوء، وحضرت الصلاة، ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء، وكيف يصنعون؟

قال: «يغتسل الجنب، ويدفن الميّت بتيّم، ويتيمّم الذي هو على غير وضوء؛ لأنّ غسل الجنابة قريضة، وغسل الميّت سنة، والتيمّم للآخر جائز»^(١).

١ - الفقيه ١: ٥٩ / ٢٢٢، تهذيب الأحكام ١: ٩٠ / ٢٨٥، وسائل الشيعة ٣: ٣٧٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٨، الحديث ١.

وقريب منها رواية الحسين بن النضر الأرمني^(١) إلا أن فيها فرض ميت وجنب، ورواية الحسن التفليسي وفي ذيلها: «إذا اجتمعت سنة وفريضة بدئ بالفرض»^(٢).

وفي موثقة أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم كانوا في سفر، فأصاب بعضهم جنابة، وليس معهم من الماء إلا ما يكفي الجنب لغسله، يتوضأون هم هو أفضل، أو يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضأون؟ فقال: «يتوضأون هم، ويتيمم الجنب»^(٣).

والظاهر أن وقوع المزاحمة وال ترجيح بما ذكر، إنما هو لكون المولى واحداً والعبيد كأنهم واحد، كما أشرنا إليه تأمل.

ثم إن مقتضى ترك الاستفصال في الروايات عدم الفرق بين كون الماء مشتركاً بينهم، أو مختصاً بأحدهم. كما أن الظاهر من التعليل هو كون الترجيح استحبابياً لا إلزامياً، كما يظهر من المحقق الإجماع عليه^(٤)، على تأمل، لكن

١ - قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن القوم يكونون في السفر فيموت منهم ميت ومعهم جنب ومعهم ماء قليل قدر ما يكفي أحدهما أيهما يبدأ به؟ قال: يغتسل الجنب، ويترك الميت؛ لأن هذا فريضة وهذا سنة.

عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٨٢ / ١٩، علل الشرائع: ٢٠٥ / ١، تهذيب الأحكام ١: ١١٠ / ٢٨٧، وسائل الشيعة ٢: ٣٧٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٨، الحديث ٤.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ١٠٩ / ٢٨٦، وسائل الشيعة ٢: ٣٧٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٨، الحديث ٣.

٣ - تهذيب الأحكام ١: ١٩٠ / ٥٤٨، وسائل الشيعة ٢: ٣٧٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٨، الحديث ٢.

٤ - أنظر جواهر الكلام ٥: ٢٥٧، المعتبر ١: ٤٠٦.

العمل على الروايات إذا كان الميّت مالكا، مشكل.

نعم، لا يبعد جواز العمل إذا كان شريكاً؛ لعدم لزوم إعطاء الشريك ماءه لتغسيله، ومعه يكون ماؤه - مثل ما يفسد ليومه - يجوز التصرف فيه وتقويمه، أو يرجع إلى ورثته، ويجوز لهم التبرّع به لغسل الجنب. وأمّا حمل الروايات على كون الماء مباحاً أصلياً، فقير ممكن.

ولا بأس بالعمل بموثقة أبي بصير بعد كون الترجيح استحبابياً. وأمّا رسالة محمّد بن علي^(١) فمع ضعفها^(٢) ومخالفتها للمعتبرة وفتاوى الأصحاب^(٣)، لا يعول عليها.



١ - رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن عليّ، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله^(عليه السلام) قال: قلت له: الميّت والجنب يتفقان في مكان لا يكون فيه الماء إلّا بقدر ما يكفي به أحدهما، أيهما أولى أن يجعل الماء له؟ قال: «يتيمّم الجنب ويفسل الميّت بالماء».

تهذيب الأحكام ١: ١١٠ / ٢٨٨. وسائل الشيعة ٣: ٣٧٦، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ١٨، الحديث ٥.

٢ - والرواية مع إرسالها ضعيفة بعليّ بن محمّد القاشاني.

رجال الطوسي: ٢٨٨ / ٩، تنقيح المقال ٢: ٣٠٨ / السطر ١٥ (أبواب العين).

٣ - النهاية: ٥٠، المعتبر ١: ٤٠٥، تحرير الأحكام ١: ٢٢ / السطر ٣٢، جامع المقاصد ١: ٥١٢.

الأمر الثامن

في حكم الجنب المتيّم إذا أحدث بالأصغر

إذا تيمّم الجنب بدلاً من الغسل، ثم أحدث بالأصغر، فعن المشهور: «أنّه أعاد بدلاً من الغسل، ولا يتوضّأ لو وجد ماءً بقدر الوضوء»^(١).
وعن السيّد في «شرح الرسالة»: «أنّ المجنب إذا تيمّم ثم أحدث حدثاً أصغر ووجد ما يكفيه للوضوء توضّأ؛ لأنّ حدثه الأوّل قد ارتفع، وجاء ما يوجب الصغرى، وقد وجد من الماء ما يكفيه لها، فيجب عليه استعماله»^(٢) انتهى.
وأجابوا عنه: «بقيام الإجماع على أنّ التيمّم ليس برفع، بل هو مسح، والجنابة باقية، وزالت الإباحة بالأحدث الأصغر، فيجب عليه الغسل، ومع فقد الماء التيمّم بدله»^(٣).

ويظهر من الاستدلال وجوابه أنّ المسألة مبتنية على المسألة

١ - المهذب البارع ١: ٢١٧، كفاية الأحكام: ٩ / السطر ١٨، جواهر الكلام ٥: ٢٦٠.

٢ - أنظر ذكرى الشيعة ٢: ٢٨٣.

٣ - جامع المقاصد ١: ٥١٤، روض الجنان: ١٣٢ / السطر ٨، جواهر الكلام ٥:

٢٦٠ - ٢٦١، مصباح الفقيه، الطهارة: ٥١١ / السطر ٢٣.

المتقدمة، ومع القول بالرافعية لا مجال للقول المشهور، ومع القول بالاستباحة لا مجال لقول السيد. ولكن الأمر ليس كذلك؛ لإمكان القول بالرافعية إلى غاية حصول الحدث، وإمكان القول بأنه مبيح لا ترفع إباحته من حيث الجنبية بحدوث الأصغر، فلا بد من النظر في الأدلة على كلا القولين؛

فنقول: إن مقتضى إطلاق أدلة التنزيل والبدلية كتاباً^(١) وسنة^(٢)، قيام التيمم مقام الغسل والوضوء في جميع ما لهما من الآثار؛ سواء قلنا بطهوريته أو لا؛ أمّا على الأول فواضح؛ لأن الطهور من الجنبية لا يستقضى إلا بسجنية جديدة، نعم لو قام دليل خاص على انتقاضه بالحدث الأصغر، لالتزمنا بكونه طهوراً إلى غاية، وإلا فمقتضى إطلاق الأدلة طهوريته مطلقاً، وإنما قلنا بكونه طهوراً للعاجز؛ لقيام الدليل على الاغتسال بعد رفع العجز، كما تقدّم^(٣).

وأما على الاستباحة؛ فلأن غاية ما ترفع اليد به عن إطلاق الأدلة وتنزيل التراب منزلة الماء - بناءً على قيام دليل عقلي أو غيره على عدم الرفع - هو عدم قيامه مقامه في الرافعية، فيكون الدليل الخارجي قرينة على أن المراد بقوله: «هو أحد الطهورين» هو أحد الطهورين تنزيلاً؛ أي بمنزلة الطهور، فيكون مقتضى الإطلاق أنه طهور تعبدي تنزيلي في جميع الآثار، فنزل الشارع المقدس الجنبية منزلة عدم، والتيمم منزلة الطهور والغسل، فكما أن الغسل والطهور من الجنبية لا ينتقض بالأصغر، كذلك ما هو بمنزلة، بل هو في عالم التنزيل، فلا بد من قيام دليل على ذلك حتى ترفع اليد عن الأدلة.

١ - النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٢ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٢٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٣.

٣ - تقدّم في الصفحة ٣٧٠ - ٣٧٢.

وأما إنكار إطلاقها بدعوى: أن أدلة التنزيل ناظرة إلى التنزيل في أصل التحقق، لا في الناقض، فيمكن أن يكون البول مثلاً ناقضاً، ولا إطلاق لها لرفع هذا الشك.

ففيه: أنه إن كان المراد أن مفادها حصول الطهور، أو ما هو بمنزلة مطلقاً للفاقد، ويكون البول موجباً لحدوث جنابة جديدة، فهو مخالف للضرورة والأدلة، فلا بد من الالتزام بحصول الطهارة لموضوع خاص، مثل من لم يحدث، أو إلى أمد خاص، أي إلى حين الحدث، فيرجع إلى التقييد في موضوع الأدلة الدالة على أنه طهور، كما لا يخفى.

وقد يقال: لا يبعد الالتزام بمقالة المشهور حتى مع القول بطهورية التيمم؛ بدعوى أن الطهور - الذي هو شرط في الصلاة - صفة وجودية، والحدث أيضاً قذارة معنوية، فنلتزم بعدم المضادة بين الوصفين ذاتاً، بل التناهي بين أثريهما، كما أن المسلوس طاهر ومحدث حقيقة، وغسل الجنابة رافع لحدث الجنابة، ومفيد للطهارة التي هي شرط الصلاة، وأما التيمم فإثما يقوم مقام الغسل والوضوء في الطهورية المسوغة لاستباحة الغايات؛ أي المجامعة مع المانع، لا بصفة المانعية، وأما كونه بمنزلة في إزالة ذات المانع فالأدلة قاصرة عن إثباته؛ أما ما دلّ على أنه طهور فواضح.

وأما ما دلّ على أن التراب بمنزلة الماء، فهو وإن اقتضى عموم المنزلة، لكن العلم ببقاء الأثر في الجملة يقتضي لوجوب الغسل لدى القدرة، موجب لصرف الذهن عن إرادة التشبيه في إزالة الذات^(١)، انتهى ملخصاً. ثم تأمل وتردد وأمر بالاحتياط.

ولا يضمن ما فيه؛ فإنه - مضافاً إلى أن التضاد بين الصفتين ارتكازي بين المتشريعة، وأن القطرات غير الاختيارية في المسلوس والمبطون، ليست سبباً للأحدث بمقتضى الجمع بين الأدلة كما حقق في محله^(١) وأن الحدث مانع للصلاة، لا الطهارة شرط على الأقرب وإنما أمر بالطهارة لإزالة الجنابة وسائر الأحداث؛ وإن يوهم شرطيتها بعض الأدلة، كقوله: «لا صلاة إلا بطهور» لكن مع تذييله بقوله: «ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار»^(٢) يدفع التوهم، كما أشرنا إليه^(٣)، كما أن قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا»^(٤) ظاهر في أن الأمر بالاعتسالة لإزالة الجنابة - أن إنكار دلالة الأدلة على إزالة ذات المانع، في غير محله:

أما الآية الكريمة فمع تصديرها بقوله: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا» - الذي هو كائن في أن الغسل مزيل للجنابة ورافع لها، وليس ذلك إلا للتضاد بين الوصفين - تكون ظاهرة جداً في أن التيمم أيضاً رافع عند فقدان الماء؛ لما تقدم مراراً من استفادة عموم التنزيل منها^(٥) ولو لم تكن مذيّلة بقوله: «وَلَكِنْ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُطَهِّرَكُمْ» ومعه لا يبقى مجال تشكيك فيه.

نعم، لو كان الدليل العقلي المعروف بينهم^(٦) تاماً، لما كان بدّ من توجيهها

١ - تقدم في مسألة المسلوس والمبطون من مبحث الوضوء.

٢ - تهذيب الأحكام ١: ٤٩ / ١٤٤، و ٢٠٩ / ٦٠٥، وسائل الشيعة ١: ٣١٥، كتاب الطهارة.

أبواب أحكام الخلوة، الباب ٩، الحديث ١.

٣ - تقدم في الصفحة ٣٦٣.

٤ - المائدة (٥): ٦.

٥ - تقدم في الصفحة ٢٧ و ٣٠ و ٢٢١ و ٣٦٤.

٦ - تقدم في الصفحة ٢٢٤.

وتوجيه سائر الأدلة التي هي كائنص في الطهورية^(١). ولعل إعراض القوم عن هذا الظاهر والتزامهم بالاستباحة؛ لأجل المانع العقلي، كما هو المعول عليه من زمن شيخ الطائفة^(٢) وبعدما تقدّم من تصوير الرافعية من غير لزوم إشكال عقلي^(٣)، لا يبقى مجال لردة الأدلة.

والعجب من دعوى وضوح عدم دلالة مثل قوله: «التيّم أحد الطهورين»^(٤) و«إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^(٥) على كونه مزيلاً لذات الجنابة مع أن صرف مثل تلك الأخبار عن الدلالة على إزالة قذارة الجنابة - كما هو شأن الماء - إلى كونه في حكمها، كالطرح للأدلة بلا موجب. ودلالة هذه الطائفة أوضح بمراتب من دلالة قوله: «هو بمتزلة الماء»^(٦) كما لا يخفى بأدنى تأمل.

فالأدلة دالة على المقصود ولو قلنا بمقالة المشهور في مسألة الاستباحة والرفع^(٧).

نعم، هنا بعض الروايات استدلت بها للقول المشهور^(٨)؛ ممّا لا داعي لنقلها والجواب عنها بعد وضوح عدم دلالتها.

١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٣.

٢ - الخلاف ١: ١٤٤.

٣ - تقدّم في الصفحة ٢٢٤.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢١، الحديث ١.

٥ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٣، الحديث ١.

٦ - وسائل الشيعة ٣: ٣٨٥، كتاب الطهارة، أبواب التيمّم، الباب ٢٣، الحديث ٢.

٧ - راجع ما تقدّم في الصفحة ٢٢٠.

٨ - أنظر مصباح الفقيه، الطهارة: ٥١٢ / السطر ١٧ و ٣٠.

بيان مقتضى القاعدة في المقام

ثم لو فرض قصور أدلة التنزيل عن إثبات الحكم، فقد يقال: بأن مقتضى القاعدة الاحتياط؛ لكون الشك في المكلف به، فيجب بعد الحدث الجمع بين التيمّم بدلاً من الغسل، وبين الوضوء أو التيمّم بدله^(١).

وفيه: أن المرجع بعد الشك إلى استصحاب بقاء الطهور الحقيقي أو التنزيلي، ومعه ينقح موضوع الأدلة الاجتهادية المستفاد منها - بعد الجمع والتخصيص - أن الطاهر من الجنابة إذا أحدث بالصغرى، يجب عليه الوضوء. ولا يعارضه استصحاب عدم مشروعية الوضوء قبل التيمّم؛ لأن الشك في المشروعية وعدمها ناشئ عن بقاء الطهارة وعدمه، واستصحاب بقائها - المنقح لموضوع الأدلة الاجتهادية - حاكم عليه. هذا فيما إذا قلنا بحصول الطهارة حقيقة واضح.

وكذا إذا قلنا بالاستباحة؛ لأن القائل بها لا يمكنه رفع اليد عن ظاهر الأدلة المتواترة إلا بما دلّ دليل عقلي أو تقلي على خلافه، فمع قيامه على عدم حصول الطهارة واقعاً، تحمل الأدلة على حصول التنزيلية منها، فيكون معني قوله: «التراب أحد الطهورين» أنسه أحدهما حكماً، لكن بلسان تحقق الموضوع، وهو من أوضح موارد الحكومة، فكما أن قوله: «التراب طهور» حاكم على مثل «لا صلاة إلا بطهور» ولو قلنا بأن الطهور تنزيلي. كذلك استصحابه ينقح موضوع الأدلة الاجتهادية الحاكمة على أن الحدث الأصغر لغير الجنب موجب للوضوء، فلا إشكال في المسألة؛ سواء قلنا بالرافعية كما هو الأقوى، أو بالاستباحة.

الأمر التاسع

في بعض فروع انتقاض التيمم مع التمكن من استعمال الماء

لا إشكال نصاً^(١) وفتوى^(٢) في انتقاض التيمم مع التمكن من استعمال الماء وعدم العذر منه شرعاً وعقلاً، ومع فقدّه بعد ذلك افتقر إلى تجديده. كما لا إشكال في عدم انتقاضه بخروج الوقت، ولا بإتيان الصلاة، فما عن الشافعي من اختصاص أثر التيمم بصلاة واحدة^(٣)، ضعيف. كما لا يعول على رواية السكوني^(٤) المخالفة للروايات^(٥) وفتوى الأصحاب^(٦).

وإنما الكلام في بعض الفروع:

- ١ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٧٧، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ١٩ و ٢٠.
- ٢ - الفقيه ١: ٥٨، ذيل الحديث ٣، المقنعة: ٦٠ و ٦١، النهاية: ٥٠، شرائع الإسلام ١: ٤٢.
- ٣ - أنظر تذكرة الفقهاء ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤، الأم ١: ٤٧، المجموع ٢: ٢٩٣.
- ٤ - عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: لا يستع بالتيّم إلا صلاة واحدة ونافلتها. تهذيب الأحكام ١: ٢٠١ / ٥٨٤، وسائل الشيعة ٣: ٣٨٠، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٠، الحديث ٦.
- ٥ - راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٧٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الباب ٢٠.
- ٦ - المقنعة: ٦٠، جمل العلم والعمل، ضمن رسائل الشريف المرتضى ٣: ٢٦، النهاية: ٥٠، جواهر الكلام ٥: ٢٦٥.

منها: لو تيممت الحائض أو المستحاضة تيممين بدلاً من الغسل والوضوء، فوجدت ماءً يكفي لواحد منهما لا كليهما، فلا يخلو إما أن تعلم بأهمية أحدهما المعين المعلوم - كالغسل - أهمية إلزامية، أو تحتل ذلك، أو تعلم بأهمية أحدهما المعين واقعاً ولا تعرفه، أو تحتل ذلك، أو تعلم بتساويهما:

فعلى الأول: ينتقض ما هو بدل الأهم؛ لحصول التمكن من استعمال الماء له، ولا ينتقض بدل المهم؛ للعدول عن استعماله له.

وعلى الثاني: ينتقض محتمل الأهمية - بناءً على انتقاضهما مع التساوي، كما يأتي - للعلم التفصيلي بانتقاضه؛ إما لكونه أهم، فيختص بالانتقاض، أو لتساويهما فينتقضان، والآخر محتمل الانتقاض، فيستصحب بقاؤه.

وعلى الثالث والرابع: يحصل العلم بانتقاض أحدهما وببقاء أحدهما، فيجب عليها التيممان لو قلنا باختلاف كفيتهما، وتكفي بواحد بقصد ما في الذمة لو قلنا باتحادهما كفيّة، كما هو الأقوى. وكذا مع احتمال الأهمية في كل واحد منهما.

ومع إحراز تساويهما ينتقض التيممان؛ لكونها قادرة على كل واحد من الغسل والوضوء؛ وإن لم تكن قادرة على الجمع، والقدرة عليه ليست موضوعاً للحكم، بل القدرة على كل واحد موجبة لانتقاضه، وهي حاصلة، وهذا - بوجه - نظير باب المتزاحمين؛ حيث قلنا: بأنه لو ترك المكلف إنقاذ الفريقين، يستحق العقوبة على ترك كل منهما؛ للقدرة على إنقاذه وإن لم يقدر على الجمع، وهو ليس بمأمور به^(١).

ثم إنه قد يقال: «مع إحراز أهمية الغسل لو توضأت صح وضوؤها؛ لقاعدة

الترتب، ومقتضاها انتقاض ما هو بدل من الوضوء أيضاً على تقدير ترك الغسل. ولو أتلقت الماء انتقض التيمم^(١).

وفيه: - مضافاً إلى ما حررنا في محله من بطلان الترتيب^(٢) - أن انتقاض التيمم في المقام نصاً وفتوى، متوقف على القدرة الفعلية على استعمال الماء للوضوء، وعدم محذور فيه، وهي لم تحصل إلا باستعمال مقدار من الماء للوضوء أو غيره، أو إتلاف مقدار منه؛ بحيث خرجت البقية عن إمكان الاغتسال بها، فحينئذ لو استعملت الماء لغير الوضوء، أو أتلفته ثم توضأت بالبقية، صح وضوؤها، لكن هذا الفرض خارج عن محط الكلام.

وأما لو استعملت في الوضوء، فما لم يخرج الماء عن إمكان الاغتسال به، لم ينتقض تيممها؛ لكونها غير قادرة على استعماله في الوضوء؛ لبقاء العذر ولزوم تقديم الأهم.

وإذا تعذر بالاستعمال - كما لو تعذر بعد غسل وجهها للوضوء - انتقض تيممها، فلا يمكن أن يقع ذلك الوضوء صحيحاً؛ لحصول الانتقاض بعد غسل الوجه وصيرورتها محدثة أثناء الوضوء، نظير حدوث الحدث أثناءه.

وبالجملة: انتقاض التيمم حصل بالوضوء وفي أثناءه، فلا يقع صحيحاً، وذلك من غير فرق بين القول برافعية التيمم حقيقةً أو حكماً، كما لا يخفى وجهه بالتأمل.

ثم إن إتلاف الماء لا يوجب انتقاض التيمم بدل الوضوء إلا أن يكون تدريجياً؛ بحيث تقدر على الوضوء بعد سلب قدرتها عن الغسل. وأما لو أتلفته دفعة، فلا موجب لانتقاض بدل الأصغر بعد فرض أهمية الأكبر؛ لأنها قبل التلف

١ - مصباح الفقيه، الطهارة: ٥١٤ / السطر ٢٠.

٢ - مناهج الوصول ٢: ٣٠، تهذيب الأصول ١: ٣١٤.

لم تكن قادرة على استعماله في الوضوء، وبالتلف تسلب القدرة عنهما دفعة، فلا وجه لانتقاض ما هو بدل الأصغر، فإطلاق القول بانتقاضهما بالإتلاف محل إشكال ومنع.

وقد يقال في فرض عدم الأهمية: «إنهما ينتقضان إن تركت استعماله فيهما إلى أن يمضي زمان تتمكن فيه من فعل كل من الطهارتين؛ لقدرتها على كل منهما على تقدير ترك الآخر، وقد تحقق التقدير في الفرض. وأما على تقدير استعماله في أحدهما، فالظاهر عدم انتقاض ما هو بدل من الآخر؛ لعدم قدرتها على الإتيان بمبدله على تقدير صرف الماء فيما استعملت بمقتضى تكليفها»^(١).

وفيه: أن مضي الزمان بمقدار العمل لا دخالة له في قدرتها، بل هي حاصلة في أول زمان وجدان الماء الجائز الاستعمال شرعاً وعقلاً؛ فإن القدرة على كل منهما ليست معلقة على ترك الآخر، بل فعله رافع للقدرة؛ لأجل المزاحمة عقلاً بينهما، فالقدرة قبل الاشتغال بالعملين حاصلة بالنسبة إلى كل من العاملين، وبالاشتغال بأحدهما ترفع عن الآخر ما دام الاشتغال، أو مع نقصان الماء بالاستعمال.

ومنه يظهر النظر في كلامه الأخير - أي عدم الانتقاض على تقدير الاستعمال في صاحبه - لأن القدرة كانت حاصلة لكل منهما قبل الاشتغال بالآخر، ولا يشترط في الانتقاض إلا ذلك.

فالأقوى انتقاضهما بمجرد الوجدان والقدرة على الاستعمال قبل الاشتغال بأحدهما، ولا تأثير للاشتغال به في عدم الانتقاض.

والعجب أن القائل بالتفصيل في هذا الفرع لم يفصل في الفرع الآخر! فقال:

«لو وجد جماعة ماءً يباح لهم التصرف فيه، فإن تمكن كلٌ منهم من التصرف فيه على وجه سائغ من غير أن يزاحمه غيره، انتقض تيمم الجميع، وإلا انتقض تيمم المتمكن خاصة»^(١) انتهى.

وكان عليه التفصيل المتقدم؛ من مضي زمان بمقدار العمل مع تركهم الاستعمال، ومع استعمال أحدهم حين الوجدان يلتزم بعدم الانتقاض، إلا أن يقال: إن مراده ذلك، ولم يصرح به لإيكاله إلى الوضوح بعد بيان الفرع المتقدم، فيرد عليه ما تقدم.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

وقد وقع الفراغ من هذه الوجيزة في ١١

شهر شعبان المعظم، سنة ١٣٧٦.

مركز البحوث الإسلامية

الفهارس العامة



مركز تحقيق وتطوير المراجع

- ١- الآيات الكريمة
- ٢- الأحاديث الشريفة
- ٣- أسماء المعصومين
- ٤- الأعلام
- ٥- الكتب الواردة في المتن
- ٦- الموضوعات



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

١ - فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة (٢)		
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	١٨٤	١٢٧
شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ	١٨٥	٧٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨
وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ	٢٢٢	٣٦٨
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ	٢٨٦	٧٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥

النساء (٤)

لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا	٤٣	١٣٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩
---	----	-----------------

الآية	رقمها	الصفحة
وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ	٤٣	٢٦ ، ٦٤ ، ١٢٨ ، ٢٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ٣١٤
أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا	٤٣	٥٤
فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا...	٤٣	١٣ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢
فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ	٤٣	١٧ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠٥ ، ٢٤٢
إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا	١٠٣	٣٢٣

المائدة (٥)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ

الآية	رقمها	الصفحة
تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرْجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسِمَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ	٦	١٢
إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...	٦	٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٥٩، ٢٦٠
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ	٦	٢٥٩
وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا	٦	٢٢٥، ٢٢٦، ٤٠١
فَاطَّهَّرُوا	٦	١٣٢
وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ...	٦	٢٦، ٢٧، ٥٧، ١٢٨، ١٤٣، ١٤٤، ٣١٤
أَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ الْمَاءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً	٦	٥٤، ٣١٤
فَلَمْ تَجِدُوا	٦	١٣، ٣١، ٤٢، ٤٤
فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا...	٦	٢٤٠، ٢٤٢
فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً	٦	١٧، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٩، ٣٠٥

الآية	رقمها	الصفحة
فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ	٦	٢٤٢، ٢٣٩
فَامْسَحُوا	٦	٢٤٢
فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ	٦	٢٤٢، ٢٥٤، ٢٦٩
مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ...	٦	١٢، ٢٧، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٢٣٢
		٣١٤

وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ	٦	٢٢١، ٤٠١
لَا تَقْرَبُوا الْقَوَاجِشَ	١٥١	٣٦٨

الأعراف (٧)

وَالْبَلَدِ الطَّيِّبِ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبِثَ	٥٨	١٧٩
لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِيداً		

هود (١١)

أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ	١١٤	٣٢٣
---	-----	-----

النحل (١٦)

إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ	١٠٦	١٠٤
---	-----	-----

الآية رقمها الصفحة

الإسراء (١٧)

أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ
لَا تَقْرَبُوا الزُّنَا
٣٢٢ ٧٨
٣٦٨ ٣٢

الكهف (١٨)

فَتَضَيِّعْ ضَعِيداً رَاقِئاً
١٤٦، ١٤٤ ٤٠

الحج (٢٢)

مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ
٧٨ ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٥٧
٢٠٦، ١٠٢



الأحزاب (٣٣)

مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ
١٤٩ ٤

الزمر (٣٩)

وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ
١٤٩ ٧٥

الحجرات (٤٩)

أُيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً
١٠٣ ١٢

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

٢٣٥، ١٥٦	أثنى عمار بن ياسر رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ...
٨٢، ٥٨	إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغرف به ...
٣٩٦	إذا اجتمعت سنة وفريضة بدئ بالقرض
٢١٠	إذا بلّ رأسه وجسده
١٠٠، ٨٩	إذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم
١٩٧	إذا خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت ...
٣٦٣، ٣٦٢، ٣٢٥	إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا بطهور
٣٧٢	إذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقض تيّمه
١٩٤	إذا غرقت الجبهة ولم تثبت على الأرض
٢٢٥	إذا قعتم من النوم
١٨٩، ١٨٤، ١٦٣	إذا كانت الأرض مبتلة ... فانظر أجفّ موضع تجده فتيمّم منه
٨٤	إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمّم وتصلّي
١١٠	إذا كنت في حال لا تجد إلا الطين فلا بأس أن تيمّم به
١٩٨، ١٨٥، ٨١	إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمّم به ...
١٨٧	إذا كنت لا تجد إلا الطين فلا بأس أن تيمّم به
٣٣٦	إذا لم تجد ماءً وأردت التيمّم فأخّر التيمّم إلى آخر الوقت ...
٢٤٤، ٢٢١، ١٥٨	إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليتمسّح من الأرض ...
٣٣٢، ٣٠٢	
٤٨، ٤٥، ٣٤	إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف ...
٣٣٧، ٩٧، ٨٨	

- ١٩١ إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لئد تقدر أن تنفضه وتيتم به
- ٣٣٥ إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضاً وأعاد فإن مضى الوقت ...
- ٣٦٥ أربع صلوات يصلّيها الرجل في كلّ ساعة صلاة فاتتك ...
- ٧٤ أعطى الله أمّي وفضلهم به على سائر الأمم ...
- ٧١، ٧٠ اغتسل على ما كان فإنه لا بدّ من الغسل
- ١٥٠ اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه
- ٧٥ افرج الماء بيدك ثمّ توضاً فإنّ الدين ليس بمضيّق ...
- ٣٠٥، ١٥٨، ١٥٧ أفلا صنعت كذا؟! ثمّ أهوى بيديه إلى الأرض ...
- ٣٦٩ أقعد رجل من الأبحار في قبره ... نجلدك أنك صليت يوماً بغير وضوء
- ١١٢، ٨٧ ألا ترى أنّه إنّما جعل عليه نصف الطهور
- ٢٣٢ ألا يعموه؟! إنّ شفاء العي السؤال
- ٣٣٥ أمّا أنا فكنت فاعلاً إنّني كنت أتوضاً وأعيد
- ٣٩٠ إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر فإن انتظر ماءً يسخن أو يستقي ...
- ٢٢١ إنّ التراب طهور المسلم ولو إلى عشر سنين ...
- ٢٢١ إنّ التيمّم بالصعيد لمن لم يجد الماء كمن توضاً من غدیر ماء
- ٣٨٨ إنّ التيمّم غسل المضطرّ ووضوّه
- ١٩٨، ١٨٥، ٨٢ إنّ الله أولى بالعدر
- ٣٦٧، ٢٠٠، ١٩٩
- ١٠٣ إنّ الله تصدّق على مرضي أمّي ومساقرها بالإنفطار في شهر رمضان
- ٤٠٢، ٣٨٧، ١٧ إنّ الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً
- ٢٢٠، ٢١٩، ١٧ إنّ الله جعلهما طهوراً الماء والصعيد
- ١٥٠، ٧٤ إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين
- ٢١٩ أنت مّي بمنزلة هارون من موسى
- ١١١، ٩٩، ٧٧ إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة وليتيمّم بالصعيد ...
- ١٣٤

- ٩٧ إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيّم...
- ٣٥٣ إن ربّ الماء ربّ الصعيد فقد فعل أحد الطهورين
- ٣٨٨ إن ربّ الماء وربّ الأرض واحد
- ٣٣٩ إن ربّ الماء هو ربّ التراب
- ٢٢٠ إن ربّ الماء هو ربّ الصعيد
- ٨٢ إن رتّهما واحد
- ١٢٩، ١٠٣ إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أصوم شهر رمضان في السفر؟
- ١٠٨ إن شفاء العي السؤال
- ٢٥١ إن عمّاراً... فكيف التيمّم؟ فوضع يده على الأرض...
- ٣٣٨ إن فاتك الماء لم تفتك الأرض
- ٣٤٤ إن فاتك الماء لم تفته الأرض
- ٦٧ إن كان أجنب هو فليغتسل وإن كان احتلم فليتيّم
- ١٨٤، ١٨٨، ١٩٥ إن كان أصابه الثلج فلينظر ليند سرجه فليتيّم من غباره
- ١٩٦، ١٩٧
- ١٨٩ إن كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع...
- ٣٢٣ إنما فرض الله... من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة
- ١٠٨ إنما كان دواء العي السؤال
- ١٦ أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت جامعاً...
- ٣٨٨، ٨٢ إنه أحد الطهورين
- ٦٧ أنه اضطرّ إليه وهو مريض فاتّوه به مسحاً فاغتسل
- ٣٨٨ إنه الوضوء التام الكامل في وقت الضرورة
- ١٧١ أنه سئل عن التيمّم بالجصّ فقال: نعم. فقل: بالنورة؟...
- ٣٥٤، ٣٤١ أنه سئل عن الرجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة...
- ١٥٧ أهوى يديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد
- ١٦ إيت أهلك توجر...
- ١١١ بل يتيمّم وكذلك إذا أراد الوضوء

٢٤٨، ٢١٦، ١٥٩ تضرب بكفك الأرض ثم تنفضهما وتمسح بهما...

٢٥٧، ٢٥٥، ٢٤٩

٣٠٧، ٢٨٢، ٢٧٠

٤٠٣، ٢٥٨

التراب أحد الطهورين

٤٠٣

التراب طهور

٣٠٧

تضرب بكفك الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما...

٢٧٠، ١٥٩

تضرب بكفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما...

٣٠٨

تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما

٣٣٤، ٤٧، ٣٤

تمت صلاته ولا إعادة عليه

٢٨٣

تنفضهما وتمسح بهما

٤٠٢، ٢٨

التيتم أحد الطهورين

١٧

التيتم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توضأ من غدير ماء

٣٠٧، ٢٨١، ٢٤٩

التيتم ضربة للوجه وضربة للكفين

٢٤١

تيتم الحائض إذا لم تجد ماء

٢٠٩

الثلج إذا بلّ رأسه وجسده أفضل فإن لم يقدر على أن يفتسل به...

٢٧٣

ثم أهوى يديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينيه...

٢٨٧

ثم تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك وبقي ما بقي

٢٩٤، ٢٨٧

ثم تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف

٢٣٧

ثم ذلك إحدى يديه بالأخرى على ظهر الكف بدءاً باليمنى

٢٤٠

ثم في التيتم بإسقاط المسحون وجعل مكان موضع الغسل مسحاً

٢٨٥

ثم مسح بجبينيه

٣٠٣

ثم مسح من بين عينيه إلى أسفل

٢٧٦

ثم مسح يديه بجبينيه

٢٩٤، ٢٨٧

ثم وضع يديه جميعاً على الصعيد ثم مسح من بين عينيه...

جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً...

١٥٣، ١٥٥، ١٦٢.

١٦٣، ١٦٦، ١٧٤.

١٧٥، ٣٨٧.

خلق الله الماء طهوراً

١٧٥

ذلك التيمم

٢٦٢

رُفِعَتْ عَنْ أُمَّتِي أَرْبَعُ خِصَالٍ: مَا اضْطَرُّوا إِلَيْهِ وَمَا نَشَوْا وَمَا...

١٠٤

الزحام قال: يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي مَعَهُمْ وَيُعِيدُ إِذَا هُوَ انْصَرَفَ

٣٤١

سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمَّا يَخَافُ مَنْ يُصَلِّي... أَنْ تَأْخُذَهُ الْأَرْضُ خُسْفًا؟!

٣٥٥، ٣٦٩.

الصائم في السفر في شهر رمضان كالمنظر فيه في الحضر

١٠٣، ١٢٩.

صعيد طيب وماء طهور

١٦١، ١٩٤، ١٩٨.

الصلاة لا تترك بحال

٢٠٥

ضربة للوجه وضربة للكفين

٣٠٧

الطواف بالبيت صلاة

٣٨٤

على قدر جدته

٥٩

عليه أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُعِيدَ الصَّلَاةَ

٥١

فَإِنَّ التَّيَمَّمَ أَحَدُ الطُّهُورَيْنِ

٣٨٤

فَإِنَّ الصَّعِيدَ أَحَبُّ إِلَيَّ

٢١٢

فَإِنَّ الصَّلَاةَ عِمَادُ دِينِكُمْ

٣٦١

فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ التُّرَابَ طَهُورًا كَمَا جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا

٢٣٨

فَإِنْ أَنْظَرُ مَاءٌ يَسْتَحْنُ أَوْ يَسْتَقِي فَطْلَعِ الْفَجْرُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

٣٨٩

فَإِنَّ تَيَمُّمَهُ الْأَوَّلَ انْتِقَاضُ حِينَ مَرَّ بِالْمَاءِ وَلَمْ يَتَسَلَّ

٣٧١

فَإِنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الْغَدَاةِ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيَتَمَّ فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ

٩٠

- ٣٣٦ فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض
- ١٨٥ فإن كان في ثلج فليُنظر لئلا سرجه فليتيتم من غبارهِ أو شيءٍ مُعَيَّر...
٥٤ فإن لم تجدوا بشراً أو غير شواء
- ٢١٢، ٢١٠ فإن لم يقدر أن يغتسل به فليتيتم
- ٦٧ فدعوتُ الغُلبة... حُشَبات ثم صَبَّوا على الماء فغسلوني
- ٢٧٣، ١٥٧ فضرب بيده على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم...
٢٥٠، ١٥٦ فقال: كذلك يتمرغ الحمار أفلا صنعت كذا؟ ثم أهوى بيده...
٢٥٠ فقال: هكذا يصنع الحمار وإنما قال الله عز وجل: فَتَيَسَّمُوا...
٢٤٧، ٢٤٠، ١٥١ فلما أن وضع الوضوء عَمَّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل...
٣٤٣ فليتيتم وليصل
- ٣٣٧ فليطلب إذا كان في سعة
- ٣٥ فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيتم
- ٢٨١ فليغتسل وليستقبل الصلاة
- ٣٧٥ فليصرف فليتوضأ ما لم يركع وإن كان قد ركع فليمض في صلاته...
٢٣٦ فمسح اليسرى على اليمنى...
٢٣٦ فمسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى
٢٧٣ فوضعها على الصعيد
١٥٧ فوضع يده على اليسح
- ١٥٥ قال الله عز وجل: جعلت لك ولأمتك الأرض كلها مسجداً وتراها...
١٠٤ قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل أهدى إلي وإلى أمتي هديته...
١٥٦ قال رسول الله ﷺ ذات يوم لعَمَّار في سفر له: يا عَمَّار...
١٠٨، ٦٦ قتلوه ألا سألوا؟ ألا يسموه؟ إن شفاء العي السؤال
١٠٨ قتلوه قتلهم الله إنما كان دواء العي السؤال
٣٣٣، ٢٢٢ قد مضت صلاته وليتطهر
- ٣٦٧ كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر

- لا أمره أن يُغزّر بنفسه فيعرض له لصّ أو سبع ٢٢. ٦٠. ٩٦
- لا إعادة عليه ٣٣٤
- لا بأس بأن لا يغتسل بتيّم ٦٦. ١١٠
- لا يدّ من الغسل ٧١. ٦٧
- لا بل بتيّم ألا ترى أنّه إنّما جعل عليه نصف الوضوء؟! ٥٢
- لا بل بشري قد أصابني مثل ذلك فاشتريت وتوضّأت ... ٦٢
- لا تصلّ في وتر ما لا يؤكل لحمه ٨
- لا تطلب الماء ولكن تيمّم فإنّي أخاف عليك ... ٣٢. ٦٠. ٩٦
- لا تطلب يمينا ولا شمالاً ولا في بئر إن وجدته ... ٣٢
- لا تعد الصلاة فإنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد ٣٣٣
- لا تفسد على القوم ماءهم ٨٢
- لا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم ١٣٤
- لا تُكروهوا إلى أنفسكم العبادة ١٠٦
- لا حتّى آخر الوقت ٣٤٣
- لا سهو لمن أقرّ على نفسه بالسهر ٣٦١
- لا صلاة إلّا بطهور ٢٨. ١٦٨. ٣٥٩
٢٦١. ٣٦١. ٣٦٣
٤٠١. ٤٠٣
- لا صلاة إلّا بطهور ويجزئك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار ٢٢٦. ٣٦٣
- لا ضرر ولا ضرار ٦١
- لا غلظ على مسلم في شيء ٧٥
- لا لأنّ الرماد لم يخرج من الأرض ١٧١
- لا ولكنّه يمضي في صلاته ولا ينقضهما لمكان أنّه دخلها ... ٣٧٩
- لا ولكن بتيّم الجنب ويصلّي بهم فإنّ الله جعل التراب طهوراً ... ١٦٢. ٢٢٤. ٣١٥
- لا هو بمنزلة الماء ١٧. ٢١٨. ٢٣٨
- لا يعيد إنّ ربّ الماء ربّ الصعيد فقد فعل أحد الطهورين ٣٣٩
- لا يغتسل وبتيمّم ٦٦. ٩٦. ١٠٩. ٣٥١

١١٢	لا يهريق منه قطرة..
٢٨٢	لمكان أنه دخلها وهو على طهر بشيتم
٢٢٢	لم يجد طهوراً
١٧٢	لم يخرج من الأرض
٣٣٣	ليس عليه إعادة الصلاة
٥٨	ليس عليه أن يدخل الركبة لأنَّ ربَّ الماء هو ربُّ الأرض فليتيتم
١٢٦	ما أئينها لمن عقلها! قال: من شهد شهر رمضان فليصمه ومن سافر..
١٢٦	ما أبيتها! من شهد فليصمه ومن سافر فلا يصمه
١٥	ما أحبَّ أن يفعل ذلك إلا أن يكون شَبَقاً أو يخاف على نفسه
٢٣٣	المبطون والكسير يؤتمان ولا يغسلان
٣٠٦، ٢٨٢، ٢٥٥	مرّتين مرّتين للوجه واليدين
٣٠٦	مرة واحدة
٢٨٠	مسح الوجه من فوق الحاجبين وبقي ما بقي
٩٤، ٩٣، ٨٩	من أدرك....
٩١، ٩٠	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة
٩٠	من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر
٩٠	من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت
٩٠	من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامة
٣٦٤	من فاتته فريضة فليقضها إذا ذكرها فذلك وقتها
٣٦٤	من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته
٢٨٠	موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف
٣٥٨، ٣٦١، ٢٦٠	الميسور لا يسقط بالمعسور
٨٦، ٥٢	نصف الطهور
٥٢	نصف الوضوء
١٩٨، ١٧٩، ١٦١	نعم صعيد طيّب وماء طهور
٣٧١	نعم ما لم يحدث أو يصب ماء

- ٣٠٢ والمجبب لجهله وجهل الأمة أنه كتب إلى جميع عماله: أن الجنب ...
- ٣٩١ والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر ...
- ١٢٧ وأما صوم السفر والمرض فإن العامة قد اختلفت في ذلك ...
- ٧٤ وإن الله تعالى أعطى أمّتي ذلك حيث يقول: وَمَا جَعَلَ ...
- ١٩٦ وإن كان في حال لا يجد إلا الطين ...
- ٣٠٢ وإن لم يجده حتى يلقى الله ثم قبل الناس ذلك منه ورضوا ...
- ٢٧٠ وتمسح بهما وجهك ويديك
- ٣٠٢ وشهدا به عنده وغيرهما فلم يقبل ذلك ولم يرفع به رأساً
- ٢٢٦ الوضوء على الوضوء نور على نور
- ٨ الوضوء فريضة
- ١٣٢ الوضوء نور
- ١٣٢ الوضوء نور وظهور
- ٩ الوقت والطهور والقبلة والتوجه والركوع والسجود والدعاء
- ٣٧١ وكان يقدر عليه
- ٧٥ وكذلك إذا نظرت في جميع الأشياء لم تجد أحداً في ضيق
- ٣٦١ ولا تدع الصلاة على حال فإن النبي ﷺ قال: الصلاة عماد دينكم
- ١٧١ ولا يجوز بالرماد لأنه لم يخرج من الأرض
- ٦٢، ١٥ وما يشتري بذلك مال كثير
- ٢٢٢ ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً والوضوء إن ...
- ٣٦٥ ومتى ما ذكرت صلاة فأتتك صلّيتها
- ٢٤٠ ونروي أن جبرئيل نزل إلى سيدنا محمد ﷺ في الوضوء ...
- ٤٠١، ٣٦٣، ٢٢٦ ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار
- ٢٧٣، ٢١٩ هذا التيمم على ما كان فيه الغسل ...
- ١٤٧، ١٥٧، ٣٦٩ هكذا يصنع الحمار إنما قال الله عز وجل: فَتَيَمَّمُوا ...
- ٣٠٥ هو أحد الطهورين
- ٣٩٩، ٣٨٩

هو بمنزلة الضرورة يتيمم ... ١٤، ٨١، ٢٠٤

هو بمنزلة الماء ٢٨٧، ٤٠٢

هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة ... ٢١٨، ٢٨٢، ٣٠٨

هو له حلال ١٦

يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين ١٦

يا عليّ إنّ هذا الدين متين فأوغل فيه بالرّفق ... ١٠٦

يا عمار تمكّنت تمكّك الحمار قد كان يجزيك من ذلك أن تمسح ... ١٥٨

يتوضّأون هم ويتيمم الجنب ٣٩٦

يتيمم أفضل ألا ترى أنّه إنّما جعل عليه نصف الظهور ٩٩، ١١١، ٢١٢

يتيمم بالصعيد فإذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد ٣٣٢

يتيمم بالصعيد ويستقي الماء فإنّ الله عزّ وجلّ جعلها طهوراً ... ٧٦، ٩٩، ١١١

يتيمم فإنّه الصعيد ... ٩٦، ١٦٠، ١٩٤، ١٩٧

يتيمم من ليدّه أو سرجه أو مفرقة دابته فإنّ فيها غباراً ويصلي ١٨٤

يتيمم ولا يتوضّأ ٥٢

يتيمم ويصلي فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة ٣٥٦

يتيمم ويصلي فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلاة ٦٩، ٣٥٠، ٣٣٥

يجزيك من الوضوء ثلاث غُرَفَات: واحدة للوجه واثنان للذراعين ٢٤٨

يجزيك من ذلك أن تمسح ... ١٥٨

يحشر الناس يوم القيامة حفاةً عراةً على صعيد واحد ١٤٥

يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلوة وإن كانت سهولة ... ٣١، ٤٥

يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزّ وجلّ قال الله تعالى: مَا جَعَلَ ... ٥٧، ٢٠٦

يغتسل إذا جاءه ثمّ يصلي ٣٩٠

يغتسل الجنب ويدفن الميت يتيمم ويتيمم الذي هو على غير وضوء ... ٣٩٥

يغتسل بالنلج أو ماء النهر ٥٣، ٢٠٩

يغتسل على ما كان ٧١، ٦٧

يغتسل وإن أصابه ما أصابه ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧١

- ٣٦٦ يقضي ما فاتته كما فاتته إن كانت صلاة السفر أداها في الحضر مثلها...
٣٦٥ يقضيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها
٣٨٧، ١٣٢، ٨٢ يكفي عشر سنين
١٩١ يكن معك ثوب جاف أو لئد تقدر أن تنفضه وتيتم به
٣٨٠، ٣٤٠ يمضي في الصلاة واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيتم إلا...
٣٧١ ينقض ذلك تيتمه وعليه أن يعيد التيمم...
٣٣٢ يؤتم المجدور



٣ - فهرس أسماء المعصومين عليه السلام

رسول الله ، النبي ، محمد ﷺ



الجمهورية الإسلامية الإيرانية

٧ ، ١٦ ، ١٨ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٩٠
 ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦
 ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧
 ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٣
 ٢١٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
 ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢
 ٢٥٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦
 ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧
 ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
 ٣٠٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٣

الإمام علي بن أبي طالب، أمير المؤمنين عليه السلام

٣١ ، ١٠٦ ، ١٥٨ ، ١٧١
 ٢١٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣٤١
 ٣٥٤ ، ٣٩١

الإمام السجاد، علي بن الحسين عليه السلام

الإمام الباقر، أبو جعفر (عليه السلام)

٨. ٩. ٣٤. ٤٧. ٦٦. ٧٤.
 ١١٠. ١٥٠. ١٥١. ١٥٦.
 ١٥٧. ١٥٩. ١٨٤. ١٩٥.
 ٢٢٢. ٢٢٦. ٢٣٥. ٢٣٦.
 ٢٣٩. ٢٥٠. ٢٥١. ٢٥٢.
 ٢٥٣. ٢٧٠. ٢٧٣. ٢٧٦.
 ٢٧٩. ٢٨٢. ٢٨٤. ٢٨٥.
 ٢٨٧. ٢٩١. ٢٩٤. ٢٩٧.
 ٢٩٩. ٣٠٠. ٣٠٢. ٣٠٣.
 ٣٠٥. ٣٠٨. ٣٢٣. ٣٢٤.
 ٣٢٤. ٣٦٢. ٣٦٣. ٣٦٤.
 ٣٦٥. ٣٧١. ٣٧٤.



مكتبة

الإمام الصادق، أبو عبدالله، جعفر بن محمد (عليه السلام)

١٤. ١٦. ١٧. ٣١. ٣٢.
 ٣٣. ٥٢. ٥٣. ٥٧. ٥٨.
 ٦٠. ٦٦. ٦٧. ٦٨. ٦٩.
 ٧٠. ٧١. ٧٤. ٧٥. ٧٦.
 ٧٧. ٨١. ٨٢. ٨٤. ٨٧.
 ٩٠. ٩٥. ٩٦. ١٠٣. ١٠٤.
 ١٠٦. ١٠٧. ١٠٨. ١٠٩.
 ١١١. ١٢٥. ١٢٩. ١٥٧.
 ١٥٨. ١٥٩. ١٦٢. ١٧١.
 ١٨٤. ١٨٥. ١٩٤. ١٩٨.
 ٢٠٤. ٢٠٦. ٢٠٧. ٢٠٨.

→

٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢
 ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤١
 ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٧٠
 ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩١
 ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦
 ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٢
 ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
 ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٣
 ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥
 ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩
 ٣٨١ ، ٣٩٦



الإمام الكاظم، أبو إبراهيم،
 موسى بن جعفر عليه السلام

١٥ ، ١٠٥ ، ٢٠٩ ، ٣٩٥

الإمام الرضا، أبو الحسن،
 علي بن موسى بن جعفر عليه السلام

٦٢ ، ٦٦ ، ٩٦ ، ١٠٩ ، ١٦٠
 ١٧٩ ، ١٩٨ ، ٢٨١ ، ٣٠٧
 ٣٣٥ ، ٣٥١ ، ٣٩٠

٢١٩

هارون عليه السلام

٢١٩

موسى عليه السلام

٤ - فهرس الأعلام

٦٨، ٦٧	إبراهيم بن هاشم
٣١٠، ١٦٩	ابن أبي عقيل
٣٧٩، ٢٣٢، ١٠٨	ابن أبي عمير = محمد بن أبي عمير
٣٠٦، ٢٩٣، ٢٨٥	ابن أبي المقدام
٣٢٩، ١٠٩، ٩٦، ٦٦	ابن أبي نصر البزنطي
٣٥١	
	ابن أبي يعفور = عبدالله بن أبي يعفور
٢٨٩، ١٧٠، ٤١، ٤٠	ابن إدريس = العلي
٢٩٩، ٢٩٦، ٢٩١	
٣٧٩	ابن أعين، محمد بن حمران
١٤٥	ابن الأعرابي
٣٤٣، ٢٢٤، ٢٢٣	ابن بكير (عبدالله)
٣١٠، ٢٠٤، ١٤٢	ابن جنيد = الكاتب = الإسكافي
	ابن حمران = محمد بن حمران
٢٩٦، ٢٩٥	ابن حمزة
١٦٥	ابن دريد
٣١٠	ابن زهرة
	ابن سرحان = داود بن سرحان

٢٩٦	ابن سعيد
١٠٩, ١٣٣, ٩٩, ٧٧	ابن سنان
٢٢٢, ٢٤٤, ٢٢٢, ٢١٢	
٢٥٢	
١٥٥, ١٥٤	ابن الشيخ الطوسي
٢١٠, ١٧٨, ١٤٥	ابن عباس
٢٧٦	ابن الغضائري
١٤٥	ابن فارس
١٩٠	ابن المغيرة
٢٧٧	ابن نوح = أبو العباس بن نوح
٢٧٧	ابن الوليد
١٨٥, ٨١, ٧٤, ٦٦, ٥١	أبو بصير
٢٤١, ١٩٩, ١٩٨, ١٩١	
٣٩٧, ٣٩٦, ٣٢٣, ٣١٢	
٢٧, ٢٩, ١٤١, ١٤٢	أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد = ابن وليد
٢٩٩, ١٦٥	أبو حنيفة
٣٠٢, ١٨, ١٧, ١٦	أبوذر
٢٩٥, ٢٩١, ٢٨٩, ٤٠	أبو الصلاح الحلبي = التقي
٣٦٤	أبو العباس بن نوح = ابن نوح
١٦٥, ١٤٥, ٨٣	أبو العباس (ابن فهد الحلبي)
٣٣٤	أبو عبيدة معمر بن المثنى
٢٩٨, ٧٢, ٢٩	أبو المقدام = ابن أبي المقدام
	أبو أيوب
	أحمد (ابن حنبل)

١٩٢	أحمد بن هلال
١٤٥	الأزهري
١٥	إسحاق بن عمار
٣٩٠	إسماعيل بن عيسى
٣٩١	أصغ
١٤٥، ٣٧	الأصمعي
٢١٧	الأوزاعي
	اليزنطي - ابن أبي نصر
	التقي - أبو صلاح
١٥٤	جابر بن عبدالله
٣٥٢، ٣٥١، ٣٣٥	جعفر بن بشير
٣٧٩	جعفر بن محمد بن سماعة
٣٧٢، ٣٢٩	الجعفي
١٧، ١٦٢، ٢٢٣، ٢٢٨	جميل بن دراج
٣١٥	
٣٦٢	الحر
٣٦٢، ٣٠٩	حريز
٣٧٧	الحسن بن الحسين اللؤلؤي
١٥٤	حسن بن سليمان الحلبي
٢١٧	الحسن بن صالح بن حي
٣٧٣	الحسن بن عيسى
٣٩٦	الحسن الثفليسي
٨٧، ٥٨، ٥٢	الحسين بن أبي العلاء
٥٩، ٥٤	الحسين بن أبي طلحة

٣٦٢	الحسين بن سعيد
٣٩٦	الحسين بن النظر الأرمني
٣٣٤	حسين العامري
١٥٨ ، ١١١ ، ٨٧ ، ٥٨ ، ٥٢	الحلي
٣٣٩ ، ٣٣٢ ، ٢٤٤ ، ٢٢١	
٣٦٥	
٣٨٩ ، ٣٣٨ ، ٢١٨ ، ١٧	الحلي ← ابن إدريس
٣٦٢ ، ٣٠٠	حماد بن عثمان
٧٥	حماد بن عيسى
٣٢٩	حمزة بن الطيار
٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩	الخراساني (المحقق السيزواري)
٣١٢ ، ٣٠٦	الخرّاز
٣٥١ ، ١٠٩ ، ٦٨ ، ٦٦	
٩٥ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٣٣ ، ٣٢	داود بن سرحان
٣٣٤	داود بن كثير الرقي
٢٨٣ ، ٢٧٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥١	داود بن النعمان
٣١٢ ، ٣٠٦ ، ٢٩٩	
١٥٤	الديلمي
١٤٤	الراغب
٣٢٩ ، ١٧١ ، ١٥٤	الراوندي
١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٤ ، ١٦٣	رفاعة
١٩٩ ، ١٩٥	
١٤٥ ، ١٤٤	الزجاج

وزارة

١ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٤٢ ٤٤

٤٥ ٤٧ ٤٨ ٧٤ ٨٨

٨٩ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ١٢٦

١٢٨ ١٣٣ ١٥٠ ١٥٦

١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١

١٨٤ ١٨٧ ١٨٨ ١٩١

١٩٢ ١٩٥ ١٩٧ ١٩٩

٢١٥ ٢١٨ ٢٢٢ ٢٢٦

٢٢٨ ٢٣٥ ٢٣٧ ٢٤٠

٢٤٧ ٢٥٠ ٢٥٢ ٢٥٣

٢٥٨ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٥

٢٧٠ ٢٧٢ ٢٧٥ ٢٧٦

٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨٢

٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٧

٢٩١ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٩

٣٠١ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٨

٣٠٩ ٣١١ ٣١٢ ٣٢٣

٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٤ ٣٢٧

٣٢٨ ٣٤٣ ٣٤٩ ٣٦١

٣٦٢ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦

٣٦٩ ٣٧١ ٣٧٤ ٣٧٦

٣٧٨ ٣٨٣ ٣٨٤

١٢٦ ١٢٨

٣١٠



الزهري

الساياطي

السكوني

١٦ ٣١ ٣٣ ٣٥ ٣٦

٣٧ ٤٠ ٤١ ٤٤ ٤٥

١٠٤ ١٧١ ٣٤١ ٣٥٤

٤٠٤

٢٠٤

سلار

٧١ ٧٠ ٧٦

سليمان بن خالد

٩٩ ١١١ ١٣٣ ٣٥٢

سماعة

٢٨٢ ٣٠٠ ٣٤١ ٣٥٤

٢٩ ١٤٢ ١٤٥ ١٤٩

السيد المرتضى

١٦٢ ١٦٤ ١٦٦ ١٦٧

١٨٦ ١٩٠ ١٩٨ ٢٠٤

٢٣٠ ٢٣٤ ٢٧٩ ٢٨٨

٢٩١ ٢٩٥ ٣٠٩ ٣١٠

٣٢٨ ٣٤٢ ٣٤٨ ٣٤٩

٣٥٧ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٩٨

٣٩٩

الشهيد الأول

٤٣ ٢٢٩ ٢٣٣ ٢٤١

٢٤٩ ٢٥٤ ٢٩١ ٢٩٢

٣٢٩

٢٩٢ ٣٦٥ ٣٨٩

الشهيد الثاني

الشيخ، شيخ الطائفة، الشيخ الطوسي

(محمد بن الحسن)

٣١ ١٦٧ ٢٠٠ ٢٠٢

٢٢٩ ٢٣٠ ٢٥٤ ٢٧٢

٢٧٥ ٢٩١ ٢٩٥ ٣١١

٣٤٦ ٣٥٠ ٣٦٢ ٣٧٥

١٥٤	١٢٩	١٢٥	٦٨	الصدوق
٢٩٥	٢٨٩	٢٨٧	٢٣٠	
٣٢٩	٣١١	٣١٠	٢٩٧	
		٣٧٧	٣٧٢	
		٢٨٥	٢٧٥	صفوان
			٢٦٩	صفوان الجمال
			٢٨١	الصيقل
			٣٦٤	الصيمري
			١٠٥	الطبرسي
			١٥٤	الطبري
			٢٠٧	عبدالأعلى
			٢٩٥	عبدالرحمان بن أبي نجران
			٩٩	عبدالله بن أبي يعفور
			١١١	
			٢١٢	
			٢٥٠	عبدالله بن سنان
			٣٣٥	
			٢٨١	
			٣٧٩	عبدالله بن عاصم
			٣٧٨	
			٣٧٦	
			٣٨٠	
			١٦٣	عبدالله بن المغيرة
			١٢٥	عبيد بن زرارة
			٢٣٠	العلامة الحلي، جمال الدين
			٢٢٩	
			٢٩٧	
			٢٩٦	
			٢٩٠	
			٢٤٦	
			٣٧٦	
			٣٦٦	
			٣٢٩	
			٧٣	علي بن إبراهيم
			٦٨	علي بن أحمد
			٦٧	

٢٧٣، ٢٩٨، ٢٩١	علي بن بابويه
٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨	علي بن جعفر
٢٢٩، ٢٢٣، ٢٢	علي بن سالم
١٩٨، ١٩٤، ١٧٩، ١٦٠	علي بن مطر
١٩٩	
١٩٤، ١٥٨، ١٥٦، ١٤٧	عمّار بن ياسر
٢٢٦، ٢٢٥، ٢١٨، ٢١٦	
٢٥١، ٢٥٠، ٢٤١، ٢٣٧	
٢٨٣، ٢٧٣، ٢٦٩، ٢٥٢	
٣٠٥، ٣٠٢، ٢٨٧، ٢٨٤	
٣١٠	
٢٥٦، ٢٢٧، ٢١٢، ٩٠	عمّار الساباطي = عمّار بن موسى
١٠٦	عمرو بن جميع
١٠٤	عمرو بن مروان الخزاز
٢٢٨، ٢٣٧، ١٠٤، ١٨	العباشي
٢٩٧، ٢٩٤، ٢٨٧، ٢٧٦	
٢٧٢، ٢٧١، ٢٢٤، ٣٠٢	
٢٢٤	الغيص
٢٧٧	القاسم بن محمد الجوهري
٢٢٩	القاضي، ابن البراج
١٥٤	القاضي، النعمان بن محمد التميمي
	الكاتب، ابن جنيد
٢٢٩، ٣١٠	الكاشاني، الفيض الكاشاني
٢٨٣، ٢٧٥، ٢٧٢، ٩	الكاظمي
٢٧٦، ١٥٤، ٢٤	الكليني
٣٠٧، ٢٨١، ٢٤٩	الكندي (اسماعيل الكندي)

ليت المرادي ع المرادي

مالك

١٤١، ١٤٢، ٢٩٨، ٢٩٩

المجلسي

٢٩٤

المحقق الثاني، الكركي

٢٢٩، ٢٦٦

المحقق الحلّي، نجم الدين

١٩، ٣١، ٤٣، ٦٥، ٢٢٩

٢٥٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٢

٢٢٩، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٨

٢٧٩

المحقق الخونساري

٢٦٨، ٢٧٣

محمد بن أحمد بن يحيى

٢٧٧

محمد بن الحسن ع الشيخ الطوسي



محمد بن حمران

١٧، ١٦٢، ٢١٥، ٢٤٠

٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩

٦٦، ١٠٨، ٢٣٢

محمد بن سكين

٢٧٩، ٢٨٠

محمد بن سماعة

٣٩٧

محمد بن علي

١٦

محمد بن علي بن محبوب

٢٧٧

محمد بن عيسى بن عبيد

١٤، ٥٢، ٦٦، ٦٧، ٦٨

محمد بن مسلم

٧٠، ٧١، ٨١، ١١٠، ٢٠٤

٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢

٢١٩، ٢٧٢، ٢٨١، ٢٨٢

٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٣٤

٢٣٦، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٧٨

٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٠

١٥٩	٢١٦	٢٧٠	٢٧٥	المرادي = ليث المرادي
٢٧٦	٢٨٢	٣٠٠	٣٠١	
٣٠٧	٣٣٩			
٣٥٥	٣٦٩			مسعدة بن صدقة
١٥٤				المسعودي
٥٣	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠	معاوية بن شريح
٢١١				
٣٣٤	٣٣٩			معاوية بن مسرة
٣٧٦				المعلّى بن محمد
١٦	٤٠	٦٨	٢٠٣	المفيد، الشيخ المفيد
٢٩١	٢٩٥	٣١٠	٣١١	
٣٦٤				
٣٣٥	٣٣٩			منصور بن حازم
٢٦٨	٣١٠	٣٢٩		المولى الأردبيلي
٣٧٦	٣٧٧			النجاشي
٣١				التوفلي
١٠٣	١٢٩			يحيى بن أبي العلاء
٣٣	٦٠	٦١	٩٦	يعقوب بن سالم
٣٣٣				
٣٣٥	٣٣٩			يعقوب بن يقطين



٥- فهرس الكتب الواردة في المتن

١٥٤	إثبات الوصية
١٠٥	الاحتجاج
٣٢٩	أحكام الراوندي
٢٢٩، ٢٩٠، ٢٠١، ٤٠	الإرشاد (إرشاد الأذهان)
٢٣٤، ٢١٦، ١٨٦، ٣٠	إرشاد الجعفرية
١٥٤	إرشاد القلوب
١٤٤	الأساس (أساس البلاغة)
٢٨٩، ٤٠	إشارة السبق
٣٥٠	الإصباح
٢٩٥، ٢٩٣، ٢٨٩، ١٥٤	الأمالي (أمالي الصدوق)
٣١١، ٢٩٧، ٢٩٦	
٣١٠، ٢٩١، ٢٨٩، ٢٨٨	الانتصار
٣٤٩، ٣٣٠، ٣٢٨	
١٤٤	البحار
١٥٤	بشارة المصطفى
٣٢٩	البيان
٣٢٩	التحرير (تحرير الأحكام)

التذكرة (تذكرة الفقهاء)

٣٠، ٦١، ٨٣، ٨٥، ١٤٣

١٧٧، ١٧٨، ١٨٦، ٢٠٠

٢١٧، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٦٨

٢٩١، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٥٧

٣٧٠، ٣٨١

١٠٤، ٢٨٠

٣٠

٢٦٢، ٣٦٣

تفسير العياشي

التنقيح (التنقيح الرائع)

التهذيب

جامع المقاصد

٣٠، ٨٥، ١٧٨، ٢١٧

٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٩٢

٢٩٨، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٥٧

٣٧٣

١٧١

٢٣٤، ٣٧٢

١٤٥، ١٦٥

٢٥، ٤٣، ٤٦، ٦٩، ٨٦

١٤٣، ٢٣٢، ٢٩٦، ٣١٠

٣١٢، ٣١٣، ٣٦٤، ٣٧٣

٣٨٠

الجعفریات

جمل العلم والعمل

الجمهرة (جمهرة اللغة)

الجواهر (جواهر الكلام)

٢٥٤، ٢٩٢، ٣٢٩

٢٩٢

١٨، ١٤٣

١٥٤

٣٧٦

حاشية الإرشاد

حاشية الميسر

الحدائق (الحدائق الناضرة)

الخصال

المخلاصة

٤٤٢ كتاب الطهارة / ج ٢

الخلاف

٣٠، ٦٨، ١٤١، ١٤٣

١٧٠، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٠

٢٨٩، ٣٠٨، ٣١١، ٣٧٣

٢٠١، ٢٤١، ٣٢٨

١٥٨، ١٥٤

الدروس (الدروس الشرعية)

دعائم الإسلام

٣٧٨

الذخيرة (ذخيرة المعاد)

الذكرى (ذكرى الشيعة)

٢١٦، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٢

٢٥٤، ٢٦٨، ٢٩١، ٢٩٨

٣١٠، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٧٠

روض الجنان

٤٧، ١٦٣، ٢٠١، ٢١٧

٢٤٢، ٢٩٢، ٣٥٠، ٣٥٧

٣٧٣

٨٥، ١٦٣، ٢٩٢، ٣٣٠

٨٦، ٣٥٧، ٣٦٤

الروضة (الروضة البهية)

الرياض (رياض المسائل)

١٦، ٣٠، ١٤١، ٢٣٤

٢٩٦، ٣٧٣

السرائر

٦، ٤٠، ٢٠٠، ٢٣٤، ٢٥٤

٢٩٠، ٣٥٧

١٧٨، ٢٩٢

٣٢٨

١٤٢، ٢٣٠، ٣٧٢، ٣٩٨

٢٩٢، ٢٩٣، ٣٧٣

شرح الجعفرية

شرح جمل العلم والعمل

شرح الرسالة، للسيد

شرح المفاتيح (مصابيح الظلام)

٣٧، ٣٩، ٧٣، ١٤٥، ٢٠٢

٢٧٢

الصحاح

العدة (عدة الأصول)

عوالي اللآلي

١٥٥

العين (كتاب العين)

١٤٤

الغنية (غنية النزوع)

٣٠، ٤٠، ٦١، ١٤٢، ١٦٢،

١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨،

٢١٦، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٨٩،

٣١٠، ٣٢٨، ٣٧٣،

الفخرية

٣٢٩

الفصول

١١٩

فقه الرضا

١٨٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٧٦،

٢٨٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٠،

٣٠٣

الفقيه (من لا يحضره الفقيه)

٢٣٣، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٧،

٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٢،

٢٩٢

فوائد الشرائع

القاموس المحيط

٣٩، ٧٣، ١٤٤، ١٤٥،

٢٠٢

قرب الإسناد

٧٤، ٧٥

القواعد (قواعد الأحكام)

٢٥، ٤٠، ٢٠٠، ٢٩٠،

الكافي

١٥٤، ٢٩٣، ٢٩٤،

كشف الالتباس

٣٢٨، ٣٥٧، ٣٦٤،

كشف الغطاء

٤١

كشف اللثام

٦١، ٦٢، ٨٥، ١٤١، ١٤٣،

١٨٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٦٨،

٣٢٨، ٣٥٤،

الكفاية (كفاية الأحكام)

٧٢، ١٤٣، ١٨٦، ٢٩٧،

١٥٤	لب اللباب
٣٢٩	اللمعة
٤٠ ٢٥٤ ٣٥٤ ٣٥٦	الميسوط
٣٧٣	
١٥٥ ١٥٤	المجالس (أمالي الطوسي)
٣٩ ٧٣ ٧٤ ١٤٥ ٢٠٢	مجمع البحرين
١٤١ ١٤٣ ٢٤٢ ٢٩٢	مجمع البرهان (مجمع الفائدة والبرهان)
٣٧٣	
١٤٣ ١٢٦ ٧٤	مجمع البيان
١٥٤	المحاسن
٨٥ ٢٦٨ ٢٢٨	المختلف
٣٠ ٤٧ ٦١ ٦٢ ٧٢	المدارك (مدارك الأحكام)
٨٥ ٩٠ ٩١ ١٧٨ ٢١٧	
٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤	
٢٤٢ ٢٦٨ ٢٩٢ ٣٠٨	
٣٢٩ ٣٥٠ ٣٥٧	
٢٩٤	المرآة (مرآة العقول)
٤٠ ٢٠٠ ٢٣٤ ٢٨٩	المراسم
٣١ ٣١٠	المسائل العزّية
٤١ ٢٩٢ ٣٢٨ ٣٧٣	المسالك (مسالك الأفهام)
٣٧٢	مصباح (للسيد)
١٨٠	معاني الأخبار
٣٠ ٤٠ ٤٣ ٦١ ٦٢	المعتبر
٧٢ ٨٣ ٨٥ ١٤٤ ١٨٤	
٢١٧ ٢٨٠ ٢٩٠ ٣٠٤	

→

٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١

٣٢٩ ٣٧٠ ٣٧٥ ٣٧٨

١٥٤

المعراج

٣٠ ١٤٣ ٢٣٤ ٣٧٣

المفاتيح (مفاتيح الشرائع)

١٤٢ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٩٦

مفتاح الكرامة

٣٢٩

١٤٤

المفردات

٢٣٠ ٢٣٤ ٢٨٧ ٢٨٨

المقنع

٢٨٩ ٣١٠ ٣٥٤ ٣٧٢

٢٠٦ ٣٧٣

المقنعة

٣٠ ٦١ ٦٢ ٦٩ ٧٢

المنتهى (منتهى المطلب)

٨٥ ٩٠ ١٤١ ١٧٨

١٨٦ ٢٠٠ ٢١٧ ٢٣٠

٢٣١ ٢٣٤ ٢٤٢ ٢٦٤

٢٩١ ٢٩٥ ٢٩٧ ٣٠٨

٣٢٨ ٣٢٩ ٣٦٤ ٣٨٩

٣٧ ٣٩ ٧٤ ٩٧ ١٤٦

المتجدد

٢٠٢

٢٩٢

منظومة الطباطبائي (الدرة النجفية)

٣٥٠ ٣٥٤

المهذب

٣٢٩

المهذب البارع

٣٦٤

الموجز

١٤٢ ١٦٤ ٢٨٨ ٢٨٩

الناصرات

٣٢٨ ٣٤٢ ٣٤٩

٤٠	٢٠٠	٢٨٦	٢٨٩	النافع (المختصر النافع)
٢٩٠				
٧٤	٢٠			النهاية، ابن الأثير
٤٠	٢٠٠	٢٥٤	٢٨٩	النهاية، الشيخ
٣٥٤	٣٥٦	٣٧٣		
٢١٦				نهاية الإحكام
٢٨٩	٢٩٧	٣١٠		الهداية
٢٩٤	٣٦٢			الوافي
٣٧٦				الوجيزة
١٤	١٩٥	٢٣٢	٣٦٢	الوسائل
٤٠	١٤٤	٢٠٠	٢٠٣	الوسيلة
٢٨٩	٢٩٦	٣٥٤		



٦- فهرس الموضوعات

مباحث التيمّم

قبل الورود في المباحث لا بأس بذكر أمور:

- ٧ الأمر الأول: كون التيمّم من ضروريات الدين
- ٨ الأمر الثاني: عدم اتصاف الطهارات بالوجوب مطلقاً
- ١١ الأمر الثالث: عدم جواز تحصيل العجز عن الطهارة المائية
- ١٢ أدلة عدم جواز التعجيل
- ١٢ الأول: الكتاب
- ١٤ الثاني: السنة
- ١٥ الروايات المنافية لما سبق
- ١٨ بيان الوجه في تقديم الأخبار المانعة عن التعجيل
- ٢٠ عدم جواز التعجيل قبل زمان التكليف وبعده

المبحث الأول : في مسوّغات التيمّم

- ٢٥ فيمن يشرع له التيمّم
- ٢٦ شمول آية التيمّم لجميع الأعذار
- ٢٩ السبب الأول : عدم الماء
- ٣٠ وجوب الفحص عن الماء
- ٣٣ لزوم الفحص إلى زمان اليأس أو ضيق الوقت

التنبيه على أمور:

- ٣٦ الأمر الأول : في مفاد خبر السكوني
- ٣٧ الأمر الثاني : المراد من الحزونة والسهولة والقَلْوة لغة
- ٤٠ اختلاف الفقهاء في مقدار الطلب وبيان الحق
- ٤٢ الأمر الثالث : حول المراد بعدم وجدان الماء
- ٤٦ الأمر الرابع : حكم الإخلال بالطلب
- ٥٠ الأمر الخامس : فيما يترتب على موضوع انقلاب التكليف بالتراية
- ٥٢ الأمر السادس : عدم الماء بمقدار الكفاية كعدمه المطلق
- ٥٣ الأمر السابع : في وجوب تحصيل الماء ولو بالمعالجة
- ٥٦ السبب الثاني : عدم الوصلة إلى الماء
- ٦٤ السبب الثالث : كون الاستعمال حرجياً ولو لم يخف الضرر
- ٦٥ سقوط المائية مع خوف حدوث الأمراض مثلاً
- ٧٢ حول سقوط المائية مع خوف الشَّيْن
- ٧٣ المراد من «الحرج»
- ٧٦ السبب الرابع : الخوف من العطش
- ٧٩ السبب الخامس : لزوم المعذور الشرعي من استعمال الماء
- ٨٢ تقديم رفع الخبث على رفع الحدث
- ٨٥ السبب السادس : ضيق الوقت
- ٨٥ حكم إدراك جميع الوقت مع التراية وعدم إدراك شيء منه مع المائية
- ٨٩ حكم إدراك ركعة من الوقت مع المائية ومع التراية جميعه
- ٨٩ حكومة «من أدرك...» على صعيحة زرارة في فرض واحد
- ٩٢ عدم تمامية الحكومة بالنسبة لسائر الفروض
- ٩٣ حكم ما إذا أدرك ركعة مع التراية
- ٩٣ حكم إدراك ركعة مع المائية وأزيد منها مع التراية
- التنبيه على أمور:

- ٩٥ الأمر الأول : في المراد من الخوف المأخوذ في الأدلة
- ٩٩ الأمر الثاني : هل «الخوف» المأخوذ في موضوع الأدلة على نسق واحد ؟

- الأمر الثالث : أن الاستفادة من أدلة الحرج سقوط المائبة على نحو العزيمة ١٠٦
- ميزان سقوط المائبة على نحو العزيمة في غير مورد الحرج ١٠٧
- الأمر الرابع : في صحة الطهارة المائبة عند تعيين التيمم ١١٢
- بيان مقتضى القواعد في المقام ١١٢
- حكم مزاحمة الطهارة المائبة لواجب أهم ١٢٢
- بيان مقتضى الأدلة النقلية في المقام ١٢٤
- إفراز بعض المسائل التي وردت فيها النصوص :
- المسألة الأولى في بطلان الطهارة المائبة في موارد سقوطها بدليل نفي الحرج ١٢٤
- مفاد رواية يحيى بن أبي العلاء ١٢٩
- نكتة أخرى تقتضي بطلان الصلاة مع المائبة ١٣٠
- المسألة الثانية في صحة الطهارة المائبة في موارد سقوطها بغير دليل نفي الحرج ١٣٣
- الأمر الخامس : في الإتيان بالمائبة لعذر عند تعيين التيمم ١٣٥

المبحث الثاني : فيما يتيمم به

ويتيم ذلك في ضمن أمور :

- الأمر الأول : في اشتراط كونه أرضاً ١٤١
- في تحديد ما يصح التيمم عليه ١٤٢
- الاستدلال بالكتاب على كفاية مطلق وجه الأرض ١٤٣
- اختلاف اللغويين في معنى «الصعيد» ١٤٤
- الاستدلال لتعيين المراد من قوله «صَعِيداً» بكلمة «مِنَّة» ١٤٧
- الاستدلال لتعيين المراد من قوله تعالى «صَعِيداً» بصحيفة زرارة ١٥٠
- الاستدلال بالسنة على كفاية مطلق وجه الأرض ١٥٣
- الاستدلال بالسنة على اشتراط خصوص التراب وجوابه ١٦٢
- الاستدلال بالإجماع على اشتراط خصوص التراب وجوابه ١٦٤
- الأمر الثاني : في اشتراط التيمم بما لا يخرج عن مسمى «الأرض» ١٦٩
- الاستدلال على عدم الاشتراط وجوابه ١٧٠
- الأمر الثالث : في عدم صحة التيمم بالرماد ١٧٤

١٧٦	الأمر الرابع : في جواز التيمم بالحصّ والنورة
١٧٧	الأمر الخامس : في اشتراط إباحة ما يتيمم به
١٧٨	الأمر السادس : في اشتراط طهارة ما يتيمم به
١٨٠	الأمر السابع : في امتزاج ما يصحّ التيمم به بغيره
١٨٤	الأمر الثامن : في جواز التيمم بغبار الثوب ولبد السرج
١٨٥	عدم اختصاص الحكم بالأمثلة المذكورة في النصوص
١٨٦	عدم جواز التيمم بالغبار في حال الاختيار
١٩١	في اعتبار محسوسية الغبار وظهوره
١٩٣	الأمر التاسع : في جواز التيمم بالطين
١٩٣	مقتضى الأدلة العامة
١٩٥	مقتضى الأدلة الخاصة
١٩٧	أدلة تقدم الطين على الغبار
٢٠٠	النكتة في تعبير الفقهاء بـ«الوحد»
٢٠٣	كيفية التيمم بالوحد
٢٠٤	تسيم : في حكم التيمم بالنلج
٢٠٦	حول كلام المفيد في التوضي بالنلج مثل الدهن

المبحث الثالث : في كيفية التيمم

يعتبر في التيمم أمور:

٢١٥	الأمر الأول : في اعتبار النية
٢١٥	عدم لزوم قصد البدلية
٢٢٠	رافعية التيمم للحدث
	الإشكال في المسألة من جهتين:
٢٢٤	الجهة الأولى: هي الإشكال العقلي المعروف
٢٢٧	جواب بعض المحققين عن الإشكاليين السابقين وما يرد عليه
٢٢٩	الجهة الثانية: دعوى الإجماع على عدم كون التيمم رافعاً
٢٣١	الأمر الثاني : في اعتبار المباشرة

٢٣٢	حكم العاجز عن المباشرة
٢٣٤	الأمر الثالث : في اعتبار الترتيب
٢٣٥	الإشكال في استفادة الترتيب بين الكفّين من الأدلة والجواب عنه
٢٤١	الأمر الرابع : في اعتبار الموالاة
٢٤٢	الدليل على اعتبار الموالاة مطلقاً
٢٤٦	الأمر الخامس : في اعتبار ضرب اليدين على الأرض
٢٤٦	وجه عدم اعتبار المسح باليد وتضعيفه
٢٤٩	وجه اعتبار الضرب أو الوضع ووجه اعتبار مجرد المسح باليد
٢٥٤	تنبيه: هل الضرب أو الوضع شرط لحصول المسح أو جزء ؟
٢٥٧	الأمر السادس : اعتبار كون الضرب بكلتا اليدين
٢٥٧	عدم اعتبار ضرب اليدين دفعةً
٢٥٨	اعتبار الضرب بباطن الكفّين
٢٥٩	في اعتبار كون الضرب بجميع الباطن
٢٦٠	حكم من قطعت كفّاه من الزند
٢٦١	حكم تعذّر المسح بباطن الكفّين
٢٦٢	حكم نجاسة الباطن
٢٦٤	الأمر السابع : هل يعتبر في التيمّم العلوق ممّا ضرب عليه ؟
٢٦٤	عدم لزوم مسح المواضع بالتراب ونحوه
٢٦٥	عدم لزوم أن يعلق على اليد من أجزاء الأرض
٢٦٦	عدم اعتبار انتقال أثر من الأرض إلى الأعضاء
٢٦٨	الأمر الثامن : في تحديد الماسح والممسوح وكيفية المسح
	أمّا الماسح ، فيقع البحث فيه من جهات :
٢٦٨	الجهة الأولى : في كفاية المسح بيد واحدة
٢٦٩	وجه الاجتزاء بيد واحدة
٢٧٣	وجه عدم الاجتزاء بيد واحدة وترجيحه
٢٧٦	الجهة الثانية : في عدم اعتبار المسح باليدين دفعةً
٢٧٧	الجهة الثالثة : في عدم اعتبار استيعاب الكفّ بالمسح

وأما الممسوح، فيقع البحث فيه من جهات:

- الجهة الأولى : في تحديد الوجه ٢٧٩
والكلام يقع فيه في مقامين:
- المقام الأول : في مقتضى الأدلة مع قطع النظر عن فتوى الأصحاب ٢٧٩
المقام الثاني : حال فتاوى الأصحاب ٢٨٧
- تأويل الروايات بنحو تنطبق معه على القول المشهور ٢٩٣
- الجهة الثانية : لزوم المسح إلى طرف الأنف الأعلى مع الحاجبين ٢٩٥
لزوم مسح الحاجبين ٢٩٦
- الجهة الثالثة : في لزوم مسح الكفين من الزند إلى أطراف الأصابع ٢٩٨
بيان كيفية المسح ٣٠١
- الأمر التاسع : في تحديد عدد ضربات التيمم ٣٠٤
بيان مقتضى الأدلة ووجه الجمع بينها ٣٠٤
- حول كلمات القوم في المقام ٣١٠
اتحاد كيفية التيمم بدل جميع الأغسال ٣١٢
- تتميم : في أن التيمم بمنزلة المبدل منه في جميع الآثار ٣١٣

المبحث الرابع : في أحكام التيمم

وهي أمور:

- الأمر الأول : في عدم صحة التيمم قبل الوقت لصاحبه ٣١٩
الدليل العقلي المتوهم على عدم صحة التيمم وجوابه ٣٢٠
- الإشكال في الإجماع المدعى على عدم صحة التيمم قبل الوقت ٣٢٦
الأمر الثاني : في جواز البدار إلى التيمم مع سعة الوقت ٣٢٨
- التمسك بالآية لجواز البدار ٣٣٠
التمسك بالروايات لجواز البدار ٣٣٢
- الخدشة في الروايات المستدل بها على عدم جواز البدار ٣٣٦

٣٣٨	حول التفصيل بين رجاء رفع العذر وعدمه
٣٤٠	حول التفصيل بين العلم برفع العذر وعدمه
٣٤٢	حول حصر محلّ الخلاف في غير المتيمّم
٣٤٤	المراد بـ«آخر الوقت» في المقام
٣٤٥	لزوم الإعادة مع انكشاف سعة الوقت
٣٤٧	الأمر الثالث : في عدم وجوب الإعادة مطلقاً على من صلى بتيمّم صحيح
٣٥٠	في عدم الإعادة على المتيمّم لو تعدّد الجنابة
٣٥٢	بطلان التفصيل بين وجود الماء وفقدانه من حيث الإعادة
٣٥٣	وجوب الإعادة مع العلم بزوال الزحام بعد ساعة مثلاً
٣٥٦	في حكم المتيمّم مع نجاسة الثوب
٣٥٧	الأمر الرابع : في حكم فاقد الطهورين
٣٥٨	مقتضى القاعدة في مثل المقام
٣٥٩	حول سقوط الأداء في فاقد الطهورين
٣٦٤	حول سقوط القضاء عن فاقد الطهورين
٣٦٨	الأحوط ترك الصلاة مع فقدان الطهورين
٣٧٠	الأمر الخامس : في حكم المتيمّم إذا وجد الماء
٣٧٠	حكم وجدان الماء قبل الدخول في الصلاة
٣٧٢	حكم وجدان الماء في أثناء الصلاة
٣٧٤	بطلان أدلة القول بالتفصيل
٣٧٨	الوجد في المضيّ بعد التلبّس بتكبير الإحرام
٣٨١	حول ما عن «التذكرة» من استحباب الاستئناف مطلقاً
٣٨٣	عدم الفرق بين الفريضة والنافلة
٣٨٥	حكم فقدان الماء بعد وجدانه
٣٨٦	الأمر السادس : المتيمّم يستبيح ما يستبيحه المتطهّر بالماء
٣٨٦	المقام الأوّل التيمّم لغاية جاز لأجلها التيمّم يبيح لمتيمّم جميع ما يباح للمتطهّر

- المقام الثاني إنه هل يجوز التيمم لكل غاية، أو مخصوص بنهايات خاصة؟ ٣٨٨
- قيام التيمم مقام الوضوءات المستحبة ٣٩٠
- الأمر السابع : في حكم اجتماع مَيّت وجنب ومحدث بالأصغر ٣٩٣
- الأمر الثامن : في حكم الجنب المتيمم إذا أحدث بالأصغر ٣٩٨
- بيان مقتضى القاعدة في المقام ٤٠٣
- الأمر التاسع : في بعض فروع انتقاض التيمم مع التمكن من استعمال الماء ٤٠٤

الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات ٤١١
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة ٤١٦
- ٣ - فهرس أسماء المعصومين ٤٢٧
- ٤ - فهرس الأعلام ٤٣٠
- ٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن ٤٤٠
- ٦ - فهرس الموضوعات ٤٤٧



مركز تحقيق و نشر علوم اسلامی